

كلية الدراسات العليا

برنامج الماجستير في الدراسات الدولية

علاقة روسيا بحلف الناتو (1991 – 2008)

Relationship between Russian & NATO (1991 – 2008)

أشرف تيسير إبراهيم عكه

إشراف: د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم

2011

علاقة روسيا بحلف الناتو (1991 – 2008)

Relationship between Russian & NATO (1991 – 2008)

أشرف تيسير إبراهيم عكه

تموز 2011

لجنة الإشراف والمناقشة

د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم (مشرفاً)

د. أحمد أبو دية (عضواً) **د. لورد حبش (عضواً)**

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين.

علاقة روسيا بحلف الناتو (1991 – 2008)

Relationship between Russian & NATO (1991 – 2008)

أشرف تيسير إبراهيم عكه

تموز 2011

لجنة الإشراف والمناقشة

د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم (مشرفاً) ....

د. أحمد أبو دية (عضواً) ....

د. لورد حبش (عضواً) ....

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أرواح الشهداء الذين ضحوا بحياتهم لنحيا و يعود الوطن، إلى الأسرى خلف القضبان في سجون الاحتلال، إلى الفئة الظاهرة على الحق . إلى المرابطين على ارض مسرى المصطفى، إلى كل الآباء و الأمهات في هذه الديار المباركة، إلى من مدوا نور أبصارهم لنا لنهتدي في ظلمات هذه الحياة، إلى من أعطونا من عرق جبينهم حبرا لنسجل صفحات من العلم في حياتنا التائهة، إلى من علمونا حرفا من صغرنا إلى كبرنا .

أهديه إلى ولدي وزوجتي التي ضحت بليلها و آثرت السهر على راحتي لأتم العمل الذي به شرعت، إلى أهلي و أصدقائي (وأخص منهم أحمد ومعتصم) الذين ساهموا في دعمي في كل اللحظات إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل المتواضع .

الشكر والتقدير

أتقدم من أعماق قلبي و سعة صدري بجزيل الشكر و العرفان إلى "جامعة بيرزيت" التي ضمتنا إلى صدرها و حضنها, فبغير وجودها ما كنا لنكمل دراستنا في ظل هذه الظروف لصعبة التي نعيشها .

و أعبر عن خالص شكري و تقديري كلما كتبت حرفا أو تقدمت خطوة في هذا العمل المتواضع إلى الدكتور الفاضل "عبد الرحمن الحاج إبراهيم" على ما قدمه لنا من جهد و وقت و نصائح و توجيهات من أجل إتمامه.

و أتقدم بجزيل الشكر و التقدير لأصدقائي الذين ساعدوني في الحصول على المراجع و كانوا إلى جانبي دائماً و الذين ساهموا على إنجاح هذا العمل.

ولا أنسى زوجتي العزيزة التي ساهمت بدور له كل الأثر في أن أتم العمل على أحسن ما يكون إن شاء الله.

الفهرس

ملخص الدراسة:

إن علاقة روسيا بالناتو من العام 1991م حتى عام 2008م وأثرها على مستقبل النظام العالمي هي موضوع هذه الأطروحة، حيث تناولت الدراسة طبيعة العلاقة بين روسيا وحلف الناتو بأبعادها ومحدداتها الإستراتيجية، واستعرضت الدراسة أبرز وأهم التغيرات والتبديلات والمحطات الجوهرية في هذه العلاقة، وحاولت الدراسة أن توصف أنماط العلاقة في كافة المراحل، انطلاقا من السياسات والتوجهات الإستراتيجية لروسيا الاتحادية وحلف الناتو، حيث توصلت الدراسة إلى توصيفات محددة لتاريخ وواقع العلاقة ومستقبلها إضافة لمحاولة تحديد التحديات والتداخلات المعقدة، حيث اهتمت هذه الدراسة بتحليل أهم المتغيرات والاعتبارات عند أطراف العلاقة وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على مواقف الأطراف في حالات وأحداث وأزمات محددة داخلية وإقليمية ودولية إضافة إلى أهم القضايا التي ستتأثر فيها العلاقة مستقبلا من جهة وتداعياتها على مستقبل النظام العالمي من جهة ثانية.

لقد تناولت الدراسة علاقة روسيا الاتحادية بحلف الناتو في خمسة فصول إضافة إلى المقدمة والاستنتاجات والخاتمة ومناقشة أهم الدراسات السابقة إضافة إلى أسئلة الدراسة الرئيسية والفرعية وفرضيات الدراسة وأهميتها.

تناول الفصل الأول أسئلة الدراسة وفرضياتها ومنهجيتها ومراجعة لأهم الأدبيات السابقة.

تطرق الفصل الثاني أهم النظريات والمرتكزات والأسس النظرية والافتراضات والأسانيد التي تنطلق منها النظريات المختلفة في نظرتها لمفهوم الأمن القومي، باعتباره نقطة الارتكاز التي تستند عليها الدراسة في محاولة فهم وتوصيف طبيعة علاقة روسيا بحلف الناتو وأبعادها المختلفة.

وفي الفصل الثالث تستعرض الدراسة العلاقة بين الاتحاد السوفيتي والناتو من بداية الحرب الباردة وحتى عام 1991، وأثر ذلك على طبيعة العلاقة بروسيا الاتحادية ما بعد العام 1991 حتى عام 1999.

تناول الفصل الرابع من الدراسة مفهوم الأمن القومي والإستراتيجية الجديدة لروسيا، وذلك من خلال البحث في سياسات الإصلاح الشاملة التي اتبعها بوتين بعد توليه الرئاسة

في روسيا وكيف أثرت هذه السياسات الإصلاحية على توجهات السياسية الخارجية الروسية وعلى مكانة ودور روسيا العالميين، وكذلك تناول هذا الفصل روسيا بين أهداف حلف الناتو وأدواره الجديدة وسياساته التوسعية، كذلك تأثره بالإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، ومواقف روسيا المختلفة من القضايا العالمية في تلك المرحلة.

وتأسيسا على رؤية مستقبلية استشرافية تناولت الدراسة في الفصل الخامس "روسيا والناتو شراكة أم مواجهة؟"، حيث بيّنت الدراسة المخاوف الروسية حيال علاقتها بالغرب وذلك بفعل التباين في طبيعة المواقف السياسية واختلال ميزان القوى العسكري الإستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة وأوروبا، حيث تكمن مشكلة روسيا الأساسية في علاقاتها وتوجهاتها الغربية في ذلك التوسع المتزايد لحلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة. وتناول هذا الفصل كذلك أزمة جورجيا والموقف الروسي منها باعتباره نقطة تحول أساسية في علاقة روسيا بحلف الناتو والذي يعتبر مؤشرا على التصعيد المحتمل والتوتر في العلاقات الروسية الأطلسية.

وخلصت الدراسة إلى أن توسع حلف الناتو يشكل تهديد جيوسياسي وجيوإستراتيجي لروسيا ويعتبر أكبر التهديدات على الأمن القومي لروسيا الاتحادية وعلى مستقبلها ودورها العالمي، حيث أن روسيا تدير أزمة مع الناتو، والناتو يدير أزمة مع روسيا لكن هذه الأزمة لا تصل إلى صراع محموم.

توصلت الدراسة إلى أن طبيعة العلاقة بين روسيا وحلف الناتو على درجة من التعقيد والتشابك في المصالح والأولويات، وأن كل أشكال التقارب والتعاون والشراكة ليست إلا مرحلة انتقالية لما قبل النظام العالمي التعددي، الذي يسعى فيه كل طرف إلى وضع شروطه قبل اكتمال مرحلة وشروط الانتقال، وإن أطر ومؤسسات الحوار والتعاون القائمة بين الطرفين مثل مجلس "روسيا–الناتو" لم تستطع أن تقيم شراكة ذات أبعاد ودلالات إستراتيجية، وبقيت هذه الأطر وسائل لإدارة الصراع والأزمة من خلال تقاسم القوة والنفوذ في النظام العالمي.

رغم أن الدراسة ومن باب التحليل العلمي الواقي حاولت توصيف الوضع العالمي الحالي باعتباره مرحلة انتقالية لما قبل الحرب الباردة الجديدة التي أشارت لها الدراسة باعتبارها "مرحلة انتقالية في بيت مجلس روسيا والناتو" لتحسين شروط وظروف الانتقال

إلى نظام عالمي جديد يسعى فيه كل طرف لفرض شروطه بأقل الخسائر الممكنة، إلا أن هذه العملية لم تكن بعيدة عن الأخطار والتوتر وقد تصل إلى الصدام وسيبقى ذلك مرتبط بعوامل ومحددات ذاتية وموضوعية لكل الأطراف، إضافة إلى ميزان القوى الإقليمي وتوجهات ومواقف القيادات والتيارات السياسية والحزبية والاجتماعية في روسيا والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، التي ستشكل بمجملها عوامل مؤثرة في طبيعة العلاقة بين روسيا والناتو والغرب من جهة، وعلى طبيعة وشكل وملامح واعتبارات النظام العالمي من جهة ثانية، حيث تزداد الفجوة اتساعا رغم ما يظهر من تعاون وتقارب في بعض الأحيان، ولعل العديد من المواقف والأزمات ستحدد الاتجاه الذي ستكون عليه هذه العلاقة بأبعادها ودلالاتها التي سيتمخض عنها أنماط وأشكال جديدة لميزان القوى العالمي والذي سيبقى هو نفسه رهينة هذه العلاقة لخمسة عقود قادمة على أقل تقدير.

Abstract

The main objective of this thesis is to examine the relation between Russia and the NATO from 1991 till 2008, and its impact on the future of the World System. This study tackles the type of relation with its deferent dimensions, highlighting the most critical changes, historical stations, and the world events in this period. It attempts to describe forms of relations in the different stages, based on Russia and the NATO policies and strategic aims. It describes the historical and the current relation, and the predicted future, in addition to identifying challenges and the complicated relations. It examined the major changes and considerations of the different parties and its direct and indirect impact on the positions of the different parties in internal, regional, and world events and crisis. Add to that, the study will identify the most important issues that will shape the relation on one side, and its impact on the future of the national security on the other side.

The study examines the relation of federal Russia with the NATO in five chapters including the introduction will discussion of previous studies, study questions, hypothesis, findings, conclusion and the discussion of previous studies.

The first chapter handles the most important theories, pivots, theoretical bases, hypotheses and the attributions that stem various theories in its analysis towards the concept of national security. This is considered the central point the study depends on by which it attempts to understand and describe the nature of the relation between Russia Council and the NATO and its different dimensions. The study displays the discussion and dispute of the different ideological schools concerning the concept of national security.

Chapter two describes theories and theoretical framework and the study hypothesis and the theories behind the national security concept, being the focal point on which this study was based in examining the relation between federal Russia and the NATO with its different dimensions.

Chapter three tackles the relation between the Soviet Union and the NATO starting from the cold war till 1991, and its impact on its relation with Federal Russia from 1991-1999.

Chapter four discusses the concept of National Security and Russia's new strategy by examining President Putin's holistic reform policies and its impact on Russia foreign policy and its role in the world. This chapter also examines Russia in respect to NATO goals and policies and its new role and the impact of the United States strategy following September 2001, and Russia position in relation the global issues at that stage. It also focuses on the effects of such reform policies on the Russian foreign political attitudes and its status and role worldwide, that was first topic.

Chapter five attempts to predict the future of the relation between Russia and the NATO; partnership or confrontation? The study showed Russia fear towards its relation with the West, due to differences in political positions, and the disturbance in the balance of military and strategic forces between Russia and the United States and Europe, where the main issue is the increase power of the NATO under the leadership of the United States. This chapter also discusses Georgia crisis and the position of Russia, which is considered a turning point in the relation between Russia and the NATO which is considered an indicator of potential tension in Russia relations with the NATO.

This study showed that the increased power of the NATO forms a geopolitical and geostrategic threat to Russia, and is considered the most significant threat on National Security of Russia and its future and its role among political powers, as Russia is having a crisis with the NATO, but this will not end up in war.

The study has come out that the relation of Russia with the NATO is highly complicated and interlaced in interests and priorities. In addition, all shapes of mutual approach, cooperation and partnership are just a transitional stage before the numerous world systems. In this world, each side tries to put its conditions before the completion of the transition conditions. Moreover, the frames and institutions of dialogue and cooperation existing between the two sides like the NATO – Russia Council couldn't create a partnership of strategic dimensions or significance. Therefore, these frames are just tools for managing the conflict and crises through dividing power and domination in the National Security.

Although this study attempted to analyze the current situation in the world, being a transition state before a expected new cold war as discussed in this study being a transition state in Russia and NATO to facilitate the transition to a new world system where all parties tend to impose their conditions with the least losses. However, this transition entails high risk and tension and may ends up with confrontations. How challenging the transmission will be will depends on various objectives factors of the different parties, add to that the regional balance of powers, positions and preferences of political leaders, political, social and the different parties' power in Russia, the United States and the coalition of European countries. All these factors will impact the nature of relation between Russia and NATO and the West on one side, and the nature, form and attributes of the world system on the other hand, where the gap is expected in increase despite what sometimes seems to be cooperation. Many political positions and crisis will form the nature of the relation in all its dimensions and attributes which will result in new types and forms of balance of global powers, and this balance will be shaped by this relation for at least up to the five decades.

الفصل الأول:

خلفية الدراسة

المقدمة:

في زمن بدأت تظهر فيه تحديات جديدة تفوق قدرة روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي على التصدي لوحدها لتلك التحديات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في ظل التحالفات والتكتلات والمصالح التي ألقت بظلالها على واقع النظام العالمي، وجدت روسيا نفسها أمام تحديات وتهديدات أمنية واقتصادية وسياسية، في الوقت الذي أطلقت فيه الولايات المتحدة الأمريكية مشروع خاص بدور الناتو الجديد، بل وإحياء دور الناتو في تأمين الحماية والأمن للتحالف الأمريكي–الأوروبي، وتأثير ذلك الدور على التوازن الدولي والأمن العالمي، الذي نقل العالم في هذه المرحلة من الثنائية إلى الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة، التي تسعى للهيمنة والسيطرة على العالم وتحقيق حلمها الإمبراطوري في بداية الألفية الثالثة.

هنا تجد روسيا نفسها أمام تحديات تؤثر على مصالحها وأمنها القومي خاصة مع تلك المهام الجديدة لحلف الناتو، والتي ترسم أنماط للعلاقة مع روسيا الاتحادية، حيث سعت روسيا مع تولي الرئيس بوتين السلطة تأكيد دورها على الساحة الدولية كدولة كبرى، معتمدة بذلك على عوامل ذاتية وموضوعية تؤهلها للتوسع في محيطها الجيوسياسي والجيوإستراتيجي وحماية مصالحها الحيوية وأمنها القومي، منهية بذلك فترة الانكفاء والانحسار والتراجع التي كانت سمة عهد الرئيس يلتسن، وروسيا بوتين ومدفيدف تعتمد في قوتها على الأداء الاقتصادي والموارد البشرية والإمكانات الهائلة في المواد الخام من جهة، ومنع دول الجوار من تهديد أمن ومصالح روسيا من جهة أخرى، وبالرغم من أن روسيا تواجه تحديات اقتصادية وأمنية عديدة، إلا أن أخطرها وصول حلف الناتو إلى حدودها وعمقها الإستراتيجي من خلال توسعه في مجالها الحيوي وسعيه المتواصل لضم عدد من الدول المجاورة مثل (أوكرانيا وجورجيا) لعضويته، واللتان كانتا في السابق أعضاء في حلف وارسو، وبرزت أهم تلك التحديات لروسيا في الحرب على جورجيا عام 2008، حيث أظهرت عيوبا واضحة في تنظيم الجيش الروسي الذي يعاني من مشاكل كبيرة حتى في الانتشار على جبهته المباشرة، إضافة إلى تقادم أجهزته وأنظمته اللوجستية.

وقد برزت تحديات جديدة لروسيا في عمقها الإستراتيجي مع إصرار الولايات المتحدة على فكرة نشر الدرع الصاروخي في تشيكيا بذريعة التصدي للصواريخ الإيرانية، حيث بدأ يلوح بوادر سباق تسلح جديد، والذي رأت فيه روسيا ردا على واشنطن لما فيه من تهديد لأمنها القومي، وهذا ما ينذر بأزمات جديدة على الصعيد الدولي في ظل مخاوف روسيا من تهديد الناتو الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسعى للهيمنة والسيطرة على مناطق حيوية في العمق الروسي.

هذا يجعل علاقة روسيا بحلف الناتو مفتوحة على كل الاحتمالات هذا ما ستحاول الدراسة تناوله بالتحليل والتفصيل لمحاولة توصيف هذه العلاقة لمعرفة وتحديد عوامل التقارب والتباعد وتأثير ذلك على مستقبل العلاقات الدولية والتوازن والاستقرار العالمي، وطبيعة التحالفات والتكتلات والصراعات والتحديات التي تواجه روسيا ودورها في السياسة العالمية، ما يقود للتساؤل هل يمكن أن تنضم روسيا لعضوية حلف الناتو؟ وتكون بذلك شريكا للولايات المتحدة وأوروبا في السياسة الدولية؟ أم أن تذبذب علاقة روسيا بحلف شمال الأطلسي سيعيد العالم إلى أيام الحرب الباردة بين القطبين؟ خاصة في ظل سياسة الغرب المبنية على الهيمنة والسيطرة والتفوق، الأمر الذي تتعامل معه روسيا باعتباره مساسا بهيبتها ودورها كدولة كبرى، وتعلن روسيا رفضها لتمدد الناتو في مجالها الحيوي والإقليمي كتهديد مباشر لأمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية.

خلفية تاريخية:

شهدت روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروزها كدولة وريثة للاتحاد السوفيتي جدلا مطولا حول هويتها ودورها المنتظر في عالم أحادي القطبية، حيث شهدت توجهين في السياسة الخارجية أحدهما أوروبي أطلسي والثاني أوراسي، لهذه العوامل فإن السياسة الروسية كانت تتقلب بين توجهين في أوساط النخبة السياسية الروسية، حيث مثّل يلتسن ووزير الخارجية كوزريف من نهاية عام 1991 وحتى عام 1995 التوجه نحو أهمية اندماج روسيا بالحضارة الغربية وبالتحديد مع مجموعة دول حلف شمال الأطلسي، باعتبار أن هذا هو الطريق لتمكين روسيا من النهوض اقتصاديا، وساق أنصار هذا التوجه العديد من الحجج وكانوا على استعداد للاندماج مع العالم الأوروبي الأطلسي بدون شروط، على اعتبار أن مثل هذا الاندماج من شأنه إضعاف احتمالات عودة الشيوعية إلى روسيا، ومن وجهة نظر هؤلاء فإن روسيا أصبحت قوة دولية عادية وبالتالي عليها أن تتخلى عن تطلعاتها في العظمة والهيمنة، وعليها كذلك أن تتبع سياسات تتفق مع هذا الواقع الجديد، ودعا أصحاب هذا التوجه إلى عدم لجوء روسيا لاستعمال القوة في العلاقات الدولية، لا سيما في الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، وأكّد أنصار هذا التوجه على أن سياسة روسيا الخارجية ينبغي أن تُبنى على مصالح روسيا وليس لاعتبارات أيديولوجية.

وهذا ما تجلى بشكل واضح بتوجهات يلتسن اتجاه الغرب مقدما العديد من التنازلات في السياسة الخارجية، سواء بعروضه السخية للتعاون مع الولايات المتحدة والغرب، حيث سعت سياسة روسيا الخارجية إلى طمأنة الغرب من خلال تقديم التنازلات والنزع المنفرد للسلاح والتعاون العسكري مع الغرب، وبعد العام 1993 بدأ الرئيس يلتسن يواجه معارضة سياسية قوية لتوجهه الأوروبي الأطلسي، حيث اعتبر المعارضين أن هذه السياسة تضعف مكانة روسيا ودورها وأن الغرب يشكّل خطر حقيقيا على روسيا.

هكذا بدأ يلتسن في تغيير توجه السياسة الخارجية الروسية اعتبارا من نهاية 1993 وبداية عام 1994، وبدأت تتبلور ملامح توجه أوراسي جديد، أساس هذا التوجه هو أن روسيا دولة أوروبية – آسيوية (أوراسية)، وبالتالي فإن عليها أن توجه اهتمامها نحو العالم الأوراسي، لأن مصالح روسيا ومصادر التهديد الأساسية للأمن القومي الروسي تكمن في هذه المنطقة.

وعليه فإن الغرب لن يساعد روسيا في الخروج من أزمتها وسيحرص على بقائها ضعيفة ودليل ذلك أن الغرب لم يقبل إدماج روسيا في مؤسساته وتحديدا في حلف شمال الأطلسي، لما ولّد شعورا لدى روسيا بالإهانة كما عبّر عنه الرئيس يلتسن بقوله "أن روسيا لا توضع في غرفة الانتظار"،[1] وبدأ هذا التحول تدريجيا حتى بلغ أوجه في العام 1994 عندما أصدر يلتسن مرسوم رئاسي* يقضي بأن روسيا تعتبر دول الكومنولث دول صديقة لروسيا، وبدأت تضغط على تلك الدول لكي لا تقيم علاقات مع الغرب وتحديدا مع الولايات المتحدة.

وتأكد التحول في السياسة الخارجية الروسية في عهد بريماكوف عندما أصبح وزيرا للخارجية في العام 1996، والذي بلور في هذا الإطار مبدأ بريماكوف في السياسة الخارجية كدليل على التوجه الجديد في السياسة الروسية، وجاءت السياسات اللاحقة تأكيدا للتوجهات الروسية الجديدة، حيث دعت روسيا لإنشاء نظام عالمي يقوم على التعددية القطبية واقتراح إنشاء تحالف أوراسي بين روسيا والصين والهند كمثلث إستراتيجي يوازن القوة الأمريكية بإنشاء منظمة شنغهاي للتعاون، ورغم معارضة بريماكوف لتوسع حلف شمال الأطلسي في شرق ووسط أوروبا، إلا أنه في المقابل في عام 1997 وقّع مع السكرتير العام لحلف شمال الأطلسي القانون التأسيسي حول العلاقة المتبادلة، والذي نص على إنهاء حالة العداء بين روسيا والحلف، وفي الوقت ذاته عارض بقوة الغزو الأطلسي ليوغسلافيا.

وفي عام 2000 عندما جاء بوتين إلى السلطة سعى إلى تأكيد توجه روسيا نحو أوروبا وحلف شمال الأطلسي، ففي حزيران من سنة 2000 قدّم عدة مبادئ للسياسة الخارجية الروسية التي ركّز فيها على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية وسعى بوتين إلى تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لقوة عظمى واحدة والعمل على استعادة دور روسيا العالمي وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية، وأكّد في الوقت نفسه أنه إذا استمر توسع حلف شمال الأطلسي شرقا فإن روسيا ستسعى إلى دعم ترابطها مع دول الاتحاد السوفيتي السابقة

---

[1] سميح عبد الفتاح، *انهيار الإمبراطورية السوفياتية - نظام عالمي جديد أحادي القطب* (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996)، 211-213.

* وقد سمي هذا المرسوم لاحقا بمبدأ يلتسن في السياسة الخارجية، والذي يدور حول عدم تدخل الدول الغربية في شؤون الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، والذي اعتبر دول الكومنولث (الدول المستقلة) دول تقع ضمن المجال الحيوي الروسي.

وأكد بوتين أن سنوات الضعف والمهانة بالنسبة لروسيا قد انتهت وطالب الولايات المتحدة والغرب بأن تتعامل مع روسيا باحترام وكقوة لها مكانتها ودورها العالمي.

لقد عارض بوتين في ولايته الثانية في 2004 سياسات الولايات المتحدة والغرب في توسع حلف الناتو إلى الحدود الروسية ورفض بشدة المشروع الأمريكي لبناء الدرع الصاروخي في بولندا وتشيكيا واستخدام لغة قوية في رفض الهيمنة الأمريكية.

وعليه فإن السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين قد قوبلت بالرضا والتأييد داخل روسيا، لكن عودة روسيا إلى الساحة العالمية بقوة قوبلت بالقلق في أوروبا والولايات المتحدة، وأثيرت العديد من التساؤلات حول ما إذا كان الغرب وروسيا يتجهان إلى شكل جديد من أشكال الحرب الباردة أم لا، وازدادت المخاوف الأوروبية مع تراجع روسيا عن الديمقراطية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول السوفيتية السابقة، إضافة إلى تحذيرات روسيا المتزايدة لأوروبا بأن لا تتعاون مع الولايات المتحدة في نشر الصواريخ في شرق أوروبا ووقف اشتراك روسيا في اتفاقية القوات التقليدية في أوروبا.

وفي خطابه أمام مؤتمر ميونخ للأمن في شباط عام 2007، أعلن بوتين أن حربا باردة جديدة لا يمكن استبعادها إذا ما استمرت الولايات المتحدة وحلفائها في الناتو بالتدخل في الشؤون الداخلية لروسيا واتخاذ قرارات رئيسية تتعلق بالأمن الدولي بدون استشارة روسيا وانتقد سياسات الولايات المتحدة في الهيمنة، واستخدام بوتين تهديدات مشابه للبلدان الأوروبية في الأزمة التي نشبت حول خطط الولايات المتحدة بنشر صواريخ بيرشينغ وكروز في أوروبا.

وما يمكن قوله أن مظاهر التوتر في العلاقات الروسية الأمريكية الأوروبية (الناتو) ستبقى قائمة في العديد من الأحداث والأزمات الدولية، وأن السياسة الروسية تجاه الناتو ستبقى مرتبطة بالطريقة التي يتعامل فيها الغرب معها، وأن توجه روسيا نحو الغرب مرتبط بتطورات الأحداث بين الغرب وروسيا بكل المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وعلى كافة المستويات الداخلية والخارجية ومرتبط في علاقات الأطراف وتحالفاتهما ومصالحهما الإقليمية والدولية، لذا فإن استمرار السياسة الروسية الرافضة لتوسع الناتو وللتدخل في شؤون روسيا والاعتراض على نشر الدرع الصاروخي يؤكد تحديد روسيا لتوجهها ولدورها بشكل أصبح واضحا في عهدي بوتين وميدفيدف، فروسيا

دولة كبرى لن تقبل بالهيمنة الأمريكية الأوروبية وهي دولة ستسعى لبناء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب وتشارك روسيا فيه بكل مفاعيله.

مشكلة البحث:

السؤال الرئيسي:

بعد أكثر من 20 عاما على انتهاء الحرب الباردة وانهيار سور برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي، وفي ظل النتائج والمتغيرات التي نجمت بفعل نهاية تلك الحرب على النظام الدولي والعلاقات الدولية بانتهاء نظام ثنائي القطبية وبروز آخر أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة، ظهرت تحديات جديدة للعديد من الدول الكبرى والفاعلة في السياسة العالمية في ظل سياسات الهيمنة التي اتبعتها الولايات المتحدة والناتو، حيث بدأت محاولات للانتقال لنظام أكثر توازنا بدلا من نظام الهيمنة الذي أدخل العالم في حالة من التجاذبات والتباينات في المواقف حول العديد من القضايا والأزمات والأحداث العالمية ومستقبل النظام الدولي، ولعل أهمها دور روسيا في الساحة العالمية ومحاولاتها للوصول إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب يحاكي مصالحها الإستراتيجية ومكانتها العالمية، ومع وجود لاعبين آخرين على الصعيد الدولي ودول كبرى تعتبر نفسها فاعلة ومؤثرة؛ فإن واقع الحال غير المستقر الذي يعيشه النظام الدولي أنتج معارضة لمشروع الهيمنة الأمريكي، إذ أن طبيعة هذه الهيمنة تعد مرحلة عابرة وانتقالية في سياق العلاقات الدولية، وهو ما يبرز السؤال الأساسي الذي تتناوله الدراسة في علاقة روسيا بحلف الناتو، والتي أخذت أشكالا وأنماطا جديدة من العلاقات بين الدول الكبرى ستلقي بظلالها على مستقبل النظام الدولي، إذ أن هذا المستقبل سيواجه مخاطر وصراعات وتباينات في الرؤى والمواقف والمصالح التي قد تأخذ أشكالاً من التحالفات والتكتلات تماثل فترة الحرب الباردة مع إصرار الناتو على التوسع في المجال الحيوي الروسي ونشر الدرع الصاروخي في أوروبا، وهو ما يمكن أن يهدد الأمن والاستقرار العالمي في ظل المعارضة الروسية لهذه التوجهات الغربية.

والسؤال الرئيسي الذي تتناوله الدراسة، هل يمكن أن يعود العالم إلى حالة مماثلة لأيام الحرب الباردة من سباق للتسلح وتكتلات وتحالفات متصارعة في حال استمر الناتو في التوسع شرقا مخترقا المجال الحيوي الروسي؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي طبيعة علاقة روسيا الاتحادية بحلف الناتو ومحدداتها الإستراتيجية؟
- هل تسعى روسيا للانضمام لعضوية الناتو؟
- وما هي المصالح والاعتبارات التي تسعى روسيا لتحقيقها من هذه العلاقة؟
- وما هي الأدوار والمكانة التي تريدها روسيا لتكون جزءً من المنظومة الأطلسية؟
- وما هي المصلحة التي يمكن أن تحققها لأمنها القومي؟
- وهل تعتبر روسيا الناتو شريك جيوسياسي أم تهديد دائم؟
- وهل توسع الناتو (حلف شمال الأطلسي) يشكّل خطرا وتهديدا لروسيا والعالم؟
- ما هي مهمات حلف شمال الأطلسي والأدوار الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وما هي مبررات وجوده؟
- هل هناك مبررات لوجود حلف الناتو من وجهة نظر روسيا؟
- وهل كانت الحرب الباردة تستهدف الاتحاد السوفيتي كنظام سياسي اجتماعي اقتصادي؟ أم أنها كانت تستهدف روسيا القارة بقدراتها وموقعها الجيوسياسي؟
- وما هي الأسباب الكامنة وراء توجه روسيا لتطوير وتحديث منظومتها الإستراتيجية؟
- وفي المقابل كيف يرى الناتو العلاقة مع روسيا وهل يرغب فعلا في ضم روسيا للحلف لتكون شريكا؟ أم أن للحلف مصالح وأطماع ليس في محيط روسيا بل فيها أيضا؟

حدود الدراسة:

- **<u>زمانياً:</u>** دراسة علاقة روسيا بحلف الناتو من عام 1991 حتى 2008.

  لقد مرت روسيا بمرحلة انتقالية طويلة نسبيا حتى استطاعت أن تحدد وجهتها ومكانتها ومستقبلها على الصعيد العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وما ورثته عنه من عناصر قوة وضعف في آن واحد، حيث شهدت الفترة من 1991 حتى 2008 تغيرات وتبدلات وعدم استقرار في سياسات روسيا الخارجية مرتبطا ذلك بظروف داخلية وخارجية عكست نفسها بشكل واضح على دور روسيا ومكانتها العالمية، حيث بينّت المرحلة

الأولى من عمر روسيا الاتحادية ذلك الضعف والتخبط وعدم الاستقرار وضياع الاتجاه والرؤيا حول علاقات روسيا بالناتو والغرب، ولكن ومع تولي بوتين الرئاسة ظهرت مرحلة جديدة من العلاقات والتوجهات والسياسات، حيث شهدت المرحلة الثانية من ولاية بوتين إصرارا على دور روسيا ومكانتها العالمية، ومثلت أحداث مثل حرب جورجيا تلك السياسة الروسية تجاه الناتو والغرب الرافضة للتدخل الغربي في شؤون روسيا، وأثبتت هذه المرحلة تحديد روسيا لتوجهها ولدورها باعتبارها دولة كبرى ستسعى لبناء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، تشارك فيه روسيا بكل مفاعيله وتفاعلاته مستفيدة من عناصر وعوامل قوة داخلية تساعدها في توجهاتها العالمية، بعد أن أنهت مرحلة التخبط واللااستقرار الداخلي سنوات ما بعد الانهيار.

- **مكانياً:** روسيا الاتحادية في ظل وجود إستراتيجية جديدة في عهد بوتين ميدفيدف ومشروع الناتو التوسعي اتجاه العمق الروسي.

فرضيات الدراسة:

بعد الانهيار الدراماتيكي للاتحاد السوفيتي عام 1990 سعت روسيا لتأكيد دورها كدولة عظمى على الساحة الدولية، حيث أن روسيا الفاعلة والمؤثرة على الساحة الدولية لن تقبل الانضمام لحلف الناتو وتعتبره عامل تهديد جيوسياسي وليس شريكا حقيقيا، وترى روسيا توسع الناتو في مجالها الحيوي تهديد لأمنها القومي وللتوازن في القارة الأوروبية، **وإذا استمر الناتو في سياسته التوسعية فإن التوتر سيعود إلى واقع العلاقات الدولية بين الدول الكبرى، ويمكن أن يعود العالم إلى حالة مماثلة من أحلاف وأقطاب ومعسكرات من جديد إلى النظام الدولي،** الذي ما زال يشهد حروب ونزاعات تتصارع فيها قوى مختلفة للحفاظ على مصالحها وأمنها القومي، وستكون روسيا مستعدة لاستخدام كافة الوسائل لمواجهة تهديدات الناتو وسياساته التوسعية.

أهمية الدراسة:

1. تبيان طبيعة علاقة روسيا بحلف الناتو وإبعادها المختلفة وتداعياتها على الأمن والاستقرار العالمي.
2. تبيان سياسة الناتو التوسعية واثر ذلك على مصالح روسيا وأمنها القومي.
3. وتحاول الدراسة تحليل ودراسة العلاقة بين توسع الناتو والطموحات الإمبراطورية الأمريكية وتأثيره على التوتر في العلاقات الدولية.
4. تحليل السياسة الروسية تجاه الناتو وأوروبا والعلاقة مع الدول الأوروبية.
5. تبيان سعي روسيا لتأكيد دورها العالمي وعدم رغبتها بالانضمام لعضوية الناتو لما في ذلك من انتقاص لدورها القيادي العالمي.
6. تبيان أن روسيا لا ترغب في عودة توتر العلاقات مع الغرب، ولكنها لن تقبل توسع الناتو في مجالها الحيوي وهي مستعدة في سبيل ذلك للتصدي بكل الوسائل لسياسات الناتو التوسعية.
7. تبيان أهمية اعتراف الناتو لروسيا بدورها ومصالحها وارتباط ذلك بالاستقرار والتوازن الدولي.
8. إظهار العلاقة بين الاستمرار في سياسات الحلف التوسعية في شرق ووسط أوربا والبلقان والتوتر في النظام العالمي الجديد وعودة الحرب الباردة بصور وأشكال جديدة.

المنهجية:

ستعتمد الدراسة على المناهج التقليدية والمعاصرة للوصول إلى النتائج المرادة ولإثبات الفرضيات قيد الدراسة، وذلك في محاولة للاستفادة من خصائص كل منهج وأدواته في وقت واحد، وسيعتمد الباحث على منهج النقد التاريخي وهو الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية ومنهجية دقيقة.

إن استخدام المنهج التاريخي يكمن في الأهمية التي تساهم في تراكم الخبرات والمعارف الماضية لحل قضايا ومشكلات معاصرة وتسليط الضوء على الاتجاهات والتفاعلات الجارية والمستقبلية، ويبيّن التطورات والتفاعلات والأحداث وانعكاسها وتأثيرها وأهميتها النسبية في الثقافات والحضارات والمجتمعات المختلفة ودورها في تحديد الملامح المستقبلية للأحداث والظواهر وانعكاسها على مجريات الأحداث، وكذلك يساعد هذا المنهج في إعادة تقييم وتحليل البيانات والمعلومات والأحداث استنادا لفروض ونظريات محددة أو تعميمات جارية استنادا إلى الماضي بأحداثه وتفاعلاته ومجرياته.

إن هذا المنهج يضيف ويتيح للباحثين والدارسين في حقل العلوم الإنسانية عموماً وعلم السياسة خصوصاً القدرة على توظيف الماضي للتنبؤ بالمستقبل وعلى استخدام الحاضر لتفسير وتحليل الماضي، إضافة لتوضيحه خصوصية كل ظاهرة وتفردها أو عموميتها وقابليتها للتكرار، رغم الجدل الفكري حول إثبات الحتمية التاريخية حول الحقب والأزمنة التاريخية باعتبارها منفصلة عن بعضها البعض أم هي متداخلة بشكل حلزوني لا تنقطع التفاعلات والروابط عن بعضها البعض رغم عدم التطابق والتماثل في الظواهر والأحداث خاصة السياسة منها، ورغم هذا الجدل أكّد رايت ميلز (C. Wright Mills) على أهمية التاريخ في العلوم الاجتماعية ولعلم السياسة باعتبار أن التاريخ والمعرفة التاريخية تشير بشكل واضح إلا أن القيم الإنسانية في جوهرها واحدة وإن تغيرت الأشكال والظروف وبالتالي فإن مشكلات الإنسان المعاصر هي في جوهرها مشكلات تضرب بجذورها منذ نشأة وبداية الخليقة وإن تغيرت الأشكال.

وعليه فإن الاتجاهات الحديثة في علم السياسة وخاصة المدرسة ما بعد السلوكية تولي اهتماما واضحا بالتاريخ والأحداث التاريخية لأن علم السياسة مرتبط ارتباطا وثيقا بالتاريخ خاصة أن علم السياسة هو علم التاريخ الحالي وعلم التاريخ هو علم السياسة

الماضي، وبالتالي فإن الدراسة استخدمت المنهج التاريخي اعتمادا على رأي المدرسة ما بعد السلوكية لإدراك الباحث أهمية البعد التاريخي في استعراض علاقة روسيا بحلف الناتو واعتبار أن العلاقة القائمة حاليا هي نتيجة ظروف واعتبارات وأحداث تراكمت عبر حقب تاريخية مختلفة، وبالتالي فإن محاولة فهم وتحليل طبيعة هذه العلاقة يحتم أخذها في سياقها التاريخي بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعد على فهم الحاضر على ضوء دراسة معمقة وتفصيلية لأحداث الماضي ومحطاته الرئيسية مرورا بفهم مجريات الأحداث في الواقع للتنبؤ بالمستقبل واستشراف معالمه.

إضافة لاعتماد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي إذ أن الظواهر والأحداث والموضوعات التي تبحثها العلوم الاجتماعية بشكل عام وعلم السياسة بشكل خاص يصعب تكميمها أو قياسها أو القدرة على التحكم فيها وذلك لأنها تتعامل مع السلوك والطبيعة البشرية البعيدة عن التجانس والمتمثلة بالتعقيد، لهذا استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من أجل القيام بتحليل الأسس والمضامين للسلوك الإنساني باتجاهاته المختلفة التي يمكن أن تساعد الدراسة قيد البحث في التوصل إلى نتائج أقرب إلى الصحة حول مضمون البحث النوعي ويمكّن من الحصول على وصف محدد للحالة لأن المنهج الوصفي يعتبر من أوائل المناهج التي توصل إلى الفهم الدقيق للظاهرة قيد البحث وتحيط بالموضوع المدروس من جوانبه المتعددة.

حيث يعتمد المنهج الوصفي على دراسة الحالات والتطورات الميدانية التي تساعد في تحديد خصائص الظاهرة السياسية ووصف طبيعتها ونوعية العلاقات بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، وكذلك كل المؤثرات والجوانب التي تدور حول الظاهرة المعنية والتعرف على حقيقتها من خلال عملية وصف وتحليل الوضع القائم وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات وربطها وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج.[2]

وعليه فإن الدراسة ستستخدم تلك المناهج لإثراء الدراسة بالأدوات والوسائل العلمية النظرية والتجريدية لفهم طبيعة علاقة روسيا بحلف الناتو بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وذلك من خلال ربط الواقع بأهم المتغيرات والأحداث التاريخية التي مرت بها هذه العلاقة وتحليل وتفسير عناصر التداخل والتباعد بين المتغيرات التاريخية والأحداث والمتغيرات

---

[2] عليوة حسن، *منهج صنع القرار في تحليل النظم السياسية... الاتجاهات الحديثة في علم السياسة: نظرة نقدية* (الإسماعيلية: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1986)، 14-15.

الراهنة، لكي يتم ربطها وتحليلها وتفسيرها لتوقع طبيعة العلاقة من جهة وواقع العلاقات الدولية والنظام الدولي من جهة ثانية في المستقبل المنظور، ولوصف واقع وطبيعة علاقة روسيا بحلف الناتو ومحدداتها وتأثير ذلك على التوازن الدولي والاستقرار العالمي. حيث ستعتمد الدراسة بشكل أساسي على جمع المعلومات والبيانات من الكتب والدراسات والدوريات والمقالات واللقاءات والمقابلات التلفزيونية والوثائقية، حيث سيتم تحليلها وبناء الإطار المفاهيمي حولها للخروج باستنتاجات تصل إلى إثبات الفرضيات المعنية بها الدراسة.

مراجعة الأدبيات السابقة:

لعل إلقاء الضوء على أهم الدراسات التي تناولت روسيا ودورها في النظام الدولي الجديد ستساعد على فهم طبيعة علاقة روسيا بحلف شمال الأطلسي، وبالرغم من قلة الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل مباشر، إلا أن عددا من الدراسات والأدبيات تناولت جوانب مختلفة من هذه العلاقة، وعليه فإن قيام الدراسة بمراجعة لعدد من الأدبيات سيكون في إطار العناوين التي تناولتها والجوانب التي تطرقت لها.

بوتين: فترة حكمه الأولى وبدايات فترته الثانية:

حيث تناولت الكاتبة ليليا شيفتسوفا في كتابها عام 2006 بعنوان "روسيا بوتين"، فترة حكم بوتين الأولى وبدايات فترته الثانية في محاولة لوصف وتحليل واقع روسيا الداخلي، وعمليات الإصلاح بجوانبه المتعددة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبنيوية، وأهميتها في تعزيز دور روسيا على الصعيد الدولي، وتحديدا في علاقاتها مع الغرب مبينة ارتباط دور روسيا العالمي بضرورة إجراء مراجعة شاملة للسياسات الروسية، وخاصة أن روسيا ذات الإمكانات الذاتية المتعددة والهائلة، تؤهلها لتعزيز مكانتها، خصوصا إذا ما أرادت التوجه نحو الغرب، مبينة أن السياسات الروسية الخارجية، من وجهة نظرها، اتسمت بالتشدد وتحديدا في علاقتها مع حلف الناتو، نظرا لضعفها الذاتي وغياب الجرأة المطلوبة من روسيا لكي تكون ذات توجهات ليبرالية.

وفي الفصل الثالث من الكتاب الذي تناولت فيه مرحلة بوتين تحت عنوان "بوتين الزعيم الروسي الجديد"، حيث ظهر بوتين قويا وعلّق الشعب الروسي آمالا عليه، أشارت أن الوضع الاقتصادي في بداية العام 2000 في روسيا كان مستقر إلى حد ما، وحقق

بعض النمو وأظهر الإنتاج زيادة ملحوظة، وأدى ذلك إلى حدوث فائض بالميزانية، إضافة إلى ما تمتعه بوتين من مزايا في المناورة وحرية الحركة، من خلال النظام المطلق الذي ورثه عن يلتسن، إضافة للمشاكل التي واجهت بوتين، والتي كان من أهمها بيروقراطية النظام السابق ووجود بعض المنافسين وذوي المصالح، وثمة مشكلة أخرى كانت تواجه بوتين هي المزج الحاصل بين السلطة والمال، بين السياسة والاقتصاد، وبين الخاص والعام، وهو تقليد روسي لم يفشل يلتسن فقط بالقضاء عليه، بل قام بتعزيز بعض جوانبه أيضا.[3]

وأشارت الكاتبة إلى أن بوتين وضع علامة جديدة على السياسة الخارجية الروسية، فقد دعا قبل الانتخاب الرئاسي اللورد جورج روبرتسون الأمين العام لحلف الناتو إلى موسكو معيدا بذلك علاقة روسيا مع الحلف من جديد،[4] وقد فعل هذا بالرغم من معارضة الجيش الروسي، كما دعا رئيس الوزراء البريطاني توني بلير إلى سان بتروسبورغ، وأقنعه بأنه يسعى لإقامة علاقات أكثر دفئا بين روسيا والغرب، وأبدى استعداده ونيته لإعادة بناء الجسور مع الغرب بعد تدهورها خلال حقبة يلتسن، حيث كان بوتين يعي أهمية الغرب لحل مشاكل روسيا الاقتصادية، وأظهر بأن غايته هي الانضمام إلى النادي العالمي، وأنه يريد علاقات متمدنة مع الغرب، وأن بوتين وإن كان في بداية أمره مترددا بشأن وضع خطة عمل لسياساته الخارجية، إلا أنه تبنّى سياسات أكثر قربا للناتو والغرب في بداية عهده، وتساءلت الكاتبة هل ستصبح روسيا جزءا من الحضارة الغربية؟ أم ستبقى متأرجحة بين آسيا وأوروبا؟.[5]

وبيّنت الكاتبة أيضا سياسة بوتين الخارجية، حيث أكد بوتين أن الدولة ينبغي أن تتخلى عن الفكرة الثابتة المتعلقة بالتواجد العالمي، وأن تفكر بدلا من ذلك بتعزيز مصالحها الاقتصادية، وتحسين علاقاتها مع الدول المستقلة ومع أوروبا.

وعليه قام بوتين بالعديد من الاتصالات بالأوروبيين، حيث بينّت الكاتبة رغبة موسكو في جعل علاقتها مع أوروبا العنصر الأكثر أهمية في سياستها الخارجية، وخاصة التجارية منها، وأوضحت أن دفئ العلاقات الشخصية التي تطورت بين بوتين ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير وغيرهارد شرودر مستشار ألمانيا لم تخفف من حدة مشاكل

---

[3] بسام شيحا، مترجم، *روسيا بوتين* (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006)، 11.
[4] المرجع السابق، 26-45.
[5] المرجع السابق، 46-63.

روسيا مع المجلس الأوروبي، فقد فقدت روسيا حقها في التصويت بسبب طريقة إدارتها لعملية مكافحة الإرهاب في الشيشان، علاوة على ذلك لم تكن موسكو على علاقة حسنة مع منظمة التعاون والأمن في أوروبا الـــ(OCSE)، حيث كانت روسيا تأمل في تحويلها إلى عنصر أساسي للأمن الأوروبي ردا على تقوية الناتو،[6] وبيّنت الكاتبة في الفصل الخامس توجهات روسيا لإعادة علاقاتها مع كوريا الشمالية، وكوبا، ومنغوليا، ليس فقط من أجل إعادة دورها العالمي، بل كانت الدوافع الاقتصادية على أجندتها، وكانت روسيا في هذه المرحلة تهتم بإظهار قوتها أكثر من أي شيء آخر، حتى عندما كان ذلك يعني خسارة اقتصادية.

وتشير الكاتبة أن هذه الفلسفة المتعددة الاتجاهات، بالنسبة لروسيا، تمثل طريقة التكيف مع واقعها الجيوسياسي الجديد، في وقت كان تحولها الداخلي ما يزال ناقص، وأشارت إلى أن سياسة بوتين هذه تثير الشكوك مع المجتمع الغربي، ما دامت تحافظ على منظومة قيم غريبة بالنسبة للغرب، وتشير إلى أن روسيا بدأت تسعى في هذه الفترة بجدية لتحقيق مكانا لها كقوة عظمى إقليمية، ولكن أراد بوتين تمويه الجوانب الإمبريالية التي كانت تقلق جيران روسيا من الغرب، كما تشير الكاتبة إلى أن طبيعة النظام الداخلي لروسيا هو عامل مهم في سلوكها الخارجي، وتتهم روسيا بأنها تحكم شعبها بالقوة والدكتاتورية، وبالتالي فهي عاجلا أم آجلا ستعمل على إكراه جيرانها، وقالت أن سياسة بوتين الداخلية لم تقم بإصلاحات حقيقة على المستوى الداخلي.[7]

وعليه فتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها حمّلت روسيا مسؤولية فشل تحقيق التقارب مع الغرب، وتبني قيم ذات توجهات غربية، هو ذلك النمط من النظام السياسي والقيادة السياسية، التي لا تهتم إلا بالسلطة وبدور الدولة العظمى،[8] وأن روسيا بحاجة إلى إصلاح سياسي، يرتقي بالمجتمع والدولة في آن واحد، إذا أرادت روسيا أن تبني شراكة مع الغرب، وما يمكن قوله أن الكاتبة ورغم أهمية هذه الدراسة التي فسّرت فيها واقع روسيا الداخلي وعلاقاتها الخارجية، إلا أنها حمّلت روسيا الاتحادية مسؤولية عودة التوتر في العلاقات الدولية، باعتبارها ساعية لتأكيد دورها على المستوى العالمي، في المقابل فإن الغرب المنقذ لروسيا لا يستطيع أن يقبل روسيا إلا وهي ضعيفة ومستسلمة للإرادة

---

[6] المرجع السابق، 115-172.
[7] المرجع السابق، 176-262.
[8] المرجع السابق، 448-482.

الغربية، وهذا ما تريده الكاتبة بالفعل لروسيا وبالتالي فإن الكاتبة لم تشر إلى ذلك التهديد من الناتو والغرب لروسيا ولأمنها القومي، ووقفت الكاتبة عاجزة عن تفسير المواقف الأوروبية والأمريكية الهادفة لإضعاف روسيا، واستثمار تراجعها لتحقيق مكاسب إستراتيجية في مجالها الجيوسياسي.

وعليه فإن اتهام روسيا بالاضطراب والارتباك، كما وصفت فيها روسيا بأنها دولة تعتمد على السلطة الفردية، وأنها لم تستطع تطوير مؤسسات مستقلة وترسيخ حكم القانون، التي اعتبرتها شروط إذا ما تحققت يمكن لروسيا أن تصبح شريك حقيقي للغرب، إن هذا مثير للاهتمام وكأن الكاتبة تقول أنه على روسيا أن تتبنى النظام الغربي، بعدها ستكون جزء لا يتجزأ من منظومته الأمنية. إن الكاتبة، من وجهة نظري، لم تستطع إلقاء الضوء على المعضلة التي تواجه علاقة روسيا بحلف الناتو ومن وجهة نظري أن المشكلة ليست بروسيا بالقدر الموجود عند الناتو والولايات المتحدة.

روسيا وطني الأيديولوجية الوطنية للدولة:

في دراسة أخرى للكاتب غينادي زوغانوف عام 1997 (الأمين العام للحزب الشيوعي الروسي)، روسيا وطني الأيديولوجية الوطنية للدولة، والتي يسعى فيها الكاتب لتحليل العمليات التي جرت في روسيا ومكانتها، ولدورها في العالم المعاصر، حيث يحاول الكاتب تحليل الميول الأساسية لتغيير دور روسيا ومكانتها في المجتمع الدولي، وخاصة بعد توقيع اتفاقية بيلوفوجسك، في كانون الأول من العام 1991، حيث يشير الكاتب إلى ضرورة صياغة مقاربات حضارية وجيوسياسية، حيث أن هذه الإشكالية جذبت الاهتمام الكافي من قبل العلماء الروس في السبعينيات والثمانينيات، خاصة عندما كانت تحل مهمة بلوغ التوازن الإستراتيجي العسكري بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، حيث يرى الكاتب أن تلك المقاربة اليوم أصبحت أكثر شعبية في فترة البروسترويكا.

حيث أن مصالح روسيا الحضارية والجيوسياسية تقع في قلب العلاقات الروحية والقومية، وبالتالي فإن التغيرات والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، التي وضعت في عهد البروسترويكا أثبتت فشلها على الصعيد الاجتماعي، كذلك عند صياغة السياسة الخارجية الرسمية لروسيا، وأن تجاوز هذه السياسات المصطنعة والبنى المصطنعة

تتطلب فهم لتجربة روسيا التاريخية ولواقعها الحضاري الأوروبي والآسيوي، حيث شكّلت مركز طبيعي للأورو–آسيوية.

إن فهم التغيرات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الروسي، يجب أن ينطلق من تأكيد سياسة البنى العقائدية التالية، إن روسيا كانت تؤمن بالتعددية في المجال الاجتماعي والفلسفي، وكانت روسيا تعترف بالمساواة بين مختلف الاتجاهات والعقائد الفكرية التي ليس لها أهداف معادية للإنسانية، كما يقول الكاتب، وكذلك الصبر والاحتمال على المجابهة على اختلاف وجهات النظر حتى المتعارضة جذريا، وكذلك الانفتاح لتقبل التجديدات السياسية القيمية سواء كانت اجتماعية أو دينية وغيرها، إن فهم تلك الطبيعة الحضارية البشرية لروسيا، يحدد لنا المهمة الإستراتيجية الرئيسية لبقاء روسيا طويل الأجل واكتساب عقيدة بناء وروح للأمة.[9]

وفي اللحظات العصيبة التي تمر بها روسيا اليوم، علينا أن نراجع تاريخها ليتم تعزيز الإيمان بالانبعاث من جديد، وفي انتقاده لسياسة النظام الحاكم في عهد يلتسن، يقول إن هناك محاولة للقطع بين ماضي روسيا المشرق وحاضرها الذي لا تحسد عليه، ويقول الكاتب أن المجتمع الروسي لن يستطيع التقدم ما لم يعي بوضوح خصائص طريقه التاريخي وطبيعة المشاكل التي تقف أمامه.

ويقول أنه من وجهة النظر التاريخية، تعتبر روسيا نمط خاص من أنماط الحضارة، وارثة ومكملة التقليد التاريخي الطويل لمملكة روس وإمبراطورية روسيا والاتحاد السوفيتي، ويقول الكاتب من وجهة النظر الجيوسياسية، إن روسيا هي المحور والقاعدة الرئيسية للحلف الأوراسي القاري، الذي تواجه مصالحه ميول الهيمنة للدولة الكبرى المحيطة (الولايات المتحدة وللمدى الكبير حلف شمال الأطلسي)، ومن الناحية الأيديولوجية، فإن روسيا صاحبة التقاليد الثقافية والأخلاقية وروح التعاونية والطموح لتجسيد المثل العليا للخير وللعدالة.

ومن النظرة القومية، فإن روسيا هي وحدة أثنية معقدة، تكمن في أساس قدرتها على الحياة، نواة قومية كبيرة للروس والبلاروس، ومن وجهة النظر الاقتصادية فإن روسيا جسم اقتصادي مستقل، ومتميز له من القوانين والنشاط ما يميزه عن الخط الغربي للسوق الحرة، وإن روسيا جسم أصيل تتمتع بقوانين تطور خاصة في كافة المجالات.

[9] مفيد قطيش، مترجم، *روسيا وطني الأيديولوجية الوطنية للدولة* (بيروت: دار الفارابي، 1997)، 33-67.

وبيّن الكاتب إلى أن الدعوات الغربية تجاه الحضارة الإنسانية ليس إلا دعوات مزيفة تهدف إلى الهيمنة والسيطرة، ويشير الكاتب إلى التحديات التي تواجه روسيا وهي تصدعات اجتماعية، واقتصادية، وتصدعات جيوسياسية، وتصدعات عرقية واثنيه وطائفية ومنظومة داخلية في إطار الثقافات المتقاربة، وهذا يتطلب من روسيا وضع إستراتيجية تجاه هذه التصدعات، والقاعدة الأساسية هو التركيز على مآثر روسيا ودورها التاريخي، التي كان لها دور طليعي في الاستقرار في المناطق، ويعتقد أن إستراتيجية الحامل الدولاتي، كما سماه الكاتب، والمعبر الأكمل عن النموذج الجيوسياسي المنافس، هو الدولة العظمى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الإستراتيجيين، في إشارة إلى الغرب والحامل الاقتصادي والحامل العقائدي.[10]

وعليه فتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها أشارت بشكل واضح إلى التحديات التي تواجه روسيا والتي تتطلب إصلاحات في السياسة الخارجية الروسية، والتي يجب أن تنطلق في الأساس من دور روسيا التاريخي وتأكيد دورها في السياسة العالمية باعتبار روسيا حالة خاصة ومميزة، إضافة إلى أن الدراسة ألقت الضوء على بعض التوجهات السياسية للتيارات الروسية المعارضة لعلاقات روسيا بالغرب، والمشككة بنوايا الغرب تجاه روسيا، إضافة لتبيان بعض الرؤى القومية لهوية روسيا ودورها المستقبلي، وتبيّن هذه الدراسة أهمية وضع إستراتيجية روسية لمواجهة الناتو باعتبارها أداة الهيمنة الغربية على روسيا والعالم، ولأن روسيا صاحبة الدور التاريخي والريادي عليها أن تكون في مقدمة المتصدين للسياسات والتوجهات الغربية الليبرالية التي لا تعكس إلا رغبة في الهيمنة والسيطرة، وعليه فإن هذه الدراسة عكست قيم ثقافية وأيديولوجية لعدة رؤى روسية متحفظة تجاه سياسات الناتو التوسعية وتدلل بشكل واضح على نظرة روسيا للغرب وللناتو.[11]

[10] المرجع السابق، 69–197.
[11] المرجع السابق، 200–323.

الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية:

وفي دراسة أخرى للكاتبة لما مضر الإمارة عام 2009 تحت عنوان "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية"،[12] حيث أولت الكاتبة اهتمام خاص بتحليل سمات الإستراتيجية الروسية، وأبعاد تفكك الاتحاد السوفيتي على هذه الإستراتيجية، إضافة لعناصر ومحددات وتوجهات هذه الإستراتيجية الأساسية، وأشارت إلى أوجه الاختلاف بين الإستراتيجية الروسية أيام الاتحاد السوفيتي والعقيدة التي تبنتها روسيا الاتحادية، وأشارت الكاتبة في هذه الدراسة كذلك إلى أهم المتغيرات الداخلية والجغرافية والاقتصادية والعسكرية، إضافة إلى البيئة الخارجية والإقليمية والدولية، التي أثرت بشكل واضح على الإستراتيجية الروسية ومفهوم الأمن القومي الروسي، في صياغة السياسية الخارجية وإستراتيجياتها، وكذلك أشارت الكاتبة في هذه الدراسة إلى الوسائل والأدوات التي استخدمتها روسيا تطبيقا لهذه الرؤيا الإستراتيجية، في العديد من الأزمات الداخلية والخارجية.

حيث بيّنت الدراسة المتغيرات والظروف الذاتية والموضوعية، وتأثيراتها على السياسة الخارجية الروسية، بعد الانهيار في مرحلة يلتسن مرورا في التغير الذي طرأ على هذه الإستراتيجية في عهد بوتين، ومن ثمة الرئيس الجديد لروسيا ديمتر متفيديف، حيث أشارت الكاتبة أن أوضاع روسيا الداخلة وأزماتها وضعفها شكّلت عوامل كابحة لدور روسيا على الصعيد الدولي، وهنا تشير إلى الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والترهل في مؤسسات الدولة وانهيارها ونزعات الانفصال والضغوط الغربية.

إن كل تلك العوامل جعلت الإستراتيجية الروسية تمر بمخاض عسير، إضافة لتأثير اختلاف الرؤى بين التيارات السياسية والقوى الاجتماعية والقيادة الروسية، حول دور روسيا ما بعد الانهيار، وبيّنت التباين في التوجهات والأولويات والمحطات، التي توقفت عندها الإستراتيجية الروسية تجاه التعامل مع حلف الناتو وتوسعاته باتجاه روسيا.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها ألقت الضوء على عوامل القوة الذاتية الكامنة في روسيا، والتي تعد من أهم المسائل التي ستلقي بظلالها على دور روسيا العالمي، في ما إذا استثمرت بشكل كفؤ وفعّال، وأن عوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي في مرحلة

---

[12] لمى مضر الإمارة، *الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، 35-84.

بوتين الأولى والثانية تعد عناصر مهمة في توجهات روسيا الخارجية، سواء في علاقتها مع الناتو والغرب، أو في إقامة علاقات اقتصادية مع مختلف دول العالم لتحقيق مصالح روسيا القومية.

ولعل أهم ما يلفت النظر في هذه الدراسة هو الاتفاق والإجماع الداخلي بين التيارات السياسية والقيادة السياسية حول نوايا الناتو والدول الغربية وتحديدا الولايات المتحدة لإضعاف روسيا والتدخل في شؤونها والوصول لمجالها الحيوي بما يهدد الأمن القومي الروسي، والذي اعتبرته روسيا أحد أهم عناصر التهديد التي تواجه روسيا، ومن هذا المنطلق فإن الإستراتيجية أخذت هذا العامل في توجهاتها بعد مرحلة التقليل من تلك المخاطر.

إضافة إلى أن توجهات روسيا في عهد بوتين – ميدفيدف نحو التأكيد على دورها العالمي، وكدولة عظمى يجب أن يحسب لها حساب، على اعتبار أن تلك التوجهات أخذت بعين الاعتبار إمكانية المجابهة العسكرية مع الغرب ومع الناتو، وهذا ما أثبتته حرب جورجيا الأخيرة، الذي تجلى بشكل واضح الإستراتيجية الروسية الجديدة، وقد كان ذلك واضحا في إستراتيجية 2011 – 2020 والتي أقرت في عام 2009 والتي تجعل من علاقة روسيا بحلف الناتو مفتوحة على كل الاحتمالات.[13]

روسيا بين عالمين:

وفي دراسة أخرى للكاتبة هيلين كارير دينكوس "روسيا بين عالمين"، تنطلق الكاتبة في دراستها هذه من الشك الذي يحكم علاقة الغرب بروسيا، من خلال طرحها لمجموعة من الأسئلة، هل خرجت روسيا من الشيوعية؟ ما هو هذا البلد (روسيا) الغريب الذي اختفى اسمه لصالح الاتحاد السوفيتي الذي أربك مواطنيه؟ أين يمكن أن نضع روسيا الجديدة التي قامت بشكل إرادي بتصفية إمبراطوريتها مقارنه مع أوروبا، ومقارنه مع روسيا قبل قرون؟ كما أن الروس بدورهم ما فتئوا يطرحون تساؤلات حول تاريخهم وهويتهم، هل هم أوروبيين؟ أم آسيويون بسبب تاريخ طويل من الغزو؟ أم هم مزيج من الأوروبيين والآسيويين؟.

[13] المرجع السابق، 128-318.

حيث بينّت الكاتبة أن ما يريده بوتين هو الاعتراف بروسيا كقوة عالمية، بالرغم من كل الأزمات التي مرت بها، حيث أن روسيا في هذا الصدد تريد أن تكون ندا للولايات المتحدة، في إشارة لتصريحات الرئيس الروسي بوتين عن حلف الناتو بأنه حاول التقرب منه عام 2000، وأبدى استعداده في تصريحات أخرى أنه لا ضير من الانضمام للحلف، في معرض رده على سؤال لأحد الصحفيين، ولفتت إلى اللقاءات التي ضمته بالرئيس بوش في العام 2000، كما تشير إلى دور ألمانيا في التقارب بين روسيا والغرب، وإلى التقارب الذي جرى بين بوتين والرئيس بوش خاصة بعد تفجيرات 11 أيلول 2001، والتي أبدى الروس استعدادهم لتنسيق استخباراتي وأمني في مكافحة الإرهاب بين روسيا والولايات المتحدة، وفتح المجال الجوي الروسي وتقديم العون في كل ما يتعلق بمكافحة الإرهاب خصوصا في أفغانستان.

وتكمن أهمية الدراسة في أنها ألقت الضوء على سلسلة من التنازلات التي قدمتها روسيا كدليل واضح على محاولاتها للحصول على اعتراف أمريكي بدورها كشريك في القضايا الدولية، حيث شككت الدراسة بنوايا بوتين الحقيقة تجاه هذا التقارب، وأشارت إلى أن التقاء مصالح أمريكي روسي آني هو الذي شكّل سبب هذه التنازلات من قبل روسيا، وأن التغزل الروسي الأحادي الجانب بالأمريكيين لم يدم طويلا بسبب الحرب على العراق حيث استخفت به الولايات المتحدة بروسيا ولم تعرها أي اهتمام.

إضافة لما بينّته الدراسة من انتقاد روسي واضح للسياسة أمريكية عند لجوئها لاستخدام القوة من طرف واحد ودون موافقة مجلس الأمن، كما بينّت أن التعددية القطبية هي نظرية المواجهة والتنافس، وهي في أسوء أحوالها تنافس القيم في إشارة للصراع والخلاف بين الولايات المتحدة وروسيا في السياسة العالمية، وبالتالي فإن شهر العسل قد انتهى بين الطرفين في إشارة إلى المواقف الروسية من ثورة الورد في جورجيا والدور الأمريكي فيها، إضافة لتوجهات أوكرانيا للانضمام لحلف الناتو.

تطرقت الدراسة كذلك إلى أحداث أيلول والتمدد الأمريكي في آسيا الوسطى والتنازلات الروسية هناك، التي جعلت بوتين يشعر بالخذلان، إذ أن بوتين وبعد فوزه بانتخابات الرئاسة في العام 2004، أراد أن يؤكد البعد الأوروبي لروسيا، والاستفادة من الجغرافيا الاستثنائية التي تمنحها قوة إضافية، حيث حاول بوتين المناورة خاصة في علاقاته مع الدول الآسيوية، والتي استطاع توطيد العلاقات معها من خلال سلسلة من

الحوافز والإغراءات، هذه السياسة التي تبيّن أنه ليس الولايات المتحدة وحدها من تثير مخاوف روسيا بل إن أوروبا كذلك، كما أن روسيا تعاملت بحذر مع التمدد الأوروبي الأمريكي في محيطها.

وأشارت الدراسة أن القيادة الروسية استخدمت كل عناصر قوتها للتأثير في محيطها الإقليمي والدولي، في إشارة إلى منطقة آسيا الوسطى وتحديدا طاجاكستان وقرغيزستان، وتشير كذلك إلى تلك المواقف المختلفة من التقارب أو التباعد من الغرب، على سبيل المثال التقارب مع الصين، إذ كان مناورة من روسيا للحصول على اعتراف بوضعية القوى الكبرى وكانت مناورة من أجل تغيير موقف الولايات المتحدة تجاه روسيا، ونوع من أنواع العلاقة بينهما.

وما يمكن قوله هنا أن هذه الدراسة تحاول التشكيك بنوايا القيادة الروسية في إقامة علاقات مع الغرب، خصوصا أوروبا، وأن الشرط الأساسي لروسيا إذا ما ذهبت إلى أوروبا هو الاعتراف بإرثها التاريخي والأخلاقي الخاص.

كما بينّت الدراسة أن القيادة الروسية أمام تحديات تكمن في قدرة روسيا على المقاربة بين الدور الاقتصادي والقوة الشاملة الذي أثاره بوتين، وأنه يجب تعزيزهما لتكون روسيا حاضرة في مفاعيل السياسة الدولية، وأن ما يقلق الغربيين هو روسيا قوية، وأنها تريد التعاون الند بالند، وأنها تريد أن تكون مستقلة في قراراتها الدولية وليس مشاركة فقط، وإنما تكون قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة مرتكزة على قوتها وقيمها الخاصة.[14]

وعليه فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في تسليطها للضوء على طبيعة العلاقة المعقدة بين روسيا والغرب، وتلك المخاوف من الطرفين وهناك دعوى لأوروبا لإعادة النظر في علاقاتها مع روسيا وأن تطمئنها أكثر وأكثر، وعلى روسيا أن تحدد وجهتها هي الأخرى بشكل واضح وصريح.

كذلك إشارتها إلى عوامل الشد والجذب في هذه العلاقة والتي تتناسب عكسيا مع تطور العلاقة نحو التعاون وطرديا نحو العودة إلى الحرب الباردة، حيث أن العلاقة بين روسيا وحلف الناتو بشقيها الأمريكي والأوروبي مرتبطة بالسياسات والتوجهات الإيجابية والسلبية التي تبقي احتمال المواجهة أمر محتملا.

---

[14] هيلين ديتكوس. "روسيا بين عالمين ... (1-3) هكذا سقطت الإمبراطورية التي قام يلتسن بتصفيتها." (استرجعت بتاريخ 2011/02/23).

http://www.alkhaleej.ae/portal/4225c7b1-c6b3-4055-a5c7-f4c98e19427c.aspx

إستراتيجية الردع العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي:

وفي دراسة أخرى للكاتبة سوسن العسّاف عام 2008 تحت عنوان "إستراتيجية الردع العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي".

حيث تتناول الكاتبة إستراتيجية الردع في الحرب الباردة وما بعدها، وتتناول العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة للقرن الحادي والعشرين، وتبني مفهوم الضربة الاستباقية بعد أحداث 11 أيلول 2001، مستخدمة النموذج الأفغاني والعراقي ونتائج تلك الضربة الاستباقية وأثر هذه الإستراتيجية على العلاقات الدولية، وعلى الاستقرار واللااستقرار في النظام الدولي، وإضافة لذلك أثر تلك الإستراتيجية على العلاقة الأمريكية الروسية.

سيتم التطرق إلى العديد من تفاصيل هذه الدراسة خاصة بما يتعلق بأثر إستراتيجية الردع الأمريكية الجديدة في العلاقات الأمريكية الروسية، حيث تشير الكاتبة إلى أن العداء التاريخي للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تعود جذوره إلى صراع فكري وعقائدي تبناه النظام السياسي في روسيا، وحكمت العلاقات بين الطرفيين من ركام الإمبراطورية العظمى السوفيتية، وتحدي روسيا للقوة العظمى الأمريكية التي أصبحت تسعى للسيطرة والهيمنة على العالم أجمع، حيث تشير الكاتبة إلى العلاقة غير المتكافئة التي حكمت العلاقة خلال فترة التسعينيات، وتشير إلى أن ظروف روسيا الداخلية وأزماتها جعلت روسيا تنكفئ إلى حد كبير عن البيئة العالمية.

وتكمن أهمية الدراسة في أنها تبيّن هذا النمط من العلاقات الدولية وخاصة علاقة الولايات المتحدة بروسيا باعتبارها علاقة تُمليها التفاعلات الدولية وهي نمط من العلاقات التي لها تأثيراتها العالمية، حيث أن اللاعبين في السياسة الدولية لكل منهم أهدافه وغاياته في النظام الدولي، بينما سعت روسيا إلى إعادة التوازن للنظام الدولي من خلال تبنيها رؤية تدعو إلى التعددية القطبية، نرى بالمقابل الولايات المتحدة تريد أن تؤكد زعامتها وإبقاء النظام الدولي أحادي القطبية، تقوده هي وتصوغ ديناميكياته وسياساته.[15]

وعليه رغم حصول بعض التقارب في الكثير من القضايا الدولية خاصة الحرب على الإرهاب، إلا أن مشروع الهيمنة الأمريكي يثير المخاوف والشكوك من قبل روسيا، وإن

---

[15] سوسن العساف، *إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية والاستقرار الدولي* (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث، 2008)، 50-65.

العلاقات مع الولايات المتحدة ستبقى تواجه تحديات كبيرة، وأهمها توسع حلف الناتو في شرق ووسط أوروبا ودول البلطيق علاوة إلى أطماع الولايات المتحدة في المحيط الروسي، وإن العلاقة في ظل الهيمنة الأمريكية وإستراتيجية الردع الأمريكي ستبقى مرشحة على العديد من الاحتمالات، وعلى الولايات المتحدة أن تدرك بأن سياسات الهيمنة وفرض الإرادة وبناء تحالفات أمنية وقيادة حلف شمال الأطلسي واستخدام القوة خارج الشرعية الدولية، إضافة لبناء التكتلات العسكرية ستجعل من احتمالية المواجهة والتوتر في العلاقات الدولية هي من الاحتمالات القائمة.

وأخيرا فإن العلاقة بين روسيا والناتو أسيرة بالإستراتيجية العسكرية الجديدة للولايات المتحدة، وهي أحد أهم عوامل استقرار النظام الدولي وإعادة التوازن له ألا وهو أمر بعيد المنال في المدى المنظور.

صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية:

وفي دراسة أخرى للكاتبة نورهان الشيخ عام 1998 تحت عنوان "صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية"،[16] حيث بيّنت الكاتبة في هذه الدراسة آليات صنع القرار في روسيا، والإطار الدستوري والتكوين الاجتماعي، والأوضاع الاقتصادية، إضافة للعوامل الداخلية المؤثرة في صنع القرار، ودور رئيس الدولة والحكومة والبرلمان، كذلك العوامل الخارجية المؤثرة في عملية صنع القرار.

وفي صدد توضيح علاقة روسيا بالدول الكبرى وما لهذه العلاقة من دور في تحديد شكل وطبيعة العلاقة مع الناتو، فإن الكاتبة تشير إلى أنه وبعد انهيار الإتحاد السوفيتي أصبحت العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة غير متكافئة، فهي بين طرفين تتمتع فيه الولايات المتحدة بقدرة التأثير الكبير في روسيا، وتشير الكاتبة كذلك أن ذلك تجلى بشكل واضح في وثيقة التعاون الموقعة بين البلدين في كامب ديفيد 1992، وكذلك الميثاق الروسي للشراكة في حزيران 1992، وتشير إلى أن الكثير من المحللين اجمعوا، أن الشراكة بين روسيا والولايات المتحدة هي تعبير عن حالة العداء والتنافس السابقة بين البلدين، ولكنه لا يصل إلى درجة التحالف أو النظر لروسيا على أنها ندا لأمريكا.

---

[16] نورهان الشيخ، *صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، 13-36.

وتبيّن الكاتبة أنه في العام 1994، حدث نوع من التحول في العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا أطلق عليها كلينتون الشراكة الديمقراطية الجديدة، وذلك في زيارته لروسيا في كانون الثاني 1994 والذي عبّر فيها عن رغبة في عمل شراكة قائمة على المساواة مع روسيا حرة وقوية، ثم أعقب ذلك زيارة يلتسن الولايات المتحدة في أيلول 1994، وهي القمة الخامسة خلال سنة ونصف بين البلدين، وتم التوقيع فيها على مجموعة من الاتفاقيات الخاصة بالشراكة من أجل التقدم الاقتصادي.[17]

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها ألقت الضوء على استمرار روسيا في التشدد في مواضيع ذات تأثير على أمنها القومي، وخاصة معارضة توسيع حلف شمال الأطلسي، حيث رأت روسيا أن توسيع الناتو يعني عزلة روسيا، وأنه سيعيد إلى الأذهان الحرب الباردة.

إضافة إلا أنها بينّت تفريق روسيا بين التعاون مع الناتو من جهة وتوسيع الحلف من جهة أخرى، على الرغم من اتفاق التعاون بين روسيا والناتو في باريس أيار 1997، عن طريق إيجاد آلية للتشاور بين الطرفين في القضايا الأمنية وخاصة المتعقلة بانتشار التسلح، وكذلك تعهد الناتو بعدم نشر أسلحة نووية على أراضي دول أوروبا الشرقية، وعلى الرغم من قبول روسيا التعاون مع الحلف إلا أنها ما زالت تعارض توسع الحلف.

وتكمن أهمية الدراسة أيضاً في تبيان توجه روسيا لصنع علاقات مع القوى الآسيوية خاصة الصين واليابان ومحيطها الإقليمي في دول الكومنولث، وذلك لتنويع علاقاتها حتى لا يكون اعتمادها على الغرب وحده، وهذا ما تجلى بشكل واضح في التقارب التاريخي مع الصين والمحاولات المستمرة لتخطي عقبة جزل الكوريل من أجل تطوير العلاقات مع اليابان، حيث كان دافع روسيا للعلاقات مع الصين إبلاغ الغرب بأنه في وسع روسيا الاتجاه شرقا وأنها قد لا تتمسك بالتوجه الغربي.[18]

وعليه فتكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح طبيعة العلاقة بين روسيا والغرب، وتحديدا حلف الناتو وأنه وفي أوج التوجه الروسي للغرب لم يمنع روسيا من اتخاذ سياسات أكثر استقلالية في مختلف القضايا الدولية والعلاقات الدولية، حيث أن روسيا تؤكد سعيها الدائم لتبقى دولة عظمى حتى وهي في فترة ضعفها في عهد يلتسن، وهو ما

---

[17] المرجع السابق، 77-84.

[18] المرجع السابق، 84-103.

يعود إلى تلك الثقافة الوطنية والنظرة المستمدة من التاريخ والحضارة الروسية، ولا شك أن هذه الدراسة ألقت الضوء على تعدد الخيارات والبدائل لدى روسيا لخلق حالة من التوازن في النظام الدولي المتعدد الأقطاب كما تراه.

مأزق الإمبراطورية الأمريكية:

وفي دراسة أخرى للكاتب فنسان الغريب عام 2008 تحت عنوان "مأزق الإمبراطورية الأمريكية"،[19] والذي يتحدث فيه الكاتب عن التحديات العديدة التي تواجه الولايات المتحدة على المستويين الداخلي والعالمي، ما جعل المراقبين يرون فيه بداية نهاية الإمبراطورية الأمريكية، وأهمية تحليل عناصر الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، على اعتبار أن الولايات المتحدة هي القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى في العالم، والتي تسعى إلى فرض سيطرتها بالقوة وبشكل أحادي متجاوزة قواعد القانون الدولي، والمؤسسات متعددة الأطراف التي كانت الولايات المتحدة من أهم مؤسسيها، حيث أن قدرة الولايات المتحدة على الهيمنة وبسط النفوذ بهذه الطريقة سيؤدي إلى انهيارها وتراجع دورها العالمي وسيجعلها معرضة لمواجهة تحديات كبيرة.

يبيّن الكاتب كذلك أزمة مشروع الهيمنة الأمريكية الأحادية، والذي يتمثل في الرفض المتنامي لآليات السيطرة الأحادية الأمريكية على العالم، إضافة إلى عجزها عن إعادة امتلاك العالم كقوة أحادية مهيمنة، وانتهاء هيمنة الولايات المتحدة مع تحول مركز تراكم رأس المال نحو اليابان، إضافة لما يسمى الهيمنة الاستهلاكية كبديل عن الهيمنة الإنتاجية والمالية، إضافة إلى نهاية الهيمنة الأحادية الأمريكية مع تراجع الثقة العالمية بالدولار، إضافة للتحول نحو استخدام القوة الأحادية في مواجهة تراجع الهيمنة الأمريكية، كما حصل في العراق وأفغانستان، إضافة لبروز مراكز سلطة بديلة في العالم، ومشكلة الدرع الصاروخي الأمريكي الذي يراه الكاتب بأنه إعلان من الولايات المتحدة لمرحلة جديدة من التوتر في العلاقات الدولية، وتحديدا مع روسيا، إضافة لما يشير له الكاتب من ميزات النظام الدولي الآخذ بالتبلور في إطاره التعددي للأطراف الفاعلة على الساحة الدولية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في إشارتها إلى أن استمرار الولايات المتحدة بهذا التوجه الإمبراطوري سيقود العالم إلى حالة من الصدام والفوضى، وبالتالي لن تكون الولايات المتحدة بمنأى عن تلك الفوضى، وعلى الولايات المتحدة أن تقبل نظام متعدد الأقطاب

---

[19] فنسان الغريب، *مأزق الإمبراطورية الأميركية* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، 46-93.

لأنه في مصلحتها، إذا ما أرادت أن تقي نفسها والعالم من الانهيار والتراجع،[20] وعليه فإن عصر الهيمنة الأمريكي يواجه من قوى دولية متعددة، وعلى رأسها روسيا الاتحادية، لأن المشروع الإمبراطوري الأمريكي لا يعترف لأي من القوى بدورها ومكانتها، وهذا ما بدا من خلال مراجعة العديد من الأدبيات المتخصصة في علاقة روسيا بحلف الناتو، وأن توسعة الناتو تشكل فتيل أزمة كونية لا يحمد عقباها إذا ما استمرت الولايات المتحدة بهذه السياسة، وهذا ما ينسجم مع منطلقات الدراسة قيد البحث، التي ترى بأن سياسات الولايات المتحدة والناتو لن تجعل العلاقة مع روسيا بعيدة عن هذه الأزمة بل متمحورة حولهما.

أمركة النظام العالمي الأخطار والتداعيات:

وفي دراسة أخرى للكاتب فوزي صلوخ في كتاب "أمركة النظام العالمي الأخطار والتداعيات"،[21] حيث يشير الكاتب في مقدمة الدراسة أن مصطلح الأمركة بعد الحادي عشر أيلول 2001 أصبح له تفسيرات كثيرة فالإدارة الأمريكية برئاسة بوش حددت أعدائها المعروفين والمحتملين، وقررت منعهم مسبقا من تحديها أو مفاجئتها وينطلق الكاتب من سؤال أساسي هل كانت واشنطن تنتظر ذريعة بحجم ما حدث في 11 أيلول 2001 لتأخذ قرارها باعتماد الحرب الهجومية من أجل وضع اليد على العالم وثرواته؟ وهل الأمركة خيار معد سلفا منذ سقوط القطب الثنائي لقطع الطريق على من يفكرون بالحلول محل الاتحاد السوفيتي وتقديم أنفسهم بديل مختلف عنه؟.

إن هذه الأسئلة وسواها ضلت معلقة، حيث أن استطالة الحروب الأمريكية (الأمركة) التي وضعت في حسابها أن قوس الأزمات قد اتسع وأنه موزع على دوائر أو مربعات متطابقة مع الدوائر والمربعات النفطية، ويبيّن الكاتب أن الولايات المتحدة لا تخفي أطماعها بهذه الإستراتيجية، وبالتالي تسعى الولايات المتحدة للسيطرة على النفط العربي ليتكامل مع نفط قزوين والنفط النيجيري ومحاصرة النفط الفنزويلي والنفط الإيراني، وهكذا تضع الولايات المتحدة أيديها على النفط العالمي بدون منافس فيصبح مادة أمريكية تستحق أن تخاض من أجلها حرب عالمية ثالثة، لإدخال العالم كله تحت السيطرة الأمريكية، ويشير الكاتب إلى أن الأمم المتحدة وشرعيتها ليست أقصر الطرق للوصول

---

[20] المرجع السابق، 256-299.

[21] فوزي صلوخ، *أمركة النظام العالمي: الأخطار والتداعيات* (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2002)، 7-10.

إلى الهدف الأمريكي، فلا بد من تطويعها وإقناعها بأن الجيوش الأمريكية هي الذراع العسكرية للمؤسسة الدولية.[22]

تكمن أهمية هذه الدراسة في تبيانها أن خريطة انتشار القوات العسكرية الأمريكية في العالم تدل على الهيمنة الأمريكية على العالم بحجة الحرب على الإرهاب، وهو ما بدا جليا من حربها على أفغانستان والتي تبيّن دخول الولايات المتحدة في مرحلة من الحروب الاستعمارية.

إن إصرار الولايات المتحدة على الوصول إلى نفط بحر قزوين ذلك التحدي الذي يواجهها في مقابل التهديد الذي قد تحدثه للأمن القومي الروسي، حيث أن محاولة الولايات المتحدة لأمركة العالم وفق هذه الرؤيا والأهداف ستؤجج صراعات إقليمية ودولية للهيمنة على مصادر الطاقة، والأمركة تعني السيطرة العسكرية والهيمنة السياسية ووضع اليد على مصادر الطاقة في العالم، ما يدل إلى أن هذه المادة ستكون أهم ملامح الصراع الدولي، وبالتالي ستكون روسيا في قمة الدول التي سترفض الهيمنة والأمركة ولن تقبل أي تقدم جيوسياسي للناتو في مجالها الحيوي.

الاستنتاج العام الذي يتوصل له القارئ من مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولتها الدراسة، هو أن علاقة روسيا بحلف الناتو على درجة من التعقيد والتشابك في المصالح والأولويات، وأن كل أشكال التقارب والتعاون لم تكن إلا لفترات محددة، مرتبطة بظروف ذاتية وموضوعية لأطراف العلاقة، وأن الشكوك والتخوفات وعدم الثقة بين أطراف العلاقة لها انعكاساتها المباشرة على النظام الدولي وعلى الاستقرار والأمن العالمي، وأن منطق الهيمنة والسيطرة الأمريكية وإستراتيجيتها الجديدة وبدفعها لتوسع الناتو تجاه روسيا سيعيد العالم إلى مرحلة الحرب الباردة، وأستطيع أن أقول أن هذا ليس افتراض بعيد بالقدر الذي علاماته وإشاراته أصبحت ماثلة أمام المحللين والمراقبين والدارسين، وأن التباعد والتوتر في العلاقة بين روسيا والناتو سيستمر لأن الخلافات لها جذورها التاريخية والحضارية والسياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية.

من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة يلاحظ غياب المنهجية في دراسة وتحليل علاقة روسيا الاتحادية بحلف الناتو بشكل معمّق وتفصيلي، وقد تم تناول

---

[22] المرجع السابق، 11-67.

الموضوع في هوامش الدراسات وفي عناوين فرعية، لا تعطي للموضوع أهميته ودلالاته وتأثيراته الإستراتيجية على العلاقات بين الطرفين وعلى النظام الدولي وعلى السياسة العالمية، وعليه فإن الدراسة قيد البحث ستتناول علاقة روسيا بحلف الناتو بشكل معمّق وتفصيلي وتحليلي، عبر الوقوف عند أهم المحطات التاريخية لهذه العلاقة وتأثيرها على مجمل الأحداث والأزمات العالمية، حيث أن علاقة روسيا بحلف الناتو هي من القضايا ذات الأهمية في السياسة العالمية، بل إن توسع حلف الناتو تجاه روسيا سيكون العامل الأساسي والمركزي في تداعيات الوضع العالمي، والذي ستعطيه الدراسة الأهمية التي أغفلت عنها الدراسات السابقة واعتبرته عاملا من العوامل وليس العامل المستقل بذاته.

الفصل الثاني:

الإطار النظري

المبحث الأول:

المقاربات النظرية

يُعرف الأمن القومي بأنه قدرة الدولة على الحفاظ على قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، وللأمن القومي خصائص عدة أهمها النسبية، بمعنى أنه لا توجد دولة تتمتع بالأمن المطلق، والذهنية وهي شعور الشعب وصانعي القرار بالأمن، وعرّف الأمن القومي بشقيه الداخلي والخارجي بأبعاده السياسية والثقافية والعسكرية والبيئية.[23]

لقد شكّل مفهوم الأمن القومي محور اهتمام دارسي السياسية الدولية، باعتباره المفصل للإجابة عن إمكانية تحقيق الأمن الدولي في العالم الذي نعيش فيه، وشكّل الجدل بين المدارس الفكرية التي تناولت هذا الموضوع مدى التباين بين هذه المدارس والرؤى، فبينما تفاءلت المدرسة المثالية بعصبة الأمم ودورها في إنشاء نظام دولي يحقق الأمن والتوازن الدولي، فقد سيطرت المدرسة الواقعية خلال الحرب الباردة، التي بدأت عام 1945، على أجواء النقاش والجدل الدائر في ميدان السياسة الدولية بخصوص الأمن والأمن الدولي.

وحيث شكّلت النظرة إلى الحرب والصراعات الدولية وكأنها معالم دائمة في العلاقات بين الدول، وهي مسألة طبيعية وجزء لا يتجزأ من جوهر السلوك البشري، وأن هذه الحالة الطبيعية تبرر حالة الصراع الدولي وعدم القدرة على تحقيق الأمن الدولي، فإن واقع العلاقات الدولية سيبقى على هذه الحالة.

لا شك أن نهاية الحرب الباردة أعادة النقاش من جديد حول واقع العلاقات الدولية خاصة مع نهاية الصراع الأبدي بين الشرق والغرب، والذي كان بمثابة السمة الرئيسية التي طبعت العلاقات الدولية خلال عدة عقود من الزمن، ولكن ما نتج عن نهاية الحرب من واقع جديد في العلاقات الدولية، جعل هؤلاء المفكرين والمدارس الفكرية يقولون أن الصراع الدولي سيصبح من الماضي تدريجيا، وأن واقعا جديدا من التعاون بين الأفراد

---

[23] آرمين أرمني. "عضوية روسيا في حلف الناتو والأمن القومي الإيراني." *راهبرد (الإستراتيجية)*، العدد 31 (مارس / مايو 2004). (استرجعت بتاريخ 2011/02/18).
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=4398&lang=

والمجتمعات سيلقي بظلاله على العلاقات الدولية، وأن العالم ما بعد الحرب الباردة يتحقق فيه السلام والأمن العالمي.

وفي المقابل اتجه العديد من المنظرين والمفكرين والكتّاب الواقعيين إلى اعتبار المدرسة الواقعية هي القادرة على تفسير الواقع الدولي والأمن الدولي، وأن ما حدث في عام 1989 في شرق ووسط أوروبا، والتي عبّرت عن نفسها بتهاوي أنظمة الحكم الاشتراكية وسقوط حلف وارسو، ثم تفكك الاتحاد السوفيتي في كانون الأول 1991، حيث شهد النظام الدولي تغيرات عميقة وصفها المفكر الأمريكي الياباني فرانسيس فوكوياما بأنها غير مسبوقة وأنها تمثل نهاية التاريخ، على أساس أن المرحلة الجديدة شهدت انتهاء آخر المعارك الكبرى في التاريخ الإنساني، في ظل سيادة الأيديولوجية الليبرالية والنظام الرأسمالي، وفي المقابل اعتبر غالبية المفكرين والدارسين الواقعيين النظام الدولي والعلاقات الدولية ليست إلا فترة مؤقتة في العلاقات الدولية حيث أن الدول استمرت في التنافس وبقيت عوامل القوة هي المسيطرة في الخلافات والنزاعات الدولية.[24]

وعليه فإن تلك الأحداث والتطورات والتغيرات يمكن وصفها بأنها تمثيل لنظام عالمي هو نظام القطبية الثنائية، الذي تشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية، على أساس أن أحد قطبي النظام قد انهار، وأن ما حدث عام 1990 لا يختلف كثيرا عن السوابق التي شهدها النظام الدولي في نهاية الحروب الكبرى، والتي أسفرت عن ظهور تحولات رئيسية في هيكل وتوزيع القوة والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية، وهو ما جعل العديد من المفكرين والكتّاب يقولون أن ما حدث في تلك الفترة هو نهاية لنظام دولي وبداية لتبلور ملامح نظام جديد، واستندوا في ذلك إلى انهيار الكتلة السوفيتية وتفكك حلف وارسو وانتهاء الشيوعية كقوى سياسية، نتيجة انهيار أنظمة الحكم في شرق أوروبا ووسطها وتبدل العلاقات بين القوى العظمى، حيث أدى تفكك حلف وارسو وتحلل الاتحاد السوفيتي إلى انتهاء الصراع الدولي، الذي ساد منذ عام 1945، كما انتهى سباق التسلح الذي تبارت فيه واشنطن وموسكو، سواء مباشرة أو من خلال الحلف الذي تقوده كل منهما.[25]

[24] حسين أحمد أمين، مترجم، *نهاية التاريخ وخاتم البشر* (مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، 29-30.
[25] جون بيليس وستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية* (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، 411-413.

بالإضافة إلى التحول في التكتلات الاقتصادية الكبرى، حيث لم تعد الدولة القومية قادرة على القيام بفعّالية بوظائفها الاقتصادية التقليدية، كما أن الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات لم تعد قادرة إلى حد كبير على التنافس في شكل فردي نظرا لبروز مراكز صناعية وتجارية جديدة، تتنافس بقوة مع المراكز الصناعية والتجارية الغربية، إضافة إلى تغير الخريطة السياسية للدول، حيث تفكك الاتحاد السوفيتي إلى خمسة عشر دولة، ويوغسلافيا إلى سبع دول، وانشطرت تشيكوسلوفاكيا، وتوحدت ألمانيا من دولتين، إضافة لاحتمالات المزيد من التفكك والاندماج.

وما يمكن قوله هنا أن مفهوم الأمن من بعد نهاية الحرب الباردة أخذ أبعادا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعرقية وجغرافية وعسكرية داخلية وخارجية، فلم يعد محصورا بالأمن القومي للدولة داخل حدودها، بل أصبح له مفهوم أوسع يمتد إلى خارج حدود الدولة ذاتها، حيث يرى بادي بوزان "أن السؤال الأهم اليوم وفي ظل المتغيرات الجوهرية على الساحة الدولية"[26] ما إذا كان بالإمكان التوفيق بين الأمن القومي والأمن الدولي، وفيما إذا كانت الدولة قادرة بالنظر إلى طبيعة النظام الدولي على التفكير من منطلقات دولية وعالمية ذات طابع تعاوني أكثر من السابق.

وكذلك أظهرت التغيرات والتبادلات الجوهرية التي طرأت على السياسة الدولية، ما بعد الحرب الباردة، عالم جديد تشكل عمليات الاندماج والتفكك سمة من سماته، ما يفتح مجالا واسعا لتشرذم ونزعات انفصالية وصراعات محلية وإقليمية، لها أبعاد عالمية وتتداخل فيها المصالح والأطماع، التي تبيّن ضرورة الاهتمام بالأمن المجتمعي كما يقول هؤلاء الكتاب والباحثين[27].

ويشير هؤلاء الكتّاب والمفكرين إلى أن الاندماج والتكامل الحاصل في مناطق مثل أوروبا يؤدي إلى تقويض النظام السياسي التقليدي المبني على أساس الدولة القومية، بحيث يترك الأمم مكشوفة ضمن أطر سياسية أكثر اتساعا مثل الاتحاد الأوروبي، وفي الوقت نفسه فإن تفكك الدول المختلفة مثل الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا قد أفرز مشكلات جديدة تتعلق بالحدود والأقليات، وفي تنظيم الأيديولوجيات التي تؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار الإقليمي.

---

[26] سعيد الصديقي، *الدولة في عالم متغير: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة* (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، 67-80.

[27] سمير عميش، *القومية والعولمة - الوعي القومي والنظام العالمي الجديد* (عمان: دار أزمنة، 2001)، 227-262.

وقد أدى ذلك إلى القول أن المجموعات القومية والإثنية هي التي ينبغي أن تحظى باهتمام أولئك الذين يهتمون بوضع تحليل لمفهوم الأمن.

وعليه يرفض الآخرون المقاربة الدائمة ما بين الأمن القومي والأمن الدولي في ظل ما يشهده العالم من عمليات عولمة واسعة لمختلف القضايا الدولية التي تتطلب تعاونا بين مختلف القوى لكي تكون قادرة على التعامل مع تلك القضايا المحدقة بالعالم ككل والمؤثرة بالأمن العالمي.

ولم يعد النهج التقليدي للأمن القومي الذي اعتبر أن الأمن يعني التزام الدول والحكومات، ولم تبقى الدولة وحدة التحليل الأساسية، وقد رأى كل من هوبز وميكافللي أن النظام الدولي صراع وحشي، تسعى فيه الدول إلى تحقيق أمنها على حساب أمن جيرانها، وهذه نظرة أكثر تشاؤمية لدور الدولة حيث ارتكزت هذه الفكرة على أن الدولة وحدة اهتمام لتحليل مفهوم الأمن، ولهذا فإن الأمن الذي تسعى الدول إلى تحقيقه يتطلب توازن مع جيرانها وغيرها من الدول لكي لا تكون قادرة على تحقيق السيطرة عليها.[28]

وقد أسس كتاب مثل إي. إتش. كار. وهانس مورغانتاو "ما يعرف بمدرسة الفكر الواقعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ويتفق كتاب معاصرين أمثال كينث والتز (Kennth Waltz) وجون مير شايمر (John Mear Sheimer) أو ما يعرف بأتباع النظرية الواقعية الجديدة، والذين يتفقون مع النظرة التشاؤمية لواقع العلاقات الدولية والنظام الدولي.[29]

وما يمكن قوله أن التوجه المعاصر لشرذمة الدول يطرح أيضا مشاكل واسعة تتعلق بالأمن وكان هذا واضحا عند تفكك الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا في تسعينات القرن العشرين إضافة لقضايا اقتصادية واجتماعية وبيئية تؤثر على الأمن في العالم المعاصر.

وهذا يفسر سلوك روسيا الاتحادية وعلاقتها بحلف الناتو وينطلق من هذا الإطار، وبتعدد الرؤى والنظريات حول سلوك الدول ومنطلقات واعتبارات أمنها القومي في النظام الدولي فإن إلقاء الضوء على هذه الرؤى والمدارس الفكرية يساعد في تحديد الإطار النظري الذي تبنى عليه الدراسة قيد البحث.

---

[28] أكرم ديري، مترجم، *نظرة جديدة إلى الحرب* (بيروت: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965)، 25.
[29] بيليس وسميث، *عولمة السياسة*، 417.

المدرسة الواقعية الجديدة:

حيث رأت النظرية الواقعية التقليدية، ومن أهم مفكريها هانس مورقينتو وراينهولد نايبور، في الأمن القومي القدرة والقوة الوطنية لأي دولة، وبهذا يكون المجتمع الدولي ساحة تنافس وصراع بين الدول، وبهذا تبقى الدولة هي التي تقوم بهذا الدور لتعزيز قوتها وأمنها على الصعيد الدولي، وجاءت النظرية الواقعية الجديدة لتقول بأن النظام الدولي يحتم على الدولة استخدام كل إمكانات القوة لردع أي عدو يمس ويهدد أمنها القومي، ففي هذا النظام تسعى كل دولة لتحديد مصالحها وحدها حسب ما تريد، هذا من وجهة نظرها ما يفسر إمكانية عودة الصراع والتوتر للنظام الدولي، نظرا لتعدد المصالح وتعذر تسوية الخلافات بين الدول من جهة دولية.[30]

وعليه فان المنطلقات الرئيسية للواقعية الجديدة تنطلق من المخرجات التالية:

- إن النظام الدولي هو نظام فوضوي، أي نظام لا يوجد فيه سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة.
- لا مفر للدولة التي تطالب بالسيادة، من أن تبني قدرات هجومية عسكرية لتدافع عن نفسها، وتوسع نطاق سيطرتها، ومن هذا المنطلق فهي شديدة الخطر بعضها على بعض.
- إن الريبة التي تؤدي إلى فقدان الثقة هي أمر متأصل في النظام الدولي، فليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها، وعليها أن تكون دائما متيقظة.
- ترغب الدول في الحفاظ على سيادتها واستقلالها ونتيجة لذلك فإن الرغبة في البقاء، تبقى القوة الدافعة الرئيسية التي تؤثر في سلوكها.
- بالرغم من عقلانية الدول فإن هناك دائما مجالا للخطأ في التقدير، ففي عالم يعاني من نقص المعلومات، يلجأ أحد الخصوم المحتملين إلى التضليل حول إمكانياته، وذلك لترك خصومه الآخرين فريسة للتخمين بشأن قدراته، وهذا يقود إلى الخطأ في تقدير المصالح "الحقيقية" للدولة.[31]

---

[30] ستيفن وولت. "العلاقات الدولية:عالم واحد، نظريات متعددة." (استرجعت بتاريخ 2011/05/01).
http://www.nufooz.com/ar/legal/legal/legal-research/int-rel/law-studies-intern-relation09.html

[31] بيليس وسميث، *عولمة السياسة*، 419.

ويجادل أصحاب النظرية الواقعية الجديدة بأن هذه الافتراضات مجتمعة تمثل رغبة الدول التصرف بعدوانية بعضها تجاه بعض، وبناء على هذا الرأي فإن الأمن القومي أو انعدامه يتعلق لحد كبير ببنية النظام الدولي.

وعليه وانطلاقا من ذلك فإن السياسات العالمية في المستقبل تتصف بالعنف الذي اتصفت به في الماضي، وأطلق على هؤلاء الكتّاب أحيانا "الواقعيون البنيويون".

وعليه يقول جون ميرشايمر في مقالة كتبها عام 1990، أن نهاية الحرب تعود بنا إلى السياسات التقليدية التي كانت تتسم بميزان قوى متعدد الأطراف حيث رأى أن الحرب الباردة كانت تمثل مرحلة سلام واستقرار في إشارة إلى نظام ثنائي القطبية الذي كان سائدا آنذاك، وبأنه بانهيار هذا النظام ربما سنعود إلى نوع من أنواع صراع القوى الكبرى الذي شكّل مأزقا في العلاقات الدولية منذ القرن السابع عشر.[32]

وعليه فإن تطبيق هذا الرأي على واقع العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة عام 1991 وعلى علاقة روسيا الاتحادية بحلف الناتو، يفسر أن التنافس الأمني والسياسي على مناطق النفوذ في مناطق مختلفة من العالم، قد يجعل من قيام نزاع وصراع وحرب بين الطرفين أمرا قابل الحدوث، وإن مرت العلاقة بينها بمراحل وأشكال مختلفة، صحيح أنه لم يكن هناك حروب مباشرة بين الطرفين، ولكن واقع الصدام والتنافس في أكثر من مرة قد جعل من إمكانية توتير الأجواء الدولية قائما، وما أبدته روسيا الاتحادية في بدايات عهد يلتسن من تعاون مع الناتو والتي بينّت إمكانية التعاون والتقارب، إلا أن التراجع في بداية 1993، بيّن الصعوبة والشك واختلاف النوايا التي تعتري هذا التعاون بين الطرفين، وذلك بفعل عاملين، أولهما احتمال الغش، والثاني الاهتمام بالمكاسب النسبية أكثر من المكاسب المطلقة كما يقول أتباع النظرية الواقعية.

الواقعية المشروطة:

إن الواقعيين الشرطيين أكثر تفاؤلا بشأن التعاون بين الدول أكثر من الواقعيين التقليديين، ويرى تشارلز غلاسر أنه خلافا للحكمة التقليدية، فإن النزعة العالمية القوية للخصوم في التنافس ليست نتيجة منطقية حتمية للافتراضات الأساسية للواقعية، ويجادل

---

[32] المرجع السابق، 421-422.

أنه يوجد نطاق أوسع من الظروف التي يمكن للخصوم أن يحققوا فيها أهدافهم الأمنية على أفضل وجه عبر السياسات التعاونية بدلا من السياسات التنافسية، وبالتالي فإن النظرية الواقعية تعتريها عدة عيوب، فهم يرفضون نزعة المنافسة ولا يقبلون أن الدافع الوحيد للدول هو المكاسب النسبية وأن التأكيد على الغش ينطوي على المبالغة.[33]

ويعتقد آخرون أنه من الممكن تخفيف معضلة الأمن، إن لم يمكن بالضرورة تجاوزها عبر المزيد من التعاون، ويرى بوزان أن سعي الدول لتحقيق مصالحها الإقليمية يتطلب منها أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح غيرها، وأن للدول الأكثر نضوجا في النظام الدولي والتي لديها من الأسباب الأمنية ما يدعها تؤمّن مصالح جيرانها عند رسم سياساتها، ويستشهد بدول الشمال (أوروبا) التي طورت منظومة من الأمن الجماعي، تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول، ويبيّن أن التعاون بينها لا يقبل العودة إلى الماضي ويبيّن كذلك أن العلاقات العدائية بين تلك الدول مثل فرنسا وبريطانيا قد تطورت إلى علاقات تعاون، وشكّلت معاهدة روما منظومة التوافق الأوروبي وعليه يسلّم أصحاب هذه النظرية بالنقاط التالية:

1. البنية عنصر أساسي في تحديد سلوك الدول.
2. هناك آراء تؤمن بوجود اتجاه نحو الفوضى الناضجة تحديدا أوروبا، يركز على أن هناك ازدياد لأهمية الاعتبارات الأمنية الدولية.
3. هذا يحث فريق من الدول في العالم المعاصر لأن تدرك بأن أمنها مرتبط بأمن الدول الأخرى.
4. كلما حدث ذلك كلما ازدادت احتمالات تضاؤل معضلة الأمن.[34]

المذهب المؤسسي الليبرالي:

في المقابل تعطي النظرية الليبرالية دور للمؤسسات الليبرالية، في لعب دورهم في نظرية الأمن، حيث لها تأثير مهم في الواقع الدولي، حيث يؤيد الكثير من المختصين بالعلاقات الدولية ورجال الدولة بعد الحرب الباردة هذه الافتراضات، وذلك بنجاح التجربة في أوروبا حيث أكد وزير الخارجية البريطاني في حزيران 1992، أن

---

[33] جوني عاصي، *النظرية والأيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة* (فلسطين: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2006)، 13-20.
[34] بيليس وسميث، *عولمة السياسة*، 424-425.

المؤسسات ذاتها كانت قد لعبت ولا تزال تلعب دورا حاسما في تغيير الأمن، وصرّح بأن الغرب طوّر مجموعة من المؤسسات الدولية التي أثبتت قيمتها فيما يتصل بمجموعة المشاكل، ومضى يقول أن التحدي الكبير لفترة ما بعد الحرب الباردة هو تكيّف هذه المؤسسات لمعالجة الظروف الجديدة والتي أصبحت سائدة.[35]

وتم الاستدلال على ذلك من خلال نجاح أوروبا في إنشاء الاتحاد الأوروبي والناتو واتحاد أوروبا الغربية ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، الذي يمكن تطويره لتقديم نظام أمن أوروبي دائم وأكثر استقرارا لفترة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما ينطوي عليه تحقيق مزيد من الأمن والسلام والاستقرار في مناطق أخرى من العالم، ولهذا فإن الواقعيين الجدد يرفضون فكرة أهمية المؤسسات الدولية في تحقيق الأمن والسلام، في مقابل الليبراليين الذين يعتبرون المؤسسات هامة لتحقيق الأمن الدولي رغم أنهم يسلّمون بما يذهب إليه الواقعيون بشأن استمرار القوة العسكرية في العلاقات الدولية، ولكنهم يؤمنون بقدرة المؤسسات، في إطار التعاون، على التغلب على الأخطار الأمنية المستقبلية بين الدول.[36]

ولكن يمكن القول أنه لو صح هذا التفسير، فكيف نستطيع فهم تراجع دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين؟ خاصة مع تغييب دورها في الحرب على العراق، وأحداث مثل البوسنة وكوسوفو وغيرها من الأحداث العالمية، حيث شكّل تراجع دور الأمم المتحدة إلى زيادة الأهوال الناجمة عن تلك الحروب وزيادة حدت المنافسة بين الدول على النفوذ والمصالح، ولم يكن هناك أي تأثير للمؤسسات الدولية لحفظ الأمن والسلم الدوليين وتحقيق فكرة الأمن الجماعي، ولو تم التسليم بأن المؤسسات الدولية في منظومة الأمن الجماعي تلك، مثل الناتو ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، التي يتبنى أصحابها النظرية الليبرالية أنه كان لها دور في تعزيز الأمن الإستراتيجي في أوروبا، فكيف يمكن فهم وتفسير دور هذه المؤسسات في زيادة التوتر والمخاوف الأمنية لدى دول أخرى؟ وهذا ما ينطبق على العلاقات بين روسيا الاتحادية وحلف الناتو، خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي وبداية القرن العشرين.

[35] Norman P. Barry, *An Introduction To Modern Political Theory* (UK: Palgrave Macmillan, 2000), 11-18

[36] بيليس وسميث، *عولمة السياسة*، 426-427.

صحيح أن مزيدا من التعاون قد يصل بين الدول في إطار هذه المؤسسات، وفي إطار منظومة إقليمية، في المقابل قد تشعر منظومات إقليمية أخرى أو دول أخرى بالتهديد وعدم الشعور بالأمن، ولهذا علينا أن ننظر كيف أبقت روسيا في علاقاتها مع الناتو في إطار علاقة 19+1، هذا يفسر دور تلك المؤسسات في تقليل الثقة والتعاون بل زيادة المخاوف التي تزداد مع مرور الوقت بدلا من أن تقلل المخاوف والتعاون.

نظرية السلام الديمقراطي:

لقد اقترنت نظرية السلام الديمقراطي إلى حد بعيد لكتابات أمثال مايكل دويل وبروس راست تأثرا بمقالة (ايمانويل كانط)، ويرتكز على أن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة الدول الديمقراطية الأخرى، والديمقراطية مصدر رئيس للسلام، وبينما يرى ايمانويل أن مواضيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم الإنسانية والترابط العابر للحدود الوطنية، يفسر اتجاهات السلام بين الدول الديمقراطية، وتوجهات الحرب عن الدول غير الديمقراطية التي يقول ايمانويل أنها كانت ميّالة للحرب وبالتالي منطق القوة يحل محل المنطق التوفيقي، وإن كان أصحاب هذه النظرية لا يرون أن ذلك يحقق السلام على المستوى الدولي، بل يجعل من إمكانية حدوث الحروب والنزاعات بين الدول الديمقراطية نادرا.[37]

وتبيّن هذه النظرية أن المؤسسات الديمقراطية الليبرالية تستطيع حل الخلافات بين الدول الديمقراطية، وتقلل من التوتر الذي يمكن أن ينشأ بسبب تعارض المصالح، ويمكن حله بالوسائل الديمقراطية. يتبيّن من ذلك أن المرتكزات الأساسية لنظرية السلام الديمقراطي هي التمثيل الديمقراطي الجمهوري، التزام أيديولوجي لحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية، وأن الحروب بين الديمقراطيات نادرة، ويعتقدون أن الصراعات المتعلقة بالمصالح تسوى دون التهديد باستعمال القوة، أو استعمالها فعلا بنسبة أكبر، مما تفعله الدول غير الديمقراطية، ولا ترفض النظرية النظرات المتبصرة للواقعية لكنهم يرفضون انشغال الواقعيات الفجة، بفكرة حرب الجميع ضد الجميع، ويجادلون بأن للمعايير والمؤسسات الداخلية أهميتها.[38]

---

[37] Nancy S. Love, *Dogmas and Dreams: A Reader In Modern Political Ideologies* (Washington: CQ Press, 2005), 79-89.

[38] بيليس وسميث، *عولمة السياسة*، 428-431.

وعليه فإن تلك النظرية تقسم العالم إلى ديمقراطيات وغير ديمقراطيات، طرف يستطيع حل النزاعات المتعلقة بالمصالح، دول ديمقراطية لديها وسائل متطورة لحل النزاعات، ودون اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة، بينما الدول غير الديمقراطية تلجأ إلى استخدام القوة في صراعات المصالح، وما يمكن قوله هنا أن هذه النظرية تتفق مع النظرية الليبرالية التي تعطي أهمية للمؤسسات الدولية في تعزيز السلم والأمن الدولي، ولكن ما يجب توضيحه أن تلك الرؤى لا ترى العالم إلا من منظور معين ومن زاوية محددة، وإن صح هذا التعبير من زاوية المنظور الغربي الذي يعطي الأولوية والدور للمؤسسات الأمنية الغربية، وتارة أخرى لمؤسساته السياسية وثقافتها الديمقراطية، وكأن القول أن هذه النماذج إذا ما طُبقّت على مختلف البلدان وأخذ بها الآخرون، فإنها ستشكل معايير السلام والاستقرار، وتقلل من مخاطر الأمن والتهديد باستخدام القوة، وتزيل مبدأ الشك والغش في العلاقات بين الدول.

هذه نظره غير واقعية لأن العالم مليء بالتباينات والاختلافات والأيديولوجيات والثقافات والمصالح المختلفة، وبالتالي فإن المؤسسات التي قد تعتبر ضامنة للأمن والاستقرار وتساهم في تقليل التهديد، تكون قادرة على تحقيق ذلك إن جاز التعبير في مجالها فقط، ولكنها في المقابل قد تكون مصدر تهديد وشك من قبل دول أخرى ومنظمات وتكتلات إقليمية وجغرافية أخرى في العالم، وبالتالي فهي لا تحقق ذلك إلا في مجالها في المدى القصير والمتوسط مع الشك بافتراض أن ذلك ممكن على المدى الطويل.

أفكار الأمن الجماعي:

يرى منظرو الأمن الجماعي أن القوة عامل مهم في العلاقات الدولية وفي مفهوم الأمن القومي، لكنهم يجادلون بأنه من الممكن تجاوز عالم الواقعية بالعون الذاتي، من أجل ذلك يشترط الأمن الجماعي ثلاثة شروط رئيسية، أن تتخلى الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، ويتعين عليها توسعة نظرتها إلى المصلحة العامة الوطنية، بحيث تشمل مصالح الجماعة الدولية، وعلى الدول أن تتغلب على خوفها وأن تعتاد على أن يثق بعضها ببعض، ويهدف الأمن الجماعي إلى إيجاد نظام أكثر نجاعة لعملية الموازنة المؤسسية المنظمة، بدل الموازنة التي تجري في ظل الفوضى، وإن هذا النظام يسهم في إيجاد نظام دولي صالح أكثر من الأنظمة السابقة مثل عصبة الأمم التي فشلها لا يمكن أن يدل على الفشل بشكل قاطع في تشكيل نظم أخرى، أو على فشل الأمم

المتحدة وهذا ما تبين خلال فترة الحرب الباردة كما يقولون وأنه يمكن إعادة التجربة مرة أخرى.[39] وعليه استند مؤيدو هذه الأفكار إلى حرب الخليج 1991 ونجاح فكرة الأمن الجماعي وفاعلية ذلك النظام.[40]

ولكن ما يمكن قوله هنا أن تلك المنظومة ما كانت فعّالة بالطريقة التي يحاول أن يسوّقها أصحاب تلك الأفكار، فما كانت تلك المنظومة لتطبق على دول مثل إسرائيل وعلى الولايات المتحدة، وإن فكرة منظمة الأمن الجماعي بالطريقة التي يشهدها العالم لا يمكن أن تكون فعّالة في عالم تختلف فيه المصالح ويتصارع فيه النفوذ بين الدول الكبرى، لتأخذ مكانها في تلك المنظومة، وإذا كان الافتراض الأساسي بأن نجاح ذلك النظام يعتمد على الثقة بين الدول وبالتالي التخلي الذاتي والطوعي عن الخوف، فإنه هناك سؤال يطرح نفسه هل يمكن أن تحقق هذه المنظومة فعالية في ضبط إيقاع المسار الدولي في ظل صراع المصالح والبحث عن الذات في عالم اليوم في مواجهة المشروع الإمبراطوري الأمريكي وتوسع حلف شمال الأطلسي وسياسات الهيمنة لدى بعض الدول التي تأخذ على عاتقها صياغة النظام الدولي بعد الحرب الباردة من منطلق قاعدة القوة والقدرة في العلاقات الدولية؟، ولو كان بالإمكان لمثل هذه الأفكار أن تأخذ طريقها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وخلال العقدين المنصرمين، لما وصل العالم إلى مرحلة صراع ومجابهة في ظل نظام ثنائي القطبية، التي ما تزال أحد أهم معالم النظام الدولي الراهن، وأن النزوع إلى التعدد والبحث عن الذات من دول أخرى لاعبة في النظام الدولي، مثل روسيا والصين في مواجهة الزعامة الأمريكية للعالم التي تحاول بشتى الطرق والوسائل فرض هيبتها وهيمنتها على النظام الدولي، وتؤثر الولايات المتحدة بكل الأحداث والتفاعلات الدولية، بالطريقة التي تناسب مصالحها وغاياتها ومشروعها الإمبراطوري، الذي أثار الكثير من الدول مثل روسيا والصين التي أرادت أن تدخل في مرحلة ما في تلك المنظومات.[41]

ولكن انعدام الثقة من قبل الغرب جعل روسيا مثلا تبعد وترتد إلى الوراء، وحاولت التخلص من المحددات الأيديولوجية في علاقاتها مع الغرب، لم تقابل إلا بمزيد من

---

[39] المرجع السابق، 432.

[40] إبراهيم سعيد، *ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيوبوليتيك والعولمة* (دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، 2006)، 105-167.

[41] Bernard R. Crick, *In Defence of Politics* (Chicago: University of Chicago Press, 1993), 111-140.

الشكوك والازدراء والاستهتار بدل من التعاون، إلا أن سعي روسيا لتكون جزء من منظومة الأمن الأوروبي ومحاولتها الانضمام إلى عضوية الناتو في منتصف تسعينيات القرن الماضي، وفي المقابل خشية الولايات المتحدة وبريطانيا من ذلك، وأبقت روسيا خارجا، إلا أنه يمكن القول أن تقارب روسي أوروبي سيؤثر على العلاقة بين جانبي الأطلسي الذي حاولت الولايات المتحدة أن تؤكده أثناء أزمة كوسوفو بأن الأمن الأوروبي يتحقق فقط بالتعاون مع الولايات المتحدة، ويمكن وصف تلك المجادلات والأفكار والنظريات بأنها تحمل آمال وطموحات لما يجب أن يكون عليه الواقع الدولي وليس كما هو بالفعل.[42]

بينما ذهب منظّري النظرية النقدية التفسيرية إلى اعتبار أن البنى الأساسية للسياسة الدولية هي بنى اجتماعية وليست مادية صرفة، وأن تغير الطريقة التي نفكر بها في شأن العلاقات الدولية يمكن أن تحدث تحولا إلى المزيد من الأمن الدولي، وهم يتفقون مع مسلمات ومنطلقات النظرية الواقعية من جانب، حيث أن الواقعيون الجدد يستندون إلى أن بنية النظام تكمن في توزيع القدرات المادية فقط.[43]

وعليه فإن التفسيريون يرون أن البنية هي نتاج العلاقات الاجتماعية، المبنية على المعرفة التي تبني تفاهمات مشتركة، وعليه يبيّن أصحاب هذه النظرية أن التفاعل والتعاون ما بين الدول تحدده البنى الاجتماعية، التي تجعل الصراع أمر غير محتمل الحدوث نتيجة التغيرات التي حصلت في العالم بفضل التفاعل الاجتماعي وأفكار مثل التغير السلمي، وهذا يتطلب توجيهه والإيمان بدور تلك الأفكار لترسيخ قيم تعاون جديد في النظام الدولي.[44]

وعليه فإن الكثير من الكتّاب والمدارس الفكرية ناقشت فكرة الأمن الدولي والسياسة العالمية والعلاقات من عدة منطلقات، ويمكن النظر إلى تلك المدارس باعتبارها مجادلات ونقاشات حاولت أن تجد تفسير لطبيعة الأحداث التي مر بها العالم وتحليل المعطيات الراهنة من جهة، ووضع تصورات مستقبلية للعالم من جهة أخرى، وعليه فإن أنصار مدرسة المجتمع العالمي يرون في التحولات التاريخية للمجتمع البشري تبدأ بتراجع دور

---

[42] بيليس وسميث، *عولمة السياسة*، 434.

[43] إبراهيم أبو هشهش، مترجم، *تعايش الثقافات: مشروع مضاد لهنتنغتون* (طرابلس: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2005)، 282-305.

[44] بيليس وسميث، *عولمة السياسة*، 436-442.

الدولة الأمة، والولوج للاهتمام بالأمن ضمن المجتمع العالمي وبفعل عمليات العولمة الناشئة والمتسارعة في ميدان الأمن والسياسة والاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، وغيرها من القضايا التي أصبحت تأخذ أيضا بعدا عالميا وليست محصورة في داخل الدولة ذاتها.[45]

ولكن ما يمكن قوله هنا مع تعدد وتباين الرؤى الفكرية والنظرية حول هذا الموضوع فإنه لم يتم الوصول إلى إجماع يستطيع أن يفسّر معالم النظام العالمي الجديد، المتشكل بعد نهاية الحرب الباردة، ولا يمكن التنبؤ بالشكل الذي يمكن أن يكون عليه في المستقبل، وإن الأمن القومي سيبقي عاملا أساسيا في تحديد ملامح العلاقات الدولية والسياسية العالمية في المدى المنظور والمتوسط، ولا يوجد هناك من الأسس التي يمكن إدعائها لتبيّن تراجع هذا العامل إلى درجة يمكن اعتبارها عامل من عوامل الماضي.

وعليه من أجل أن تحديد الاتجاه النظري الذي ستعتمد عليه الدراسة قيد البحث، والذي يمكن أن تطبقه وتستند إلى منطلقاته هو النظرية الواقعية، التي تستطيع تفسير علاقة روسيا بحلف الناتو، الذي سيستمر في التمدد والتوسع على حساب المجال الحيوي الروسي، والذي تعتبره روسيا مساسا بأمنها القومي، إضافة لوجود سياسيات وتوجهات وأطماع لحلف الناتو في آسيا الوسطى والقوقاز الجنوبي، ما يبقي احتمالات المواجه العسكرية بينهما واردا وأمرا لا يمكن إسقاطه من الحسبان، على غرار سيناريو الحرب الروسية الجورجية، التي تعد مؤشر على منطلق القوة والقدرة في العلاقات الدولية، وبالرغم من أن موسكو تمتلك القدرة على حسم مثل تلك الحروب، فإنه ولاعتبارات التوازن الدولي والمصالح دور في تحديد نمط مثل تلك الحروب والصراعات والعلاقات بين تلك الدول، فإن توجهات الناتو الساعية إلى إرهاق روسيا من جهة، واستنزاف قدراتها في الحروب الإقليمية والمحلية من جهة أخرى، ما يمكن أن يعيد العالم إلى حالة مماثلة لأيام الحرب الباردة ولكن بأنماط وأشكال جديدة، الأمر الذي سيلقي بظلاله على السياسة العالمية وعلى النظام الدولي في المدى المنظور والمتوسط.

---

[45] خيري حماد، مترجم، *السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام* (القاهرة: د. ن، 1964)، 136-143.

المبحث الثاني:

النظام الدولي في ظل الهيمنة

بيّن البحث عن نظام جديد لما بعد الحرب الباردة، أساس التنافس بين الدول الكبرى الفاعلة في السياسة الدولية بعد أن شهد العالم عصر جديد من الهيمنة والسيطرة، في ظل نظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وبيّن كذلك عمليات الاندماج والتكتل في منظومات أمنية وعسكرية للمحاولات العديدة للوصول إلى نظام دولي أكثر توازنا، في ظل تعقد وتشابك المصالح الدولية، وتفاقم المشكلات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، وانتهاء النظام السابق ثنائي القطبية، ومثّل النظام المتعدد الأقطاب طموحات للعديد من الدول التي ترى فيه تحقيقا لمصالحها وطموحاتها من جهة، ويجلب استقرارا للأمن والنظام العالمي من جهة أخرى، ولكن عمليات الشد والجذب والتنافس في عالم اليوم تبيّن أن الدول الفاعلة على الساحة الدولية ما زالت تلقي بظلالها على العلاقات الدولية، خاصة مع زيادة تأثيرات الهيمنة الأمريكية على العالم، الذي لا تعترف الولايات المتحدة فيه إلا لمشروعها الإمبراطوري[46].

الأمر الذي يعقّد ويزيد التوتر والمنافسة بين أكثر الدول الكبرى قوة وفاعلية على الساحة الدولية، مثل روسيا والصين وأوروبا والولايات المتحدة وغيرها، ولإعطاء الإطار النظري للدراسة أمثلة تطبيقية فإن إلقاء الضوء على أثر تغيير النظام الدولي وعلى دور الولايات المتحدة وعصر الهيمنة الأمريكية وطموحاتها الإمبراطورية من جهة، وتأثير ذلك التغيير على أهم مؤسسة للأمن الجماعي وكيف عبّرت عن نفسها بعد انتهاء الحرب الباردة من جهة ثانية، يساهم في تبيان الأساس النظري الذي يستطيع أن يفسّر طبيعة العلاقة بين روسيا والناتو، وأثر ذلك على شكل السياسة العالمية والنظام الدولي من جهة ثالثة، وتغير الخريطة السياسية للدول، حيث مثّل انتهاء تلك الحرب انتهاء النظام العالمي، الذي استمر خلال العقود الماضية إلى نظام جديد تحاول الولايات المتحدة فرض سيطرتها عليه بوسائل وأدوات جديدة.[47]

---

[46] العساف، *إستراتيجية الردع*، 105-138.

[47] محمد السيد سليم وآخرون، *آفاق التحولات الدولية المعاصرة* (عمان: دار الشروق، 2002)، 107-129.

عصر الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي:

بعد انتهاء الحرب الباردة، ومع حرب الخليج الثانية عام 1991، وقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للحلف الدولي ضد العراق، وإعلان بوش الأب مولد نظام دولي جديد، مما أثار جدلا حول عالم ما بعد الحرب الباردة وطبيعة النظام الدولي الجديد، ومكانة الولايات المتحدة ودورها في هذا النظام، حيث بيّنت الخطة الإرشادية التي سميت دليل تخطيط الدفاع ملامح التوجه الإمبراطوري الأمريكي في عالم ما بعد الحرب الباردة، مستغلة التكتلات والتغيرات التي حصلت بعد زوال النظام السابق ولأن الولايات المتحدة تمتلك من الإمكانيات ما يؤهلها لقيادة النظام الدولي، ولما فيها من قيم حضارية وتاريخية ومؤسسية كل ذلك جعلها أكبر قوة اقتصادية وعسكرية شهدها العالم، وبالتالي هي تمتلك القوة القادرة على قيادة العالم وهي المؤهلة الوحيدة، هذه الدعوات تحدث عنها ثيوت نينغريتش زعيم الجمهوريين في الكونغرس 1995، وغيرهم من القادة والسياسيين الأمريكيين، وعليه لقد قاد الوضع الجيوبولتيكي لولادة نظام قائم على أحادية القطبية، إلى وجود قوة عظمى وحيدة فقط يتوجب عليها الحفاظ على النظام الدولي الجديد في خضم الفوضى التي يعيشها العالم.[48]

لقد بدا أن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت القرن العشرين بأوج قوتها السياسية والعسكرية، وتنفرد بمكانة القوه العظمى الوحيدة في العالم، وزادها ذلك بتسارع عمليات العولمة لتنتهز تلك الفرصة لتقود العالم، بل كما قال صموئيل هنتنجتون أنه على الولايات المتحدة أن تنتهز هذه الفرصة، بل واجب عليها ذلك وأن الولايات المتحدة هي القوة القادرة على سيادة العالم وقيادته وبدونها سيكون العالم أكثر عنفا وفوضى وأقل ديمقراطية.[49]

كل تلك الدعوات بضرورة الهيمنة الأمريكية استندت إلى إمكانيات الولايات المتحدة، باعتبارها تسيطر وتمتلك النظام المصرفي العالمي، وباعتبارها المزود الرئيسي لأغلب دول العالم بالسلع المصنعة، ومنتشرة عسكريا في كل العالم، ومسيطرة على البحار، وقوات تدخل سريع، ومسيطرة على الفضاء والاتصالات العالمية، تنفق 3.70% من

[48] نظير جاهل، مترجم، *الإعداد للقرن الحادي والعشرين* (دمشق: دار علاء الدين، 2004) 177-224.
[49] العساف، *إستراتيجية الردع*، 381-384.

الناتج القومي الإجمالي 2003 على الأبحاث والدراسات، وهي الدولة الأكثر إنفاق في مختلف المجالات.[50]

وقد برزت معالم الهيمنة الأمريكية في العديد من المواقف الانفرادية ولعل من أهمها، انسحاب الولايات المتحدة من طرف واحد من اتفاقية الصواريخ المضادة، تلك الاتفاقيات التي تمثل توازن إستراتيجي في العالم، وعدم تصديقها على بروتوكول كيوتو حول التغيرات المناخية الدولية، ومقاطعة مؤتمر التصديق على معاهدة حظر التجارب النووية، ومؤتمر المراجعة الذي عقد حول الأسلحة البيولوجية، ورفضها التصديق في الكونغرس على معاهدة روما الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية.

كذلك شنها للحرب على العراق في عام 2003 دون قرار من مجلس الأمن، وتبني سياسة الانحياز لصالح إسرائيل في الشرق الأوسط، وقيادة حلف شمال الأطلسي للعديد من العمليات العسكرية والتدخل في شؤون الدول حتى الأوروبية، والتوسع شرقا على حساب المجال الحيوي الروسي (البلطيق ووسط وشرق أوروبا)، واستخدامها للقوة العسكرية ضد أي دولة تعارض مصالحها وسياساتها، ومنع قيام نظام أمني أوروبي خارج إطار قيادتها أو ليس وفق آرائها، وإبقاء سيطرة كاملة على الأمم المتحدة، وهذا يبيّن بشكل واضح منطلقات النظرية الواقعية في تفسيرها للواقع الدولي والذي يدلل على سلوك الولايات المتحدة.[51]

وشكلت أحداث 11 أيلول 2001 نقطة تحول وفرصة أخرى للولايات المتحدة لتأكيد دورها في الهيمنة والسيطرة، ورسم الخارطة العالمية وفق إرادتها ومصالحها العليا، وترجمت ذلك عمليا في الميدان الحربي في العراق وأفغانستان، وهذا ما بيّن أن تلك السياسات أثرت على كل مرتكزات وتفاصيل النظام الدولي.

وبيّن محمد حسنين هيكل أن الدول العظمى لا تغير إستراتيجياتها بسهولة وهو حال الولايات المتحدة، التي لا تغير سياساتها ومصالحها وأنها تسعى لتعزيز هذه المصالح، وهذا ما تترجم بشكل واضح في الإستراتيجية الأمريكية للانتقال من الضربة الوقائية إلى الضربة الاستباقية ضد عدو مفترض أو محتمل، حيث أن الواقعيون يعدّون مسألة الوصول إلى الهدف وتحقيق المصالح الإستراتيجية في المقام الأول، وطالما يتأمن هذا

---

[50] محمد النقيد، *نظرية نهاية التاريخ وموقعها في إطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد* (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، 114-123.

[51] العساف، *إستراتيجية الردع*، 339-386.

الجانب، يكون من الممكن السعي نحو أحداث ذات الأهمية ومطلوبة كنظام نشر السوق الحر، وإنشاء حكومات ديمقراطية، وعليه فإنه يقول أنه لن يكون هناك توتر بين أهداف أمريكا الإستراتيجية وبين نشر أفكارها وعقائدها.[52]

وبيّن كذلك أن الإستراتيجية الأمريكية ترتكز على عناصر رئيسية، وهي التأكيد على نظام أحادي القطبية، باستخدام إستراتيجية واقعية أكثر حداثة للعمل ضمن توازن قوى عالمي تكون الهيمنة فيه الولايات المتحدة، وتحديد الولايات المتحدة لمصادر التهديد العالمي من منظور دفاعي، واستخدامها للقوة بشكل استباقي وأحيانا دفاعي، وإعادة صياغة مصطلح السيادة لتتمكن من ردع الجماعات الإرهابية في أي مكان، وعدم الالتزام بالمؤسسات الدولية والمعاهدات الأمنية كونها تحد من قدرة الردع الأمريكية، وتأكيدها لاستخدام القوة مع عدم وجود قوى أخرى عالمية لديها نفس القدرات، والمحافظة على ردع وعلاقات مستقرة بين القوى الكبرى في عالم التهديدات اللامتماثلة.[53]

وعليه فإن مشروع الهيمنة الأمريكية، قد حدد شكل النظام الدولي بتصنيفه للدول إلى دول حليفة ودول تسعى للتحالف، ودول تغرد خارج السرب، وبالتالي يجب القضاء عليها بالقوة، ما يمكن قوله أن تلك العوامل ستشكل تهديدا للاستقرار الدولي لأن منطق الهيمنة والعدوانية لفرض التوجه الأمريكي سيجعل النظام الدولي أكثر توترا.

وهذه الهيمنة الأمريكية ستجعل النظام الدولي أقل استقرارا لأنها تعتمد على القوة العسكرية وعلى التفوق والسيطرة على مصادر الأسلحة النووية ومنابع النفط وتغير الأنظمة السياسية في الدول، ونشر القيم الأمريكية بالقوة في العالم، إضافة لتحقيق التفوق في كل المجالات وبأي شكل من الأشكال وهذا ما تقوله النظرية الواقعية. وتبقى التحديات ماثلة أمام الولايات المتحدة، باعتبارها ليس اللاعب الوحيد على الساحة العالمية، فهناك من الدول التي لها مصالح وأطماع وقوى لا يستهان بها ولن تطيق هذه السياسة ولا التفرد الأمريكي.

وبالتالي فإن هذه السياسة لكي تستطيع الولايات المتحدة تحقيقها يتطلب منها خوض حروب عدة، هدفها السيطرة على القوة والثروة والمعرفة، وسيحتم عليها ذلك الدخول في معارك سياسية وعسكرية وثقافية، وستبقى ساعية لتحقيق الهيمنة ولن تقبل التنازل عن

---

[52] المرجع السابق، 389.

[53] أحمد ثابت، "النزعة الإمبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلة الوطن العربي،" *مجلة شؤون عربية*، عدد 123 (2005): 60، 61، 62، 67.

أطماعها وإستراتيجياتها، وهذا يجعل النظام الدولي في حالة توتر وعدم استقرار، كما تقول النظرية الواقعية، فطالما تحاول الولايات المتحدة أن تفرض ذلك بنزعة القوة بالإكراه وعبر الحروب، دونما الأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام الدولي الراهن، الذي يحتم عليها الاعتراف بمصالح الآخرين، فالثورة ضد الهيمنة الأمريكية حتمية وقائمة بالفعل في مجالات وميادين مختلفة، تبيّن أن العديد من الدول الكبرى والإقليمية بدأت ترفض سياسات الولايات المتحدة، في أكثر من مكان في العالم، وفي بعض الأحيان مجابهتها والتصادم معها، وهذا ما يفسر بعض النزاعات والصراعات العالمية في قضايا عدة.[54]

وعليه فإن سعي العديد من الدول الكبرى والفاعلة على الساحة الدولية، والتي تعتقد أنها لاعب في النظام الدولي، مثل روسيا الاتحادية والصين، فإنها تحاول تأكيد دورها في كثير من القضايا العالمية، بل وتبيّن أنها لن تقبل بنظام الهيمنة الأمريكي، بل تقبل بنظام تعدد الأقطاب، وفي شتى المجالات المختلفة تثبت حضورها، وما يمكن قوله أن النظام الدولي الحالي بالفعل يسير باتجاه التعدد في المجالين الاقتصادي والتجاري، إذ أن أمريكا تعد قطبا واحدا يمثل ثلاث وعشرون بالمائة من الاقتصاد العالمي، والذي كان يمثل ثمان وأربعين بالمائة منذ خمسين عاما، أي كان العالم ذا قطب واحد في هذين المجالين، كما يقول غسان سلامه في كتابه "عندما تعيد أمريكا صياغة العالم"، أما في المجال العسكري فنحن في عالم أحادي القطب عسكريا، وسيستمر لفترة لأن هناك عقبات أمامها من بعض القوى التي تريد المنافسة مثل روسيا والصين، إضافة للقدرة اللاأخلاقية التي يوصفها سلامة أنها معطوبة بالنسبة للولايات المتحدة، والتي تسمح لمثل تلك القوى بالمناورة والمنافسة بشكل أكبر من الولايات المتحدة في النظام الدولي.[55]

وعليه فإن مشروع الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، سيبقى قائما بشتى الطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة، مخلفا ورائه منافسة وتوتر للنظام، وعدم استقرار واختلال في مستوى الأمن والقوة، وهذا ما يتفق مع المنظور الواقعي، ما قد يعيد العالم إلى الوراء بل قد يكون المستقبل أخطر وأشد ضراوة على الأمن العالمي، لطبيعة المنافسة

---

[54] الغريب، *مأزق الإمبراطورية*، 245-253.

[55] غسان سلامة، *عندما تعيد أمريكا صياغة العالم: النزوع الإمبراطوري سلكته المؤسسة الأمريكية بعد سقوط جدار برلين* (باريس: دارفيار، 2005)، 50-97.

الحادة بين الدول الفاعلة على الساحة الدولية، والتي تسعى بكل قوة هي الأخرى لتأكيد دورها في النظام الدولي.

روسيا الاتحادية ومشروع الهيمنة الأمريكي:

إن الحديث عن أثر مشروع الهيمنة الأمريكي في العلاقات مع روسيا الاتحادية، يستدعي الإشارة إلى الواقع غير المتكافئ، الذي حكمه خلال فترة التسعينيات من القرن المنصرم، بفعل عوامل داخلية وإقليمية رافقت عملية انهيار الاتحاد السوفيتي، ولكن ما يمكن قوله أن دواعي الخلاف الأمريكي لم تحكمه ظروف العهد السوفيتي فحسب، بل لها أسباب واعتبارات حكمت رؤيتها لروسيا الاتحادية، مستمدة من تلك الحقبة، ورغم أن الظروف التي مرت بها روسيا بعد عام 1991، جعلتها تتكفئ إلى حد كبير عن البيئة الدولية، وتركت الساحة للولايات المتحدة لتحقيق مصالحها في أرجاء العالم حتى في المجال الحيوي للأمن القومي الروسي، وكان لتلك الظروف تأثيرها الواضح على شكل العلاقة بين الطرفين.[56]

لقد رأت الولايات المتحدة في روسيا أنها تلك القوة القادرة على إعادة التوازن الدولي في العلاقات الدولية، عبر التحالفات الإستراتيجية خاصة أنها من اللاعبين الأساسين في التحالفات الدولية، وأنها لن تبقى تراقب بسلبية التغيرات في ميزان القوى والقدرة العسكرية، وتهتم (أي روسيا) بمفهوم جديد للنظام العالمي بالقرن الواحد والعشرين، وأنها ستستطيع قطع الطريق على زعماء الولايات المتحدة في إيمانهم بالقدرة على السيطرة العالمية.

ورغم أن عهد يلتسن اتسم بالتراخي وعدم الاستقرار، إلا أن عهد جديد اتسعت فيه الفجوة بين الولايات المتحدة وروسيا، في عهد الرئيس بوتين، حيث بدا ذلك واضحا في التبدل والتغير والثبات في الكثير من المواقف الروسية، والإصرار في تغيير الوضع الدولي القائم، حيث وضعت روسيا سياسة خارجية ثابتة بعد أن تحقق استقرارها السياسي والاقتصادي في تلك الفترة، وبدأت العمل على توظيف إصلاحها الداخلي لخدمة السياسة الروسية الخارجية وتوجهاتها الدولية، التي أكدت عزم روسيا على إيجاد نظام عالمي جديد، مستقر للعلاقات الدولية، ويرتكز على مبدأ العدل والاحترام المتبادل، ويحقق

---

[56] العساف، *إستراتيجية الردع*، 326، 333-334.

الاستقرار والسلام والأمن العالمي واحترام روسيا لحقوق الإنسان والحريات العامة على أسس احترام معايير القانون الدولي، وتأكيد مشاركة روسيا في التغييرات الأساسية والديناميكية، التي تؤثر تأثيرا بالغا على مصالح روسيا ورعاياها، خاصة أن روسيا عضو دائم في مجلس الأمن، مانحا ذلك إياها قدرة وقوة مميزتين على إقامة علاقات مع عدد من دول العالم، ولهذا أكدت روسيا دعوتها لإنشاء نظام دولي، يستند إلى إمكانيات القرارات الجماعية للمسائل الدولية، ويرفض القوة الأحادية في إدارة العلاقات الدولية، إضافة لذلك دأبت روسيا على تحديث منظوماتها العسكرية وتحسين أدائها الاقتصادي، وتأكيد دورها كقوة عظمى.[57]

ومع تأكيد روسيا لدورها العالمي على الصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي، دعا ذلك الولايات المتحدة وحلفائها للتأني في العلاقة مع روسيا حيث قال هنري كسنجر إن على الولايات المتحدة أولويتين أساسيتين في سياستها وعلاقتها مع روسيا، الأولى الإظهار لروسيا أن صوتها مسموع ومحترم في النظام الدولي الجديد، مع الحرص على إعطائها حصة بالمشاركة في القرارات الدولية، خصوصا تلك المؤثرة على أمنها، والثانية يتعين على الولايات المتحدة وحلفائها التشديد على أن اهتمامهم بتوازن القوى لم ينتهي بانتهاء الحرب الباردة، وعلى الولايات المتحدة القيام بأكثر من الاحتجاج على دعم روسيا للبرنامج النووي الإيراني، وعلى انتقاداتها المستمرة للسياسات الأمريكية في الخليج، خصوصا في موضوع العراق وأفغانستان، علاوة على إصرار القادة الروس على إزاحة ما يوصف بالهيمنة الأمريكية، لذلك يجب أن تحترم الولايات المتحدة المصالح الأمنية المشروعة لروسيا.[58]

ومع أن هناك الكثير من القضايا التي اتفق عليها الطرفين مثل الحرب على الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلا أن عوامل الخلاف برزت في الكثير من القضايا الأخرى، أهمها توسع حلف شمال الأطلسي والاستمرار في ذلك وأزمة الانتخابات الأوكرانية، وقضية السلاح النووي الإيراني، وتوجهات روسيا بعد صياغة العقيدة الإستراتيجية الجديدة المنافسة لإستراتيجيات الولايات المتحدة وحلف الناتو، في الهيمنة والسيطرة والتوسع، بحيث يكون من الصعب على الولايات المتحدة تطوير علاقتها مع

---

[57] الإمارة، *الإستراتيجية الروسية*، 236-251.
[58] العساف، *إستراتيجية الردع*، 333-346.

روسيا بسبب تعقدها، إضافة لقدرة روسيا على زعزعة الاستقرار في أوروبا وآسيا، إذا ما استمر الاستخفاف بها واستفزازها من قبل الولايات المتحدة ودول الناتو، والاستمرار باستخدام وسائل متعددة لتحجيم قدرة روسيا، للعودة مرة أخرى إلى مكانتها الدولية، في ظل ما سمي بإستراتيجية (الاحتواء والتطويق الروسي)، حيث أن روسيا ما زالت ترى أن دورها ومكانتها ستكون في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب ومتوازن في القوة والتأثير، لها دور فاعل فيه، سيحكم ذلك في المدى المنظور توجهاتها وسياساتها العالمية، غير أن العلاقة بين الطرفين (روسيا – الناتو والولايات المتحدة) وما فيها من عوامل الشد والجذب ستعمل على نقل العلاقات بين القوى الكبرى، إلى أنماط جديدة ومتغايرة، وسيكون لتلك العوامل دور بارز في عودة العلاقات الدولية إلى القرن الماضي، هذا ما تفترضه النظرية الواقعية في تفسير الواقع الدولي.

الفصل الثالث:

الناتو بين الاتحاد السوفيتي وروسيا الاتحادية

تمهيد

ظهر الاتحاد السوفيتي كقوة سياسية وعسكرية واقتصادية بعد الثورة البلشفية عام 1917، ولم يُمهل طويلاً حتى خاض صراعاً مع ألمانيا النازية ضمن الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وبعدها دخل الاتحاد السوفيتي في صراع مع الغرب، نتيجة اختلاف الايدولوجيا، مما شكّل تحالفات عسكرية جديدة، وسباق تسلح حاد، وظهر ما عُرف بالحرب الباردة بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الصراع كان ضمن تكتلين هما: حلف وارسو، وحلف الناتو.

سيطرت أجواء الحرب الباردة على العلاقات الثنائية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، أو بالأحرى (بين حلف وارسو وحلف الناتو)، بكل أبعادها ومحطاتها السياسية والعسكرية والتاريخية، وكل ما عرفته تلك المرحلة من تقارب أو تباعد أو توتر وصراع، شكّل ارتباطاً، أعطى معالم محددة في علاقة المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، والذي ألقى بظلاله على العلاقات الدولية، وعلى التوازن الدولي وعلى الاستقرار العالمي، فيما عُرف بالثنائية القطبية في تلك المرحلة.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي واختفاؤه عن الخارطة السياسية للعالم المعاصر، ظهرت روسيا الاتحادية كوريث لكل ما تمتع به الاتحاد السوفيتي من نفوذ على الصعيد الدولي، وما امتلكه من أسلحة دمار شامل وترسانة نووية، وإمكانات هائلة مما صبّغ العلاقات الجديدة بين روسيا والناتو بأعباء الصراع القديم ما بين المعسكرين، رغم اختفاء أحد قطبيهما، وذلك نظراً لتباين المصالح وتعقدها بين الطرفين.[59]

ولهذا فإن هذا الفصل سيقوم باستعراض مراحل العلاقة بين الاتحاد السوفيتي والناتو، من بداية الحرب الباردة وحتى عام 1991، وأثر ذلك على العلاقة بروسيا الاتحادية ما بعد العام 1991، مرورا بسنوات ما بعد الانهيار حتى العام 1999، ولهذا فان هذا الفصل سيتناول في المبحث الأول علاقة الاتحاد السوفيتي بالناتو، من خلال استعراض أبرز المحطات التاريخية والأحداث العالمية التي طبعت تلك العلاقة، وكيف أثرت على مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التي سيتم استعراضها في المبحث الثاني الذي سيتناول الأوضاع

---

[59] مالك فاضل البديري، مترجم، *الدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة* (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995)، 11-17.

التي مرت بها روسيا ما بعد الانهيار، واستعراض سياسات روسيا وتوجهاتها الخارجية في عهد الرئيس يلتسن في مرحلتين، بينما سيتناول المبحث الثالث أهم الأحداث العالمية في تسعينيات القرن الماضي، وعلاقة روسيا بحلف الناتو في تلك الأحداث والأزمات الدولية وأثر التغير في النظام الدولي على العلاقة بين الطرفين.

المبحث الأول:

الاتحاد السوفيتي والناتو

كان لنتائج الحرب العالمية الثانية تأثيراتها الواضحة على توازن القوى في عالم ما بعد الحرب، وشكّل صعود دول مثل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تغيرات في الخارطة السياسية، في وسط وشرق أوروبا، حيث انهارت دول عظمى مثل ألمانيا واليابان، وتراجعت دول أخرى مثل إنجلترا وفرنسا وإيطاليا والنمسا، وكان لأحداث ما بعد الحرب تأثيراتها الواضحة على المسرح السياسي العالمي في تلك الفترة، حيث وبعد انتهاء الحرب اندفعت القوى الدولية الناشئة والمنتصرة في إعادة صياغة النظام الدولي، بما يحقق لها الدور الذي تطمح له مستغلة بذلك نتائج تلك الحرب، فظهرت تكتلات وتكتلات مضادة، تحديدا في أوروبا، هدفت إلى استقطاب دول أوروبا الشرقية إلى جانب الاتحاد السوفيتي، في المقابل استمر ترابط التحالف الغربي باستقطاب باقي دول أوروبا الغربية بما فيها قوات المحور السابق، وبدأت حرب معلنة حرب من نوع آخر بين طرفي تلك التكتلات في العالم آن ذاك، وكانت الأحلاف العسكرية أبرز أدواتها.

لقد أدى ظهور التكتلات المتصارعة بين المعسكرين إلى حالة من التوازن الإستراتيجي والعسكري، خاصة بين حلفي وارسو وشمال الأطلسي، واستقرار مشوب بالتوتر في مختلف أنحاء العالم امتد إلى أربعة عقود، وشهدت تلك الفترة وتحديدا في القارة الأوروبية أزمات وتوترات متعددة أدت إلى سباق تسلح بين الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة والكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي، أطلق عليها مرحلة الحرب الباردة، حيث مرت العلاقة بين الاتحاد السوفيتي والناتو في العديد من الأزمات والأحداث والصراعات، عكست نفسها على النظام الدولي حتى انهيار الاتحاد السوفيتي في العام 1991.[60]

---

[60] مالك فاضل البديري، مترجم، *الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا* (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995)، 7، 42.

المحور الأول: مراحل ومحطات تاريخية في علاقة الاتحاد السوفيتي مع حلف الناتو من العام 1945 حتى العام 1989

بالإمكان تلخيص هذه المراحل بعدة فترات زمنية:

الفترة الأولى: من 1945م – 1953م

أخذت العلاقات الدولية بين الاتحاد السوفيتي وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا، بالتردي فيما عرف بفترة الحرب الباردة، حيث كان هدف الاتحاد السوفيتي الرئيسي هو تأمين السيطرة على دول أوروبا الشرقية، الذي حقق معظمه سنة 1948. وبالرغم من خروج الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الثانية كإحدى الدول العظمى المنتصرة، إلا أنه كان الحليف الأضعف من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية، بالمقارنة مع بريطانيا والولايات المتحدة، وبقيت السياسة الخارجية في سنوات ستالين الأخيرة دفاعية ومحافظة إلى حد كبير، مع أنها كانت في بعض الأحيان توسعية، كما كان حالها قبل عام 1945م، وكانت السياسة الخارجية السوفيتية مشوبة بظهور توترات بين أكبر ثلاثة شركاء في التحالف.[61]

ولم يكن هذا غريبا في ظل الشكوك والعداء المتبادل الذي كان قائما بين الاتحاد السوفيتي والدول الغربية في العشرينيات والثلاثينيات، حيث تعاظمت الخلافات بانعقاد مؤتمر بوتسدام Potsdam في تموز 1945م، في عهد ترومان الذي رفض مشاطرة التكنولوجيا النووية الأمريكية مع الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي بيّن استعداده لاستخدامها، إلا أن بعض الساسة أوصوا بضرورة المشاركة في هذه التكنولوجيا لتفادي حصول سباق تسلح في مجال الأسلحة النووية، وأدانوا موقف الولايات المتحدة الأمريكية من احتكار التكنولوجيا النووية مما أدى إلى الإسراع في إنتاج قنبلة نووية سوفيتية، مما أذن بسياسة سباق التسلح، وكان خطاب تشرتشل في آذار 1946، الذي أشار فيه إلى الستار الحديدي الذي يفصل شرق أوروبا عن غربها بمثابة توتر آخر يضاف إلى علاقة الاتحاد السوفيتي مع الغرب، وتزايد إصرار الاتحاد السوفيتي حتى عام 1948 للسيطرة على دول أوروبا الشرقية.[62]

---

[61] يوسف ضومط، مترجم، *تاريخ العالم المعاصر (1945 – 1991)* (بيروت: دار الجيل، 1993)، 531-626.

[62] البديري، *الدبلوماسية*، 43-94.

وتم تشكيل مجلس الكومينيفورم (مكتب المعلومات الشيوعي) سنة 1947، والذي خلف الأممية الثالثة الكومنترن كمؤسسة دولية للتنسيق بين الأحزاب الشيوعية العالمية بزعامة الحزب الشيوعي السوفيتي، وتم بحلول منتصف السنة توقيع سلسلة معاهدات بناء على إستراتيجية ضمان وجود دول صديقة محاذية للاتحاد السوفيتي، لضمان التكامل الاقتصادي وعدم عزل الدولة السوفيتية.

كان للأحداث التي عصفت بأوروبا في الأعوام من 1946 حتى 1948 دورا كبيرا في إعلان الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ ترومان والذي أعلن عن سياسة الوقوف في وجه المد الشيوعي في أوروبا، ثم مشروع مارشال الاقتصادي لإنقاذ أوروبا من أزمتها، ولعل أهم هذه الأحداث الأزمة الاقتصادية العالمية، نجاح الشيوعيين في انتخابات فرنسا وإيطاليا، الحرب الأهلية في اليونان، خطاب الستار الحديدي، ثم ظهور مصطلح الحرب الباردة وبروزه في عام 1948، وقطع العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وحصار برلين من القوات السوفيتية، فردت الدول الغربية بإقامة جسر برلين الجوي، وفي سنة 1949 أنشأ حلف شمال الأطلسي (الناتو) بناء على طلب الدول الأوروبية الغربية، وسرعان ما أصبح تحت الهيمنة الأمريكية بالرغم من انتهاء حصار برلين في أيار 1949م.[63]

إلا أن توترات الحرب الباردة ازدادت عندما فجّر الاتحاد السوفيتي قنبلته الذرية الأولى، وفي نهاية 1949 كانت ألمانيا قد قسمت إلى دولتين منفصلتين، ساهمت هذه الأحداث وتحديداً مشروع مارشال إلى تقسيم أوروبا إلى معسكرين منفصلين، وكانت هناك توترات في كل من بولونيا وبلغاريا وهنغاريا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا. وفي عام 1952 طوّرت الولايات المتحدة القنبلة الهيدروجينية وبذلك أطلق الثيرمونووي، واستطاع الاتحاد السوفيتي مجاراتها عام 1953. وكانت هذه المرحلة بداية لسباق تسلح بين الكتلتين الشرقية والغربية وبين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، والتي ألقت بظلالها على واقع العلاقات الدولية في تلك المرحلة.

[63] مروان أبو جيب، مترجم، *ديمقراطيات ودكتاتوريات سادة أوروبا والعالمين 1919-1989* (لبنان: الحوار الثقافي، 2004)، 286-295.

الفترة الثانية: 1953م – 1968م

بعد وفاة ستالين 1953م، بدأت التوترات بالذوبان وأعلنت القيادة السوفيتية الجديدة الرغبة في التفاوض على مشكلات الحرب الباردة، مثلما عبّر عن ذلك أيزنهاور وتشرتشل ولكن تقلبت العلاقة بين الجانبين بعد انضمام ألمانيا الغربية إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أيار1955م، وبالرغم من رد الاتحاد السوفيتي بإنشاء حلف وارسو إلا أن الجانبين أبرموا معاهدة تؤسس حياد النمسا، وفي تموز 1955م عقدت قمة جنيف تمت فيها مناقشة نقاط عامة تتعلق بالحرب الباردة، تجددت التوترات سنة 1956م، بسبب أزمة السويس، وبرزت خلافات على برلين 1958، ثم بناء سور برلين عام 1961 وأزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962، ووقعت في آب 1963 معاهدة حظر التجارب النووية، وفي سنة 1968 تم غزو تشيكوسلوفاكيا والإعلان عن مبدأ بريجينيف، والذي ينص على أن "استقلال كل من دول أوروبا الشرقية محدود بواجباتها تجاه الاتحاد السوفيتي ونظامها الاشتراكي الخاص، وأمن بقية دول حلف وارسو" وكان القصد من الموضوع أن مشكلة التشيك مشكلة داخلية.[64]

وعليه يمكن تلخيص السياسة الروسية في الخمسينات أن الاتحاد السوفيتي اتبع مسار مزدوج في سياسته الخارجية، ففي الوقت الذي كان يقوّي فيه سيطرته على أوروبا الشرقية، كان يحاول وضع حد لاستقطاب أوروبا في حرب باردة بين معسكرين متعارضين، إضافة أنه في الخمسينات كانت هناك محاولة من ستالين لتحويل كل من ألمانيا والنمسا لمنطقة محايدة في قلب أوروبا، من أجل التشويش على إنشاء حلف الأطلسي وإجراء محادثات حول ألمانيا، رداً على تأسيس مجتمع الدفاع الأوروبي، ودعا لنزع سلاح ألمانيا وتوحيدها مقابل حيادها.[65]

ومن التطورات التي حصلت في تلك الفترة زيادة عدد قوات حلف الناتو في أوروبا من 14 فرقة إلى خمسين فرقة، ونشرت قوات أمريكية جوية وبحرية وبرية في أوروبا، مما زاد القوات الأمريكية بشكل كبير في أوروبا ثم تسليح ألمانيا الغربية للوقوف في وجه الاتحاد السوفيتي في حال حاول ضمها بالقوة، وكان لتوسع شمال الأطلسي في أوروبا، وإعطاء العضوية لليونان وتركيا، الأثر في ازدياد مخاوف الاتحاد السوفيتي من الناتو،

---

[64] محمد الجندي، مترجم، موجز *تاريخ الاتحاد السوفييتي* (موسكو: دار التقدم، 1974)، 224-226.
[65] البديري، *الدبلوماسية*، 109-113.

وبعد الحرب الكورية حاول خورتشوف إذابة الجليد وتوترات الحرب الباردة، حيث تم إنجاز معاهدة إنهاء الحرب في الكوريتين، وكان موقف إيزنهاور وبتدشين مرحلة جديدة من العلاقات، وعليه يمكن القول أن السياسة الروسية تجاه الناتو من 1953 – 1968، تميزت بالمغامرة الزائدة خلافا لسياسة ستالين الحذرة ومع ذلك فقد حاول خورتشوف تخفيف التوترات بين الشرق والغرب، تفادياً لحرب نووية.[66]

الفترة الثالثة: 1967م – 1985م

شكّلت الأحداث في أواخر الستينيات، عوامل مهمة في سعي الولايات المتحدة لإتباع سياسات الانفراج، حيث خفت في تلك الفترة حدت التوترات بين الاتحاد السوفيتي والناتو، وكان الطرفين يرغبان في تسوية الكثير من القضايا عن طريق المفاوضات، وكان لحرب فيتنام دور مهم في تغير الوضع العالمي، في تلك الفترة، لما كان لها من دور في التأثير على قدرات الولايات المتحدة السياسية والعسكرية، التي بدأت تخشى أنها بدأت تتراجع في مواجهة الاتحاد السوفيتي، إضافة لوجود مراكز قوة أخرى كان لها دور في السياسة الدولية (الصين واليابان)، جعلت من نكسون وكسنجر يقتنعون بأن تسوية مقبولة في فيتنام الشمالية تتطلب مساعدة الاتحاد السوفيتي. إن التراجع في اقتصاد الاتحاد السوفيتي في تلك الفترة جعل الاتحاد يسعى إلى التقارب مع الولايات المتحدة، إضافة إلى الخشية من تزايد خطر الحرب النووية، وتعاظم الخلافات بين الاتحاد السوفيتي والصين، بشأن نزاعات حدودية بينهما وخشيته كذلك من قيام تحالف بين الولايات المتحدة والصين، تقف في وجه الانفراج مع الغرب، وفقدان السيطرة المتزايدة على الحركة الشيوعية. رأى الاتحاد السوفيتي في الانفراج في تلك الفترة وسيلة لتقوية نفوذه الأوروبي، إلا أن الولايات المتحدة رأت فيه أداة مفيدة للحد من قوة الاتحاد السوفيتي.[67]

وعليه يمكن القول أن تخلي نكسون عن سياسة دحر الشيوعية لصالح الانفراج وتقبله بأن يسد الاتحاد السوفيتي الفجوة النووية، وعدم التدخل في مناطق نفوذ الاتحاد السوفيتي، نابع من رغبة الولايات المتحدة في مساعدة الاتحاد السوفيتي لها في الخروج من فيتنام والقبول بوجود مصالح مشتركة للقوتين العظميتين، وما يمكن قوله هنا أن الاتحاد

[66] الجندي، موجز *تاريخ*، 227-260.
[67] البديري، *الدبلوماسية*، 117-119.

السوفيتي والولايات المتحدة في تلك الفترة عقدوا العديد من اللقاءات ما بين عامي 1972 و1974، وكانت مباحثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية بدأت باستحياء وكان الحديث يدور حول الرقابة على الأسلحة وليس تقليلها،[68] انتهت هذه اللقاءات في أيار 1972 بتوقيع برجنيف ونكسون على اتفاقية سالت 1، حيث شكّلت هذه الاتفاقية نقلة نوعية في طبيعة العلاقات وقد خففت حدة التوتر بين الطرفين، وقللت من العداوة وأذنت ببدء مرحلة جديدة من الرقابة على الأسلحة الإستراتيجية بين الطرفين، وما يمكن قوله هنا أن الظروف كانت مهيأة في بداية السبعينيات لعقد مؤتمر هلسنكي في العام 1975، وأهمها اتفاقية سالت 1 إضافة لما حدث 1972 بتوقيع الدول الأربعة (فرنسا، الولايات المتحدة، بريطانيا، الاتحاد السوفيتي) اتفاقية خاصة بأوضاع برلين والألمانيتين.[69]

حيث فاز الاشتراكيون الديمقراطيون بانتخابات ألمانيا الغربية متحالفين مع الديمقراطيين الأحرار، حيث اتبعت الحكومة الاشتراكية الديمقراطية السياسة الشرقية لتقليص الحواجز بين جمهوريتي ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية.

غير أن هذا التطور والتقدم الذي حدث في تلك الفترة، لم يخلو من عوامل التوتر بين الطرفين، وهو ما بدا واضحا خلال حرب تشرين الأول 1973 في الشرق الأوسط، والتي شهدت احتمالات مواجهة عسكرية بين القوتين إضافة إلى توجه الاتحاد السوفيتي لزيادة نفوذه في العالم.

ساهمت موجة الثورات التي بدأت بالاندلاع في الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا الوسطى في زيادة حدة التوتر وعكست نفسها على حالة الانفراج بين الطرفين، حيث حاول الاتحاد السوفيتي دعم هذه الثورات وتعزيز نفوذه العالمي، إضافة للمشكلات التي ظهرت بما يتعلق بمعاهدة سالت 1، حيث حاول نكسون تطوير الأنظمة والأسلحة التي لم تتطرق لها تلك الاتفاقية، إضافة للقيود التي وضعها الكونغرس على نيكسون فيما يتعلق بسياسة الانفراج، وما تجلى في فضيحة وترجيت واستمر الكونغرس بوضع قيود على السياسة الخارجية للولايات المتحدة والتي لم تمكّن نكسون وفورد من الاستمرار في سياسة الانفراج.[70]

---

[68] أبو جيب، *ديمقراطيات ودكتاتوريات*، 317-329.
[69] البديري، *الدبلوماسية*، 327، 347، 375، 376، 381.
[70] أبو جيب، *ديمقراطيات ودكتاتوريات*، 327-329.

في العام 1975 عقد مؤتمر هلسنكي والذي وقعّت عليه 35 دولة أوروبية، حيث أن المفاوضات الثنائية في أوروبا الوسطى في السبعينيات فتحت الطريق لمحادثات حول قضايا مهمة لكل من حلف الأطلسي وحلف وارسو، حيث يعتبر مؤتمر هلسنكي من أهم المؤتمرات الدولية في تاريخ الدبلوماسية الأوروبية، لأنه ضم الكتلتين الشرقية والغربية وبقية الدول المحايدة، حيث أكّد المؤتمر في الوثيقة المنبثقة عنه على الأمن في أوروبا وركّز على إقامة علاقات جيدة في القارة الأوروبية، تقوم على مبادئ السيادة وحقوق الإنسان وعدم التدخل في شؤون الدول وتحقيق التعاون وحل الخلافات بالطرق السلمية، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة والتأكيد على الالتزام بالقانون الدولي، كما تحدث المؤتمر عن تدعيم الثقة العسكرية بين الدول عن طريق الإبلاغ المسبق عن المناورات العسكرية التي ستقام في القارة الأوروبية، كما تحدثت الوثيقة عن نزع السلاح وتوفير رقابة دولية فعّالة لإنجاح ذلك،[71] والربط بين الأمن السياسي والعسكري على المستوى العالمي والتأكيد على المفاوضات وتسوية الخلافات بين الدول والتأكيد على التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني والإعلامي والروابط الإنسانية والتعليم، كما تضمنت الوثيقة ضرورة استمرار مؤتمر الأمن والتعاون مستقبلا بصيغ جديدة واتفق على عقد المؤتمر التالي في العاصمة اليوغسلافية بلغراد، وعليه يمكن اعتبار قمة هلسنكي خطوة متقدمة على طريق ترسيخ العلاقات بين الشرق والغرب، وتطوير مظاهر التعاون المختلفة بين دول القارة الأوروبية وانعكاس ذلك على السلام العالمي.

مع وصول كارتر للسلطة في الولايات المتحدة اتبع في بداياته سياسة خارجية متقلبة، وتجنب الصدام مع الاتحاد السوفيتي، ولكن الأحداث العالمية في كل من أفغانستان وإيران ونيكاراغوا، أدت إلى تغير مهم في سياسة كارتر تجاه الاتحاد السوفيتي، أولا بتحديث التفوق النووي الأمريكي وتوسيعه، ما زاد حدت التوتر في العلاقات بين القوتين العظميتين، خاصة مع إقدام الاتحاد السوفيتي بنشر صواريخ في أوروبا، واتخذ كارتر عدة إجراءات ضد الاتحاد السوفيتي مثل حظر بيع القمح والمطالبة بزيادة الإنفاق العسكري بمعدل 5%، وكان تأخير الولايات المتحدة للتصديق على اتفاقية سالت 2 بسبب

---

[71] أمين شلبي، *من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد* (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995)، 11-31.

اكتشافها لواء مقاتل في كوبا، ويمكن القول أن التدهور استمر في العلاقات بين القوتين خلال تلك الفترة.[72]

إن ردة فعل كارتر على التدخل السوفيتي في أفغانستان، هو انطلاق حرب باردة ثانية خاصة بعد سيطرة اليمين الجمهور والديمقراطيين المحافظين على الكونغرس في العام 1980، وصلت إلى حد توقيع كارتر في العام 1980 على مرسوم أخذ فيه بعين الاعتبار إمكانية شن حرب محدودة على أهداف عسكرية محددة في الاتحاد السوفيتي، وفي نفس الفترة تم إنشاء قوات الانتشار السريع من أجل التدخل في العالم المتطور.[73]

وفي عهد إدارة ريغان في العام 1981، اتبع سياسة اقتصادية وعسكرية تهدف إلى ترسيخ قوة الولايات المتحدة، حيث زاد الإنفاق العسكري في العام 1983 بنسبة 13%، وبدا التوتر واضحا والمنافسة على أوجها بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، حيث وصف ريغان الاتحاد السوفيتي بإمبراطورية الشر، أقلقت هذه السياسة الزعيم السوفيتي اندروبوف الذي خشي من أن تخاطر السياسة الأمريكية بأزمة حقيقة بين الطرفين، وبيّنت الإستراتيجية التي اتبعها ريغان في تحديث القوات العسكرية الأمريكية ورصد الأموال الهائلة لها، واستمرت المنافسة بين الطرفين في مجال تطوير وتعزيز قوتهما وفي انتشارهما ونشر قواتهم في أوروبا وغيرها، ولكن وضع الاتحاد السوفيتي الداخلي يمر بفترة انتقالية من 1982 إلى العام 1985 بوفاة اندروبوف ومجيء غورباتشوف، إضافة لمشكلات اقتصادية خطيرة وسعت الفجوة بين الطرفين وزادت من حدت التوتر على الصعيد الدولي.[74]

الفترة الرابعة من 1985م – 1991م

لقد أحدثت فترة غورباتشوف تغيرات جذرية كبيرة جدا في التركيبة السياسية والإستراتيجية للاتحاد السوفيتي، والتي أدت في النهاية إلى إنهاء الاتحاد السوفيتي كدولة وإنهاء الشيوعية كنظام حكم، وأيدلوجية عالمية، وإن الناظر في التحولات الضخمة التي أحدثها غورباتشوف يجد أنها بُنيت على مجموعة من الوقائع والأسس التي لعبت دوراً كبيراً في هذا التحول.

---

[72] أبو جيب، *ديمقراطيات ودكتاتوريات*، 325-333.
[73] شلبي، *من الحرب الباردة*، 16-20.
[74] أبو جيب، *ديمقراطيات ودكتاتوريات*، 386-341.

ففي الناحية الإستراتيجية كان الاتحاد السوفيتي يتمتع ببعد إستراتيجي واسع جدا عندما تولى غورباتشوف الرئاسة، بل اعتبر أنه الرئيس السوفيتي الوحيد الذي تولى الرئاسة في ظل مساواة إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان للسوفييت قواعد عسكرية في كوبا وفيتنام، مكنتها من إطلاق قوتها العسكرية إلى مسافات بعيدة.[75]

كذلك نجاحات الاتحاد السوفيتي في العالم الثالث في السبعينات من القرن العشرين متزامنة مع الإخفاقات الأمريكية، دفعت بقدوم رئيس أمريكي متشدد ضد الشيوعية وهو ريغان في بداية الثمانينات، والذي أطلق برنامجا لبناء القوة العسكرية الأمريكية بسرعة في بداية عهده، وأعطى انطباعا أنه يريد إقامة درع دفاعي حقيقي يقوّي الترسانة النووية السوفييتية،[76] وكذلك تورط الاتحاد السوفيتي في أفغانستان بين عامي 1979 – 1989 والذي استنزف طاقات ضخمة من قبل الاتحاد السوفيتي، حيث عبّر عنه غورباتشوف بأن حرب أفغانستان (جرح نازف).[77] إضافة لتأخر وتخلف السوفييت في مجال الاتصال والتكنولوجيا الدولية والتي كانت مركزية للأمن القومي.

كل هذه الأسباب أدت إلى تغيرات في بيئة الأمن القومي دفعت بغورباتشوف لإطلاق تغييراته، التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي والتي شكّلت عاملا مهما في السياسة الروسية وتوجهاتها طوال التسعينيات، حيث ورثت روسيا عن الاتحاد السوفيتي عوامل قوته وضعفه في آن واحد، إذ ورثت قدرات عسكرية هائلة تمثلت في الترسانة النووية إضافة إلى مساحة ضخمة تشكّل قدرة جيوبوليتكية هائلة، وفي ذات الوقت ورثت عوامل ضعف تمثلت في عجز الاتحاد السوفيتي عن نشر ثمار التقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققه في المجال العسكري وذلك لأسباب مالية تارة وأمنية تارة أخرى، مما أدى إلى ضعف وترهل الاقتصاد المدني، إضافة لهشاشة التكوين لدولة متعددة الأعراق والقوميات وتراجع الأيدلوجيا في المجتمع السوفيتي، والذي أفرز حالة من تدهور المجتمع وانهيار بنى الدولة، إضافة للأزمات الاجتماعية التي عاشها المجتمع السوفيتي.

وعليه يمكن القول أن الاتحاد السوفيتي قد خرج منهزما في الحرب الباردة، وفي آذار عام 1991 تم حل حلف وارسو، وفي وقت لاحق من نفس السنة تم التوقيع على معاهدة على معاهدة تخفيض الأسلحة النووية الإستراتيجية (ستارت)، وبحلول نهاية العام كان

---

[75] المرجع السابق، 329-354.

[76] هشام عبدالله، مترجم، *السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر* (عمان: الدار الأهلية للنشر، 1998)، 601-606.

[77] ميخائيل غورباتشوف، *البيريسترويكا - تفكير جديد لبلادنا والعالم* (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998)، 10-18.

غورباتشوف والاتحاد السوفيتي قد ذهبا وانتهت الحرب الباردة، وتغير النظام الدولي الذي كان سائدا لعدة عقود وبرز نظام دولي جديد ألقى بظلاله على واقع العلاقات الدولية من جهة، وعلى دور روسيا ومكانتها الدولية وعلاقتها بالغرب من جهة ثانية خلال السنوات الأولى من عمر روسيا الاتحادية، التي ستتناولها الدراسة بالتفصيل في المبحث الثاني لتبيان كيف أثرت تلك المرحلة بظروفها واعتباراتها على علاقة روسيا بحلف الناتو وتطورات تلك العلاقة التي طبعت بشكل من آثار المرحلة السابقة.

المبحث الثاني:

روسيا والناتو في عهد يلتسن بين مرحلتين

المحور الأول: محددات السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية (عصر التراجع والانهيارات)

تعد روسيا إحدى الدول الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي الراهن، فعلى الرغم من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حلت بها، تبقى روسيا إحدى الدول الكبرى ذات المقعد الدائم في مجلس الأمن، وهي الدولة الوريثة الشرعية والقانونية للإتحاد السوفيتي السابق، والدولة الثانية التي تمتلك ثاني أكبر سلاح نووي وإستراتيجي بعد الولايات المتحدة، والثانية على المستوى العسكري، ولديها أكبر قوات تقليدية في أوروبا، ولديها من الموارد الطبيعية والبشرية ما يجعلها قادرة على التأثير في السياسات العالمية، والمساهمة في رسم وتحديد ملامح النظام الدولي الجديد في بداية القرن العشرين.

ومن أجل فهم طبيعة سياسة روسيا الاتحادية، وعلاقتها بحلف الناتو خلال المرحلة الأولى من عمر روسيا الاتحادية، في ظل الأزمات الداخلية والخارجية، لا بد من الإشارة إلى أوضاع روسيا خلال تلك المرحلة، على المستويات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، وكيف أثّر ذلك على توجهاتها خلال عهد الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلستن، وعليه فإن تسليط الضوء على هذه الأبعاد يساهم في فهم معمّق لتوجهات السياسة الروسية في تلك الفترة.

البعد الثقافي في السياسة الروسية:

لقد شكّلت أزمة الهوية والبحث عن دور لروسيا ومكانتها على الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي القضية المركزية الأولى في توجهات السياسة الروسية نحو العلاقات الخارجية وتأثر الروس بذلك، بإرث الإمبراطورية الغابرة والمد الشيوعي لأكثر من سبعين عاماً، فمنهم من رأى أن روسيا لن تكون إلا إمبراطورية وهذا هو الدور

المستقبلي لها على الساحة الدولية، ومنهم من أراد دور داخلي يهتم بالشؤون الداخلية والعلاقات مع المحيط القريب، وهذا تبيّن بشكل جلي خلال تلك الفترة، وأثّر بشكل واضح على الخلاف بين التيارات المحافظة والتيارات الليبرالية وصنّاع القرار في الاتحاد الروسي الجديد، وشكّلت العلاقة مع الغرب وحلف الناتو مشكلة تضرب في جذورها إلى تلك الثقافة السياسية في التركيبة الاجتماعية والداخلية للمواطن الروسي.

ولكن ما يمكن قوله هنا أنه ومع انهيار الاتحاد السوفيتي والانفتاح على العالم الخارجي وبخاصة الغرب والولايات المتحدة، بدأ الاتجاه يتغير كثيرا حيث اتجه المواطن الروسي للإقبال الشديد على السلع المستوردة الأجنبية والغربية منها، وساعد ذلك على النشاط الملحوظ في السياحة من روسيا وإليها حيث بلغت المبالغ التي أنفقها الروس على السياحة في الخارج عام 1994 وحده 8,6 مليار دولار.[78]

ولكن شكّل تصاعد التيار القومي الشيوعي داخل روسيا كما بينّت الانتخابات البرلمانية 1993 و1995، الذي يرى أن مصالح روسيا القومية والحيوية تتطلب إبقاء الهيمنة على الدول المستقلة، التي تعبّر عن رأي غالبية الشعب الروسي، كما أوضّحت استطلاعات الرأي حول هذا الموضوع أن ثلث الشعب الروسي يعتبر حل الاتحاد السوفيتي خطأ فادحا. وتبيّن تأثير هذا العامل على توجهات السياسة الروسية خلال الفترة الأولى وعلاقاتها بالناتو خلال السنوات اللاحقة من هذه الفترة.[79]

البعد الاجتماعي والقوميات المتعددة:

تعتبر روسيا الاتحادية دولة متعددة القوميات وجاء دستور 12 كانون الأول 1993 ليعبّر عن هذا بنص واضح "نحن شعب روسيا الفدرالية المتعددة القوميات"، ويبلغ عدد سكانها 148 مليون نسمة، وهي بذلك خامس أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم، وينتمي سكانها إلى 130 جماعة سكانية عرقية، يشكّل الروس منهم 130 مليون، والباقي ينتمون إلى الأعراق والقوميات الأخرى وأهمها السلاف والأوكرانيون، والبشكيرين والروس البيض والمورفيون، وهي دولة متعددة الأديان وهذا كفله دستورها الجديد في نص المادة (8) من الدستور اعترف بالديانات المسيحية والإسلام والبوذية.[80]

---

[78] الشيخ، *صناعة القرار*، 15-16.

[79] قطيش، *روسيا وطني*، 10-25.

[80] Martin A. Smith, *Russia and NATO since 1991: From Cold War Through Cold Peace to Partnership?* (London: Routledge, 2006), 27-28.

وتشكّل هذه التعددية القومية والدينية، مخاوف روسية من التفرق وخاصة مع تزايد الانفصال، وهذا ما ظهر بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بوجود جمهوريات ذات فكر ذاتي وحتى المقاطعات الروسية تحاول الاستقلال الاقتصادي عن السلطة الفدرالية والحصول على استقلال سياسي أكبر، ومن بينها جمهورية الشيشان والتي تتمتع بحكم ذاتي، وقبل انهيار الاتحاد السوفيتي 1991، أعلن الرئيس الشيشاني جوهر دوداييف انفصال جمهوريته كما رفض توقيع اتفاقية الاتحاد الروسي 1992، ولم يكن مقبولا على روسيا أن تسمح بانفصال الشيشان واستقلالها، ليس خوفا من أن تكون الشيشان مستقلة بالقدر الذي يمكن أن تكون مقدمة لنقل عدوى الانفصال إلى باقي الجمهوريات، إضافة للبعد والموقع الإستراتيجي للشيشان على البحر الأسود ولما فيها من موارد وثروات طبيعية ومعدنية مثل النفط والغاز وصناعات مهمة بالنسبة لروسيا.

ولكن مع انشغال يلتسن في ترسيخ دعائم نظامه في مواجهة السلطة التشريعية، نظرا للمشاكل والتحديات الداخلية التي كانت تواجهه في تلك الفترة، تم تأجيل قرار اقتحام غروزني إلى الحادي عشر من كانون الأول عام 1994، حيث دامت الحرب أكثر من عشرين شهرا، وأوقعت 100 ألف قتيل من العسكريين والمدنيين من الجانبين الروسي والشيشاني، وأصدر يلتسن في تشرين الثاني 1996، مرسوماً يقضي بانسحاب القوات الروسية من الشيشان الذي جوبه بمعارضة وانتقادات عنيفة من جانب المعارضة الروسية، والذي رأت فيه مقدمة لتفكيك الاتحاد الروسي، رغم أن المشكلة لم يتم تسويتها ولم يتم إعطاء الشيشان استقلالها.[81]

ومن ناحية أخرى يلاحظ في التكوين الاجتماعي لروسيا في تلك الفترة، ازدياد نسبة العنف وعدم الاستقرار في المجتمع الروسي ضد الأجانب، حيث بلغ عدد الجرائم مليونين و400 ألف جريمة، هذا إلى جانب سلسلة من الانفجارات والاغتيالات، مثل الانفجار الذي وقع في مترو موسكو في حزيران 1996، وانفجارين آخرين في حافلات نقل في نفس العام، وكذلك عدة اغتيالات أهمها اغتيال وزير العدل الروسي أناتولي ستيبانوف في تموز من نفس العام، والطبيب الشخصي لرئيس الوزراء الروسي تشيرنو ميردين أيار 1996، وكذلك اغتيال عمدة مدينة زيكوفسكي شرق موسكو، ومحاولة اغتيال المرشح لمنصب نائب عمدة موسكو فاليري شانتسيف في حزيران 1996.

---

[81] الشيخ، *صناعة القرار*، 17-21.

حيث ربط الكثير من المحللين بين الانفجارات والاغتيالات والانتخابات الرئاسية، ورأوا أنها أعمال عنف ذات أهداف سياسية، حيث تواصلت أعمال العنف والجريمة في المجتمع الروسي في تلك الفترة المضطربة، والتي كانت دخيلة عليه، وتبيّن تلك الأوضاع والظروف أن المجتمع الروسي أصبح في حالة من التمزق والانحلال وانتشار الجريمة وسيطرة المافيا الروسية وفقدان الأمن الداخلي، وهذا ما يبيّن ويفسر هشاشة وضع السياسة الروسية في تلك المرحلة كما سنوضح لاحقاً، وغياب الوضوح والرؤيا الواضحة تجاه ما تريد بفضل تلك التعقيدات الذاتية والموضوعية، التي حكمت مرحلة ما بعد الانهيار، والتحول المحفوف بالمخاطر لأن الضعف العام كان سمة تلك المرحلة لروسيا.

البعد الاقتصادي:

تعتبر روسيا من أكبر دول العالم من حيث المساحة، وهذه المساحة تحتوي مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية وثروة مائية هائلة، وثروات معدنية ونفطية هائلة، تؤهلها لأن تكون دولة متقدمة، ومزدهرة وذات اقتصاد قوي وضخم، يمكّن روسيا الاتحادية من لعب دور قوي وفعال على المستوى العالمي.[82]

ولكن وبالرغم من هذه الإمكانيات الهائلة والثروات الكبيرة، شهدت روسيا تدهورا اقتصاديا حادا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتعود أسباب هذه الأزمة إلى سياسات ما قبل الانهيار، واعتقد يلتسن أن التحول إلى النظام الرأسمالي دفعة واحدة هي الطريق الأنجع لتخطي روسيا أزماتها، لا سيما الاقتصادية الخانقة، وقام بإتباع سلسلة من الإجراءات التي عرفت باسم العلاج بالصدمة في تلك الفترة، ومن تلك السياسات التي أكدها يلتسن في هذه السياق هي:

أولا: في تشرين أول 1991 أكد أهمية التحول السريع، والذي يضمن تخفيض الميزانية، وتحرير الأسعار، وإصلاح النظام الضريبي، وخصخصة الصناعة والزراعة، كما عبّر عن رغبته في الانضمام إلى المؤسسات المالية الدولية من أجل الحصول على المساعدات والمنح.

ثانياً: في كانون الثاني 1992 بدأ يلتسن بالفعل في تنفيذ هذه السياسة، وبدأت وزارة الاقتصاد القومي بتعزيز الاقتصاد القومي في تلك الفترة، في تموز من نفس العام صدر

---

[82] Smith, *Russia and NATO*, 30-51.

مرسوم رئاسي يخصص مشروعات الدولة، وقامت الحكومة بتوزيع صكوك على المواطنين بقيمة 10 آلاف روبل كل صك وبدون مقابل، يمكن استخدامها في شراء أسهم في المؤسسات المملوكة من قبل الحكومة التي ستتم خصخصتها، ثم قامت الحكومة ببيع حصصها في الشركات المملوكة لها من خلال المزاد العلني، وفي حزيران من نفس العام انضمت روسيا إلى صندوق النقد الدولي بتبنيها الفعلي لاقتصاد السوق، وضمن مجموعة من الشروط التي حددها البنك الدولي لروسيا متمثلة بإقامة سوق اقتصادية حرة وسوق مستقرة، والحد من التضخم الاقتصادي وخفض العجز في الميزانية وتفعيل القدرة التحصيلية للضرائب وتسهيل إجراءات الاستثمار.

ثالثا: تأخر الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى للتحول الاقتصادي حتى عام 1995 بسبب عدة عقبات من أهمها، معارضة رئيس هيئة أملاك الدولة في ذلك الوقت (وهو الجهة المشرفة على تنفيذ الخصخصة) لبيع حصص الدولة في بعض القطاعات المهمة مثل النفط والصناعات العسكرية والثروة المعدنية للمستثمرين الأجانب باعتبار ذلك يمثل تهديد للأمن القومي الروسي.[83]

رابعا: شكّلت المرحلة الأولى من العام 1995، تنفيذ بطيء وأقل من المستوى المطلوب للمرحلة الثانية وفي آب من نفس العام، أصدر يلتسن قرار يسمح للمستثمرين الأجانب والروس، بما في ذلك البنوك، لتقديم قروض للحكومة مقابل حصص في الشركات التي تمتلكها الدولة وتقوم بخصخصتها.

شكّلت عملية التحول السريع في الاقتصاد الروسي في عهد يلتسن، من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق الحر سلسلة من الأزمات بفعل فشل السياسات وتخبطها من جهة، وضغوط وشروط المساعدات الدولية من جهة أخرى، حيث بلغت التهديدات من صندوق النقد الدولي أوجها في العام 1996، والتي تمثلت بالمطالبة بإجراء إصلاح سريع في مختلف هياكل الاقتصاد الذي دمرته سياسة العلاج بالصدمة، التي اتبعها يلتسن والتي تسببت بتراجع الاقتصاد بكل مستوياته حيث بلغت نسبة البطالة مستويات عالية خلال تلك السنوات حيث قدرت بـــ3% من القوة العاملة الروسية، وانهيار سعر صرف الروبل "العملة الروسية" حيث وصل أعلى انهيار في تشرين الأول 1996، ووصل إلى 5,400 روبل للدولار الواحد، إضافة إلى عجز كبير في الميزانية وصل 9,2% من الناتج

---

[83] الشيخ، *صناعة القرار*، 22-24.

القومي، ووصلت معدلات التضخم 31,1% واختلال في مستويات المعيشة، وفوارق طبقية كبيرة 20% أغنياء والباقي يعاني من الفقر، وتردي مستوى دخل الفرد، وتخلّفت الدولة عن دفع رواتب الموظفين في القطاع العام، وغيرها من أشكال الانهيار الاقتصادي.

هذا الضعف والتراجع الاقتصادي قاد روسيا إلى سياسة إستراتيجية تجاه الغرب فاتجهت إلى طلب المساعدات والمنح والقروض من الغرب ومؤسساته الدولية، التي فرضت الشروط، والتي أخذت من العامل الاقتصادي والمساعدات الدولية، فرصة للتوسع على حساب المجال الحيوي وكانت سياسات الناتو بقيادة الولايات المتحدة تتجه نحو الهيمنة مستغلة ضعف روسيا وحاجتها للمساعدات.[84]

خامسا: تهديدات الأمن القومي، شكّلت التهديدات الأمنية المحيطة بروسيا، توجهات جديدة في طريقة التفكير الروسية، بفعل الأزمات الأيديولوجية التي أدت إلى وضع محددات لمفهوم الأمن القومي لروسيا الاتحادية، وكان للعوامل الداخلية والخارجية دلالاتها في طريقة التفكير هذه أهمها، تراجع القدرات العسكرية لروسيا الاتحادية، وتخلف المنظومات التسليحية بسبب تراجع تمويل تلك المنظومات والبرامج التسليحية، بالمقارنة مع حلف الناتو، الصراع في الشيشان وانتشار الأزمات في آسيا الوسطى، توسع حلف شمال الأطلسي شرقا وفعاليته في البلقان، التأثير المتنامي للولايات المتحدة ولدول إسلامية مثل تركيا وإيران في القوقاز والجمهوريات الإسلامية.[85]

وعليه فإن تحليل توجهات السياسة الروسية الخارجية تجاه الغرب والناتو في تلك الفترة تأخذ المعطيات السابقة بعين الاعتبار، وهذا ما ستوضحه الدراسة في المبحث التالي والذي سيتناول علاقة روسيا بحلف الناتو في عهد يلتسن في مرحلتين 1991 – 1993 ومن عام 1993 – 1997، حيث سيتم تبيان سمات تلك السياسة وأبعادها ومحدداتها الإستراتيجية وطبيعة العلاقة بالناتو وأبرز المتغيرات والأحداث في تلك الفترة.

---

[84] المرجع السابق، 24-25.
[85] الإمارة، *الإستراتيجية الروسية*، 109-111.

المحور الثاني: مرحلة يلتسن (1991 – 1997)

لقد أدّى الشكل الذي تفكك عليه الاتحاد السوفيتي إلى واقع معقد، ظهرت فيه روسيا الاتحادية في بدايات تسعينات القرن العشرين، حيث شكّل انقلاب 19 آب آب 1991، بداية حقيقية للواقع الجديد لروسيا، خاصة بعد أن عجز الانقلاب عن تحقيق غاياته، مما شجّع النزعات الانفصالية في الجمهوريات المكوّنة للاتحاد السوفيتي، إضافة لما أبداه الغرب من تأييد لهذه النزعات الانفصالية، حيث سمحت السلطة الاتحادية السوفيتية باستقلال دول البلطيق الثلاث (لتوانيا، استونيا، لاتفيا).

وبعد الانفصال تم توقيع اتفاق بين رؤساء روسيا، أوكرانيا، وبيلاروسيا، في 8 كانون أول عام 1991م، اتفاق إنشاء كومنولث الدول المستقلة، حيث نص هذا الاتفاق على إنهاء وجود الاتحاد السوفيتي قانونيا وسياسيا، ووقف تطبيق القوانين السوفيتية في أراضي تلك الدول، ثم تم توقيع اتفاق ألما آتا الذي ضم كل جمهوريات الاتحاد السوفيتي باستثناء دول البلطيق الثلاث، فيما لحقت كل من أذربيجان، وأرمينيا، ومولدا فيا، وجورجيا بالاتفاق وكان هذا الاتفاق في 21 كانون أول عام 1991 في كازاخستان.[86]

إن روسيا ظهرت كوريث شرعي من الناحية القانونية للاتحاد السوفيتي، باعتبارها أكبر تلك الجمهوريات المستقلة، من حيث المساحة وعدد السكان والناتج القومي والقوة العسكرية، الأمر الذي جعل قادة الدول المستقلة (الكومنولث)، يوافقون على إعطاء روسيا مقعد الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن الدولي، وعلى أن يتحكم رئيس روسيا في شيفرة إطلاق الأسلحة النووية بعد موافقة باقي الدول النووية (كازاخستان ، بيلاروسيا ، أوكرانيا) بعد التشاور مع باقي أعضاء دول الكومنولث.[87]

ومن أجل إلقاء الضوء على السياسة الروسية في عهد يلتسن، بجوانبها المتعددة ومحدداتها، يتطلب منا تقسيم مرحلة يلتسن إلى فترتين:

---

[86] Joseph L. Black, *Russia Faces NATO Expansion: Bearing Gifts or Bearing Arms?* (New York: Rowman & Littlefield Publishers, 2000), 8-11.

[87] أبو بكر سيف، مترجم، *المواجهة الدامية - شهادة للتاريخ عن انهيار الاتحاد السوفيتي* (القاهرة: مركز الأهرام، 1996)، 299-309.

المرحلة الأولى 1991م – 1993م:

اتسمت هذه الفترة بالتباين في الرؤى بين التيارات السياسية المختلفة، من قومية وليبرالية ودينية وصنّاع قرار، إضافة للتوجه لإقامة علاقات مع الغرب عموما والولايات المتحدة على وجه الخصوص، مع تراجع محيط روسيا الإقليمي، إن هذا التوجه قاده الرئيس يلتسن ووزير خارجيته أندريه كوزيريف، بعد أن استطاعوا حسم الجدل والخلاف بين مختلف التيارات حول أولويات وتوجهات السياسة الروسية، هذه الفترة كانت معقدة لدرجة أن التوجهات السياسية لروسيا اتسمت بالتعقيد وعدم الوضوح، بينما رأت بعض التيارات السياسية، بضرورة الالتفات والاهتمام بالمشكلات الداخلية لروسيا ومعالجتها، وأن تتخذ روسيا مبدأ العزلة في سياساتها الخارجية، من أجل بناء الدولة الناشئة، رأى البعض الآخر وهم أصحاب التوجهات الخارجية، ضرورة إتباع سياسة خارجية نشطة وفعّالة من أجل الحفاظ على مكانة روسيا الدولية وتأكيد دورها على الساحة العالمية بفعالية، إلا أن أصحاب هذا الاتجاه لم يحددوا توجهات هذه السياسة ولم يتفقوا على مضمونها ، فالبعض رأى ضرورة إعطاء الأولوية لدور روسيا الإقليمي في إطار الكومنولث (الدول المستقلة)، واعتبار تلك المنطقة المجال الحيوي جيوسياسيا وجيوإستراتيجيا وضرورة من ضرورات أمنها القومي، بينما رأى الاتجاه الآخر بضرورة إقامة علاقات قوية مع الغرب، وتأتي دول الكومنولث في المرتبة الثانية، مع ضرورة إتباع سياسة اتجاهاتها غير توسعية اتجاهها، والتعامل معها بالمساواة والاحترام.[88]

إن نتيجة هذا الجدل حُسم باتجاه إقامة روسيا علاقات مع الغرب، وهذا ترسيخ لرؤية يلتسن وتوجهاته الليبرالية، وتجلى ذلك بشكل واضح في خطابه الأول أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون ثاني 1992، والذي جاء فيه "أن روسيا سوف تهتدي بالديمقراطية كقيمة عليا وبحقوق الإنسان والحرية والشرعية، وأن القوى الغربية هي حلفاء روسيا الطبيعيين"، وأعلن في هذا الصدد إستراتيجية السياسة الروسية وتوجهاتها، التي ستنطلق من التحرر من القيود الأيديولوجية، وستتعاون مع الغرب لإعادة بناء روسيا، إضافة للعرض الذي قدمه للولايات المتحدة في شباط 1992، لبناء درع عالمي ضد الصواريخ لتحمي العالم الحر، وتعتمد على تكنولوجيا حرب النجوم الأمريكية والتكنولوجيا الروسية، وكذلك اقتراح كوزييريف وزير الخارجية الروسي آنذاك،

[88] Black, *Russia Faces*, 12-13.

لضرورة إطلاق الغرب مشروع مارشال آخر لإنقاذ روسيا واقتراحه بتأسيس بنك أمريكي روسي لضمان الاستثمار في الجمهوريات المستقلة.[89]

تحديات واجهت السياسة الخارجية الروسية في عهد يلتسن:

1. كان هناك تباين في الرؤى بين التيارات الروسية والقيادة على أولويات السياسة الخارجية فخضعت السياسة الخارجية لاعتبارات السيطرة على مراكز الحكم.
2. سياسة متذبذبة؛ غياب الوجهة والثبات والاستمرارية وغياب التوافق والإجماع على هوية روسيا ومكانتها في العالم.
3. تناقضات فترة ما بعد الحرب الباردة والبيئة العالمية.
4. التدخل الشديد من الغرب في السياسة الداخلية والخارجية.
5. غياب المفهوم المؤسساتي للسياسة الخارجية.
6. الرئيس يلتسن كان مهتم بتوسيع سلطته الشخصية من خلال تكتيك فرق تسد وبإعادة بناء الدولة ومؤسساتها وفق رؤيته وتوجهاته.[90]

واتسمت السياسة الخارجية الروسية بالخصائص التالية:

1. اتبعت روسيا سياسات موالية للولايات المتحدة الأمريكية.
2. دعم الموقف الأمريكي والغربي في بعض الأزمات الدولية، التي حصلت في بداية التسعينات.
3. الاعتماد على المساعدات والقروض من الغرب، لحل أزمات روسيا الداخلية لا سيما الاقتصادية منها.
4. اعتماد مبدأ المقايضة السياسية الاقتصادية في حسم الخلافات في القضايا والصراعات الدولية في تلك الفترة.
5. اتصفت تلك المرحلة بالتبعية للولايات المتحدة، وعدم القدرة على إقامة علاقات متوازنة معها.[91]

---

[89] جورج كتن، *العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها* (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001)، 79-90.
[90] قطيش، *روسيا وطني*، 77-83.

وما يمكن قوله أن تلك التوجهات في السياسة الخارجية كان لها دواعيها الداخلية والخارجية، لا سيما تراجع دعم عمليات تحويل البرامج التي تحتاجها القوات المسلحة والصراع في الشيشان، وتأزم الوضع في آسيا الوسطى، وتوسع حلف شمال الأطلسي شرقا، والتأثير المتنامي للولايات المتحدة ودول أخرى في دول الجمهوريات السوفيت السابقة.

المرحلة الثانية بعد عام 1993:

سعت روسيا في هذه المرحلة إلى انتهاج سياسة أكثر إثبات للذات وذات استقلالية واضحة وتنطلق من التفسير القومي للمصالح الروسية، خاصة بعد تضافر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، التي دفعت بالرئيس يلتسن وطاقمه إلى إعادة النظر في السياسات والإستراتيجيات الروسية التي كانت متبعة، ولعل أهم عامل هو التطورات السياسية داخل روسيا نفسها، وخاصة تغير ميزان القوى لصالح التيار القومي المتطرف والشيوعي، وتراجع التيار الليبرالي حيث تُمثل الفترة من 1991- 1993، مرحلة زيادة الضغوط على يلتسن وحكومته، من أجل التخلي عن التوجه الغربي والتأكيد على أهمية إتباع سياسات تخدم مصالح روسيا وأهدافها كدولة عظمى لها دورها الفاعل على مسرح السياسة العالمية.

وهذا الذي أدى إلى تغير في توجهات يلتسن السياسية والإستراتيجية، في تلك المرحلة، حيث حصل تحول في السياسة الروسية التي أصبحت أكثر اتزاناً واحتراماً للذات.[92]

وأهم الخطوات التي ترجمت هذا التغير في سياسة يلتسن:

1. عزل وزير خارجيته كوزييربف الليبرالي عام 1996 وتعيين بريماكوف.
2. ظهور النزعة الاستقلالية في سياساته الخارجية بعيداً عن محور الغرب.
3. عمل على إعادة إحياء الدور الروسي في القارة الآسيوية والشرق الأوسط، وفق المصالح الروسية بعيداً عن دائرة الغرب.

---

[91] إيان كلارك، *العولمة والتفكك* (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003)، 229-291.

[92] شيحا، *روسيا بوتين*، 91-92.

4. بقيت الإستراتيجية الروسية تسير وفق النهج الذي وضعه الرئيس غورباتشوف ويتمثل في مقايضة الغرب (المواقف السوفيتية في صراعات العالم مقابل مكاسب اقتصادية).[93]

إن علاقة روسيا بحلف الناتو بهذه الفترة قد واجهت تحديات ومصاعب مختلفة، ولكن روسيا كيّفت نفسها مع تحديات الناتو وتهديداته، وطورت علاقات جديدة بتحالفات دولية أخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن الكثير من المحللين والسياسيين الروس استمروا في نظرتهم إلى علاقة مع حلف الناتو انطلاقا من قواعد الحرب الباردة، التي حكمت العلاقة بين الطرفين وشكّلت معضلة في التفكير الجيوسياسي، لكن السياسيين الليبراليين وذوي الميول الغربية كانوا يميلون إلى توسع الناتو وبشكل أوتوماتيكي، بينما المعارضة أصرّت أنه يمثّل تهديد جيوسياسي لروسيا، وشكّلت الجولة الأولى لتوسع الناتو في وسط أوروبا جدلا واسعا من المعارضة الروسية القوية والمعارضة بشدة لتوسع الناتو، حيث رأت هذه المعارضة بأن توسع الناتو يعزل روسيا سياسيا،[94] وهذا له عواقب عسكرية وإستراتيجية على وضع روسيا وأمنها القومي، وحتى الليبراليين الروس وأصحاب التوجهات الغربية كانوا أيضا قلقين من توسع الناتو حيث أنه من وجهة نظرهم كان سيقوي المعارضة الروسية المتطرفة أو القوميين الروس ويقضي على آمالهم بالتقرب إلى الغرب الديمقراطي، ويشكّل عقبة أمام الإصلاحات السياسية والاقتصادية ذات التوجهات الليبرالية في تلك الفترة.[95]

---

[93] كتن، *العلاقات الروسية*، 91-104.
[94] الإمارة، *الإستراتيجية الروسية*،123-124.
[95] العساف، *إستراتيجية الردع*، 332-334.

المحور الثالث: توصيف علاقة روسيا بحلف الناتو وإدراك التهديدات المحتملة من التوسع

إن السياسة الروسية تجاه الجولة الأولى من توسع الناتو مرت بمراحل عديدة يمكن وصفها بالآتي:

1. المعارضة الشكوكية: من 1992 إلى آب 1993، في أثناء هذه الفترة كانت المعارضة الروسية لتوسع الناتو تنطلق بشكل كبير من العقيدة السوفيتية السابقة، هذه الفلسفة والعقيدة الأيديولوجية، ولم تجد حضورا لها لدى صانع القرار الروسي في عهد يلتسن، ولم يتم ترجمتها إلى سياسة حكومية واضحة خاصة أنه في تلك الفترة لم يكن هناك اندفاع قوي أو توجه جدي لتوسع الناتو من الغرب، وتحديدا لدى الحكومة الأمريكية، وعلامات عدم الارتياح الروسي لم تكن واضحة لأنه كان لديها الرغبة للعضوية في حلف الناتو، والتي كانت تلقى تلميح أوروبي وكانت شبه واضحة أو مرتقبة بالنسبة للقيادة الروسية آنذاك.
2. قبول غير ناجح في آب 1993 إلى تشرين الأول 1993 هذه المرحلة انطلقت من القبول المفاجئ ليلتسن بالتوسع أثناء رحلته لوارسوفي آب 1993، تحرك يلتسن لفت انتباه مستشاريه وكشف عن جهد جدي وقوي في هذا الاتجاه بعد ذلك تم تغيير قراره بالموافقة على التوسع، وأخذ موقفه يتصلب شهر بعد شهر وفي العام 1993، اعتبر يلتسن بأن قرراه كان خاطئ وتم تصحيحه وعادت موسكو إلى المعارضة للتوسع.
3. المعارضة المبدئية من خريف 1993 حتى نهاية 1996، أثناء هذه الفترة اتجهت روسيا تجاه المعارضة للتوسع، حيث أن التوجهات الروسية كانت متأثرة بشكل كبير بتعزيز نفوذها الداخلي، واستطاعت المعارضة أن تحدث ضجة كبيرة في أوساط السياسيين الروس، وشكّل تقرير قُدم من الاستخبارات المركزية الروسية إلى تشدد الموقف الروسي، حيث أشار هذا التقرير على المخاطر من توسع الناتو لمصالح الأمن القومي الروسي ووضع وزير الخارجية الروسي آنذاك بريماكوف إستراتيجية لمعارضته، حيث أن نتائج هذا التقرير أصبحت جزء لا يتجزأ وأساس الإستراتيجية الروسية، والموقف الروسي الرسمي من التوسع في سياسته

الخارجية، وكانت هذه الفترة معقدة جدا للقيادة الروسية لوجود معارضة كبيرة في الداخل الروسي، بينما رأى يلتسن أن سياسة الناتو التوسعية تمثّل مشكلة أساسية في علاقة روسيا بالولايات المتحدة، وهذه مشكلة تحتاج إلى إدارة فضلا عن المشاكل التي فرضتها له محليا، بالتالي هي مشكلة إستراتيجية رئيسية للأمن القومي الروسي، وآخرون في القيادة الروسية ومؤسسة السياسة الخارجية خصوصا بريماكوف الذي رأى أن توسع الناتو تهديد خطير للمصالح القومية الروسية وللأمن القومي الروسي، وفي محادثة خاصة مع الرئيس كلينتون ومسؤولين أمريكيين بدا أن يلتسن متكيّف أكثر بخصوص التوسعة، ولكن حينما عاد إلى موسكو جعله المسؤولين الروس في القيادة الروسية يعود عن قراره وموقفه واتخذ بعد ذلك قرار أكثر شدة.

4. مساومة على البنود في كانون ثاني 1997 إلى 5 أيار 1997 في هذه الفترة اقتنعت موسكو بالاستنتاج التدريجي أنها لا تستطيع منع توسع الناتو رغم الدمار الذي يمكن أن يحدثه لمصالحها الأمنية، لهذا اتبعت موسكو سياسة المساومة على البنود التي سوف يحدث بها التوسع حيث حاولت روسيا أن تقيد أو تحد من قدرة الحلف في نشر معدات عسكرية تتجاوز حدودها القديمة، التشدد تجاه الدول الراغبة في الانضمام للحلف والتخطيط العسكري للحلف، تحريم السلاح النووي، والقوات التقليدية، والبنية التحتية للناتو، ومنعت القوات من التمركز في أراضي الدول المجاورة المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، وأرادت أيضا أن تزيد من التأثير الروسي على الناتو في اتخاذ القرار من خلال طرح مشروع لصنع قرار مشترك، وكي تمنع أي توسع إضافي للناتو خصوصا في دول الاتحاد السوفيتي السابق، ولقد جاءت التحولات بين الطرفين الروسي والأمريكي في قمة هلسنكي في آذار 1997 عندما قبل يلتسن على مضدد التوسع على أساس أحادي الجانب من الغرب بشرط أنهم لم ينشروا أسلحة نووية أو أعداد كبيرة من القوات التقليدية في مناطق الدول السابقة، قمة هلسنكي مهدّت الطريق لتوقيع اتفاقية المجلس الدائم المشترك في نهاية أيار 1997 (PJC)، ورغم قبول روسيا لهذا المجلس فإنها لم تتخلى عن اعتراضها على التوسع. وما يمكن قوله ببساطة أن روسيا اقتنعت أنها

غير قادرة على منع التوسع وبالتالي كان لا بد من التوجه إلى تحسين الظروف والمساومة على بنود الاتفاقية التي جعلها يلتسن واضحة.[96]

وعليه عندما كانت التوجهات السياسية الروسية المؤيدة للتوجه للناتو في أعلى حالاتها، ترجمت بعض التحليلات والتخوفات من القيادة الروسية نفسها في العقيدة الإستراتيجية الروسية، ومفهومها القومي وعناصر التهديد المحتملة للأمن القومي الروسي، خاصة بعد أن تأكد أن الولايات المتحدة تتبع سياسة وإستراتيجية لإضعاف روسيا، وإنشاء مجال حيوي غربي في عموم أوروبا، ومنطقة البحر الأسود، وما وراء القوقاز وآسيا الوسطى، حيث تضمنت الصيغة الأولى للعقيدة الإستراتيجية الروسية في أيار 1992 والتي صدرت عن وزارة الدفاع الروسية بالإشارة إلى ثلاثة مصادر تهديد رئيسية موجهة للأمن القومي الروسي وهي:

أولا: أن الغرب ما زال يمثل مصدرا للتهديد الخارجي للأمن الروسي، من زوايا عديدة، أبرزها استمرار البناء العسكري لحلف شمال الأطلسي في أوروبا، واستمرار الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأقصى، ومناطق أخرى عديدة حول روسيا، إضافة لتوظيف المساعدات الاقتصادية الغربية للضغط سياسيا على روسيا.[97]

ثانيا: عدم الاستقرار السياسي، وتنامي القدرات العسكرية لدول القوقاز وآسيا الوسطى إضافة للاضطرابات وما ينطوي على ذلك من مخاطر الانتشار النووي والإرهاب النووي.

ثالثا: في حال انتهاك الحقوق المدنية للأقليات الروسية في دول الكومنولث قد يستدعي تدخلا عسكريا روسيا، وكذلك يجب العمل على منع تلك الدول من الدخول في ترتيبات أمنية مع حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة، حيث أن هذه القضايا والمسائل الأساسية اعتبرت المرتكزات الأساسية للعقيدة والإستراتيجيات الروسية التي تم إقرارها في تشرين الثاني 1993.[98]

رغم كل تلك التخوفات والتحليلات، وخاصة التيارات القومية والقيادات العسكرية، إلا أن تلك المخاوف لم تجعل حكومة يلتسن تأخذ موقف تجاه الناتو، بل بقيت حكومة يلتسن

---

[96] Stephen Larrabee, *NATO's Eastern Agenda in a New Strategic Era* (California: Rand Publishing, 2003), 153-155.
[97] Ibid, 155.
[98] الإمارة، *الإستراتيجية الروسية*، 119-120.

ملتزمة بسياسات موالية للغرب، التي عُبّر عنها سياسيا بعقيدة السياسة الخارجية، فالإعلان الرسمي للعقيدة الروسية بيّن أن الاتحاد الروسي لا يعتبر أي دولة في العالم تمثل خصم أو عدو.[99]

اعتبرت هذه العقيدة أن الصراعات الإقليمية الصغيرة القائمة أو التي يمكن أن تحدث داخل النطاق الجيوبولتيكي المحيط بالاتحاد الروسي باعتبارها المصدر الأساسي لتهديد روسيا وليس الغرب، وركّزت في الجانب العسكري على أن تدخل القوات المسلحة الروسية يقتصر على الشؤون الداخلية الروسية وحماية البلاد والنظام الدستوري، وتدعيم سلطة القيادة السياسية وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة جعلت الباب مفتوح للتدخل العسكري في دول الكومنولث، إلا أن الأهداف السياسية العسكرية للقوات المسلحة اقتصرت على الدفاع عن أمن روسيا وسيادتها، وحماية حدودها وحماية النظام الدستوري للبلاد، ومواجهة النزعات الانفصالية القومية داخل البلاد، وحماية الأقليات الروسية في دول الاتحاد السوفيتي السابق، والحفاظ على الأمن والاستقرار في دول الكومنولث.[100]

إن القيادة الروسية آنذاك حاولت أن تلعب مكانة الدولة الضامنة للأمن والاستقرار في منطقة أوروبا الشرقية بأسرها، وهذا ما بدا واضحا في رفض روسيا انضمام دول أوروبا الشرقية لحلف شمال الأطلسي، بل في دعوتها بذلك لتعديل بنود معاهدة خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا، حتى يكون بمقدورها نشر المزيد من الدبابات قرب مناطق الصراع في القوقاز، وعليه وعلى الرغم من أن القلق من تهديد غربي محتمل للأمن الروسي لم يكن بعيدا عن وثيقة عام 1993، في واقع الحال فذلك موجود ضمن المصادر المحتملة للمخاطر العسكرية الخارجية الموجه للاتحاد الروسي، فضلا عن توسع حلف الناتو، وتدمير اتفاقيات الحد من التسلح، بالإضافة إلى إدخال القوات الأجنبية في أقاليم الدول المتاخمة لروسيا دون تخويل من مجلس الأمن.

شكّل التوسع الفعلي والمتزايد لحلف شمال الأطلسي نحو الشرق تأكيدا لمخاوف الذين شككوا بالعقيدة الروسية لعام 1993، وعلى الرغم من مشاركة روسيا في برنامج الشراكة من أجل السلام وميثاق التعاون الروسي الأطلسي لعام 1997، فإن دواعي القلق الأمنية لدى المحللين الروس بقيت تتجه نحو حلف شمال الأطلسي الذي يشكّل تهديد إستراتيجي

---

[99] Ted Hopf, *Understandings of Russian Foreign Policy* (Pennsylvania: Pennsylvania State University Press, 1999), 109-113.

[100] الإمارة، *الإستراتيجية الروسية*، 132.

لروسيا الاتحادية وتشكّل مخاطر حلف شمال الأطلسي وتهديداتها الخارجية إذا ما استمر بالتوسع من خلال ما وصلوا إليه من إستراتيجيات عسكرية حيث أشار بعض الإستراتيجيين في تقييم التأثير المتوقع من المرحلة الأولى من توسع الناتو إلى ما يلي:

1. إن دخول بولندا وهنغاريا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا سيضع تحت تصرف حلف شمال الأطلسي نحو 300 مطار متقدم، بالتالي سيزيد قدرة الحلف في مجال الضربات الجوية ضد روسيا وسيكون لهذه القواعد المتقدمة قدرة على إحداث ثغرة في المجال الجوي الروسي، وعليه فان أسلحة الناتو التكتيكية ستحظى بمغزى إستراتيجي، إضافة لتسهيلات في الموانئ على بحر البلطيق وزيادة في عدد السفن القتالية بنسبة 18% وبطائرات دولية بنسبة 50% وزيادة بحجم القوات البرية، وعليه سيقل زمن الإنذار المتاح لروسيا بحيث يصل إلى مستويات خطيرة جدا وهذا الأمر جعل الجنرال تيخونيرونوف قائد منطقة الأورال العسكرية يقول "إن نجاح العمليات العسكرية الروسية في القوقاز لا يتطابق مع مصالح أولئك الذين يرون في روسيا تهديدا لتأكيد مصالحهم الإستراتيجية في المنطقة، ومن أكثر هذه القوى هي تلك التي تسعى إلى تأكيد سيطرتها ونتائج انتصارها في الحرب الباردة وتدمير موقع روسيا في القارة الأوراسية، وقد أصبح سحب القوات الروسية وتوريطها في نزاعات محلية متعددة تجري على أطراف الحدود الروسية وحدود كومنولث (الدول المستقلة) من الوسائل الأساسية لإضعاف روسيا".[101]

2. إن القيادة الروسية في عهد يلتسن وبعد أن كانت متجهة نحو الناتو أدركت النوايا الغربية تجاهها في كثير من السياسات والتوجهات الإستراتيجية، وتحديدا الرغبة الجامحة، والمستمرة في توسع حلف الناتو في المجال الحيوي الروسي، وكان لأحداث مثل الشيشان وكوسوفو وغيرها، دلالة واضحة على إدراك القيادة الروسية لتلك التهديدات لأمنها القومي من الناتو، والتي ترجمت نفسها في العديد من السياسات والإستراتيجيات اللاحقة وتحديدا في إستراتيجية 24 كانون الثاني 2000 التي أقرها مجلس الأمن القومي الروسي والتي حددت مفاهيم جديدة

---

[101] المرجع السابق، 124.

للعقيدة الإستراتيجية وللسياسة الروسية ستحاول الدراسة تفصيلها لاحقا في الفصل الثالث.[102]

3. إن روسيا في عهد يلتسن في نهاية التسعينيات قد وصلت إلى حالة من التخلف والضعف حيث فقد يلتسن السيطرة عليها وعلى نفسه وكان هناك صراع دائر على السلطة بين مراكز مختلفة في ضم إدارة الدولة والاقتصاد الروسي لصالحها حيث أنه في عام 1998 انهار الاقتصاد الروسي وترهل، وتصرف الزعماء المحللين في مقاطعاتهم كقياصرة صغار، إضافة لتآكل في الدولة، وفقدانها سلطتها، ومعها القدرة على القيام بوظائفها الرئيسية، وسيطرت على روسيا أزمات اقتصادية واجتماعية خطيرة في تلك الفترة، حيث قل متوسط الأعمار بالنسبة للرجال إلى 64.2 عام 1998، بالمقارنة مع العام 1994 الذي كان فيه متوسط الأعمار 57.6، وعودة الأمراض المعدية، وتسيب من المدارس، وتشرد مئات الآلاف من الأطفال، والملايين من المهاجرين، واقتصاد منكمش، وانتشار الفساد، ومخالفة القانون.[103]

4. وفي نهاية عام 1998 وصل الاقتصاد الروسي قمة انهياره حيث وصلت انخفاضات الأسهم بشكل كبير، وانخفض السندات والفائدة الحكومية من 130% إلى 40%، وفي نهاية التسعينيات لم يكن أحد يدير شؤون البلاد بشكل فعلي، وكانت الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية تُسرّع في الأحداث في روسيا، وكان البنك المركزي الروسي يحاول جاهدا المحافظة على الروبل مستقرا، وفي 19 آب اضطرت وزارة المالية الروسية إلى تغطية 34 مليار روبل كعجز في الموازنة، أما القروض التي منحت لروسيا من البنك الدولي كانت تحت ضغوط كبيرة وشروط مذلة لروسيا، حيث كانت روسيا في تلك الفترة تفتقد إلى قيادة تنقذ البلاد التي وصلت إلى إعلان إفلاس الحكومة في 17 آب 1993.

وعليه يمكن القول أن الذي قاد روسيا للانهيار المالي هو البرلمانية الشعوبية كذلك غياب يلتسن في تلك الفترة الأمر الذي أثار أزمة حقيقة في المجتمع الروسي، وضعف في الدولة، وعلى الرغم من ضعف فترة يلتسن الثانية استمرت

[102] عبد الفتاح، *انهيار الإمبراطورية*، 204-208.
[103] شيحا، *روسيا بوتين*، 21.

إستراتيجية يلتسن الأساسية في مآذارة السلطة عبر التغيير الدائم لموظفيه، فقد غيّر يلتسن رئيس الوزراء سبع مرات في سنوات رئاسته الثمان، والنائب العام ست مرات، وما يمكن قوله أن مسألة تغييره الدائم لفريقه الأساسي كانت أداته الأهم لتمسكه بالسلطة وكان البرلمان المنتخب لا يعطي الحق بتشكيل الحكومة، ولا يملك أي قدرة في التأثير بسياساتها، فمثل هذا النظام لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يواجه التحديات التي تواجه روسيا، بل كانت تحاول المحافظة على الوضع الراهن أقصى ما يمكن أن تستطيع فعله.[104]

وعليه فإن الإستراتيجية الروسية في هذه المرحلة اتسمت بالسمات التالية:

1. الواقعية من خلال بناء سياسة براغماتية مع الغرب.
2. براغماتية القيادة الروسية وتبني قيم جديدة وقطع العلاقة بالماضي الشيوعي والتخلي عن جميع ركائز الحرب الباردة.
3. فعالية الإستراتيجية الروسية وعدم عودة السياسة الروسية إلى الوراء وانتهاء عصر الأيديولوجيات، من خلال التعامل مع عصر العولمة، مع المحافظة على وحدة تراب الاتحاد السوفيتي، من خلال استخدام كافة الوسائل والإمكانات المتاحة، وعناصر القوة الكامنة بما في ذلك القوات العسكرية.[105]
4. المرونة في التعامل مع الأزمات الدولية، من خلال التأكيد على أهمية مجلس الأمن والشرعيات الدولية، وليس من خلال سياسات فرض الهيمنة، بحيث تؤيد روسيا الجهود الجماعية وليس السياسات المنفردة للولايات المتحدة وحلف الناتو، وهذا ما يبيّن إدراك روسيا لضعف نفوذها في مواجهة الولايات المتحدة وحلف الناتو، فهي لجأت إلى عقد اتفاقيات متعددة الأطراف للحفاظ على مصالحها الحيوية، بدل من المواجهة المباشرة مع الغرب، وتجلى ذلك بقول رئيس الوزراء بريماكوف في تلك الفترة "أن روسيا ضد استخدام القوة ضد أي بلد خارج نطاق مجلس الأمن، وأن روسيا تبذل جهودها لتفادي تصعيد أي توتر"، إضافة لطريقة تعامل روسيا مع المطالب الإقليمية لدول الجوار الجديدة (الجمهوريات السوفيتية

[104] Leszek Buszynski, *Russian Foreign Policy after the Cold War*. London: Praeger Publishers, 1996), 29-39.

[105] الإمارة، *الإستراتيجية الروسية*، 102-104.

السابقة)، وطريقة حل الخلافات المادية معها، واقتسام أسطول البحر الأسود وقاعدته مع أوكرانيا، وطريقة التعامل مع توسع الناتو شرقا، إضافة للسياسة التي اتبعتها في مختلف الأزمات الدولية في تلك الفترة.[106]

5. علمية الإستراتيجية الروسية، حيث أدركت القيادة الروسية أهمية السلاح النووي للأمن القومي الروسي، وأهمية توظيف القدرات العلمية في تلك الإستراتيجية.
6. حرية الحركة، لم يفرض انهيار الاتحاد السوفيتي على روسيا أي شروط في النظام الدولي الجديد، حيث أعطاها ذلك قدر كبير من التحرك والتحدي والمعارضة لأي نمط جديد في العلاقات الدولية، سواء ذلك من خلال مجلس الأمن الدولي أو الأمم المتحدة أو البحث عن مصالحها في أي منطقة من العالم حيث أن روسيا استمدت قوتها من المصادر والموارد الكامنة وليس من الظروف السياسية الآنية.[107]

إن هذه السياسة تجلت في العديد من الأزمات الدولية، في هذه المرحلة، وما ستتناوله الدراسة بالتفصيل في المبحث الثالث، لتحليل وفهم العوامل والمحددات المختلفة في تعامل روسيا مع حلف الناتو في تلك الأزمات وتأثيرها على تلك العلاقة.

[106] عبد الحميد عاطف، *استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية*. (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009)، 200-210.

[107] الإمارة، *الإستراتيجية الروسية*، 107-108.

المبحث الثالث:

محطات أساسية في العلاقات الروسية الغربية والناتو (1991 – 1999)

شكّلت العلاقات المرتبطة بالناتو محور اهتمام السياسة الخارجية الروسية خلال تلك فترة التسعينيات من القرن الماضي، حيث ونتيجة للتغيرات في شكل النظام الدولي، مثّل الحلف امتداد للحرب الباردة، إضافة لكونه أكبر تكتل غربي، تأرجحت مواقف روسيا خلال تلك الفترة بين محاولات الانضمام إلى الحلف، بناء على شروط خاصة، ومحاولات مختلفة لمنع الدول المجاورة من السعي للانضمام للحلف، حيث اعتبرت روسيا أن سعي الحلف للتوسع في تلك الدول يمثل تهديدا لأمنها القومي، ولدورها على الساحة الدولية، خاصة محاولات الحلف بقيادة الولايات المتحدة استغلال ضعف روسيا ومشاكلها الداخلية وأزمتها الاقتصادية، لتحقيق مكاسب إستراتيجية على حسابها في تلك الفترة.

إن هناك ثلاثة قضايا وتطورات كان لها دور أساسي في تحديد العلاقة طيلة فترة التسعينيات من القرن الماضي، وكان لها دور مفصلي وأساسي في تحديد المواقف والتوجهات المستقبلية لسياسة روسيا الخارجية بشكل عام وتجاه الناتو بشكل خاص، وكان لهذه الأحداث دور في تحول الإستراتيجية الروسية تجاه العلاقة بالغرب، ومن أجل تبيان ذلك فإن إلقاء الضوء على تلك الأحداث والتطورات بالتفصيل تساهم في فهم طبيعة تلك العلاقة من جهة، وأسباب التحول في الموقف الروسي من جهة ثانية، ولعل أبرز هذه القضايا والتطورات (حرب البوسنة والهرسك وتوقيع اتفاق دايتون للسلام في البلقان، أزمة كوسوفو والحرب على يوغسلافيا، سياسات الحلف التوسعية).[108]

المحور الأول: حرب البوسنة

جاء تدخل الأمم المتحدة في تلك الحرب بناء على جهود أوروبية أمريكية مشتركة، واستنادا إلى تقارير المُكلّف بالملف اليوغسلافي في الأمم المتحدة سايروس فانس، حيث مُثّل ذلك التدخل بصدور قرار مجلس الأمن الدولي 743 في 21 شباط 1992، بإرسال

---

[108] عماد جاد، "أثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الأطلسي،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 134 (1998): 28-29.

قوات حفظ السلام في الجمهورية اليوغسلافية، بعد القتال العنيف بين الصرب والكروات، والذي استمر لمدة ست أشهر، إن الدراسة لا تريد البحث عن أسباب ذلك الصراع ولكن تبيان المواقف الدولية وتتابعها في هذا الصراع، وتبيان طبيعة تعدد المصالح الدولية في تلك المنطقة، التي انعكست بشكل واضح على طبيعة المواقف الدولية، تحديدا الموقف الروسي والناتو والدول الأوروبية.

تباينت المواقف الدولية بشأن الصراع الدائر بين الصرب والكروات عندما قام الصرب بتوجيه هجومهم في بداية نيسان 1992 نحو البوسنة والهرسك، وذلك لعدم قدرتهم بتحقيق نصر حاسم على جبهة الكروات، بسبب الدعم الألماني النمساوي،[109] مما جعل الأمين العام للأمم المتحدة يعلن بأن الصرب هم من يتحمل المسؤولية عن الحرب الدائرة في البوسنة، وأنه ليس بالمستطاع الاستجابة لطلب المسئولين في البوسنة لنشر قوات دولية ما دام القتال مستمرا، واقترح الأمين العام بطرس غالي أن تتولى المجموعة الأوروبية جهود المفاوضات والبحث عن تسوية سلمية للنزاع، وليس مجلس الأمن والأمم المتحدة، ولكن وبعد ساعات من صدور هذا الاقتراح طلبت المجموعة العربية في الأمم المتحدة من مجلس الأمن ضرورة إصدار قرار رسمي، وبيان تحذيري للصرب لسحب قواتهم، والسماح للأمم المتحدة بتقديم المساعدات الإنسانية، وإدانة تامة للأعمال اللاإنسانية هناك.[110]

إن موقف الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي في جعل قضية البوسنة والهرسك على عاتق المجموعة الأوروبية، كان نابعا من رغبة المجموعة الأوروبية في تسوية أزمة البلقان وفقا للرؤية الأوروبية ولسياساتها الثابتة تجاه القضية والتي تهدف إلى:

1. تحييد مجموعة الدول العربية، ومنظمة العمل الإسلامي من مآذارة أي دور داخل مجلس الأمن والأمم المتحدة.
2. توفير الغطاء والوقت اللازمين للصرب والكروات لتحقيق أهداف المجموعة الأوروبية، على حساب المسلمين في البوسنة والهرسك.

---

[109] مركز الجزيرة للدراسات، "حلف شمال الأطلسي في عامه الستين... نظرة استشرافية وموقع العالم الإسلامي فيها،" (2009)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/23).
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/74B1F689-8ECD-4F32-A924-57536B545E91.htm

[110] عماد جاد، "أبعاد الصراع في البوسنة والهرسك،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 112 (1993): 206.

3. القدرة على التحكم بأطراف الصراع للضغط عليهما مستقبلا لتسوية النزاع بالطريقة التي تريدها الدول الرئيسية في المجموعة الأوروبية، التي لها أهداف ومصالح في تلك المنطقة.[111]

وعليه فإن النزاع استمر ولم تستطع قوات الأمم المتحدة فعل أي شيء لإيقافه، ونظرا إلى تعاظم الصراع وتشابكه وتباين آراء أعضاء المجموعة الأوروبية حوله، حيث عادت المجموعة الأوروبية إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرار من مجلس الأمن يسند مهمة الإشراف على تجميع السلاح الثقيل الموجود لدى الأطراف المتحاربة إلى قوات حفظ السلام، وهو ما عجزت عنه هذه القوات وذلك لعدم توافر القدرات العسكرية، وبيّنت الحقائق أن الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية قد تنصلتا من مسؤولياتهما وحاولتا إلقاء اللائمة على الأمم المتحدة، وهو ما أشار إليه الأمين العام في رسالته إلى مجلس الأمن والتي جاء فيها "لو كانت الدول الكبرى التي وافقت على القرار جادة في مواقفها لكانت الأمم المتحدة وفّرت من القوات والعتاد والمواقف السياسية ما يسمح بتنفيذ هذه المهمة".[112]

وما يمكن الإشارة له أنه كان هناك ضعف في الإرادة السياسية الدولية والذي بدا واضحا في قراري مجلس الأمن 770 و771 في 13 آب 1992 والذين نصا على اقتصار التدخل العسكري في حماية قوافل الإغاثة الدولية فقط، إضافة للقرار 752 في 18 أيار 1992 والذي اقتضى بوقف القتال فورا ومنع التدخل الخارجي وانسحاب الجيش الكرواتي، وتدريجيا اتجه مجلس الأمن إلى توجيه الاتهام إلى يوغسلافيا (صربيا) بالفشل في اتخاذ إجراءات فاعلة لتنفيذ القرار 757 بفرض عقوبات شاملة وملزمة ضد الصرب، ثم قام مجلس الأمن بعد ذلك بإصدار عدة قرارات بإرسال قوات دولية لحفظ السلام في البوسنة كالقرار 758 في 8 حزيران 1992 والقرار 761 في 29 حزيران1992 والقرار 764 في 13 حزيران 1992 إثر ذلك أصدر القرار 770 في 13 آب 1992 الذي دعا فيه اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل حرية وصول المساعدات الإنسانية ليساريفو.

---

[111] عماد جاد، "الأمم المتحدة في البلقان،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 122 (1995): 113.
[112] عماد جاد، "البوسنة أوهام المراهنة على الحسم العسكري،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 117 (1994): 231-233.

ومع استمرار الصراع أصدر مجلس الأمن القرار 750 في 6 تشرين الأول 1992، والذي نص على إنشاء لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة للنظر في جرائم الحرب التي ارتكبت في البوسنة،[113] والقرار 781 في 19 تشرين الأول 1992 القاضي بفرض منطقة حظر جوي فوق البوسنة لمنع الطيران الصربي من الطيران فوق البوسنة، والقرار 787 في 16 تشرين الثاني 1992 والذي نص على تعزيز مراقبة الحظر وتشديد العقوبات عليها، كل هذه القرارات هدفت إلى مآذارة الضغوط على صرب البوسنة وحكومة بلغراد من أجل وقف القتال والدخول في مفاوضات التسوية السلمية، إضافة إلى التلويح باللجوء إلى عمل عسكري أو تدخل قوات دولية أمريكية وحلف الناتو، ولكنها بقيت دون أن يرافقها أي إجراءات مطبقة وعليه فإن الخلافات بين الدول الكبرى منعت اتخاذ قرارات حاسمة لإنهاء الخلاف ووقف القتال أو حتى موعد التدخل الدولي، حيث اعترضت روسيا وبريطانيا وفرنسا على تحديد موعد للجوء إلى القوة العسكرية، ومن جهة أخرى حث حلف شمال الأطلسي على احتواء النزاع في البوسنة بالطرق السلمية وبالجهود الدبلوماسية.[114]

روسيا تحسم المواقف الدولية:

بينما كانت المواقف الدولية ممثلة بـــ27 دولة تحاول إقناع زعماء الغرب للتوصل إلى اتفاق، وزيادة الضغوط من أجل تقديم المساعدات الإنسانية في مؤتمر جنيف 1992/12/19، إضافة لثقة الأمين العام بالمفاوضات لحل النزاع وموقف الوسيط الدولي سايروس فانس، وإقرار الدول العظمى بعدم استخدام القوة ضد الطائرات الصربية التي تخترق الحظر في البوسنة، جاء الموقف الروسي الذي عبّر عنه وزير خارجية روسيا أندريه كوزريف حيث فاجأ في 14 كانون الأول 1992 ممثلي 51 دولة في الأمم المتحدة، طالبوا الهيئة الدولية برفع العقوبات عن البوسنة والهرسك بأن رد عليهم بالقول "أطالب الأمم المتحدة برفع العقوبات الاقتصادية عن يوغسلافيا وإلا فإن موسكو ستعلن عن رفعها من جانب واحد"،[115] وبيّن كوزريف أن دول حلف شمال الأطلسي والمجموعة

---

[113] مركز الجزيرة للدراسات، "حلف شمال الأطلسي في عامه الستين... نظرة استشرافية وموقع العالم الإسلامي فيها،" (2009)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/23).
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/74B1F689-8ECD-4F32-A924-57536B545E91.htm

[114] عماد جاد، "الأمم المتحدة في البلقان،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 122 (1995): 112-117.

[115] عماد جاد، "البوسنة مقدمات التسوية السياسية،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 118 (1994): 167-168.

الأوروبية تخطط لتعزيز وجودها العسكري في البلطيق، ومناطق أخرى من الاتحاد السوفيتي السابق، إضافة للتدخل في البوسنة والشؤون الداخلية ليوغسلافيا، حيث طالب برفع العقوبات، وأكد أنه إذا لم يتم ذلك فإن روسيا ستضطر إلى اتخاذ إجراءات من جانب واحد دفاعا عن مصالحها، وكما أكدت روسيا موقفها هذا في الرسالة التي وجهها الرئيس يلتسن إلى رئيس صربيا والجبل الأسود في 1992/12/18، والتي أشار فيها إلى احتمال رفع العقوبات عن بلغراد إذا تفاهمت مع المجتمع الدولي، إضافة لدعوته ضرورة حل الخلافات مع البوسنة بالطرق السلمية.[116]

وكان هذا الموقف تعبيرا عن القرار الذي اتخذه البرلمان الروسي، والذي طالب فيه وزارة الخارجية الروسية باستخدام حق النقد الفيتو لمنع التدخل العسكري في يوغسلافيا السابقة، إذا اقتضى الأمر ذلك، وفرض العقوبات بصورة متوازنة على جميع الأطراف، واستمرار الحظر على شحنات الأسلحة إليهم مع إتباع سياسة متميزة تخدم مصالح روسيا قبل كل شيء، وجاء هذا الموقف من روسيا بعد التقرير الذي تلقاه يلتسن من مكتب الأمن القومي الروسي، الذي جاء فيه تزايد خطر التدخل السافر للغرب في النزاع، إلى جانب تزايد المساعدات العسكرية التي يحصلون عليها من دول إسلامية، وخاصة إيران، وبناء عليه تم اتخاذ ذلك القرار، إضافة لتقديم مساعدات عسكرية للصرب، إذ بحث مجلس الأمن موضوع التدخل العسكري ضد الصرب، حيث انعكس الموقف الروسي بقوة على التحركات الأوروبية والأمريكية في مؤتمر تعزيز الأمن والتعاون الأوروبيين في ستوكهولم، الذي أصدر بيانه الختامي يوم 1992/12/17، والذي كانت قضية البوسنة على سلم أولوياته، حيث فشلت البوسنة في الحصول على تأييد المؤتمر لمواقفها المطالبة مجلس الأمن استثنائها من حظر السلاح الدولي على جمهورية يوغسلافيا السابقة، بل أكّد المؤتمر تأييد الحظر بعد ما أكّدت واشنطن على أن هنالك 200 خرق قامت بها الطائرات الصربية.[117]

إن روسيا بتدخلها هذا قد حسمت الموقف الدولي باتجاه الحل السلمي ورفض التدخل العسكري لحل النزاع في البوسنة، جاء هذا الموقف بعد أن حقق الصرب تقدما عسكريا وانتصارا سياسيا بدعم روسي نابع من مصالحها.

---

[116] المقاتل، "منظمة حلف شمال الأطلسي،" (2011)، (استرجعت بتاريخ 2011/03/15).
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/index.htm

[117] سمير أمين، "استغلال العرقية في يوغسلافيا،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 113 (1993): 201.

إن العديد من الدبلوماسيين في حلف شمال الأطلسي اعتبروا أن الصرب أوقفوا إطلاق النار بعد أن استطاعوا تحقيق أهدافهم العسكرية، وأكدّوا أن ذلك يشكّل سابقة خطيرة في السلوك الدولي، رغم توجهات وتحضيرات الحلف السابقة للتدخل العسكري المباشر ضد صربيا، إلا أن الموقف والدور الروسي جاء حاسما لصالح الصرب، وهذا ما تجلى بشكل واضح في الوصول إلى اتفاقية دايتون للسلام 1995، كانت روسيا أحد الأطراف الدولية الفاعلة فيه.[118]

بينّت هذه الحرب أن روسيا الاتحادية حسبت ألف حساب لتدخل الناتو والغرب في تلك المنطقة لما قد يشكّل تهديدا مباشرا لمصالحها وأمنها القومي، خاصة بعد أن أعلنت الولايات المتحدة أنها تنوي التوسع على حساب مصالحها الحيوية والجيوإستراتيجية، إن الموقف الروسي جاء قويا بفعل تأثيرات داخلية وخارجية وعلاقات تاريخية وحيوية تربطها بصربيا (الحليف السلافي الأرثوذوكسي الذي تشكّل هويته أهم رابطة بالهوية الروسية)، لهذا حسمت روسيا موقفها الداعم لصربيا في مواجهة الناتو والغرب الراغب في التدخل في هذا النزاع ليحقق مكاسب إستراتيجية في العمق الحيوي لروسيا.

المحور الثاني: أزمة كوسوفو والحرب على البلقان:

رأى العديد من المفكرين ودارسي العلاقات الدولية، أن تلك الحقبة أشغلت عقول الباحثين في العلاقات الدولية، خاصة أن الدواعي الإنسانية للتدخل في تلك الحرب، كان ورائها أهداف وغايات سياسية للدول الكبرى، وأن تدخل الناتو بقيادة الولايات المتحدة كان تحقيقا لتلك الأهداف، وليس لدواعي إنسانية، ولكن ما يهم هنا هو الموقف الروسي وعلاقة ذلك بحلف الناتو، وأثر تلك الحرب على واقع العلاقات الدولية وعلى النظام الدولي، حيث أشار الكثير من المحللين إلى ارتباط تلك الحرب بالإستراتيجية الجديدة للناتو، ولدوره بعد انتهاء الحرب الباردة وفي ظل التغيرات التي حصلت في البيئة الإقليمية المحيطة، والتي كانت تتطلب تغييرا في المهام العسكرية، هذا ما أكّدته قمة الحلف في مدريد 8-9 حزيران1997، وهي ضرورة إجراء مراجعة لسياسة الحلف

---

[118] عماد جاد، "الصراع في البوسنة تجاوز حسابات الأطراف المباشرين،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 116 (1994): 216-218.

العسكرية، وإدخال تعديلات عليها، لتتلاءم مع تلك البيئة.[119] حيث ستعرضها الدراسة بالتفصيل في الفصل الثالث.

وما يمكن استنتاجه أن التدخل العسكري كان بقرار سياسي أمريكي، لتطبيق مفهوم الإستراتيجية الجديدة للحلف والذي فرضته الولايات على باقي أعضاء الحلف، ويحمل أكثر من معنى لكافة الأطراف:

1. إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف، وإعلام الدول الأوروبية الأعضاء بعدم جدوى المعارضة، وأن ترتيب العلاقات الأوروأطلسية من اختصاص الولايات المتحدة.
2. التأكيد على أن الأمن والاستقرار في أوروبا، لن يتحقق إلا بالعلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة، وهذه رسالة للدول غير الأعضاء بالحلف.
3. توجيه رسالة إلى روسيا بعدم جدوى معارضتها لتوسع حلف شمال لأطلسي، وأن المفهوم الجديد للحلف يطبق على أقرب حلفائها "صربيا".
4. التأكيد على أن الولايات المتحدة هي القطب المهيمن على العالم.
5. التأكيد لأوروبا أنها غير قادرة على أزمتها الداخلية وأنها عاجزة بدون العون الأمريكي في ذلك.[120]

وعلى الرغم من أن هذه الحملة العسكرية على يوغسلافيا بدأت مع فشل مفاوضات رامبوييه لرفض اليوغسلاف اتفاق السلام، الذي قدمته الولايات المتحدة، إلا أن مسؤولية الفشل تتحملها الدول الأوروبية لعجزهم التوصل إلى اتفاق على غرار اتفاق دايتون بشأن البوسنة والذي ترعاه الولايات المتحدة.[121]

وعليه فإن الموقف الروسي كان رافضا للعمليات والتدخل العسكري، حيث اعتبرت روسيا أن العمليات الجوية تمثّل تهديدا لأمنها، ولذا اتخذت موقفا رافضا وصل إلى حد التهديد بتصدير أسلحة إلى الصرب كما نشرت صواريخ بالستيه ذات رؤوس نووية في روسيا البيضاء وارتبط الموقف الروسي هذا بعدة اعتبارات منها:

1. التأكيد على أن روسيا ما زالت دولة عظمى لها تأثير على الساحة الدولية.

---

[119] أيمن حنا حداد، مترجم، *النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة* (بيروت: دار الأدب للنشر والتوزيع، 2001)، 7-15.

[120] عماد جاد، "الجدل حول المفهوم الإستراتيجي الجديد لحلف الأطلنطي،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 136 (1999): 112-123.

[121] المقاتل، "منظمة حلف شمال الأطلسي،" (2011)، (استرجعت بتاريخ 2011/03/15).
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/index.htm

2. المصالح الروسية في البلقان والعلاقات التاريخية مع الصرب.
3. الإستراتيجية الجديدة لروسيا والتي تنطلق منها مبادئ السياسة الخارجية لروسيا والتي تؤكد على دور أدبي لروسيا الاتحادية.[122]

إن هذا الموقف الروسي أعاق قدرات قوات الناتو، حيث مكّن ذلك الصرب من التحرك بحرية في كوسوفو، واستطاعت روسيا إحباط الهدف السياسي للحلف، وهي منع التطهير العرقي الذي قام به الصرب في كوسوفو، ونتيجة لهذه المواقف طلبت الدول الصناعية الثماني الكبرى من المبعوث الروسي فيكتور تشيرنوميردين، وممثل الاتحاد الأوروبي ماري اهتساري التباحث مع الرئيس الصربي، وقد تمكنا من التوصل إلى اتفاق لوقف هجمات الحلف ووضع أسس للتسوية في كوسوفو، حيث رفض الروس الاتفاق بحجة أن شروط أطلسية تحقق للحلف الإدعاء بالنصر وهزيمة للصرب.[123]

إضافة لذلك خططت روسيا للضغط على القيادة اليوغسلافية بعدم التوقيع على الاتفاق، ساعد روسيا بذلك الموقف الصيني الذي هدد باستخدام حق النقد الفيتو في مجلس الأمن بشأن قضية كوسوفو، وأدت التحركات الدبلوماسية الروسية والصينية إلى صدور قرار مجلس الأمن رقم 1244 بتاريخ 10 حزيران 1999، الذي يصرّح بقبول يوغسلافيا المبادئ التي وضعتها مجموعة الثمانية في 6 أيار1999، مما شكّل أساسا للتسوية السلمية اللازمة والبدء في الانسحاب طبقا للخطة بالتزامن مع نشر قوات الأمن الدولية، وبمجرد صدور قرار مجلس الأمن تستعد قوات الناتو للدخول للإقليم، باغت الروس الجميع بإرسال قوة عسكرية وكانت من القوات الروسية العاملة في البوسنة لتعبر الحدود البوسنية / الصربية وتعبر إلى صربيا والى برشتينا، وتتمركز قرب العاصمة، حيث أكّد الروس إصرارهم على المشاركة في أعمال حفظ السلام في الإقليم، وكذلك أصروا أن تكون قوة روسية مستقلة وتعمل خارج قيادة الناتو، شكّلت تلك الحرب محطة جديدة في واقع العلاقات بين روسيا والناتو،[124] فيما حاول الناتو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تهميش دور روسيا، وتطبيق المفهوم الجديد للسياسة العسكرية للناتو، وتأكيد الهيمنة الأمريكية على العالم، استفادت روسيا من الشلل والضعف الذي أصاب

---

[122] إبراهيم عرفات، "الروسيا والناتو الجديد قراءات في مدلولات اللائحة التأسيسية." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 129 (1997): 58-60.

[123] عزة جلال، "جذور الصراع في البلقان،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 137 (1999): 112-114.

[124] James Headly, *Russia and the Balkans: Foreign Policy from Yeltsin to Putin* (New York: Columbia University Press, 2008), 64-70.

دول أوروبا ومنظماتها، بفضل السياسة الأمريكية المهيمنة على الأمن الدولي، لتأكيد دورها وتحديها للناتو ولسياساته، وأرادت أن تقول أن روسيا لا تقبل التهميش، ولن تقبل أي تهديدا يمس أمنها القومي وترفض أي سياسة من شأنها أن تقلل من دور روسيا في السياسة العالمية.[125]

المحور الثالث: توسع الحلف والموقف الروسي:

شكّل توسع حلف الناتو هاجسا لروسيا الاتحادية، وذلك ينطلق من قاعدة أساسية أنه وبعد حل حلف وارسو لماذا يبقى حلف الناتو قائما أو موجودا، وشكّلت اختلافات وجهات النظر بين من هو مؤيد لبقائه أو حله بين أعضاء الحلف عاملا آخر ضاغطا على روسيا، خاصة مع إصرار الولايات المتحدة على استمرار هذا الحلف، إذ أسندت له مهام وأهداف وأسس جديدة، ليس هذا فحسب، بل عكفت على توسعته أيضا رغم انهيار الاتحاد السوفيتي الخصم الذي أنشأ الحلف لمواجهته.

ولكن ما سيتناوله هذا المبحث هو تبيان كيف تعاملت روسيا مع سياسات الحلف التوسعية في تلك الفترة؟ وقبل ذلك ما هي سياسات الحلف تجاه روسيا الاتحادية؟ وما هي منطلقاته؟ وكيف حددت تلك الفترة مستقبل العلاقات بين الطرفين؟.

حدد إعلان لندن الصادر في 6 تموز 1990، المبادئ الاسترشادية بشأن عقيدة الحلف العسكرية، وشُكّلت مجموعة لمراجعة تلك السياسة، ثم أصدر قادة الحلف إعلان روما 8/7 تشرين الثاني عام 1991، حول السلام والتعرف على طبيعة التحديات والمخاطر الأمنية التي أصبح الحلف يواجهها والتي تختلف عن الماضي، قررت قمة الحلف في روما في تشرين الثاني 1991 سياسة عسكرية تقوم على أربعة مبادئ:

1. استمرار الحلف في أداء الدور الدفاعي عبر الدفاع الجماعي.
2. الأعضاء الأوروبيين سوف يضطلعون بمزيد من المسؤوليات للدفاع عن أنفسهم مع الحفاظ على وحدة أمن الأعضاء كونه وحدة لا تتجزأ.

---

[125] صلاح زرنزقا، "الناتو بين مرحلتين،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 129 (1997): 80-85.

3. على الحلف أن يعتمد هيكل قوة يعتمد على قوات أكثر مرونة وحرية في الحركة أكثر من الاعتماد على الدفاع المتقدم مع الحفاظ على هيكل القوات المعدة للاستمرار في أداء مهمة الدفاع الجماعي.[126]
4. استمرار الاعتماد على كل من الأسلحة التقليدية والنووية مع خفض حجم القوات والحد من الاعتماد على المكون النووي.[127]

حيث دلّت هذه المبادئ على التعاون مع دول حلف وارسو السابق، وذلك بإنشاء مجلس تعاون شمال الأطلسي في إطار الشراكة من أجل السلام، والذي فتح الطريق أمام انضمام عدد من دول حلف وارسو السابق إلى حلف شمال الأطلسي، وأكّد بيان قمة الحلف في مدريد 8-9 حزيران 1997 على ضرورة مراجعة السياسة العسكرية للحلف وإدخال التعديلات اللازمة عليها لتتلاءم مع البيئة الأمنية الجديدة، ويشير ذلك إلى استمرار عملية التغيير في البيئة الأمنية الأوروبية وتفاعلاتها، التي أدت إلى متغيرات عديدة وجذريّة على سياسة الحلف العسكرية، وقد أدى إدخال تلك التعديلات على عقيدة الحلف إلى خفض قوات الحلف في أوروبا وتفكيكها، وكذلك إيجاد قوات ذات مرونة عالية وسريعة الحركة وتسليح قوات مختلطة ما بين تقليدي ونووي، وجاءت سياسة الحلف التوسعية 1994 – 1999 آخذت الأشكال التالية:[128]

أولا: الشراكة من أجل السلام:

طرحت الولايات المتحدة الموضوع لدول لحلف عام 1993 كمبادرة لتنمية الثقة ودعم جهود التعاون مع دول شرق أوروبا، من أجل تحقيق الأمن الأوروبي استكمالا لقرارات قمتي لندن أيار 1990 وروما تشرين الثاني 1991 اللتان بحثتا التكيّف مع التحولات المترتبة على انتهاء الحرب الباردة، وتم الاتفاق على إنشاء مجلس تعاون شمال الأطلسي باعتباره منتدى للحوار والتعاون بين الحلف ودول شرق ووسط أوروبا التي كانت تنتمي إلى الاتحاد السوفيتي السابق.[129]

---

[126] المشير أبو غزالة، مترجم، *1999 نصر بلا حدود* (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988)، 210-233.
[127] خفير سولانا، "الناتو في مرحلة انتقالية، قراءات إستراتيجية،" *مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية*، عدد 6 (1996): 58.
[128] شعيب عبد الفتاح، "مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (هلسنكي-باريس-برلين-براغ)،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 106 (1991): 110-115.
[129] ممدوح أنيس، "إجراءات عملية توسيع الناتو، المشكلات والحلول المطروحة،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 129 (1997): 113-120.

أكّد برنامج الشراكة على تعميق التعاون الوظيفي بين الناتو والدول الأعضاء التي يمكنها الالتحاق به من دول مجلس تعاون حلف شمال الأطلسي وأعضاء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وقد تحددت أهداف البرنامج في:

1. الوضوح في تخطيط الدفاع الوطني والميزانيات العسكرية.
2. المساهمة في الأعمال التي تجري بموافقة الأمم المتحدة أو مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.
3. تأكيد السيطرة المدنية على القوات المسلحة.
4. تطوير علاقة التعاون بين الدول المشاركة وحلف شمال الأطلسي للإطلاع بمهام حفظ السلام والعمليات الإنسانية.
5. تطوير وتأهيل القوات على المدى البعيد لتكون قادرة على العمل مع قوات الحلف.
6. التشاور مع الحلف للمشاركة الفاعلة لمواجهة التهديدات المباشرة للوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي والأمن الوطني لهذه الدول.[130]

ولتحقيق هذه الأهداف تم الاتفاق على أن يكون للشركاء ممثلين لهم في مركز قيادة الحلف، على أن يكون إطار للمشاركة والتعاون والتنسيق مع القيادات العليا للقوات المتحالفة، وعلى الدول الراغبة للانضمام لبرنامج الشراكة أن توقع على وثيقة الشراكة التي تضمنت عدد من الشروط والتعهدات، أهمها ما يلي:

1. التعهد بالحفاظ على الديمقراطية ومبادئ القانون الدولي.
2. الوفاء بالالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
3. الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة.
4. احترام الحدود القائمة وحل النزاعات بالوسائل السلمية.
5. التعهد بالالتزام بإعلان هلسنكي وكل وثائق الأمن والتعاون في أوروبا.
6. العمل على تنفيذ التعهدات والالتزامات التي سبق التعهد بها في مجال ضبط ونزع التسلح.[131]

[130] عماد جاد،"أثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الأطلنطي،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 134 (1998): 15-17.

وعليه فإن قادة الحلف قد أعلنوا في برنامج الشراكة من أجل السلام أنه بإمكان الأعضاء الانضمام إلى الحلف، ولكن بدا واضحا من البداية بأن هناك إجماع على استثناء روسيا الاتحادية، وجرى ذلك تحت غطاء استيفاء الشروط المطلوبة لدخول الحلف واستند قادة الحلف بعدم ضم روسيا الاتحادية إلى الأسباب التالية:

1. إن روسيا دولة غير مستقرة ولا تنطبق عليها الشروط في المدى المنظور.
2. إن ضم روسيا إلى الحلف سيؤدي إلى تغيرات كبيرة وجوهرية في الحلف ومنها حق الفيتو على قرارات الحلف.
3. ضم روسيا للحلف سيزيد الأعباء والضمانات الأمنية على الحلف.
4. ضم روسيا إلى الحلف يؤدي إلى فقدان السمة الدفاعية للحلف، وتحويله إلى منظمة للأمن الجماعي على غرار الأمم المتحدة، وهي غاية تهدف إليها موسكو منذ المراحل الأولى لظهور الحلف ودعت إلى معاهدة للأمن الأوروبي ككل.
5. إضافة أن روسيا ليس دولة أوروبية خالصة، للآن 75% من أراضيها في آسيا وشرق الأورال.[132]

وعلى الرغم من وثيقة باريس التأسيسية، والتي وقّع عليها كثيرين والتي شملت دول حلف الناتو الست عشر وروسيا، إلا أن الانقسام كان واضحا بين طرفين، هما منظمة شمال الأطلسي وأعضائه من جهة، والاتحاد الروسي من جهة ثانية، حيث أن روسيا ورغم ظروفها بعد الانهيار، لم يرق لها أن تكون شريكا أصيلا في منظمة واحدة تضمها مع الدول الأوروبية الغربية، وإنما هي طرف أوروبي مختلف ويتوجب إشراكها من الخارج وليس بإشراكها ضمن المؤسسة الجامعة لهذه الدول.[133]

وعلى الرغم أن الوثيقة التأسيسية تشير أن الناتو وروسيا لا يعدان أنفسهما عدوين، بل شريكين في هدف واحد، هو القضاء على بقايا المواجهات القديمة، حيث تثبت هذه الوثيقة أن التقارب الحاصل بينهما لا يعني أنهم اندمجوا في كتلة واحدة.[134]

إن سياسة الناتو التوسعية تجاه الشرق تدل على محاولة استخدام روسيا لضمان الأمن الأوروبي، وهو بالمقابل لا يريدها أن تكون شريك كامل العضوية واستمرار الحفاظ على

---

[131] المقاتل، "منظمة حلف شمال الأطلسي،" (2011)، (استرجعت بتاريخ 2011/03/15).
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/index.htm
[132] عماد جاد،"أثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الأطلنطي،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 134 (1998): 28.
[133] Smith, *Russia and NATO*, 51-62.
[134] Ibid, 63-77.

صيغة 16+1 والتي تعني دول حلف الناتو الست عشر مقابل روسيا الاتحادية منذ تأسيس مجلس تعاون شمال الأطلسي في كانون الأول 1991، حيث ظهرت روسيا دائما كضيف على دول الناتو، وقد طغت هذه الوثيقة في اجتماع وزراء دفاع الناتو مع وزير الدفاع الروسي في أيار 1994، وعند توقيع وثيقة الشراكة من أجل السلام في حزيران 1994، ومنذ قبول روسيا برنامج الشراكة من أجل السلام بين الناتو ودول أخرى في شرق ووسط أوروبا، بقيت هذه الوثيقة تحكم علاقة الناتو بروسيا في تلك الفترة والسنوات التي تلتها.[135]

ثانيا: سياسة روسيا تجاه الحلف (1993 – 1997):

تمثّلت المبررات الغربية لعدم ضم روسيا للحلف، باعتبار أن ما يحيطها من نزاعات إقليمية تشكل خطرا على الأمن الأوروبي، لأنها نزاعات تخرج عن السيطرة، إضافة للخوف من تغير توجهات الحكم في روسيا والخشية من وصول القوميين والشيوعيين السابقين إلى الحكم، مما يؤثر على العلاقة مع روسيا، إضافة لما تعانيه روسيا من مشاكل داخلية وضعف سلطتها على الأقاليم الروسية، والخشية الدائمة من قيام أنظمة معادية للديمقراطية وحقوق الإنسان، في المقابل وخلال العامين الأولين من حكم يلتسن لم ترى روسيا في ميثاق الحلف مشكلة كبيرة للأمن القومي الروسي، خاصة أن القيادة الروسية في عهد يلتسن كانت منشغلة في التخلص من بقايا الحقبة السابقة وبإصلاحات وتغيرات جذرية على السياسة الخارجية، والبدء بالاندماج في المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية، وكانت القيادة الروسية ترى أن حدوث تغير داخلي في الحلف بعد زوال مبررات وجوده، بانهيار الاتحاد السوفيتي، واهتم الروس بالحصول على المساعدات الغربية لتحسين الاقتصاد الروسي المتدهور في تلك الفترة، ومن ثم انضمت روسيا إلى مجلس تعاون شمال الأطلسي، واتجهت إلى تطوير علاقاتها بالحلف، وفي زيارة يلتسن إلى بولندا أكّد أن العلاقات الجديدة بين روسيا وبولندا، "لا يوجد مكان للهيمنة ولا يوجد فلسفة الأخ الأكبر والأصغر"، ووافق يلتسن على دخول بولندا لحلف شمال الأطلسي، وكذلك تشيكيا، فقد عبّر عن عدم تدخل روسيا إذا ما قررت الأخيرة الانضمام إلى الحلف.[136]

---

[135] المقاتل، "منظمة حلف شمال الأطلسي،" (2011)، (استرجعت بتاريخ 2011/03/15).
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/index.htm

[136] العساف، *إستراتيجية الردع*، 332-333.

ومع استمرار الأوضاع في روسيا الاتحادية بالتردي، لا سيما الاقتصادية منها، عملت القيادة الروسية للحصول على المساعدات الغربية، وخاصة القروض من البنك الدولي لتحسين الأوضاع الاقتصادية، ولكن مع قلة المساعدات والشروط التي فرضها الغرب على تلك المساعدات، واستمرار التعامل مع روسيا باعتبارها شريكا ليس كاملا في الحلف، أدى إلى تراجع القيادة الروسية عن موقفها بشأن توسع الحلف، واعتبار هذا توسع تهديدا وعملا عدائيا، وبيّن التقرير الذي رفعه مستشار الأمن القومي الروسي ليلتسن نوايا الحلف وخطورة توسعه، الذي يهدف إلى عزل روسيا وإغلاق الباب أمام اندماجها في أوروبا، وتأكيد الهيمنة الأمريكية على العالم، رغم كل هذا وذاك استمر يلتسن في المحاولة للوصول إلى حلول وسط مع الغرب في إطار الشراكة من أجل السلام.[137]

لقد أدت حرب البوسنة وتوجه حلف شمال الأطلسي للضربات الجوية لضم البوسنة، إلى تردي الأوضاع بين روسيا وحلف الناتو، واستقر الحل الوسط عند توقيع اتفاق الشراكة من أجل السلام تموز 1992، مع بروتوكول وملحق خاص بالاتفاق، اعترف بمكانة روسيا كدولة عظمى، وتلا ذلك في تشرين الأول توقيع اتفاق خاص حول التعاون بين روسيا والحلف، أشار إلى تبادل المعلومات والمشاورات السياسية والتعاون في القضايا الأمنية.[138]

أدت التفاعلات الداخلية في روسيا إلى تقوية الجناح المحافظ على نحو دفع الرئيس يلتسن معلنا معارضته الشديدة لتوسيع الحلف في مؤتمر التعاون في كانون الأول عام 1994، واتجه الحلف إلى توسيع عضويته، دون مبالاة باعتراض روسيا إذ تزامن مع حرب الشيشان.

وقد واصل الحلف بالتوسع دونما اكتراث بالموقف الروسي، الأمر الذي دفع يلتسن إلى البحث عن اتفاق جديد مع الحلف، يقر بوضع خاص لروسيا، ويضع قيودا على التوسع بحيث لا يضم الحلف دول الاتحاد السوفيتي السابق، لا سيما دول البلطيق الثلاث، وأوكرانيا، وعلى هذا الأساس أعلنت الوثيقة التأسيسية بباريس في أيار عام 1997 بين روسيا والحلف.[139]

---

[137] الشيخ، *صناعة القرار*، 77-78.
[138] المرجع السابق، 79-80.
[139] المرجع السابق، 80-103.

وتبيّن تلك المرحلة أن العلاقة بين روسيا والناتو، يمكن تلخيصها أن الغرب كان مستفيد بعقد اتفاق مع روسيا لضمان عدم معارضتها لتوسيع الحلف، ولكن ليس أن تكون شريكا حقيقا، وبيّنت قمة هلسنكي بين يلتسن وكلينتون في شهر آذار 1997،[140] أنه لا يمكن أن تكون روسيا شريكا مع الحلف، وقال كلينتون "لا عيب أن تكون لروسيا حقوق ولكن لا أن تحدد من يقبل ومن لا يقبل في الحلف".

وبينّت هذه الفترة كذلك أن القيادات المحافظة في روسيا لم تكن ترى في التقارب مع الغرب ما يحفظ لروسيا مكانتها العالمية، بل على العكس كان لهذه التفاعلات دورا بارزا في تحديد موقف روسيا من الحلف، بالمقابل فإن الدول الأوروبية والولايات المتحدة لم تكن ترى في روسيا شريكا حقيقا، بل أن سياساتها لإضعاف روسيا جعلت القيادة الروسية والمؤيدين لتوجهاتها نحو الغرب عرضة للانتقادات، ولم تقدم المساعدات والقروض للقيادة الروسية للتغلب على أصحاب التوجهات المحافظة، وكذلك مثلت العديد من الأزمات الدولية والأحداث، مثل أزمة كوسوفو وحرب البلقان محطات لاختبار النوايا والتجريب للسياسات من كلا الطرفين، وشكّلت عاملا لتحديد مواقف روسيا من الغرب وسياساته، ما أدى إلى تراجع تأييد روسيا لتوسع الحلف، بعد أن تأكد بأن الحلف يمثل تهديد جيوسياسي وإستراتيجي للأمن القومي الروسي، وأن الغرب لن يقابلها بالود نفسه والرغبة نفسها في إقامة علاقات قوية، علاوة على ذلك فان ضعف روسيا في تلك الفترة وأزمتها الداخلية، كانت هي الأخرى عوامل مهمة في تحديد سياسة روسيا، ركّز يلتسن على حلول وسط مع الغرب بدلا من المواجهة، ولكن تلك السياسة لم تخدم تطور العلاقة باتجاه الشراكة بالناتو.

[140] المقاتل، "منظمة حلف شمال الأطلسي،" (2011)، (استرجعت بتاريخ 2011/03/15).
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/index.htm

الفصل الرابع:

الأمن القومي والإستراتيجية الجديدة لروسيا – بوتين

تمهيد

لقد مثّلت التغيرات المحيطة بروسيا الاتحادية، عوامل تبدل وتغير في اعتبارات الأمن القومي وفي الإستراتيجية الروسية خلال العقدين المنصرمين، حيث تغيرت تلك الاعتبارات وفق لمتطلبات كل مرحلة واستحقاقاتها وظروفها، ارتباطا بالعوامل الذاتية والموضوعية التي حكمتها، وأثرت بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، الداخلية والخارجية، فمثلما كانت تلك الاعتبارات عوامل كابحة لتوجهات روسيا الخارجية ولدورها العالمي، نجدها في عهد الرئيس السابق بوتين نقطة انطلاقة تترجمت بشكل واضح في إستراتيجيات الأمن القومي لروسيا الاتحادية من عام 2000 حتى عام 2008.

وشكّل التهديد القادم من الناتو محور هذه الأولويات والتوجهات للقيادة الروسية عند وضع إستراتيجية الأمن القومي، والتي انعكست بشكل واضح في السياسة الخارجية الروسية، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، والحرب التي قادتها الولايات المتحدة والناتو على الإرهاب في أفغانستان والعراق، إضافة إلى الإستراتيجيات والسياسات الأمريكية التي أثّرت بشكل واضح على الناتو وأدواره الجديدة، تحديدا التوسع في المجال الحيوي الروسي.

مثّلت أحداث أيلول نقطة تحول هامة في السياسة الأمريكية، مع بدء مشروعها الإمبراطوري الذي ألقى بظلاله على النظام الدولي وديناميكيات السياسة العالمية، في الوقت الذي بدأت فيه روسيا تشعر بالثقة بالذات، والقدرة على التأثير في السياسة العالمية، وبدا الدور الروسي فاعلا ومؤثرا في السياسة العالمية في تلك الفترة، بفعل تطورات مهمة على الصعيد الداخلي، على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية، بعد تولي بوتين السلطة في روسيا الاتحادية في العام 2000، والتي تمثلت بتحديد أولويات جديدة أخذت بالاعتبار عندما تم وضع إستراتيجية الأمن القومي، وشكّلت مرتكزات قوية لسياسات روسيا الخارجية في مواجهة التهديدات الأخطر على الأمن القومي الروسي، خاصة في عهد الرئيس بوش الابن وانطلاق إستراتيجية الردع الأمريكية، حيث مثّلت الأوضاع الذاتية الداخلية عوامل مساندة في العديد من مرتكزات إستراتيجية الأمن القومي بعد وصول بوتين، إضافة لعلاقات روسيا المميزة مع بعض الدول الأوروبية وتحديدا فرنسا وألمانيا والتي كان لها دور مهم في بلورة مواقف وسياسات روسيا الخارجية بشكل

عام وتجاه الناتو بشكل خاص، إضافة لقدرة روسيا في هذه الفترة على إقامة علاقات ذات بعد توازني للنظام الدولي مع العديد من دول العالم، مثل الصين والهند وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، وغيرها من دول الجوار الإقليمي، أكدّت روسيا من خلال تلك الإستراتيجية أنها ستقف بكل حزم أمام سياسات الناتو التوسعية وأنها لن تقبل بنظام أحادي القطبية ولا بسياسات الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

وعليه فإن إلقاء الضوء على سياسات الإصلاح الشاملة التي اتبعها بوتين بعد توليه الرئاسة في روسيا، وتبيان كيف أثّرت هذه السياسات على مكانة روسيا العالمية؟ وكيف تعاملت إستراتيجيات الأمن القومي مع التحديات الخارجية المتمثلة بالناتو وإستراتيجية الردع الأمريكية، إضافة لتبيان تأثير الإستراتيجية الأمريكية على الناتو وأدواره الجديدة، بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001؟ والذي بدوره يساهم في فهم طبيعة تعاطي روسيا مع حلف الناتو خلال هذه الفترة، في العديد من الأزمات والأحداث الإقليمية والدولية.

المبحث الأول:

روسيا بوتين (العوامل الذاتية والموضوعية المؤثرة في الإستراتيجية الروسية)

كان للتحولات الجذرية التي مرت بها روسيا بعد العام 1991 تأثيراتها الواضحة على دور ومكانة روسيا العالمية فقد مرت روسيا خلال تلك السنوات بأزمات اقتصادية واجتماعية وأمنية وسياسية وتراجع دورها ومكانتها، إضافة لعوامل التفكك والانفصال والتهديدات الأمنية الإقليمية والدولية، خاصة تلك القادمة من الغرب والناتو، حيث أثرت تلك التحولات في سياسة روسيا الخارجية وتوجهاتها الإستراتيجية.

ولكن مع تولي الرئيس بوتين السلطة تبنى سياسة إصلاح شاملة على المستوى الداخلي والخارجي، فقد بدأ بخطة إصلاح داخلية طالت البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية وغيرها، عكست نفسها بشكل واضح في إستراتيجية الأمن القومي لعام 2000 باعتبارها قوة دافعة لسياسة روسيا وتوجهاتها العالمية، فعلى المستوى الخارجي خطى بوتين خطى هادئة لاستعادة مكانة روسيا الدولية، وقد شكّلت الإصلاحات الداخلية محور اهتمام الرئيس بوتين، بحكم الاختلالات الكبيرة والأزمات التي كانت موجودة على مستوى بنية النظام السياسي ومستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي والعسكري خاصة بعد مرور البلاد بعدة أحداث، مثل حرب الشيشان والتفجيرات التي أعقبتها في موسكو، وغرق الغواصة النووية كورسك 141 (مفخرة الأسطول الروسي) في بحر بارنتس خلال قيامها بتمارين بحرية ومقتل طاقمها البالغ 118، والتي تعتبر من أهم الأزمات الداخلية خاصة مع تراجع قدرة القوات البحرية الروسية في التعامل مع تلك الأزمة، وتشير الظروف التي أحاطت بظهور بوتين على المسرح السياسي في روسيا إلى حجم التدهور والانقسام الذي ساد الساحة السياسية الروسية في أواخر حكم الرئيس الأسبق يلتسن.[141]

---

[141] نورهان الشيخ، "خلافة بوتين ومستقبل النظام السياسي،" *مجلة السياسة الدولية 171*، عدد 43 (صيف 2008): 142-145.

المحور الأول: بوتين بين الإمكانات الذاتية والتحديات الداخلية

بيّنت أوضاع روسيا وجود تحديات أمام القيادة الروسية في ظل العديد من الأزمات التي عكست نفسها على المؤسسات السياسية في الدولة وتحديدا في مؤسسات صنع القرار السياسي، والتي ألقت بظلالها بشكل واضح على مؤسسة الرئاسة، خاصة أن بوتين قد جاء إلى السلطة في روسيا في ظل ظروف وعوامل سياسية فيها من التحديات ما يجعل مهمته صعبة، في ظل ما ورثه من ترهل وضعف في السلطة ورموزها في روسيا، ولكن ما يمكن قوله أن بوتين استفاد من مجموعة من العوامل التي ساعدته على المستوى الداخلي، منها:

1. الحرب على الشيشان، حيث لعب دور رئيسي في هذه الحرب وظهر كزعيم قوي وحازم.
2. دعم الرئيس يلتسن له والذي ضمن له دعم الطبقة الإدارية ونقل سلمي للسلطة.
3. قوة شخصيته وعمره الشاب مقارنه مع يلتسن الضعيف والمريض.
4. رغبة المجتمع الروسي والطبقة السياسية بالتخلص من يلتسن.
5. الغموض والبراغماتية التي تعامل بها بوتين الذي جعل كل الأطراف تأمل به خيرا، سواء أطراف سياسية أو اجتماعية أو عسكرية وغيرها.
6. قبل انتخابات 1999، رفض بوتين التفصيل في بيان مبادئه السياسية، محاولة منه للحفاظ على المصداقية عند المؤيدين والمعارضين على حد سواء.
7. التأييد الشعبي الكبير لبوتين في الانتخابات، حيث كانت هذه الانتخابات تعني للشعب الروسي انتخابات من أجل التغيير والإصلاح.
8. أغلبية برلمانية لحزب روسيا الموحدة، وتقليص نفوذ ودور المعارضة.[142]

التحديات الداخلية التي واجهت الرئيس بوتين في فترته الأولى 2000 – 2004:

1. نظام رئاسي مطلق ورثه عن يلتسن والذي كان فيه الرئيس يهتم بكل شيء حتى أدق التفاصيل.

---

[142] المرجع السابق، 144-145.

2. بيروقراطية النظام السابق وأجهزة السلطة الرئيسية المتمثلة في وزارتي الداخلية والدفاع والأجهزة الأمنية، التي أصبحت مدعومة من قبل الجهات المنفذّة ذات المصالح.
3. المزج الحاصل بين السلطة ورأس المال، السياسة والاقتصاد، وبين الخاص والعام، وانتشار الفساد، وانهيار الدولة، وانتشار الجريمة والمافيا، وزيادة المنطقة الرمادية (لا ضرائب على العمليات التجارية) 30% من الناتج المحلي الإجمالي يتم في تلك المنطقة الرمادية.
4. عدم قدرة سيطرة الدولة على حكام الأقاليم الفيدرالية.
5. اضطراب في النظام الحزبي وفوضى سياسية في المؤسسات وتحديدا البرلمان.
6. الحرب في الشيشان والنزعات الانفصالية في داغستان.[143]

إن انتخاب بوتين رئيسا للدولة الروسية شكّل بداية لحقبة جديدة في السياسة الروسية حيث ركّز الرئيس بوتين على استعادة هيبة الدولة وبناء نظام حكم قوي والقضاء على كافة الاختلالات التي شابت دور ومكانة السلطة التنفيذية في عهد يلتسن فقام بالاستعانة بمسئولين منحهم مناصب هامة في الدولة، قام يلتسن بملاحقة النخبة المالية والصناعية المتهمة بالفساد ومحاربة للإمبراطوريات الإعلامية المشككة بالإصلاحات حيث بدأ بوتين بإصلاح النظام القانوني وتطبيق مبدأ سيادة القانون، وضرورة انصياع الجميع لإدارة الدولة بدون تميز خاصة بعد أن لجأ المتهمين بالفساد إلى الغرب والولايات المتحدة.[144]

إضافة إلى ذلك اعتبر بوتين أي محاولة انفصالية في الشيشان هي تهديد للأمن القومي الروسي، وبالتالي قام بتوظيف القدرات العسكرية الضخمة لإنهاء محاولة انفصال الشيشان حيث اعتبره قد يشجّع أقاليم وجمهوريات حكم ذاتي أخرى داخل روسيا على الانفصال ما يهدد انفراط عقد الدولة الروسية وتعامل مع قضية الشيشان باعتبارها قضية داخلية ورفض أي شكل من أشكال التدخل الخارجي وتم تطبيق إستراتيجية عسكرية متكاملة تجاه قضية الشيشان رافضة أي شكل من أشكال الحلول السياسية، ومثّلت انتخابات عام 2004 نقطة تحول أخرى في روسيا بحكم التأييد الشعبي الواسع للرئيس بوتين حيث مكنّته نتائج

---

[143] لمى مضر الإمارة. "التحولات السياسية في روسيا وأثرها على توجهاتها الداخلية والخارجية،" (2008/05/02)، (استرجعت بتاريخ 2011/03/03).
http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=11608&issueNo=130&secId=15

[144] شيحا، *روسيا بوتين*، 130.

الانتخابات البرلمانية في كانون الأول 2003 من إحداث تغيير حقيقي في القوانين حيث تبنّى البرلمان مشروعات قوانين مهمة لإصلاح الدولة، واستطاع الرئيس بوتين من إقامة سلسلة من التحالفات مع أحزاب سياسية مهمة، حيث تمكن تحالفه من الحصول على 275 مقعد في الدوما (البرلمان الروسي) من أصل 450 مقعد.[145]

المحور الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في عهد بوتين:

ورث بوتين تركة اقتصادية ثقيلة عند توليه السلطة كرئيس للحكومة في العام 1999، ثم عند انتخابه رئيسا للبلاد في العام 2000 كان الاقتصاد يعاني من التدهور حيث تفاقمت الديون، وعجز الحكومة عن سداد رواتب الموظفين والقروض، تراجع الإنتاج الصناعي والزراعي، انتشار الفقر والأمراض، تفشي الفساد والرشوة، سيطرت عصابات المافيا على معظم مجالات النشاط الاقتصادي والمالي في الدولة، حيث شكّلت إمبراطوريات الاقتصاد والمال عقبة أمام أي تطور اقتصادي في البلاد بسبب السيطرة على الشركات العامة وأصول الدولة، حيث تهرّب هؤلاء من دفع الضرائب وقاموا بتهريب رؤوس الأموال للخارج حيث تشير التقديرات إلى خروج ما بين 130-140 مليار دولار في العام 2000 ولم تتجاوز الاستثمارات الأجنبية الـــ10 مليارات دولار في حين حصلت روسيا على قروض من صندوق النقد والبنك الدولي بقيمة 25 مليار دولار ولكنها كانت عاجزة عن سداد أقساط هذه القروض.[146]

بدأ بوتين إصلاح اقتصادي من خلال البرنامج الذي طرحه رئيس الوزراء ميخائيل كاسيانوف، أما مجلس الدوما في 26 أيار2000، عقب تشكيل الحكومة الأولى في عهد بوتين، ركّز فيه على جملة من السياسات الإصلاحية في الاقتصاد والتي استندت إلى:

1. تخصيص موارد للصناعات التحويلية.
2. المضي قدما في سياسة الإصلاح الضريبي.
3. رفع معدل النمو بين 3.5 – 4.5% سنويا حتى عام 2005.
4. رفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل.

---

[145] المرجع السابق، 132.

[146] ملوكي سفيان، "روسيا بوتين: السعي وراء المكانة المفقودة،" (2008/08/10)، (استرجعت بتاريخ 2001/03/28).
http://hawariboumadian1520.maktoobblog.com/1219983/روسيا-بوتين-السعى-وراء-المكانة-المف-/

5. السماح لتدفق الاستثمارات إلى القطاعات الصناعية.
6. إعادة النظر في عملية الخصخصة التي تمت في عهد يلتسن، والتخلص من الفاسدين ومهربي الأموال وملاحقتهم قضائيا.[147]

وعليه فإن الاقتصاد الروسي في العام 2000 حقق تفوق فاق كل التوقعات حيث وصل إلى 7% مستفيد من ارتفاع عائدات النفط والغاز الطبيعي، رافق ذلك إصلاحات عديدة في الاقتصاد مثل إصلاح القطاع المصرفي وزيادة نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة للسياسات والحوافز فيما يتعلق بسداد ضرائب الدخل ومنع التهرب الضريبي، مستفيدا في الوقت نفسه من تعاون مؤسسات التمويل الدولية بعد انتخاب بوتين رئيسا للبلاد، بعد الثقة التي ترجمها بوتين في سياسات الإصلاح حيث قامت روسيا بالاستعداد لسداد الديون القديمة على روسيا وقام صندوق النقد الدولي بتقديم القروض لروسيا، كما أسقطت الدول الدائنة وصندوق النقد ثلث الديون المستحقة على روسيا، بما يعادل أكثر من خمس مليارات دولار.[148]

وتشير التقارير إلى أن تحسن أداء الاقتصاد الروسي بفعل تلك السياسات والإجراءات التي اتخذها بوتين، حيث بلغت نسبة التضخم 11.15% وحجم قوة العمل 71.8% ومتوسط دخل الفرد 9,800 دولار، معدل النمو السنوي 6.7%، نسبة الديون الخارجية 169 بليون دولار، نسبة السكان تحت خط الفقر 25%، قيمة الصادرات الإجمالي 162 بليون دولار، قيمة الواردات 92 بليون دولار، ومعدل البطالة 8.3%، ووصل احتياطي البلاد من الذهب والعملة الصعبة أوج ارتفاعه واستطاعت روسيا سداد جزء من ديونها الخارجية، هذا أدى إلى إعلان بوتين لعدم حاجة روسيا للاقتراض من المؤسسات الدولية المالية.[149]

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الروسي وخلال السنوات اللاحقة حتى عام 2008، استطاع جلب الاستثمارات الأجنبية والمحلية حيث بلغت حجم الاستثمارات خلال الربع الأول من العام 2008 بنسبة 9.2%، وقد بلغت الاستثمارات المباشرة وفق معلومات

---

[147] شيحا، *روسيا بوتين*، 158-163.

[148] ملوكي سفيان، "روسيا بوتين: السعي وراء المكانة المفقودة،" (2008/08/10)، (استرجعت بتاريخ 2001/03/28).
http://hawariboumadian1520.maktoobblog.com/1219983/المف-المكانة-وراء-السعى-بوتين-روسيا-/

[149] حسن أبو طالب، محرر، *التقرير الإستراتيجي العربي 2004-2005* (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006)، 110.

البنك المركزي 20.191 مليار دولار وسجلت ارتفاعات بالمقارنة مع السنوات 2006 و2007، إضافة إلى نمو في الإنتاج الصناعي في روسيا في كانون الثاني 2008 إلى 3.7%، إضافة إلى نمو متزايد في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية المختلفة خلال هذه السنوات حيث بلغ فائض الميزانية الفدرالية الروسية في العام 2008 99 مليار دولار، بالمقارنة مع العام 2007 الذي بلغ 76.2 مليار دولار، وبلغ معدل التضخم إلى 2%، ومع كانون الثاني 2008 وصل 3.2%، وانخفاض نسبة البطالة في أيلول إلى 2%، إضافة إلى مؤشرات عديدة برهنت على تطور الاقتصاد الروسي، والتي ترجمت نفسها بنمو اقتصادي متزايد في العام 2008 حيث وصل 6%، ودلت كل المؤشرات إلى هذا التطور المستند إلى الإمكانات الهائلة والى السياسات الاقتصادية التي رسمتها حكومة بوتين، والتي عكست نفسها بشكل واضح بقدرة روسيا على تخطي الكثير من المشاكل المتعلقة بآثار الأزمة المالية العالمية، والتي حمّلت مسؤوليتها لسياسات بعض الدول غير المسئولة.[150]

واصل بوتين في عهده الجديد كرئيس وزراء وليس رئيس للدولة تلك السياسات الاقتصادية التي وضعت في إطار الخطة لعام 2008، والتي ستتواصل آثارها ورؤيتها للتنمية في روسيا حتى عام 2020، إن استغلال بوتين لكلمته التي ألقاها في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي في 28 كانون الثاني 2009، ليعلن عن برنامج روسيا العالمي الاقتصادي وان لم يخلو من السياسة، حيث جاءت دعوات روسيا صريحة لكيفية تخطي العالم الأزمة المالية العالمية، وإن النظر في تلك الخطوات التي حددها بوتين تدل على ذلك الدور الاقتصادي العالمي لروسيا وأن على العالم الغربي أن يتعلم من روسيا دروسا في القيم الاقتصادية والأخلاقية في آن معا، فقد دعا بوتين إلى ضرورة التعامل بنزاهة وشفافية في العلاقات الاقتصادية بين الدول وضرورة التخلص من أيدلوجيا المستعمرين، إضافة لتأكيده أن روسيا ستبقى تسير وفق اقتصاد السوق المفتوح، الذي يحقق لها التقدم والازدهار وفقا لرؤيتها وقيودها وكذلك رفض تدخل الدولة المفرط في الاقتصاد، وأهم ما في هذا البرنامج هو الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب، ورفض الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي وتحميلها مسؤولية الأزمة المالية العالمية، ورفض التبعية الاقتصادية ودعا إلى تطوير العملات الإقليمية، وكذلك ضرورة الاسترشاد

[150] طه الولي، مترجم، *تاريخ روسيا الحديثة من يلتسين إلى بوتين* (دمشق: دار علاء الدين للنشر، 2001)، 115.

بمبادئ القانون الدولي في التعاملات المالية واحترام الاتفاقيات وتقليل هيمنة المنظمات المالية العالمية على اقتصاديات الدول النامية، إضافة لبعد أخلاقي في هذا التوجه وهو ما دعا إليه بوتين بصراحة إلى ضرورة إسقاط الديون عن الدول الفقيرة، وكذلك ضرورة تحمل مسؤولية مشتركة في مجال أمن الطاقة العالمي.[151]

إن الاقتصاد الروسي كان عاملا أساسيا في تحديد توجهات روسيا الخارجية، حيث أن التطور الاقتصادي الذي شهدته روسيا في عهد الرئيس بوتين، مثّل نقطة ارتكاز لاستقلال القرار السياسي، والذي عكس نفسه في إستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية، وطريقة تعامل روسيا مع التحديات في البيئة الإستراتيجية الدولية، خاصة مع الولايات المتحدة، والتي ستتناولها الدراسة لاحقا.

المحور الثالث: سياسات الإصلاح في المجال العسكري:

جعلت حادثة الغواصة النووية كورسك 141، والحريق الهائل في أحد المباني التاريخية في موسكو، الرئيس بوتين يضع نصب عينيه ضرورة إجراء إصلاحات في الجيش الروسي وعلى كل المستويات، بعد أن بدا له تراجع الجيش وإمكاناته في المجالات التقنية والإستراتيجية، حيث شعر بوتين بأن وجود ثلاث ملايين شخص في القوات المسلحة سيشكل عبئا اقتصاديا على البلاد، إضافة إلى الخلل والفساد وانعدام الاحترافية، وتراجع قوة الجيش في أداء مهامه في أماكن القتال، ورأى بوتين بضرورة تنظيم الجيش بما يتناسب مع الإمكانات الاقتصادية للبلد مع مراعاة الاحترافية والاستجابة العالية للتحديات والمهام التي تواجه البلد، وفي خريف العام 2000 تم تخفيض 365 ألف موظف عسكري، و120 ألف مستخدم مدني من الجيش والبحرية، وانخفض تعداد الجيش مع حلول 2005 إلى 600 ألف شخص، حيث كان الهدف الرئيسي من هذه الإصلاحات هو تشكيل قوة عسكرية تتمركز في المواقع الإستراتيجية التي يوجد بها تهديد للأمن القومي الروسي والانتقال الجزئي لبناء جيش محترف.[152]

---

[151] الإمارة، *الإستراتيجية الروسية*، 150- 156.
[152] شيحا، *روسيا بوتين*، 170.

ويمكن إجمال تلك الإصلاحات بالنقاط التالية:

1. خفض حجم القوات المسلحة وإحداث نقلة نوعية في احترافية القوات وتحديث منظوماتها، على أن لا يؤثر هذا الانخفاض في العدد على القدرات الإستراتيجية.
2. تخصيص ميزانيات للصناعات الحربية، حيث ازدادت الميزانية العسكرية للعام 2001 بنسبة 40%، وفي عام 2005 27.6%.
3. تعزيز السيطرة السياسية على المؤسسة العسكرية، من خلال تعيين وزير دفاع ليس عسكريا.
4. الشروع بحملة صناعات عسكرية حديثة، في الأسلحة التقليدية والإستراتيجية وتزويد الجيش بمنظومات صواريخ ودبابات وسفن وطائرات حديثة.

وتشير التقارير أن روسيا اتجهت إلى رفع النفقات العسكرية بشكل ثابت في الفترة من 2000 – 2003 حيث زادت الإنفاق العسكري بنسبة 10% سنويا، وقدّرت النفقات العسكرية لعام 2004 بـــ21 مليار دولار، وتفيد التقارير الإستراتيجية أن روسيا تسعى إلى تعزيز وضعها العسكري على كافة المستويات بحلول عام 2020 وفقا للإستراتيجية الجديدة حيث ستتناول هذه الإستراتيجية زيادة في الميزانية وفي تعزيز القدرات العسكرية، حيث أعلن عن بناء نظام "ردع نووي فعّال وغواصات بحرية نووية ونظام للدفاع الفضائي، كذلك أعلن نائب رئيس اللجنة الصناعية العسكرية فلادسلاف بوتيلن في 2008/12/13 أن الحكومة تنوي إجراء زيادة ملموسة في وتيرة التسليح في الصواريخ الإستراتيجية، والجيش الروسي يعتزم تعزيز قواته بأكثر من 70 صاروخ نووي"،[153] إضافة إلى منظومات أسلحة حديثة من طائرات ودبابات وتحسين ظروف الأفراد المعيشية والتواصل في زيادة الإنفاق على البرامج التسليحية خلال السنوات القادمة.

وعليه شكّلت عملية إصلاح القوات المسلحة الروسية محور اهتمام الرئيس بوتين، حيث جعلها تشكل المرتكزات الأساسية لإستراتيجية الأمن القومي، إدراكا لعناصر وعوامل التهديد الجديدة في محيط روسيا في ظل الصراعات والحروب المحلية والإقليمية التي تشكّل تهديدات مباشرة للأمن القومي الروسي، إضافة لعناصر التهديدات الخارجية في ظل النظام الدولي والتدخلات العسكرية خارج إطار منظومة الأمن الجماعي الدولي من قبل الولايات المتحدة والناتو، ما ستتناوله هذه الدراسة لاحقا.

---

[153] المرجع السابق، 171-172.

المحور الرابع: التوجهات الإصلاحية في السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين:

ركّزت السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين في مرحلتها الأولى على هوية الدولة ومكانتها، حيث قام بوتين من أجل ذلك بسلسلة رحلات إلى العديد من دول العالم، إدراكا لأهمية هذه العلاقات ليس لمكانة روسيا العالمية فحسب، بل لإقامة علاقات اقتصادية مفيدة للاقتصاد الروسي مع هذه الدول، مستند بذلك إلى الديون القديمة لروسيا على تلك الدول، حيث أن بوتين كان مقتنعا بضرورة إقامة تعاون اقتصادي مع هذه الدول، لاسترداد الديون المستحقة، وتضمنت ورقة الأفكار التي قدمتها وزارة الخارجية حول السياسة الخارجية، ضرورة التخلي عن الفكرة الثابتة بضرورة التواجد العالمي، وأن يتم التفكير بتعزيز مصالح الدولة الاقتصادية، وضرورة تحسين العلاقة مع الجمهوريات المستقلة ومع أوروبا، وضرورة محاربة القوى المعادية لروسيا، وجاءت هذه الورقة نتيجة لصراع بين مجموعتين، الأولى مهتمة بصورة جديدة لروسيا، والثانية تسعى للعودة إلى أيام المواجهة مع الغرب، وتشير هذه الفترة إلى أن روسيا لم تغفل تلك التهديدات المتمثلة بنزعات الاستقلال لكل من أذربيجان وجورجيا وأوكرانيا، وكذلك ركّزت سياسة بوتين على إقامة علاقات مع أوروبا الغربية، لما لها من دور وأهمية للاقتصاد الروسي، والعلاقات التجارية بين الطرفين، وتشير الأحداث إلى أن التوجه نحو أوروبا سببه البرود المتنامي في العلاقات الروسية الأمريكية.[154]

رغم العلاقات الشخصية لبوتين مع عدد من القادة الأوروبيين تحديدا توني بلير وجرهارد شرويدر (بريطانيا – ألمانيا) لم تخفف من حدة مشاكل روسيا مع المجلس الأوروبي بسبب طريقة إدارتها لعملية مكافحة الإرهاب في الشيشان، حيث فقدت روسيا حقها في التصويت في المجلس الأوروبي وملتقاه البرلماني، ولكن أعيد لها هذا الحق بعد أن قام وفد المجلس الأوروبي بزيارة للشيشان في العام 2001 حيث أشار الوفد إلى تطور سياسة روسيا تجاه الشيشان وأنها أصبحت سياسة أكثر تمدنا، على الرغم من قيام بوتين بدعوة أمين عام حلف شمال الأطلسي لزيارة موسكو في ظل معارضة قوية من الجيش في إشارة منه إلى نية بوتين إقامة علاقات مع الغرب إلا أن موسكو حاولت إقامة علاقات مع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي لتحويلها إلى عنصر أساسي في مجال الأمن

---

[154] السيد شلبي، "بوتين وسياسة روسيا الخارجية،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 175 (2009): 257-258.

الأوروبي ردا على تقوية الناتو، حيث رفض وزير الخارجية الروسي التوقيع على إعلان المنظمة في نهاية عام 2000 بسبب الخلاف في قضايا حقوق الإنسان، حيث تشير تلك الفترة إلى أن روسيا في توجهات السياسة الخارجية حاولت إقامة توازن في علاقتها مع أوروبا بمقابل دور الناتو والسياسة الأمريكية التي توترت في عهد يلتسن وبقيت على حالها خلال هذه الفترة.[155]

ما يمكن الإشارة له أنه إضافة إلى المحور الأوروبي كأحد توجهات السياسة الخارجية الأوروبية، حاول بوتين استعادة علاقات روسيا مع حلفائها أيام الحقبة السوفيتية مثل كوبا ومنغوليا وكوريا الشمالية، من أجل استعادة دور روسيا العالمي من جهة ولدوافع اقتصادية من جهة أخرى حيث كان الرئيس بوتين دفع التجارة على سلم أولويات السياسة الخارجية للنهوض بالاقتصاد الروسي، حيث بينّت توجهات بوتين بأنه لم يخطط للقطيعة مع الغرب في تلك الفترة ولكنه طبّق سياسة خارجية مبنية على نشاط دبلوماسي لروسيا، وأولوية داخلية مع الأجندة الاقتصادية، كما نجح بوتين على جميع الجبهات الدولية في تأكيد دور روسيا.[156] اتسمت هذه الفترة بالتوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة، وكان هناك إجماع للقوى السياسية في روسيا حول دور القوى العظمى حيث أن هذا كان السبب في اتساع الفجوة بين الولايات المتحدة وروسيا، فقد حاولت روسيا تأكيد دورها في النظام العالمي لما تمتلكه من ترسانة نووية في ميدان الأمن، حيث شعرت روسيا بالمهانة من سياسة إدارة كلينتون تجاهها والتي اتبعت سياسة تقوم على مقايضة الرمزية بالمادة والتي تمثلت بإعطاء موسكو بعض الامتيازات مثل ضمها في مجموعة السبعة مقابل انسحاب قواتها من أوروبا والمنطقة الشرقية لبحر البلطيق، مقابل تجنب رد روسي مدمر على توسع حلف الناتو، حيث جعل ذلك بعض المحللين يقولون بأن تلك السياسة حققت للولايات المتحدة أهدافها من جهة، وسهلّت على روسيا لعب دور أكثر واقعية من جهة أخرى، واقتنعت القيادة الروسية في تلك الفترة ممثلة في بوتين أن هذه العلاقة لا تتم إلا عن شراكة زائفة ولم تساهم إلا بتعميق قلة ثقة موسكو بواشنطن، هذه السياسة جعلت روسيا وانطلاقا من خطاب القوة العظمى إلى منافسة الولايات المتحدة في الأزمات والصراعات الدولية وتأكيد استقلاليتها والبحث عن أماكن نفوذ وعلاقات اقتصادية، ابتزاز الغرب

---

[155] شيحا، *روسيا بوتين*، 191.

[156] Gabriel Gorodetsky, *Russia Between East and West: Russian Foreign Policy on the Threshold of the Twenty-First Century (Cummings Center Series)* (London: Routledge, 2003), 12-28.

بالتقارب مع الصين، جعل العلاقات مع الولايات المتحدة مؤجلة لحين تولي الرئيس الجديد (جورج بوش)، وعلاقات باردة مع كلينتون.[157]

وتشير الأحداث أن بوتين اتبع سياسة خارجية تنطلق من المبادئ التالية:

1. انفتاح نحو الغرب وإقامة علاقات متوازنة معه.
2. إعطاء أولوية للمصالح الاقتصادية في السياسة الخارجية.
3. تطبيع علاقة موسكو مع جيرانها وحلفائها السابقين.

لقد كانت توجهات روسيا في فترة بوتين الأولى غربية انطلاقا من مصالح مشتركة، لكنها بقيت خارج عملية صنع القرار بفعل وجود تناقضات ومواجهات في الكثير من القضايا والأزمات الدولية في هذه الفترة، وأن العلاقة كانت مستندة إلى مصالح مشتركة والى حليفين وخصمين في الوقت ذاته، لكن بوتين استمر في سياسته الخارجية المستندة إلى هذه المنطلقات ولكن جاءت هذه المرة في ولايته الثانية والتي تبيّن توجهاته خلال تلك الفترة، "ففي 12 تموز 2004، من ولاية بوتين الثانية التقى بوتين بالسفراء الروس وهو إجراء روتيني، لكنه هذه المرة أكّد أنه يجب على السياسية الخارجية، أن تصبح وسيلة لتحديث الدولة، وأن العلاقات مع الدول المستقلة حديثا عن الإتحاد السوفيتي السابق تمثل أولوية بالنسبة للسياسة الخارجية، وتبقى علاقة روسيا مع أوروبا علاقة ذات أولوية تقليدية، ورد الرئيس على المناصرين لفكرة القوى العظمى أنه ليس هناك بدائل للتعاون مع الإتحاد الأوروبي والناتو، كما نوه بوتين إلى الحاجة للشراكة مع الولايات المتحدة، والتعاون مع الدول الواقعة على الساحل الآسيوي، وأن السياسة الخارجية الروسية أصبحت في عهد بوتين أكثر تحديدا، لقد تخلى الكرملين عن المعضلتين اللتان كانتا تواجهانه، الشرق أم الغرب، الحلف الأطلسي أم الاتحاد الأوروبي، حيث أن سياسة بوتين هذه كما وصفها بعض المراقبين كانت محاولة من بوتين في إيجاد طريق ثالث في العلاقات الدولية، لا يسعى فيها للاندماج مع الغرب، ولا يسعى للمواجهة معه أيضا".[158]

---

[157] Julianne Smith, *The NATO-Russia Relationship: Defining Moment or Deja Vu?* (New York: Center for Strategic and International Studies, 2008), 30.

[158] عباس خلف، "حصاد السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين – ميدفيديف،" (2010/07/21)/ (استرجعت بتاريخ 2011/02/28).
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/916A1D27-39B0-48BD-8630-27B180AD407E.htm

إن توجهات السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين انطلقت من ما يسمى بمبدأ بوتين في السياسية الخارجية الذي يرتكز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية حيث يرتكز مبدأ بوتين على:

1. تطوير روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة .
2. العمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي.
3. عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية.

وقد أضاف مبدأ بوتين عناصر جديدة للسياسة الخارجية الروسية:

1. إذا استمر حلف الناتو بالتوسع شرقا فستسعى روسيا إلى دعم الترابط بدول الاتحاد السوفيتي السابق وعقد اتفاقيات معها.
2. تعزيز التعاون مع الصين ومجموعة شنغهاي وضم دول جديدة إليها مثل الهند وإيران وأفغانستان.

إن تلك التوجهات في السياسة الخارجية الروسية في هذه المرحلة انطلقت من معرفة بوتين بطبيعة التهديدات المحيطة بروسيا والمتغيرات الدولية، حيث سعى بوتين في بداية هذه المرحلة إلى تبني سياسة أكثر واقعية لإمكانات روسيا وحاول طمأنة الولايات المتحدة بأنه لم يسعى إلى سياسة المواجهة مع الغرب إضافة لتأكيده على المكانة الدولية لروسيا حيث كان هدف بوتين الأساسي هو الاعتراف لروسيا في قضايا الأمن والسلم وديناميكيات السياسة الدولية المختلفة، وأن إقامة شراكة مع الغرب وأوروبا لا تعني المهادنة والتحالف المطلق وإنما علاقات ذات طابع ندي، وبقيت روسيا تتخذ مواقف متوازنة في مختلف القضايا الدولية والإقليمية وواجه بوتين العديد من القضايا الشائكة في العلاقة مع الولايات المتحدة وأوروبا وتحديدا سياسات الولايات المتحدة المختلفة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، وتوسع الناتو التي عكست نفسها بشكل واضح في إستراتيجيات الأمن القومي لروسيا الاتحادية التي ستتناولها الدراسة، إضافة لتفصيل العلاقات المتشابكة والمتداخلة بين روسيا وأوروبا والولايات المتحدة وتوضيح طبيعة العلاقات والمحطات المهمة لتفسير طبيعة الموقف الروسي من الناتو.[159]

---

[159] محمد الصواف، "روسيا وأمريكا: صداقات الحاضر لا تمحو عداءات الماضي،" (2010/01/06)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/20).

http://annabaa.org/nbanews/2010/01/006.htm

المبحث الثاني:

إستراتيجية جديدة امتدادا لإستراتيجيات سابقة "إستراتيجيات الأمن القومي (2000-2009)"

كان للمتغيرات الداخلية والخارجية تأثير مهم على توجهات ومرتكزات وأولويات وثيقة الأمن القومي لروسيا الاتحادية في عام 2000، أي بعد تولي الرئيس بوتين السلطة بفترة قليلة، حيث أن هذه الوثيقة امتداد لوثيقة الأمن القومي عام (1993 – 1997)، حيث أن هذه الوثائق والإستراتيجيات تشكّل امتدادا لبعضها البعض من حيث المرتكزات والتهديدات وطريقة التعامل معها مع إضافة بعض تعديلات، استجابة لتغيرات وأحداث جديدة، ولعل استعراض مرتكزات وثيقة الأمن القومي للعام (2000 – 2004) تساهم في فهم مرتكزات إستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية للعقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، حيث تبيّن تلك الوثائق التحديات التي تواجه روسيا ودورها العالمي وتحديدا العلاقة مع الولايات المتحدة وأوروبا والناتو.

المحور الأول: وثيقة الأمن القومي لروسيا الاتحادية (2000 – 2004)

تشير وثيقة الأمن القومي لعام (2000 – 2004)، إلى أن روسيا ما زالت ترى في الولايات المتحدة وتوسع حلف شمال الأطلسي التهديد الرئيسي للأمن القومي الروسي، وبالتالي فإن روسيا ستتحرك في مواجهة هذا التهديد من خلال رفض الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، والسعي لإنشاء نظام دولي متعدد الأقطاب يكون لروسيا فيه المكانة التي تستطيع من خلالها مواجهة التحديات، المتمثلة بتوسع حلف شمال الأطلسي سواء بالمواجهة المباشرة أو بإقامة علاقات ذات بعد توازني في العلاقات الدولية سعيا لتحقيق هذه الأهداف، مؤكدة بذلك أن انتهاء الحرب الباردة يستدعي تحسين وتطوير العلاقات بين الدول من خلال علاقات تكاملية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والبيئية وغيرها، وكذلك رفض سياسة التدخل العسكري دون احترام القواعد الأساسية للقانون الدولي، وتم التأشير إلى أهمية أن تؤكد روسيا دورها العالمي باعتبارها دولة عظمى وعليها بناء علاقات اقتصادية مع الدول المحيطة بروسيا وخاصة الدول المستقلة ودول

صديقة بما يحقق المكاسب الاقتصادية لجميع الأطراف، وكان هناك تنويه إلى رفض السياسة الأمريكية والغربية الهادفة إلى إضعاف مكانة روسيا على الصعيد الدولي وفي كافة المجالات وأن هذه السياسة من شأنها أن تضر بالأمن والاستقرار الدوليين، وأشارت كذلك إلى ضرورة محاربة الإرهاب من المجتمع الدولي لأنه يهدد الاستقرار والأمن العالمي، واعتبرت الإرهاب مصدر من مصادر تهديد الأمن القومي الروسي، بالتالي فإن من حق روسيا الدفاع عن نفسها ومواجهة الإرهاب إذا ما أثّر على الأمن والاستقرار في روسيا.[160]

أما مجالات التهديد لروسيا على الصعيد الخارجي فقد أشارت الوثيقة إلى:

1. الولايات المتحدة وحلف الناتو ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي والأمم المتحدة، إذ رفضت الوثيقة استخدام الحلف للقوة العسكرية خارج إطار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقيام بعض الدول بذلك بشكل منفرد سيقوّض نظام الأمن الجماعي الدولي وسيقوّض الاستقرار في العالم.
2. رفض أي محاولة لإضعاف روسيا سياسيا وعسكريا واقتصاديا على المستوى العالمي من بعض الدول الكبرى.
3. خطر توسع حلف الناتو شرقا والمدعوم من بعض الكتل والتجمعات السياسية الغربية في إشارة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.
4. خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل.
5. النزاعات الإقليمية في حدود الاتحاد الروسي.
6. إضعاف عملية توطيد العلاقات بين أعضاء كومنولث الدول المستقلة.
7. دعوات الانفصال عن الاتحاد الروسي.
8. خطر عودة سباق التسلح من جديد بفعل ما تقوم به الولايات المتحدة من تطوير لمنظومات أسلحة إستراتيجية، الذي من شأنه أن يخل بالتوازن الإستراتيجي بين الطرفين.
9. خطر توسع الدول المجاورة داخل الأراضي الروسية، اقتصاديا وديموغرافيا ودينيا وحضاريا في إشارة إلى الصين.
10. نمو نشاط الجريمة المنظمة عبر الحدود ونشاطات المنظمات الإرهابية.

---

[160] داليا أبو بكر، "وثيقة مفهوم الأمن القومي الروسي." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 140 (2000): 282.

من أجل التعامل مع هذه التهديدات فإن روسيا ستتبع إجراءات سياسية ودبلوماسية واقتصادية لمنع النزاعات المسلحة والحروب مع الحفاظ على قوات عسكرية للدفاع عن الاتحاد الروسي من أي تهديد، وفي ذلك إشارة إلى إمكانية استخدام الأسلحة النووية لردع أي عدوان ضد روسيا، وكذلك ضرورة امتلاك الاتحاد الروسي لقوات ردع إستراتيجية، لمنع أي عدوان ضدها من أي دولة أو تحالف، ذلك جبنا إلى جنب مع تعاون القوات الروسية مع جهود حفظ السلام في أي مكان بالعالم يقوم بها الاتحاد. وفي إشارة إلى أمن روسيا ومجالها الحيوي فقد ورد في الوثيقة أن ذلك يتطلب بناء علاقات جيدة مع دول الكومنولث (الدول المستقلة)، وهذا يتطلب وجود عسكري روسي في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية لمصالح الأمن القومي الروسي، في أي مكان في العالم، إضافة لما يوفّره ذلك من قدرة روسيا من خلق توازن عسكري، وقدرة على التعامل مع الأزمات، وأن يكون ذلك في إطار القانون الدولي واتفاقيات الشراكة مع الدول.[161]

إن استخدام القوات العسكرية لضمان الأمن القومي لا يستبعد استخدام الأسلحة النووية، إضافة لإمكانية استخدام القوات المسلحة داخل روسيا في حالة حدوث انقلابات أو تمرد عسكري أو تهديد لحياة المواطنين استنادا للنظام الدستوري الروسي، وضرورة أن لا تؤثر إعادة هيكلة الصناعات الحربية على دعم هذه الصناعة وتطويرها وتوفير كافة الموارد اللازمة لتحديث الصناعات العسكرية لما لها دور من تعزيز الأمن القومي الروسي خاصة في مجال بيع السلاح الروسي في العالم، وعلى الصعيد الخارجي فإن المهمات الأساسية للاتحاد الروسي تنطلق من احترام قواعد القانون الدولي والشرعية الدولية لتحقيق الأمن والسلم الدوليين والتعاون الدولي، ضرورة التصدي لأي محاولة لتهديد الأمن القومي الروسي سياسيا واقتصاديا وديموغرافيا وثقافيا ودينيا وأمنيا، والقضاء على الهجرة غير القانونية وعلى انتقال جماعات الجريمة المنظمة عبر الحدود واتخاذ إجراءات جماعية لضمان أمن حدود الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة.[162]

وبناءا على هذه الوثيقة فإن التحديات في البيئة الإستراتيجية الدولية المتمثلة في الولايات المتحدة والتوتر في العلاقة معها في كثير من القضايا الدولية لم يحدث تغيرات

---

[161] روسيا اليوم، "إستراتيجية الأمن القومي الروسي وأهدافها،" (2009)، (استرجعت بتاريخ 2011/01/29).
http://arabic.rt.com/prg/telecast/29595

[162] أبو بكر، "وثيقة مفهوم،" 283-290.

جذرية في العقيدة والإستراتيجية الروسية إلا أن مبررات التهديد بقيت ماثلة، وفي تشرين الثاني 2004 أعلن بوتين أن بلاده تطور جيل جديد من الأسلحة النووية، وأن القوات الروسية سوف تتسلح بهذه المنظومة من أجل حماية روسيا والدفاع عنها من أي تهديد، وهذا ما عكس نفسه بشكل واضح في إستراتيجية الأمن القومي للعام 2009، والتي تبيّن مدى الترابط والتداخل في الإستراتيجية الروسية في ظل المتغيرات والتطورات بكافة المجالات الجغرافية والاقتصادية والعسكرية في عهد بوتين، بالتالي فإن إلقاء الضوء على الإستراتيجية يبيّن استعداد روسيا للتحديات في إطار هذه الرؤية والإستراتيجية، والتي ستبين الدراسة أن ما أدخل عليها من تعديلات كان استجابة للتطورات الداخلية من جهة، وللتغيرات في البيئة الدولية من جهة ثانية، وعليه فإن إلقاء الضوء على هذه المتغيرات في هذه الفترة يساهم في فهم مرتكزات الإستراتيجية الجديدة لروسيا.

المحور الثاني: إستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية (2011 – 2020):

لعل قراءة متفحصة لوثيقة الأمن القومي الجديدة لروسيا الاتحادية تبيّن الفكرة الرئيسية لهذه الإستراتيجية والتي تنطلق من تحقيق الأمن عن طريق التنمية وإعادة النهوض بشكل إدارة الدولة وتنظيم العلاقة بين مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية وحماية أمن المجتمع والأفراد، إضافة لرؤية روسيا لنفسها ولدورها على الصعيد العالمي، وطريقة تعاملها مع الأحداث، والمتغيرات والتهديدات المحيطة إقليميا وعالميا لروسيا، ولهذا فإن رؤية روسيا ومخططاتها الإستراتيجية للإبقاء على مكانتها العالمية خلال السنوات القادمة تشكّل أهم ملامح النظام العالمي القادم، وتوضّح شكل وطبيعة العلاقات الدولية المحتملة، وطبيعة التجاذبات وتعارض المصالح بين الدول المؤثرة على الساحة العالمية في ظل عولمة عمليات التطور العالمي والعلاقات الدولية.[163]

إن هذه الرؤيا والإستراتيجية هي استمرار لرؤية روسيا ومكانتها الدولية، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وتعبّر عن استمرار للسياسات والإستراتيجيات السابقة وامتداد لها، فدولة مثل روسيا لم تغير اعتباراتها وأولويتها الأمنية والقومية والإستراتيجية بشكل جذري، بل إن تلك الأولويات والأهداف يجب أن تكون ماثلة أمام راسم السياسة وأي

---

[163] Gorodetsky, *Russia Between*, 87-91.

مخطط للإستراتيجية الروسية القادمة، ولعل هذه الإستراتيجية تبيّن الدور الذي ترتضيه روسيا لنفسها في العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين وتبيّن بشكل واضح كيف يمكن أن تتعامل مع الناتو وسياساته وتوجهاته الجديدة.

نشرت وثيقة الأمن القومي لروسيا الاتحادية الجديد بتاريخ 2009/05/13 بعد أن صادق عليها الرئيس ديمتري ميدفيدف، وقد اعتبرت هذه الوثيقة تعديلاً لمفهوم الأمن القومي الروسي لعام 1997، وامتداد لإستراتيجيات الأمن القومي للعام (2000 – 2004).[164]

وتعتبر وثيقة 2011 – 2020 بمثابة الخطوط العريضة لتوجهات روسيا الجديدة، في عهد بوتين وميدفيدف على المستوى الإستراتيجي والجيوسياسي والجيوإستراتيجي لمرحلة قادمة تعتبرها روسيا الاتحادية صعبة وخطيرة للغاية، وكذلك مكانتها الجيوسياسية العالمية التي تراجعت بانهيار الاتحاد السوفيتي خلال سنوات التسعينات من القرن العشرين.

ركّزت الوثيقة على تجاوز روسيا للأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأكّدت كذلك على ثقتها بنظامها الدستوري وباستعادة مكانتها الدولية وأنها أصبحت قادرة على لعب دور أساسي في العلاقات الدولية متعددة الأقطاب، وأن روسيا أصبحت جاهزة لدرء أي أخطار خارجية أو داخلية تؤثر على أمنها القومي بفعل التقدم التقني المتسارع في كافة المجالات في روسيا، وأن الدولة تربط بين التنمية والأمن القومي. وفي الحديث عن دور روسيا في العالم المعاصر فقد أشارت الوثيقة إلى عمليات العولمة التي تتصف بالتسارع والديناميكية في مجالات الحياة الدولية وأن التناقضات بين الدول زادت بفعل عدم التكافؤ بسبب سياسات العولمة والإمكانات غير المتكافئة، وأن المجتمع الدولي يقف على قدم المساواة حيال التحديات والأخطار الجديدة بفعل الترابط بين أعضائه، وبفعل تلك الأزمات الناتجة عن سياسات العولمة فإنه يتم التدخل في النزاعات من قبل قوى غير إقليمية في الوقت الذي يمكن فيه حل النزاعات في إطارها الإقليمي، وحيث أن بطلان البنية العالمية والإقليمية المتوجهة نحو الناتو فقط، لا سيما في المنطقة الأورو–آسيوية، يهددان أكثر فأكثر الأمن الدولي، فإن هناك دعوة لروسيا إلى ضرورة اعتماد الدبلوماسية المتعددة بدل من المواجهة، فروسيا لديها من والبراغماتية ما يؤهلها لذلك وما يجعلها

[164] Ibid, 91-99.

قادرة على الاستفادة من قدراتها وإمكاناتها الهائلة، وروسيا كذلك قادرة على أن تكون أحد أقطاب الاقتصاد العالمي وهي قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية في كافة المجالات.

وفي ذلك إشارة إلى خطورة استخدام القوة العسكرية خارج الأمم المتحدة بفعل التناقضات بين الدول الرئيسية الفاعلة بالساحة العالمية، وإلى خطورة انتشار الأسلحة النووية والإرهاب والنزعات الانفصالية إضافة إلى تجارة المخدرات والرقيق والجرائم المنظمة والعابرة للحدود، وإشارة كذلك إلى خطورة السيطرة على موارد الطاقة سواء كان ذلك بالشرق الأوسط أو بحر قزوين وآسيا الوسطى والتي يمكن أن تكون أحد أهم عناصر الصراع الدولي، وبالتالي فإن هناك دعوة إلى ضرورة التعاون في هذا المجال من خلال الحوار المتعدد وإشارة إلى أن الأخطار التي تستشعر بها روسيا بالقرب من حدودها تستدعي إدراكا بضرورة حل المشاكل الدولية بالطرق والوسائل السلمية ودون استخدام القوة، مما قد يسهم في تزايد خطورة عدد الدول التي تمتلك الأسلحة النووية التي من شأنها أن تؤثر على الاستقرار والأمن العالمي والإقليمي. وفي إشارة إلى الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا فإن روسيا تحذّر من العواقب الأمنية والسياسية والاقتصادية والمالية إذا ما تم استخدام القوة العسكرية بشكل واسع، وأن روسيا ستتبع سياسة براغماتية من أجل الحفاظ على التوازن الدولي من خلال تنظيم العلاقات الدولية وفق مبادئ القانون الدولي والأمن المتكافئ للدول، وأنها ستبذل قصار جهدها لعدم حدوث سباق تسلح جديد.[165]

إن روسيا تعتبر الأمم المتحدة ومجلس الأمن ضروريان للاستقرار والسلام العالمي، وترى أن حل النزاعات العالمية والإقليمية يجب أن يتم من خلالهما وبأساليب سياسية حضارية، وستزيد روسيا من تعاونها ضمن أطر متعددة الجوانب مثل دول مجموعة الثماني ومجموعة العشرين وريك (روسيا، الهند، الصين) وبريك (روسيا، الهند، الصين، البرازيل) وكذلك استخدام المؤسسات الدولية غير الرسمية، وستسعى إلى تطوير علاقاتها مع جمهوريات الدول المستقلة الكومنولث، وهذا يعتبر من أولويات سياستها الخارجية والتنسيق معها لمواجهة التحديات الإقليمية المشتركة، وتطوير العلاقة الاقتصادية مع

---

[165] محمد الفطيسي، "رؤية إلى العقيدة العسكرية الروسية (2011 – 2015)،" (2010/09/29)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/17).
http://www.airssforum.com/f7/t74603.html

المجموعة الاقتصادية الأورو–آسيوية، وإنجاز مشاريع مشتركة في كافة المجالات، وتعزيز القدرة السياسية لمنظمة شنغهاي لتطوير العلاقات في منطقة آسيا الوسطى، وتوطيد العلاقة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجال الاقتصاد والأمن، واحترام الاتفاقيات الموقعة في المجال الأمني.

تعتبر روسيا توسع الناتو عملا يتعارض مع أحكام القانون الدولي وهي بالتالي ترفض هذا التوسع، "ولكن روسيا مستعدة لتطوير علاقتها مع منظمة شمال الأطلسي على قدر المساواة ومصلحة تعزيز الأمن الشامل في المنطقة الأورو–أطلسية، وسيتوقف عمق هذه العلاقة على استعداد الحلف لمراعاة مصالح روسيا الشرعية لدى التخطيط العسكري الإستراتيجي واحترام أحكام القانون الدولي وكذلك تعديلها لاحقا والبحث عن مهام ووظائف جديدة ذات توجه إنساني"، وتسعى روسيا إلى إقامة شراكة إستراتيجية متساوية مع الولايات المتحدة، وعقد اتفاقيات جديدة للحد من التسلح وتعزيز الثقة وأسلحة الدمار الشامل والتعاون في حل النزاعات الإقليمية، وفي ذلك دلالة على التزام روسيا باستخدام الأدوات السياسية والقانونية والاقتصادية والخارجية والعسكرية في مجال الأمن الدولي لحماية سيادة الدولة ومصالحها القومية، وإتباعها سياسة خارجية منفتحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الوطني وتحديث الدولة في كافة المجالات.

وتناولت الوثيقة مصالح روسيا القومية والأولويات الإستراتيجية حيث تتلخص هذه المصالح في المدى البعيد بما يلي:

أ. تطوير الديمقراطية والمجتمع المدني وزيادة قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة.

ب. ضمان رسوخ النظام الدستوري ووحدة الأراضي وسيادة روسيا الاتحادية.

ج. تحويل روسيا الاتحادية إلى دولة عالمية كبرى توجه جهودها نحو دعم الاستقرار الإستراتيجي لإقامة الشراكة ذات المنفعة المتبادلة في ظروف العالم متعدد الأقطاب.

د. يعتبر الدفاع الوطني وأمن الدولة والمجتمع من أولويات الأمن القومي الأساسية في روسيا الاتحادية.[166]

---

[166] محمد الفطيسي، "قراءة في إستراتيجية الأمن القومي الروسي (2011-2020)،" (2009/05/18)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/20).

http://www.airssforum.com/f302/t47364.html

وترتكز هذه الإستراتيجية على الأسس التالية:

1. تركز على مبدأ تتابع سلطة الدولة في مجال الأمن، والمقصود بها هو إتباع التسلسل الإداري في الدولة الفيدرالية في تطبيق وتنفيذ السياسات الأمنية.
2. تنطلق من نظام الأولويات القومية في روسيا الاتحادية.
3. تؤكد ارتباطها بفكرة تنمية روسيا اقتصادياً واجتماعياً في الفترة حتى 2020 حيث وقعت الوثيقة المنطلقات الخاصة بتنمية روسيا وضمان أمنها القومي.

تكمن الأهداف الإستراتيجية في الدفاع الوطني للحيلولة دون نشوب نزاعات عالمية وإقليمية، وكذلك تحقيق الردع الإستراتيجي في مصلحة ضمان الأمن العسكري في البلاد ما يستدعي اتخاذ كافة التدابير السياسية والعسكرية والدبلوماسية والمعلوماتية لاستباق أي أفعال عدوانية، إضافة إلى استخدام إمكانات الدولة الاقتصادية لتطوير بنية المؤسسة العسكرية في الدولة بما يضمن الأمن القومي، وهو ما يدل على مبدأ الاكتفاء المعقول والفعالية في سياسات الدولة الدفاعية بما فيها التعاون الدولي في المجال العسكري، وبالتالي هناك حاجة إلى تخصيص الموارد المالية والمادية لتطوير المؤسسة العسكرية وتعزيز قدراتها الدفاعية، وقد حددت الوثيقة الأخطار المحتملة على الأمن العسكري للدولة:

1. سياسة بعض الدول الكبرى الهادفة إلى تحقيق التفوق الفائق في المجال العسكري وتحديدا القوات النووية الإستراتيجية، تطوير الأسلحة الذكية والتقنية والمعلوماتية لخوض الصراع المسلّح، تطوير الأسلحة غير التقليدية، نشر المنظومات الشاملة للدرع الصاروخي وعسكرت الفضاء الكوني وهو ما ينبئ بجولة جديدة لسباق التسلح في مختلف مجالات الأسلحة.
2. المحافظة على كفاءة واحترافية القوات الإستراتيجية الروسية، وضرورة تزويد هذه القوات والتشكيلات بأسلحة إستراتيجية وتحديث منظومات التسليح والاتصال والاستطلاع والحرب الإلكترونية والإدارة العسكرية، مع عملية إعادة هيكلة وتعبئة مدروسة وفق خطة تأخذ بعين الاعتبار استمرار عمليات التصنيع والتحديث في المجال العسكري.

وفي الحديث عن أمن الدولة والمجتمع، فإن أهم الأهداف الإستراتيجية في هذا المجال هو حماية الدستور وحقوق وحريات الإنسان والمواطن والدفاع عن سيادة روسيا

واستقلالها والحفاظ على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي، وأشارت الوثيقة إلى الأمور الرئيسية التي تهدد الأمن القومي:

1. التجسس والأعمال الاستخباراتية التي تقوم بها بعض الدول الأجنبية والجماعات الإرهابية والعصابات وتجارة المخدرات والأسلحة والفساد والاعتداء على الملكية الخاصة وسلطة الدولة.
2. ضرورة توفير حراسة جيدة لحدود الدولة، وإن حدوث أي نزاع مسلح بالقرب من حدود الدولة يهدد مصالح روسيا الاتحادية وأمنها لا سيما في الحدود مع جورجيا وأوكرانيا وكازاخستان وأذربيجان والقطب الشمالي والشرق الأقصى ومنطقة بحر قزوين، وهذا يتطلب زيادة فاعلية حراسة حدود الدولة من خلال تحديد الوسائل الفنية لضمان أمن الحدود، وأن ضمان الأمن القومي لدى وقوع حالات طارئة يتطلب تطوير منظومة حكومية تعمل على الإنذار في حالة وقوع حالات طوارئ.[167]

وقد تم التأكيد على ضرورة ضمان الأمن الغذائي وضرورة النهوض بنوعية معيشة المواطن الروسي في كل الأزمات وفي كل الظروف وبكل الوسائل وفي مختلف المجالات، إضافة إلى أهمية الجانب الاقتصادي والعلمي والتقنياتي والصحة العامة والبيئة كضرورة من ضرورات الأمن القومي الروسي، وكذلك إلى ضرورة إقامة الشراكة الإستراتيجية المتساوية بالحقوق، والتي تساعد السياسة الخارجية النشطة في تركيز جهودها على إحلال الوفاق والمصالح المرتبطة بالدول الأخرى على أساس إقامة نظام علاقات الشراكة الثنائية والمتعددة الجوانب ذات المنفعة المتبادلة والتي تساعد في تحقيق أولويات التنمية المستقبلية لروسيا الاتحادية، ويتم صنع الظروف الملائمة لتنمية روسيا بثبات على المدى البعيد على حساب تأمين الاستقرار الإستراتيجي بما في ذلك عن طريق السير المتواصل نحو العالم الخالي من السلاح النووي وتشكيل ظروف الأمن المتكافئ للجميع، وتنطلق روسيا في علاقاتها مع المجتمع الدولي من مبادئ الحفاظ على الاستقرار والتنبؤ باحتمال تطوير الأسلحة الهجومية الإستراتيجية، كما تعير روسيا أهمية خاصة لعقد اتفاقيات ثنائية كاملة النطاق فيما يتعلق بالتقليص والحد من الأسلحة الهجومية

---

[167] ربى أبو عمّو، "روسيا: حنين إلى الإمبراطورية تغذية أحلام الانتقام،" (2011/01/12)، (استرجعت بتاريخ 2011/03/17).
http://www.al-akhbar.com/?q=node/1615

الإستراتيجية، ستسهم روسيا في إشراك غيرها من الدول التي تملك السلاح النووي للعمل المشترك من أجل ضمان الأمن العام وعملية تأمين الاستقرار الاستراتيجي، وتعتبر روسيا أن وجود القوات المسلحة الروسية في المناطق المتنازع عليها على أساس أحكام القانون الدولي وبغية حل المهام الاقتصادية والسياسية وغيرها من المهام بطرق غير عسكرية سيساعد بالحفاظ على الاستقرار الإستراتيجي والشركة المتكافئة، ستتخذ روسيا وفق آليات دولية موقف متعاون للحد من انتشار السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل، كذلك فإن روسيا تحظر استخدام القوة العسكرية وانتهاك ميثاق الأمم المتحدة.[168]

من أجل الحفاظ على الاستقرار الإستراتيجي والشراكة الإستراتيجية المتكافئة فإن روسيا ستعمل على ما يلي:

1. ستنفذ المعاهدات السارية المفعول والاتفاقيات في مجال التقليص والحد من الأسلحة والمشاركة في وضع اتفاقيات جديدة تتفق مع مصالحها القومية.
2. تُبدي روسيا استعدادها لبحث مسألة تقليص القدرات النووية على أساس الاتفاقيات الثنائية وضمن أطر متعددة الجوانب وستهيئ الظروف الملائمة لتعزيز الأمن الدولي والاستقرار الإستراتيجي.
3. تعتزم روسيا المساعدة في تعزيز الاستقرار الإقليمي عن طريق مشاركتها في عملية التقليص والحد من الأسلحة والقوات المسلحة التقليدية وتعزيز إجراءات الثقة في المجال العسكري.
4. دعم حركة السلام الدولية كأداة فاعلة لتسوية النزاعات المسلحة استناد إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.
5. ستشارك روسيا في حالات الكوارث الطبيعية وتقديم المساعدات الإنسانية للدول المنكوبة من خلال الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.
6. ستبذل روسيا في فترة تحقيق هذه الإستراتيجية كل ما في وسعها لكي تحافظ على التكافؤ مع الولايات المتحدة بأقل ما يمكن من نفقات في مجال الأسلحة الهجومية الإستراتيجية وذلك في ظروف نشرها للمنظومة الشاملة للدرع الصاروخي وتطبيق فكرة توجيه الضربة الخاطفة الشاملة باستخدام الحاملات الإستراتيجية

[168] محمد الفطيسي، "قراءة في إستراتيجية الأمن القومي الروسي (2011-2020)،" (2009/05/18)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/20).
http://www.airssforum.com/f302/t47364.html

النووية وغير النووية من أجل تأمين الاستقرار الإستراتيجي والتعاون المتكافئ المتعدد الجوانب على الصعيد العالمي.

وتشير الدراسة أن الإستراتيجية الجديدة لروسيا منطلقة من اعتبارات المصالح ومفهوم الأمن القومي لروسيا الذي يحدد وبوضح دور روسيا على الصعيد العالمي ومكانتها الإقليمية التي تشكّل القاعدة في بناء روسيا الحديثة انطلاقاً من المصالح القومية، وبالتالي فإن الإستراتيجية الجديدة لروسيا الاتحادية تحاول التأكيد على أهمية روسيا ومصالحها على الصعيد الدولي، باعتبارها دولة عظمى ولاعب أساسي في السياسة الدولية، وأن روسيا لن تسعى إلى تطوير العلاقات مع الغرب ولا مع الولايات المتحدة، إلا بالقدر الذي تحاول فيه هذه الدول الاقتراب من مجالها الحيوي وبالقدر الذي تهدد فيها مصالحها القومية وأمنها القومي، وكما ركّزت سابقا فإن السياسة والإستراتيجية الروسية تبقي كافة الاحتمالات والخيارات مقبولة إذا ما شكّلت أي سياسة عالمية أو إقليمية تهديدا لأمنها القومي بما في ذلك استخدام القوة العسكرية والإستراتيجية دفاعا عن مصالحها.

سيتناول المبحث التالي علاقة روسيا بحلف الناتو وآليات التعامل مع سياسات الناتو وأهدافه من الفترة من عام 2000 حتى عام 2008، والتي تبيّن مخاوف روسيا الاتحادية من الناتو وسياساته الجديدة خاصة أن توقعات روسيا كما حددت في الوثيقة آنفة الذكر، هي أن العالم سيشهد حروبا على موارد الطاقة خلال السنوات المقبلة، مؤكدا على ضرورة مضيّها في تطوير قدراتها النووية والعسكرية وبسط نفوذها ورسم حدودها ومحيطها الجيوسياسي وإعادة بناء الإمبراطورية الروسية، وعليه فإن تفسير علاقة روسيا بالناتو يجب أن تنطلق من تلك التصريحات التي صدرت من الرئيس الروسي حيث أن الأمن القومي لا يتعلق بمحيطها الخارجي وقضايا الحفاظ على القدرات الدفاعية فحسب، بل ويشمل الأمن الاقتصادي وأننا ننطلق من أن الأمن الاقتصادي هو أحد أجزاء الإستراتيجية للأمن القومي.

المبحث الثالث:

روسيا بين أهداف الناتو وأدواره الجديدة

تأسس حلف شمال الأطلسي في العام 1949، بعد الحرب العالمية الثانية منطلقاً من مجموعة من القيم التي عكست طبيعة الصراع الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي، لمقتضيات الحرب الباردة، حيث حددت الوثيقة التأسيسية للحلف منطلقات الحلف وتوجهات أعضائه بالقول أن الدول الأعضاء عازمة على حماية الحرية والميراث والحضارة عن طريق تشجيع الاستقرار والرفاهية في المجال الجغرافي لحلف شمال الأطلسي، وكذلك التأكيد على الجانب العسكري، الذي أكّد أن الدول الأعضاء عازمة على توحيد جهودها من أجل الدفاع الجماعي والحفاظ على السلام والأمن، وعليه فإن الوظيفة الدفاعية المشتركة لأعضاء الحلف تحددت في مواجهة قيم الاتحاد السوفيتي، وتوسعه ونفوذه طيلة فترة الحرب الباردة التي انتهت في العام 1991.[169]

ولكن ورغم انتهاء تلك الحرب بتفكك الاتحاد السوفيتي مصدر الخطر والتهديد السياسي والعسكري والأمني والقيمي استمر الحلف ببقائه، بل أخذ يتبلور بتوجهات وسياسات جديدة توائم بيئة ما بعد الحرب الباردة، ولعل الإطلاع على أهداف الناتو وسياساته التوسعية تساعدنا في فهم طبيعة العلاقة بين روسيا الاتحادية وحلف الناتو، خاصة أن تلك الأهداف والاستراتيجيات أخذت أشكالا جديدة، ستلقي بظلالها على واقع العلاقات الدولية في المدى المتطور والمتوسط.

شكّل انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات إلى تعاظم قوة وهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، وقيادتها لحلف الناتو أعطتها قوة إضافية لتحقيق أهدافها، حيث جاءت معاهدة حلف شمال الأطلسي نتيجة للقاء إستراتيجي أمريكي أوروبي يعود في جذوره إلى خصائص فكرية وسياسية مشتركة بين أوروبا والولايات المتحدة، وحدد ميثاق بروكسل 1948 بين فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، أهداف الحلف والتي

---

[169] محمد حسون، "إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة،" *جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية* 24، عدد 1، (2008): 492-493.

كانت موجهة لتطويق المد الشيوعي لأن الدول الأوروبية آنذاك احتاجت المظلة النووية الأمريكية لتعزيز الأمن الأوروبي.[170]

وعليه يمكن القول أن بروز الناتو الجديد إلى الوجود في تموز عام 1990، بعد المفاوضات المعقدة بين الغرب والاتحاد السوفيتي على دور ومكانة ألمانيا الموحدة والاتفاق على أن تكون جزءا من المجتمع الأوروبي والناتو.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك حلف وارسو أعيد بناء الحلف على أسس وقواعد جديدة حيث أن الحلف لم يعد مكتفي بتركيبته القديمة ولا بدوره القديم، بل سعى للوصول إلى الحدود الروسية حيث جاء توسع الحلف ليشمل 19 دولة في نيسان 1999، فأصبحت كل من المجر وجمهورية التشيك وبولندا أعضاء في حلف الناتو بعد أن كانوا أعضاء في حلف وارسو، وفي عام 2002 دعيت سبع دول أخرى هي سلوفينيا، ورومانيا، وليتيفيا، ولاتفيا، واستونيا، وبلغاريا، وسلوفاكيا، لبدء محادثات الانضمام ليبلغ في آذار 2004 عدد أعضاء الحلف 26 دولة.

وعليه إن توسع الناتو وتعديل إستراتيجيه بعد انتهاء الحرب الباردة وبعد أحداث أيلول يعكس التوجه الأمريكي الفردي للهيمنة على النظام الدولي وفق المصالح والشروط الغربية وروسيا ليست بعيدة عن هذه التوجهات، وانعكست الإستراتيجية الأمريكية الجديدة (الضربة الوقائية والاستباقية) في إستراتيجية حلف الناتو وأدواره الجديدة.[171]

المحور الأول: الناتو والمفهوم الإستراتيجي الجديد:

لقد كانت الاعتبارات السياسية ماثلة في أهداف الحلف وسياساته وإستراتيجياته منذ تأسيسه حتى اليوم، وإن كانت فكرة الأمن الجماعي التي أسس عليها الحلف مرتبطة بأهداف سياسة تمثلت في حماية مصالح الغرب وقيمه الأساسية من الخطر الشيوعي (السابق)، حيث أن الدفاع عن تلك القيم والمصالح لم يكن على أساس جغرافي بحت بل انطلق من أساس جيوإستراتيجي يطوّق الخطر الشيوعي أينما حاول الامتداد والتوسع،

---

[170] المرجع السابق، 499.

[171] Test Z. Barany, *The Future of NATO Expansion: Four Case Studies* (New York: Cambridge University Press, 2003), 34-35.

وهذا ما يفسر قيامه بضم دول غير أوروبية، وأنشأ أحلاف مرتبطة في آسيا والشرق الأوسط.[172]

وعليه فإن النظر إلى إستراتيجية الحلف بعد انتهاء الحرب الباردة فيه تفسير للمفهوم الواسع لإستراتيجية الحلف وأهدافه الجديدة كانعكاس للأهداف والإستراتيجية الأمريكية، وشكّلت طريق بناء الحلف ومؤسساته القاعدة التي بينّت توجهاته فهو يُعتبر مؤسسة بالمعنى الكامل للكلمة وليس حلف طارئ، وهو أحد المؤسسات المكونّة للنظام الدولي الجديد، خاصة أن طبيعة المهام والوظائف التي أوكلت للحلف مثل حماية الأعضاء والدفاع عنهم في حالة وقع أي تهديد، وتوفير المساهمة في تطوير قدراتهم السياسية والاقتصادية والعسكرية والتعبير عن مصالحهم الوطنية والجماعية، وبالتالي فهو مؤسسة لها أهداف وأداة إستراتيجية تسعى لتحقيقها على الساحة الدولية والعالمية.[173]

وهذا ما يفسّر توجهات الحلف في التحول من تنظيم عسكري مهمته الدفاع عن أوروبا ومنطقة الأطلسي إلى قوة عسكرية سياسية عالمية مهمتها تحقيق هيمنة بعض القوى الكبرى بقيادة الولايات المتحدة على النظام الدولي.

شكّل مؤتمر روما في العام 1991 لرؤساء دول الناتو نقطة تحول هامة في إستراتيجية الحلف وتوجهاته:

1. ضرورة المحافظة على القدرة الدفاعية للحلف.
2. ضرورة التعاون الدائم بين الأعضاء.
3. إمكانية قبول شركاء جدد من أوروبا الشرقية والوسطى.[174]

وتطورت تلك الإستراتيجية في قمة حلف شمال الأطلسي بروكسل كانون الثاني 1992 انطلاقا من الرغبة الأمريكية وحدد ثلاثة أهداف وغايات للحلف وهي:

1. إقرار برنامج المشاركة من أجل السلام (PEP) لتشجيع الدول الناشئة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي لإقامة مزيد من التعاون العسكري مع الحلف.
2. تطبيق مبدأ القوات المشتركة متعددة المهام لتمكين قوات الناتو من التحرك بمرونة في التعامل مع الصراعات الإقليمية.

---

[172] Ibdid, 34.

[173] حسون، "إستراتيجية حلف،" 500.

[174] أمين سمير، "النزعة العسكرية الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد،" *مجلة الوحدة الاقتصادية العربية*، عدد 90 (1992): 36.

3. فتح الباب لأعضاء جدد للانضمام للحلف، وبيّن ذلك استعداد الحلف انطلاقا من هذه الإستراتيجية إمكانية ضم دول أوروبا الشرقية ولكن بعد أن تغيّر نظمها السياسية والاقتصادية وفي أيار 1997 استبدل الحلف "مجلس تعاون شمال الأطلسي" بمجلس الشراكة الأوروبية – الأطلسية.

وانطلاقاً من إستراتيجية الدفاع عن مصالح الأعضاء في أي امتداد ونطاق جغرافي خارج النطاق الجيوجغرافي للأعضاء، شكّل تدخل الحلف في العام 1999 في أزمة البلقان تأكيدا لتبني الحلف إستراتيجية الدفاع عن المصالح المشتركة خارج أراضيها إلى الهجوم والمبادرة بالعمل ضد أي أخطار تهدد مصالح أعضاء الحلف.

شكّل هذا التوجه للحلف مخاوف المراقبين من إستراتيجية الحلف باعتباره تحرك خارج مجلس الأمن الدولي وهي نزعة أمريكية جديدة في العلاقات الدولية تبناها الحلف، وهذه المخاوف وصلت إلى أن الحلف، قد يحل محل مجلس الأمن في التدخل في الأزمات الإقليمية والدولية.

وشكّل التدخل في أزمة البلقان معالم التوجه الجديد لإستراتيجية الحلف، وتطبيقها تطبيقا واقعيا، وكان محاصرة روسيا الاتحادية والتوسع في نطاقها الجغرافي تأكيدا لإستراتيجية الحلف التوسعية على حساب روسيا ومجالها الحيوي، وأنه وإن تغيرت قواعد الحرب الباردة إلا أن الحلف أخذ لنفسه دورا جديدا للواقع الدولي لما بعد الحرب الباردة، واعتبر الناتو أن مصادر التهديد لمصالح الحلف والأعضاء لم تعد من وسط أوروبا بل دول مثل إيران وأفغانستان ودول آسيا الوسطى وباكستان باعتبارها منطقة عدم استقرار ونزاعات وحروب عرقية ودينية ومذهبية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل إضافة لدول عربية بسبب إحياء التطرف الإسلامي والإرهاب الدولي.[175]

وعليه يمكن القول أن الناتو استطاع التكيّف مع البنية الإستراتيجية للعالم ما بعد الحرب الباردة وذلك من خلال المفهوم الإستراتيجي الجديد الذي تبناه في قمة واشنطن 1999 انطلاقا من قاعدتين:

الأولى: عدم تقييد تحركات الحلف بقرارات مجلس الأمن، حيث يمكن أن يعمل في أي مكان دونما حاجة لاستصدار قرار من مجلس الأمن.

---

[175] مركز الجزيرة للدراسات، "حلف شمال الأطلسي في عامه الستين... نظرة استشرافية وموقع العالم الإسلامي فيها،" (2009)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/23).
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/74B1F689-8ECD-4F32-A924-57536B545E91.htm

الثانية: انتقال الحلف من مهمة الدفاع عن الجغرافية الأطلنطية والفضاء الأطلنطي كمجال جغرافي رئيسي للحلف، على تحالف دفاعي عن مصالح الشركاء وأعضاء الحلف عبر العالم كله.

وشكّلت أحداث أيلول 2001 نقطة تحول في إستراتيجية الحلف وحددت قمة براغ لحلف الناتو (21 و22 تشرين الثاني 2002) المرتكزات الجديدة للحلف وهي:

1. إنشاء قوة عسكرية خاصة لحلف الناتو تسمى (قوة حلف الناتو للرد السريع).
2. الانتقال من مفهوم الردع والاحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي انطلاقا من الإستراتيجية الأمريكية الجديدة القائمة على مفهوم الضربة الوقائية الاستباقية.[176]

وحددت الإستراتيجية الأمريكية مفهوم العمل الوقائي من المعايير التالية وهي، اقتراب دولة محددة من الحصول على أسلحة دمار شامل أو تصديرها أو إقدام متشددين أصوليين من الاستيلاء على السلاح النووي أو اقتراب دولة أو جماعة إرهابية من تنفيذ هجمات ضد أهداف أمريكية.

وتشير التحليلات أن حلف الناتو بتبنيه هذه الإستراتيجية إنما يساهم في إضعاف وتهميش دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ويزيد من توتر العلاقات الدولية وفي التوازن الدولي، وأن هذه الإستراتيجية تعبيرا عن الرغبة الأمريكية في الهيمنة والسيطرة، وإذا كان الحلف والولايات المتحدة يعتبران روسيا والصين من أشد المنافسين لمصالحهما فإن واقع العلاقات الدولية يشهد تطورات وصراعات يمكن أن تعود فيها أجواء التكتلات والأحلاف من جديد إلى واقع النظام الدولي.

المحور الثاني: الحلف وسياساته التوسعية:

لعل نهاية الحرب الباردة بالشكل الذي خلصت فيه شجّعت حلف شمال الأطلسي للتوسع الدائم إلى وسط أوروبا وشرقها، ولكن فإن عوامل بقاء الحلف واستمراره حتى بعد نهاية الحرب الباردة انطلقت من المخاوف الدائمة من التهديدات المستقبلية للوحدة الألمانية على الأمن الأوروبي، وخاصة في مجال بناء سياسة موحدة للأمن والدفاع، والعلاقات مع روسيا ودول الرابطة المستقلة الكومنولث، ثم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية

[176] حسون، "إستراتيجية حلف،" 503.

غير المستقرة في وسط أوروبا وشرقها، إضافة للطابع المؤسساتي للحلف منذ نشوئه، والعامل الأهم استمرار عملية التوسع نحو الشرق دون توقف.

وبالتالي فإن السياسة التوسعية للحلف تنطلق من قاعدة مهمة وهي بقائه نفسه، فدون هذه السياسة لم يعد هناك مبرر لوجود هذا الحلف، ولهذا كانت السياسة التوسعية للحلف تشكل أداة بقاءه وتطوره، إن الولايات المتحدة استطاعت أن تخلق مبررات لبقاء الناتو لخدمة أهدافها ومصالحها العالمية وزعامتها للعالم.[177]

المحور الثالث: حلف الناتو وروسيا:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عملت دول الحلف على إقامة علاقات محسوبة مع روسيا بدأت بالصفقة المعروفة بــ(19+1) لبعض دول أعضاء الناتو وقتئذ من جهة، وروسيا بالمقابل من جهة أخرى، واستمر العمل بهذه الصفقة منذ إعلان تأسيس مجلس تعاون شمال الأطلسي في 1991/11/20، حيث ظهرت روسيا دائما كضيف على دول حلف الناتو.

وعليه يمكن القول أن علاقة روسيا بالناتو تحددت بقدرة الناتو للوصول إلى دول وسط أوروبا وشرقها الأمر الذي يتوقف عليه بقاء الناتو أو انحلاله، وفي قدرته على حسم تلك العلاقة، بحيث أن "بريجنسكي" يرى أن الفكرة الأساسية لتوسع حلف الناتو هو إنشاء أوروبا جديدة ذات تحالف مع الولايات المتحدة.[178]

وبينّت وثيقة التأسيس 1997/05/27 في باريس الغاية التي يراها الحلف في العلاقة مع روسيا وهي تنظيم نقل النفوذ في شرق أوروبا ووسطها من روسيا إلى الناتو، وأخذ الناتو في سبيل هذه الغاية التوسع باتجاهين:

الأول: باتجاه دول شمال شرق أوروبا وتحديداً باتجاه دول البلطيق، والذي يعد تجاوزاً على الخط الأحمر لروسيا، فمشروع التوسع ومنذ إقراره في قمة بروكسل 1994 قام على أساس وجود تعاون بين الناتو والمؤسسات الأوروبية من أجل رعاية دول وسط أوروبا وشرقها، لتتجاوز أزماتها الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الحماية الأمنية لها، ومن

---

[177] صالح الخثلان، "روسيا وتوسع حلف الناتو،" (2006/12/05)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/18).
http://faculty.ksu.edu.sa/الخثلان/Publications2/روسيا و توسيع حلف الناتو.htm

[178] Robert H. Donaldson and Joseph L. Nagee. *The Foreign Policy of Russia: Changing Systems, Enduring Interests* (New York: M.E. Sharpe, 2009), 3-4.

أجل ذلك فتحت المؤسسات الأوروبية أبوابها لهذه الدول مثل مجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي ولو بشكل تدريجي.

الثاني: باتجاه دول جنوب وشرق آسيا حيث تعاني هذه المنطقة من اللاستقرار مع مشاكل متعددة، ولقد كانت معارضة روسيا لتوسيع الحلف باتجاه المنطقة الثانية أقل من معارضتها الاتجاه الأول.

ولأهمية هذه المنطقة للأمن الأوروبي سعت الولايات المتحدة لإدخال هذه الدول إلى حلف شمال الأطلسي لضمان مصالحها الحيوية وبقاء هيمنتها الدولية، إضافة لتقليص النفوذ والدور الروسي في تلك المنطقة.

ووفق ذلك طرح مؤتمر قمة بروكسل 1994 مبدأ الشراكة من أجل السلام مع روسيا ودول المعسكر الشرقي كافة وبعض دول الأمن والتعاون الأوروبي ومضمونه ما يلي:

1. تعهد الشركاء باحترام المبادئ الأساسية للمجتمعات الغربية الليبرالية الديمقراطية.
2. حل النزاعات بالتفاوض.
3. إشراك السلطة المدنية مع السلطة العسكرية.
4. التأكيد على التشاور بين بلدان أوروبا الشرقية والغربية وروسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق مع حلف شمال الأطلسي لكل ما يعد تهديدا للوحدة الإقليمية والاستقرار السياسية والأمن القومي لهذه الدول.[179]

وعلى الرغم من دخول عدد من الدول المذكورة إلى حلف شمال الأطلسي، إلا أن الغرب لم يرد إقامة علاقات كاملة مع روسيا ولم يكن على استعداد لاستيعاب روسيا ضمن منظومة الناتو الجديدة (23 دولة 1994) ولم تكن روسيا تقبل بتوسيع الحلف على محيطها لولا شعورها بالنقص الذاتي وتغير ميزان القوة الدولي وقدرتها، التي أبدت في البداية مرونة في التعامل مع الغرب والناتو، حتى وصلت طريقة توسعه شرقا اليوم إلى حدود مسافة 400 كلم عن حدود روسيا وهذا التوسع دل أن الحلف لا يبالي بأي طرف حتى لو كانت روسيا في تلك المرحلة، وحاولت روسيا التعايش مع هذا الواقع.[180]

---

[179] Ibid, 5-8.

[180] أحمد ذياب، "أمريكا وروسيا حدود الاختلاف وآفاق التعاون." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 160 (2005): 164.

إن العلاقة بين الناتو وروسيا ورغم توقيع اتفاقية موسكو، إلا أن هناك العديد من الخلافات التي ما زالت قائمة حول جملة من القضايا الدولية، وما زال التخوف الأمريكي الأوروبي "الناتو" من نهوض روسيا مجددا عامل تحرك دائم لإضعافها واستفزازها عن طريق استمرار التوسع على حدودها، لأن روسيا تمتلك من الموارد المادية والبشرية والإمكانات الهائلة ما يمكّنها من العودة مجددا للعب دور قوي وفاعل في السياسة الدولية وهذا ما يقلق الولايات المتحدة أكثر مما يقلق الغرب.

إن المعادلة الجديدة لحلف الناتو وخاصة بين الأعضاء القدماء والأعضاء الجدد وجدت طريقها للتباين في المواقف حول روسيا، فهناك أزمة صعبة الحسم بين هؤلاء حول طبيعة العلاقة مع روسيا، وحتى أن الاتجاه العام هو اعتبارها شريكا أكثر من خصم ساهم في تطور الموقف من العلاقة الأطلسية بروسيا هو تراجع منظومة القيم داخل الحلف أمام النظرة الأمنية، وهو ما تبلور في حرب العراق والخروج الأمريكي عن إجماع الحلف، يضاف إلى ذلك ظهور اختلافات في المصالح بين أقطاب الحلف الغربي أكثر ما كان عليه أيام الحرب الباردة، في حاجة الأوروبيين إلى مظلة نووية أمريكية واقية من الخطر السوفيتي، بقيت لأكثر من أربعين عاما عاملا ضاغطا على الأعضاء الأوروبيين في علاقاتهم المصلحية ولا سيما الاقتصادية والمالية مع الأمريكيين، ومع سقوط معادلة الحرب العسكرية، ووصول الدول الأوروبية الرئيسية إلى مستوى اقتصادي وتقني متقدم، بدأت الخلافات السياسية والأمنية تظهر على السطح تدريجيا وازداد فارق الهوية تدريجيا بين الدول الأوروبية وروسيا، وليس بين الدول الأعضاء في الحلف فقط.

حيث بلغت أزمة العلاقات الأطلسية أقصى حدها في قضيتي كوسوفا وجورجيا، وبدأت نذر المواجهة تطفو على مفعول علاقات المشاركة، إلا أن لقاءات عام 2009 بعد وصول أوروبا إلى منصب الرئاسة أوجدت رغم استمرار الخلافات حول جورجيا وغيرها بوادر وفاق أطلسي روسي جديد، قد يصبح أوسع نطاقا وأكثر ثباتا من علاقة المشاركة القائمة من قبله.

المحور الرابع: الناتو بين أوروبا والولايات المتحدة:

بقيت أوروبا تمثل النقطة الأساسية وساحة المواجهة الفعلية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبقيت الدول الأوروبية موحدة بقيادة الولايات المتحدة ومتحالفة تحت اسم حلف الناتو في تلك المواجهة.

ولكن مع نهاية الحرب الباردة عام 1991 انتهى الدافع الأساسي وراء التحالف الأطلسي، وبدأت الشقوق تدب بين جانبيه وأخذت الدول الأوروبية تؤكد نفسها ووحدتها التي اتخذت شكل الاتحاد الأوروبي ومعاهدة ماسترخت، وبدأت التوترات تظهر بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين حول قضايا سياسية وأمنية واقتصادية. سياسيا ظهرت خلافات حول قضايا مثل أزمة الشرق الأوسط واحتواء العراق وإيران وفي قضايا عالمية مثل البيئة، والحظر العالمي للألغام والإرهاب والاحتباس الحراري، واقتصاديا بدا الأمر بالنسبة للأمريكيين أن الجانبين يتحركان نحو صراع لا مصالح فيه حول مصالح اقتصادية وصناعية، كما جاء ظهور العملة الأوروبية اليورو مع بداية 1999 ليكون تحديدا آخر يواجه العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا على المستوى العسكري والأمني، وتمحورت العلاقات حول قضيتين:

الأولى: اتجاه الدول الأوروبية لبناء قدراتها الدفاعية الذاتية.

الثانية: اتجاه المشروع الأمريكي لبناء نظام قوي للدفاع ضد الصواريخ.[181]

إن أوروبا ما تزال محور الاهتمام الأمريكي الروسي لما لها من أهمية إستراتيجية لكلا الطرفين ولكن بالنظر إلى العلاقات بين جانبي المتوسط يتبيّن ما يلي:

1. حدوث ارتباط بين الأمن الأوروبي والأمريكي عبر المشاركة الأطلسية.
2. أهمية الناتو بالنسبة للطرفين في استخدام قواته البرية للحفاظ على المصالح المشتركة في كافة أنحاء العالم.
3. أهمية أوروبا في معادلة توازن القوة الدولية.
4. انتماء الطرفين لنفس النموذج الاقتصادي (اقتصاد السوق).[182]

---

[181] Eduardo B. Gorman, *NATO and the Issue of Russia (Russian Political, Economic and Security Issues)* (New York: Nova Science Publishers, 2009), 20-22.

[182] محمد هيكل، *حرب الخليج: أوهام القوة والنصر* (مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992)، 605-611.

وعليه فإن الإستراتيجية الأمريكية تجاه أوروبا والناتو تكمن في الهيمنة والسيطرة وربطهما بالمصالح الأمريكية وطموحاتها، وهذا ما يفسر التوجهات الاستقلالية لأوروبا التي تجسدت بشكل واضح بإعلان بروكسل 1996 الذي يتعارض مع السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط والذي أكّد إلى وقوف أوروبا إلى جانب الحقوق العربية للفلسطينيين واستمرار هذه التوجهات الاستقلالية أصبحت حقيقة ملموسة، بالعملة الموحدة، والتجارة الحرة، وتواصل عملية الاندماج الأوروبي في هياكل الاتحاد الأوروبي ومؤسساته المختلفة، التي عززت من القدرة التنافسية لأوروبا على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية لأمريكا.[183] وقد عبّر الأوروبيون عن رفضهم للتوجهات والسياسات الأمريكية عبر العالم باعتبارها تشكل تهديدا لأمن أوروبا ومصالحها.

وشكّلت أحداث 11 أيلول 2001 نقطة تحول نحو الصدام الحقيقي بين الولايات المتحدة وأوروبا، رغم التعاطف الذي أبدته أوروبا مما حدث، وتجلى ذلك بوضوح رفض القوى الرئيسية في الحلف مثل فرنسا وألمانيا لتوجهات الإدارة الأمريكية وسياساتها الانفرادية في اتخاذ القرارات الدولية، وعلى الرغم من تأييد الزعماء الأوروبيين لإشراك حلف شمال الأطلسي في الحرب ضد الإرهاب، إلا أنه نفس العامل الذي بيّن الاختلافات والتباينات بين أقطاب التحالف الأطلسي.[184]

ويتجلى بشكل واضح رفض ألمانيا وفرنسا بعد فوز الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بولاية ثانية للخضوع للرؤيا الأمريكية وللسياسة الأمريكية التي اتسمت بالتفرد في اتخاذ القرارات الدولية، الأمر الذي دعا الولايات المتحدة لإعادة سياساتها والدعوة إلى التعاون مع أوروبا ومساعدة الولايات المتحدة في سياساتها القاضية لبناء عراق جديد وتوسيع نشر الحرية في العالم العربي وتحقيق سلام الشرق الأوسط، وصرّحت وزيرة الخارجية الأمريكية رايس على التأكيد للأوروبيين بأن الولايات المتحدة تريد أوروبا متحدة وتريد التعاون معها مستخدمة الأفكار بدلا من القوة.

ثم جاءت جولة بوش الأوروبية لتساند رؤى كونداليزا رايس حينما أعلن بوش أن أولوياته السياسية هي الانفتاح على أوروبا والتعاون معها وترتيب العلاقات معها، وإعادة التماسك لحلف شمال الأطلسي، هذا التغير في السياسة الأمريكية ما كان ليحدث لولا

---

[183] عماد فوزي شعيبي، *السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد – دراسة إستراتيجية – اليمين والمحافظون الجدد من التدخل الانتقائي إلى التدخل الاستباقي* (دمشق: دار كنعان للدارسات والنشر والخدمات الإعلامية، 2002)، 116-122.

[184] شيحا، *روسيا بوتين*، 330-331.

الإدراك الأمريكي وتفهمه لتوجهات أوروبا وسعيها لانتهاج سياسة دفاعية مستقلة عن الهيمنة العسكرية الأمريكية، لتتناغم مع تحديات القرن الجديدة، وحاولت أوروبا إعادة ترتيب أوضاعها الداخلية حيث خرجت قمة بروكسل في 29 نيسان 2003 الرباعية (ألمانيا، فرنسا، لوكسمبورغ، بلجيكا) بمشروع الاتحاد الدفاعي الأوروبي لإنشاء قوة عسكرية موحدة وقوة عمليات موحدة تحت مسمى "قوة الانتشار الأوروبي السريع"، والتي على أثرها تم إقرار إستراتيجية الأمن الأوروبي لتكون الأداة الرئيسية لمواجهة الأزمات الخارجية وبشكل مستقل عن الولايات المتحدة.[185]

وإذا كان التوسع شرقا يخدم المصالح الأمريكية فإنه بالضرورة يخدم المصالح الأوروبية المشتركة، ولكن بالقدر الذي سيكون فيه عامل موحد، بالقدر الذي سيكون فيه عامل تباعد واختلاف، بين الولايات المتحدة وأوروبا من جهة وأعضاء الناتو الآخرين من جهة أخرى.

وعليه فإن تعدد الرؤى بشأن دور الحلف وبيان المواقف والتجاذبات الداخلية في الناتو تبيّن تصدع في المواقف في العديد من القضايا الدولية ولا سيما العلاقة مع روسيا وخاصة بين الأقطاب الأوروبية نفسها مثل فرنسا وألمانيا من جهة وبريطانيا من جهة ثانية باعتبارها حليف دائم للسياسة الأمريكية، ولن تركز الدراسة على عوامل الخلافات الأمريكية – الأوروبية أو الأوروبية – الأوروبية، إلا بالقدر الذي يبيّن ويوضّح طبيعة العلاقات بين الناتو بأقطابه المختلفة مع روسيا ودورها، وعليه فإن تعدد المحاور في الناتو توضح تلك التباينات في المواقف من روسيا.

المهام العالمية والمشاركات العسكرية للحلف:

1. دور عسكري محوري يقوم به حلف شمال الأطلسي في أفغانستان والعراق.
2. التقرب الناعم حول القوقاز وجورجيا (وهو محاولة إقامة علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية محدودة مع تلك الدول دون استفزاز لروسيا بشكل مباشر ومحاولة التنسيق مع روسيا في بعض القضايا التي تهم الحلف في تلك المنطقة).
3. التحول من العقيدة العسكرية الدفاعية إلى العقيدة العسكرية الهجومية وتنفيذ مهام حربية انطلاقا من مفهوم الهيمنة الأمريكية.

---

[185] حسون، "إستراتيجية حلف،" 498-499.

4. الدفاع عن المصالح الأمريكية والشركات الأمريكية الكبرى في مجال النفط والسلاح.
5. فتح أسواق صناعية جديدة للولايات المتحدة في مختلف أنحاء العالم باستخدام القوة العسكرية.
6. التقرب الناعم نحو روسيا والصين.
7. مهمة الناتو في القرن الحادي والعشرين الانتقال من أوروبا إلى العالم وقيادة حروب السيطرة على الموارد.
8. توسع حلف الناتو في وسط وشرق أوروبا وضم أعضاء جدد من دول أوروبا الشرقية.
9. المشاركة في كل الحروب الأمريكية.
10. قيادته لأول عملية عسكرية خارج حدود القارة الأوروبية باحتلال أفغانستان، واستلام المهام العسكرية قوات إيساف التابعة للحلف.
11. حلف الناتو الظهير العسكري الإستراتيجي للولايات المتحدة في حروبها.
12. تم إجراء إصلاحات على هياكل الحلف من أجل تحسين قدراته على إجراء مهام عسكرية، خاصة في مجال اتخاذ القرار أثناء العمليات العسكرية.
13. أجرت الولايات المتحدة وعدد من دول أوروبا الأعضاء في حلف الناتو عدد من الإجراءات ذات الطابع السياسي والعسكري خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية وتردي جاهزية القوات العسكرية في العراق وأفغانستان، وتم إعداد مشروع واشنطن الخاص بالناتو والذي يهدف إلى زيادة ميزانية الحلف العسكرية وتدشين قوة تدخل سريع وإنشاء ذراع مواصلات جوي وتحسين قابلية الحركة للقوات وإدماج القسمين المدني والعسكري والتعاون مع شركاء آخرين مثل اليابان واستراليا وضم دول أوروبية أخرى حيث وصل عدد هذه الدول إلى 28 دولة ومحاولات ضم جورجيا وأوكرانيا وألبانيا ومقدونيا وتوحيد قدرات أوروبا وأمريكا وتعزيز القوات التقليدية وتعزيز المنظومات العسكرية في مختلف المستويات والتشاور في حروب السيطرة على الموارد النفطية والطاقة.[186]

---

[186] مهند العزاوي، "حلف الناتو متغيرات إستراتيجية في العقيدة العسكرية،" (2009/07/29)، (استرجعت بتاريخ 2011/01/02).

http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-15-08-09.htm

الناتو بين الرؤى والمحاور المختلفة:

الناتو مثل أي تحالف توجد فيه عدة دول لها مصالح وآراء مختلفة حول التعامل مع القضايا الدولية المختلفة، ولكن ما يُميّــز الناتو أنه حلف كبير يضم عدد كبير من الدول لتصل إلى 26 دولة، حيث يعود جوهر الخلاف الحقيقي بين الاتحاد الأوروبي والإدارة الأمريكية إلى تناقضات في التصورات، وخاصة تصورات الإدارة الأمريكية التي سيطر عليها رؤية المحافظين الجدد وأطروحاتهم التوسعية عبر البحث عن أعداء جدد لإبقاء حلف الناتو أداة للإستراتيجية الأمريكية بغض النظر عن التطورات التي حصلت في العالم وذلك لإبقاء الهيمنة الأمريكية، بينما تسعى أوروبا إلى ترجمة ثقلها الاقتصادي إلى قوة سياسية لتكون مؤثرة في مفاعيل السياسة العالمية، وقد أظهرت الأحداث عمق هذا التناقض وتحديدا عندما أشار وزير الخارجية الأمريكي رامسفيلد بتصريحاته حول أوروبا القديمة والجديدة عند رفض بعض الدول الأعضاء فكرة احتلال العراق محاولا بتلك التصريحات إجهاض محاولة الدولة الأوروبية المعارضة للحرب لتبني موقف موحد من بعض القضايا العالمية، وذلك من أجل ترسيخ الرؤيا الأمريكية للعالم انطلاقا من الهيمنة والتفرد الذي هو محور إستراتيجية السياسية الأمريكية في الوقت الذي تحاول فيه أوروبا صياغة عالم متعدد الأقطاب.

لقد جاء الموقف الألماني ليظهر الخلافات بين أعضاء الناتو، حيث أكّد وزير الخارجية الألماني بالنيابة عن المستشار الألماني في خطابه أمام مؤتمر ميونيخ حول الأمن إذ طالب فيه بإصلاح حلف شمال الأطلسي ليتحول إلى مكان للحوار الإستراتيجي بين أعضائه وانتقد المستشار وضع الحلف واعتبر أنه لم يتكيف مع الواقع الجديد الذي ظهر على الساحة الدولية وطالب بدور أكبر لأوروبا ليتناسب مع الثقل المتزايد للاتحاد الأوروبي، إضافة لرفض ألمانيا الحلول العسكرية للقضايا والأزمات العالمية، معتبرا أن مهمات الحلف وأدواره تتطلب إدراكا للتحديات الجديدة ومن رؤى متعددة بعيدا عن الحلول الأمنية للقضايا خاصة مع امتداد نطاق ونشاطات الحلف خارج النطاق التقليدي، حيث أن هذا الطرح الألماني لقي تأييدا من فرنسا التي أيدّت فكرة الإصلاح في الحلف وأكدّت أن الحلف بحاجة إلى المزيد من الحوار بين الولايات المتحدة وأوروبا وهذا الجدل والتباين بين الموقف الأوروبي والموقف الأمريكي سيشكّل عاملا مهما في تحديد مستقبل حلف الناتو إذا ما استمر الموقف الأمريكي المستفز لأوروبا، حيث أن إيجاد صيغة

للتوافق بين الحلفاء الأطلسيين حول دور الناتو المستقبلي سيتحدد بإطار التوافق أو عدمه على دور الحلف المستقبلي وسيبيّن قدرة الحلف على البقاء، وعليه فإن إلقاء نظرة على تلك المحاور والرؤى تسهم في استشراف شكل العلاقات الدولية مع روسيا وطبيعة النظام الدولي في المستقبل.

1. المحور الأمريكي الكندي البريطاني.

يحرص هذا المحور على التحرك العسكري في ما وراء البحار والعنوان "الحرب ضد الإرهاب"، وأهم صورها الحرب في أفغانستان وهو ما يبيّن أن هناك تباينا بين الأعضاء رغم المشاركة في أرض القتال.

2. غالبية الدول الأوروبية الغربية حريصة على إقامة علاقات تعاون مع روسيا الاتحادية، أما الدول الأوروبية الشرقية فتخشى عودة الهيمنة الروسية وهذا ما ظهر في التراجع الغربي في التعامل مع أزمة جورجيا.
3. عودة فرنسا إلى الحلف عسكريا مرتبط بالرغبة الفرنسية بتقوية جناحه الأوروبي على حساب جناحه الأمريكي، وفرنسا تعتمد على جذورها وبعدها التاريخي في أنها من الدول الفاعلة ولها بصمتها الخاصة على الساحة الدولية وأنها لا يمكن أن تظهر إلا عبر أوروبا الموحدة.
4. ألمانيا تربط بين أمنها والتوازن بين الحلف والاتحاد الأوروبي، وتعتبر ألمانيا الممول الرئيسي الثاني لحلف شمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة، وهي قوة اقتصادية ضخمة تبحث عن مكانة سياسية في العالم.
5. بريطانيا تعبّر عن علاقتها بالحلف بالعلاقة القوية مع الولايات المتحدة والمتحالفة معها إلى حد قريب، وبريطانيا دائما تغرد خارج الصف الأوروبي وتظهر عدم اندماج وانسجام مع مسيرة الوحدة الأوروبية فهي تشكّل الحليف الدائم والمؤيد للأمريكان ومواقفها دائما مؤيدة للإدارة الأمريكية في العديد من القضايا والأزمات والأحداث العالمية.
6. منظور الأمن السائد في الجنوب الأوروبي بين البرتغال وايطاليا يتجه باتجاه أفريقيا ويتحول بذلك إلى أزمة لاجئين وخطر إرهابي.
7. بينما تركيا وقبرص واليونان تنظر للأمن من منظور إقليمي ونزعات إقليمية.

8. الدعوة التركية لطريقة جديدة في تعامل الحلف مع العالم الإسلامي خاصة بعد رفضها تولي رئيس الوزراء الدنماركي اندروا راسموسن الأمانة العامة للحلف بعد طريقة التعامل السيئة للدنمارك فيما يتعلق بالرسوم الكاريكاتيرية الخاصة بالرسول محمد عليه الصلاة والسلام.

لقد ظهر الرفض الأوروبي للهيمنة الأمريكية على القرار السياسي والعسكري لحلف الناتو في الكثير من الأزمات الدولية والذي عكس نفسه بشكل واضح على ازدياد الأزمات الداخلية للحلف، ومن أهمها عدم قبول أوروبا وانزعاجها من التفرد الأمريكي بصناعة القرار مراعية مصلحتها وحدها دون مصالح الحلفاء، إضافة إلى خروج أوروبا عن الإملاءات الأمريكية بشكل علني كما حصل في الخرب على العراق، رفض طلب الولايات المتحدة بزيادة قوات حلف الأطلسي في أفغانستان، كذلك هناك خلافات أوروبية أمريكية على عدة أصعدة منها الخلاف حول شبكة الدرع الصاروخي، كذلك هناك مساعي لإقامة منظومة أمن خاصة بأوروبا إضافة للخلاف حول موقع روسيا ودورها على خريطة السياسة الأمنية الدولية ومستقبل صناعة القرار الأمني بين الحلف والولايات المتحدة، وهو ما يظهّر مدى الاستياء الأوروبي من القيادة الأمريكية للحلف ومدى الخلاف في النظرة الإستراتيجية بين الحلفاء، ومن أجل التعويض عن هذا الخلل عمدت الولايات المتحدة إلى زيادة أعضاء الحلف إلى 28 عضوا ممكن أن يصلوا إلى 32 عضوا ولكن هذا التعويض في العدد لا يمكن أن يعمل على جسر الهوة وتقليص الأزمة بين طرفي الحلف.

وعليه فإن الدول الأوروبية نفسها تعاني خلافات داخلية حول قيادة الحلف وزعامة أوروبا، حيث أن فرنسا ذات طموحات دولية عالية المستوى في البحر المتوسط ساعية لضمه تحت قيادتها، وكذلك ألمانيا وسيطرتها على الجزأين الشرقي والغربي وطموحاتها لقيادة أوروبا وبريطانيا التي تؤدي الدور المزدوج العالمي لمرافقة الولايات المتحدة والإقليمي على المستوى الأوروبي داخل القارة ذاتها (الشراكة الأوروبية – متوسطية).

وعليه فإن دعوة فرنسا إلى القيادة الأطلسية الموحدة في قمته عام 2009 وتطبّيعها لوضعها في الحلف يفسّر المكاسب التي حققتها متمثلة في اعتراف أطلسي لدورها في أفريقيا، إضافة أنها بقيت خارج لجنة التخطيط النووي الأطلسية لكي تحافظ على استقلالية درعها النووي، وتبيّن لنا كذلك التخوف الذي تبديه دول أوربية شرقية من قدرة فرنسا

وألمانيا من تشكيل قوة أوروبية خارج نطاق الحلف، إضافة لتخوف دول مثل بريطانيا وايطاليا من تراجع دورها القيادي في مناصب الحلف، لأنها ستكون مضطرة لترك تلك المناصب للفرنسيين في إطار صراع المناصب القيادية.

وعليه وإن كان الحلف يرغب في دعم فرنسا الكبير في تعزيز القوى البشرية الأطلسية والقدرات العسكرية الميدانية لا سيما اللوجستية منها، فلا يغيب في المقابل سعي فرنسا لدور إستراتيجي عسكري عالمي، أبعد من دورها الحالي عبر الاتحاد الأوروبي أو في حلف الأطلسي، كما تتطلع إلى دور كبير في منطقة الشرق الأوسط ليس ضمن مظلة الحلف وإنما تطمح إلى بناء علاقات إستراتيجية مع دول شرق وجنوب آسيا في المستقبل بعيداً عن مظلة الحلف.[187]

وهذا يُفسّر التباين في المواقف والرؤى وصراع النفوذ داخل الدول الأعضاء في الحلف، وتوضيح الخلافات الأمريكية الأوروبية بشكل واضح في الكثير من القضايا الدولية، وإذا كانت فرنسا وألمانيا تريدان قيادة أوروبا ليس إلا لإثبات قدرة أوروبا للعب دور دولي في النظام متعدد الأقطاب الذي يحتفظ لتلك الدول ولأوروبا بدور أكثر فاعلية واستقلالية على الصعيد الدولي، وهذا ما يُفسّر الخلاف داخل حلف شمال الأطلسي منذ العام 1989 حتى عام 2009 دون انقطاع حول الصورة الإجمالية الأطلسية ولا سيما العلاقات مع روسيا.

---

[187] عاطف، *استعادة روسيا*، 21-23.

المبحث الرابع:

روسيا والناتو قضايا وأزمات دولية
بين الشراكة والتناقضات

مرت علاقة روسيا بحلف الناتو بعدد من الأزمات والتحديات ومراحل من التباعد والتقارب والتعاون والصدام، بدءا من حرب كوسوفو والبلقان مرورا بالحرب على الإرهاب، إضافة للعديد من الأزمات والصراعات الإقليمية والدولية التي تداخلت فيها مصالح الأطراف الدولية وتحديدا تلك القوى الفاعلة في النظام الدولي حيث سيطرت أجواء تلك الصراعات والنزاعات على علاقة روسيا بالولايات المتحدة من جهة وأوروبا من جهة أخرى، أي علاقتها بالناتو بشقيه الأورو-أطلسي، ومثلت أحداث مثل 11 أيلول والحرب على أفغانستان والعراق والحرب الروسية على الشيشان، وقضايا مثل الأمن الأوروبي والدرع الصاروخي، وملف إيران النووي وغيرها من القضايا محددا لفهم طبيعة العلاقات الروسية الأطلسية في هذه الأزمات والأحداث ذات التأثيرات على مجمل النظام الدولي، وعلى طبيعة العلاقات الثنائية والمتعددة بين روسيا والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، متداخلة مع تلك الملفات متقاربة مع تلك الأجندات أحيانا ومتباعدة أحيانا أخرى.

بالرغم مما ورد فإن علاقة روسيا بحلف الناتو بقيت منطلقة من فهم خاص لكلا الطرفين لطبيعة المصالح القومية والأمنية، والتي تجلت بشكل واضح في هذه الأزمات والأحداث في إطار صراع المصالح والنفوذ في عالم ما بعد الحادي عشر من أيلول 2001، وعليه ومن أجل تفسير وفهم طبيعة العلاقة ومحدداتها الإستراتيجية ومواقف الأطراف ومصالحها وآفاق ومستقبل العلاقات، يتطلب الوقوف عند هذه القضايا والمحطات والأجندات ولعل أهمها مشاركة روسيا في الحرب على الإرهاب والحرب على أفغانستان بقوة وفاعلية.

المحور الأول: مشاركة روسيا بالحرب على الإرهاب:

شكّلت مشاركة روسيا بالحرب على الإرهاب في أفغانستان محطة هامة في تاريخ العلاقات بين روسيا والناتو من جهة والولايات المتحدة وأوروبا من جهة أخرى، فبينما سأمت القيادة الروسية من طبيعة علاقتها بالولايات المتحدة في عهد الرئيس بيل كلينتون إلا أنها تفاءلت خيرا بالرئيس الجمهوري جورج بوش، وقد ارتكزت القيادة الروسية على هذا التفاؤل بعد أن خيبّت آمالها سياسة إدارة كلينتون تجاه روسيا، تلك المتمثلة في خيبة الآمال من خطط الدعم الاقتصادي والمالي لروسيا وما نتج عنه من تناقص لنفوذها ودورها على المستوى العالمي بفعل تلك السياسية، إضافة لفهم خاص بطبيعة العلاقة بين روسيا والإدارات الجمهورية التي ومن وجهة نظر القيادة الروسية أفضل من الإدارات الديمقراطية، حيث كان هناك قناعة لدى القيادة الروسية أن انتخاب بوش سيدخل روسيا والولايات المتحدة في حوار حول القضايا النووية، تلك القضايا التي تهم روسيا ومصالحها القومية وخاصة ما خططت له الولايات المتحدة في هذه الفترة في موضوع الدرع الصاروخي القومي الــ(NMD)، والذي كان يعني بالنسبة لروسيا إلغاء معاهدة الحد من الصواريخ البالستية التي تعتبرها روسيا القضية المركزية في الاستقرار النووي.

بينّت الأحداث أن القيادة الروسية في تلك الفترة كانت مخطئة في تقديراتها وتوقعاتها، حيث عبّرت واشنطن عن أنها ستحافظ على سياسة ذات طابع انتقائي ولم تعر اهتمام للعلاقة بروسيا التي كانت تأمل بإقامة علاقات أكثر تعاون مع الولايات المتحدة في تلك الفترة خاصة مع قيام إدارة بوش بمراجعة البرامج السابقة وكل جوانب العلاقة مع روسيا، هذا أدى إلى تراجع العلاقات وتجميدها، خاصة مع إعلان الرئيس الأمريكي بوش في 1/أيار/2001 في تصريح له في جامعة الدفاع القومي بأن الحرب الباردة قد انتهت وأن روسيا لم تعد عدونا في إشارة إلى أن النظام الأمني المتعلق بالدرع النووي قد أصبح من الماضي في فهم التهديد المستند إلى الرد والرد المقابل.[188]

لهذا السبب أدرك بوش بأن هناك إمكانية لتوقيع اتفاقية حول الصواريخ البالستية على اعتبار أن روسيا لم تعد منافس، هذه المسألة الأمنية التي بدأ فيها بوش العلاقة لم تكن مطمئنة لروسيا، حيث أن روسيا لم تكن مستعدة لإلغاء النظام الأمني القديم وشكوكها حول

---

[188] شيحا، *روسيا بوتين*، 199-200.

اعتبار واشنطن لها بأنها شريك حقيقي في النظام الأمني الجديد، حيث اعتبرت روسيا أن الولايات المتحدة تريد الانسحاب من الهيكلية الأمنية القديمة دون انتظار نظام أمني جديد، واعتبرت روسيا أن هذا تقويض لدور روسيا العالمي وإذا كانت واشنطن صادقة في علاقاتها فالتساؤل الأساسي لماذا يبقى الناتو باعتباره أحد رموز المرحلة السابقة؟، وأشار العديد من المحللين والخبراء أن روسيا لم تكن مستعدة للتخلي عن الاتفاقات النووية التي تمثل الدليل والبرهان على مكانتها كدولة عظمى.

واعتبرت روسيا بأن انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقيات (ABM) قد يفتح سباق تسلح جديد لم تكن روسيا على استعداد للدخول فيه، وبالتالي قامت روسيا وردا على هذه السياسة الأمريكية بحملة دبلوماسية مع العديد من دول العالم مثل الصين وأوروبا الوسطى والشرقية، إضافة إلى إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع هذه البلدان، وقامت روسيا كذلك بدعوة الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى موسكو ووقعت اتفاقيات تعاون في مجالات مختلفة في موضوع بيع الأسلحة وموضوع الطاقة النووية، وكانت رسالة روسيا إلى واشنطن واضحة حيث اعتبرت الاتفاقيات الجديدة بين إيران وموسكو بمثابة تهديد، وأشار العديد من الخبراء والمختصين أن روسيا كانت تحاول في تلك الفترة فتح مساحة لها وقدرة أكبر للمناورة في مسألتي الدفاع الصاروخي وتوسع الناتو.

ولكسب المزيد من الحركة فيما يتعلق بأهدافها وطموحاتها العالمية، حيث أشار المحللين إلى أن روسيا اعتبرت قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من كل المعاهدات مع روسيا محاولة لبناء نظام عالمي جديد في الوقت الذي فيه روسيا غير مستعدة لمثل هذه التحديات نظرا لظروفها وإمكاناتها الحالية، ولجأت روسيا بالمقابل إلى إقامة اتفاقيات صداقة مع جيرانها وخاصة الصين وكوريا الشمالية لتقليص النفوذ الأمريكي من جهة واستغلال تقاربها كورقة في مشكلاتها مع الغرب والولايات المتحدة من جهة ثانية.[189]

كان الرئيس الروسي بوتين أول زعيم أجنبي يتصل بالرئيس بوش بعد أحداث 11 أيلول 2001، والذي عبّر عن تعاطفه الشديد وموقف روسيا الداعم للولايات المتحدة في هذه المحنة الإنسانية، وأكدّت روسيا أنها على استعداد لكي تكون حليف بدون أي قيود للولايات المتحدة والانضمام للحلف ضد الإرهاب، وهذه كانت مقدمة لطور جديد من

[189] Gulnur Aybet, *NATO: In Search of a Vision* (Washington: Georgetown University Press, 2010), 99-110.

العلاقات بين الطرفين، حيث أن روسيا في هذه الفترة أرادت أن تظهر فهمها للواقع العالمي الجديد، مما حدا بها إلى حد موافقتها على تقديم كل أنواع الدعم للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب، حيث وافقت روسيا على الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى تحضيرا للعمليات العسكرية في أفغانستان، واتخذت روسيا القرار بالتحالف لمحاربة الإرهاب رغم معارضة داخلية من الشعب ومن القيادات العسكرية، هذا التعاون الروسي لم يكن مجرد كلام بل بدأت روسيا مشاركة الولايات المتحدة في معلوماتها الاستخباراتية وقامت بدعم المعارضة الأساسية لطالبان في أفغانستان، وهو تحالف الشمال والتنسيق بينه وبين الولايات المتحدة في العمليات العسكرية، وكذلك وافقت روسيا على استخدام الولايات المتحدة للقواعد والمطارات العسكرية في قرغيسستان وطاجيكستان وأوزبكستان، واستمرت روسيا في إرسال شحنات من الأسلحة للتحالف الشمالي وفتحت المجال الجوي الروسي لعمليات الإغاثة الإنسانية، حيث أنه ولأول مرة تتواجد قوة عظمى أخرى في الباحة الخلفية لروسيا مع بدأ العمليات العسكرية لحلف الناتو على أفغانستان وتعاملت روسيا بهدوء عندما بدأ الأمريكان بالتحرك نحو آسيا الوسطى استعدادا للهجوم.[190]

فقد علّق نائب رئيس هيئة الأركان الروسية يوري بالويفسكي قائلا "لم نكن أعداء الأمريكان منذ زمن طويل لكننا لسنا شركاء تماما حتى الآن"،[191] كما أضاف: "إن وجود الأمريكيين في آسيا الوسطى كان يحل المشاكل الخاصة بأمن الحدود الجنوبية لروسيا"، وقد أثنى وزير الخارجية الأمريكي كولن باول على المساهمة الروسية في العمليات الأمريكية في أفغانستان وأشار "بأن روسيا كانت عضو رئيسي في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب ولعبت دور مهم في نجاح التحالف من خلال تقديم المعلومات الاستخباراتية لدعم التحالف الشمالي وتسهيل دخول قوات التحالف إلى آسيا الوسطى"، حيث أن حجم المساعدة الروسية أذهل المشككين وكان الرئيس بوتين يسعى للتقرب من الغرب واستغل الفرصة بهجمات 11 أيلول هذا من جهة، وبيّن خطاب الرئيس الروسي الغاية من تلك المشاركة في 24 أيلول حيث ربط بوتين في ذلك الخطاب موقف العالم بالوضع في الشيشان، وبينّت الطريقة التي حذّر فيها الشيشان الغاية الرئيسية للمشاركة في الحرب على الإرهاب، حيث قدّم دعوى أخيرة للحركة الانفصالية في الشيشان وطالبهم

---

[190] Aurel Braun, *NATO-Russia Relations in the Twenty-First Century (Routledge Contemporary Russia and Eastern Europe)* (London: Routledge, 2008), 35-36.

[191] شيحا، *روسيا بوتين*، 260.

بإلقاء سلاحهم خلال فترة وجيزة، إضافة إلى قيامه بزيارة إلى ألمانيا والتي اعتبرت من قبل العديد من المحللين تحرك باتجاه الغرب من البوابة الأوروبية – الألمانية حيث وضّح بوتين في خطاب له في 25 أيلول 2001 في ألمانيا في البوندستاج موقف روسيا وأهدافها بشكل يفهمه الغرب، حيث بينّت مقترحاته الغاية من المشاركة في الحرب على الإرهاب وهي ضرورة المحاربة المشتركة لبقايا الحرب الباردة في التفكير والسياسة، وقال بوتين "ما زلنا نعيش على نظام القيم القديم، نحن نتكلم عن الشراكة لكننا لم نتعلم حتى الآن أن نثق ببعضنا البعض، ونستمر سرا بمعارضة بعضنا البعض".[192]

كانت دعوة بوتين هذه إشارة إلى أهداف روسيا وغايتها وإستراتيجيتها ونظرتها للعلاقة مع الغرب والناتو، وإذا ما أراد الغرب تجاوز تدابير الحرب الباردة عليه أن يفعل ما فعلته ويقدم ما قدمته روسيا بمشاركتها في الحرب على الإرهاب حيث كان الغرب بحاجة إليها في أفغانستان، وعليه أن يعيد النظر بوجود حلف الناتو الذي هو أكبر دليل على التهديد ورمز من رموز الماضي، وأوضح المراقبين الروس إذا كان القادة الغربيين صادقين بخصوص إنهاء مرحلة الحرب الباردة عليهم أن يتجاوزوها بتصفية حلف الناتو وإنهائه، وأن يدعو روسيا للانضمام إليه إذا أراد الغرب إزالة الشكوك الروسية حول التهديدات الأمنية للناتو وللمؤسسات الغربية على روسيا وأمنها القومي، هذا ما يفسر طريقة تعامل روسيا في الحرب على الإرهاب في أفغانستان.

إن روسيا أرادت من هذا التعاون الإشارة إلى طريقتها للتعامل مع القضايا العالقة بينها وبين أوروبا، إذ سعت لبناء علاقات جيدة في مجال الطاقة والغاز وكان اهتمامها منصبا على بناء علاقات تجارية مع أوروبا، في الوقت الذي كانت فيه أوروبا والولايات المتحدة تضعان الأجندة الأمنية في سلم أولوياتهم. وأرادت روسيا كذلك إقامة تحالف بينها وبين أوروبا لحل خلافات حول القضايا الدولية التي تتفهمها أكثر من الولايات المتحدة وتحديدا فيما يتعلق بموضوع الدرع الصاروخي، حيث أرادت روسيا التعامل مع الناتو إذا توسع كحلف سياسي بدل من اتحاد عسكري، وعبّرت عن أنها مستعدة للانضمام للحلف إذا ما كان الحلف مستعد للتعامل معها.[193]

---

[192] Bertil Nygren, *The Rebuilding of Greater Russia: Putin's Foreign Policy Towards the CIS Countries*. (London: Routledge, 2007), 150-156.

[193] شيحا، *روسيا بوتين*، 283.

ورأى العديد من المحللين والخبراء أن روسيا لم تكن مستعدة للانضمام للحلف والتخلي عن سيادتها حتى وهي في أوج توجهاتها الغربية، وأن دخولها للحلف يعني نهاية الحلف نفسه وسيفقده طبيعته، وأن الغرب وخاصة دول أوروبا الشرقية لم يكونوا مستعدين لقبول روسيا، والناتو بالنسبة لهم هو وسيلة لإبقائها خارجا، إضافة إلى أن الروس كانوا يعتبرون أن الناتو قد بدأ يفقد لحمته، خاصة بعدما أثبت عدم الترابط بين أعضائه أثناء الحرب في أفغانستان، وأرادت روسيا في نفس الوقت أن تحقق مكاسب إستراتيجية في تلك الفترة انطلاقا من سياسة واقعية بالنسبة لروسيا أحد أهم أهدافها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حيث بدأت روسيا التشاور حول هذا الموضوع مع بروكسل وواشنطن في تلك الفترة.

رغم المعارضة القوية الداخلية للمشاركة في الحرب على الإرهاب إلا أن القيادة الروسية كان في سلم أولوياتها قضايا واضحة ومحددة وطريقها الخاص في التعامل مع الناتو، وإن مشاركتها على الحرب في أفغانستان والمستمرة حتى الآن يندرج في إطار مصالح الأمن القومي لروسيا الاتحادية انطلاقا من الإمكانات والظروف الذاتية والموضوعية، حيث دلت مشاركة روسيا بالحرب على الإرهاب أنها في تلك الفترة أرادت اختبار النوايا الحقيقة للناتو وللولايات المتحدة وأوروبا، إضافة لإدراكها بعدم قدرتها على المواجهة مع الولايات المتحدة والغرب، وحاولت تحقيق أهداف أكثر واقعية خدمة للأهداف الإستراتيجية التي لم يغب عنها دور روسيا العالمي وإمكاناتها الهائلة وقدرتها على لعب دور مهم في النظام الدولي.[194]

المكاسب التي كانت تأمل أن تحققها روسيا في مشاركتها بالحرب على الإرهاب:

1. استطاعت روسيا أن تحقق مكسب إستراتيجي على حركة طالبان بإضعافها والقضاء عليها، إضافة لانتهاء الدعم المقدم لحركة التمرد في الشيشان والتي كانت طالبان تدعمها بالمال والسلاح، إضافة لعلاقات روسيا مع تحالف الشمال والذي سيكون له دور في الحياة السياسية في أفغانستان والذي كان يعتبر حليف تاريخي وإستراتيجي لروسيا ويشكل موطئ قدّم لها هناك في المستقبل.

---

[194] المرجع السابق، 284.

2. محاولة الحصول على علاقات تجارية مع الغرب وتحقيق مكاسب مالية من المؤسسات الدولية وإعادة جدولة ديون روسيا والطلب من أوروبا الاعتراف بالوضع القانوني للاقتصاد الروسي.
3. المراوغة ومحاولة تأجيل انضمام أوكرانيا وبعض دول البلطيق إلى حلف شمال الأطلسي وأرادت أن يتفهم الأوروبيين شكوكها ومخاوفها وأن يكون لهم دور في التأثير على الولايات المتحدة.
4. الوقوف في وجهة الهيمنة الأمريكية من خلال تفعيّـل دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب.
5. التمكن من الاحتفاظ بقواعد عسكرية في آسيا الوسطى لما لها من أهمية إستراتيجية للأمن الروسي.
6. القضاء على التمرد في الشيشان وربطت بين قضية الشيشان والإرهاب الدولي، حيث حصلت روسيا على موقف أوروبي داعم للموقف الروسي في الشيشان في تلك الفترة.
7. التصدي للتطلعات، أي تحركات إسلامية داخل روسيا خاصة أن روسيا يقطنها أكثر من 20 مليون مسلم.[195]

كانت مشاركة روسيا في الحملة المناهضة للإرهاب وسط معارضة قوية داخل روسيا خاصة أن الكثير من المحللين الروس اعتبروا أن وجود القوات العسكرية الأمريكية وحلف الناتو في المجال الحيوي الروسي هو موطئ قدم ثابت للولايات المتحدة في تلك المنطقة وخطوة لسيطرتها على النفط والضغط على روسيا، في الوقت نفسه شعر الأوروبيون بالوضع الروسي وتحديدا القيادة الروسية؛ فأرسل توني بلير في 13 تشرين الثاني من العام 2001 الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ليقترح على روسيا تشكيل لجنة مشتركة من الناتو وروسيا، وكان الهدف من ذلك هو توسيع نفوذ روسيا على دائرة صنع القرار في الناتو، ولو في مجالات يتم التفاوض عليها وكأنه مقترح معنوي لتعويض روسيا عن تصفية النظام الأمني القديم، لكن هذه الفكرة أثارت مقاومة من أعضاء الناتو الجدد وتحديدا من بولندا وهنغاريا والتشيك والموقف الأمريكي الذي عبّر عنه دونالد

[195] Smith, *The NATO-Russia*, 8-12.

رامسفيلد صراحة برفض تطوير العلاقة بين روسيا والناتو، في المقابل وافق بوش على إبقاء الناتو في 13 وفي 20 من كانون الأول 2001 وانسحابها أي الولايات المتحدة من معاهدة الـــAMB وكانت ردة فعل القيادة الروسية هادئة، حيث قال الرئيس الروسي بوتين "إن الانسحاب لا يهدد الأمن الروسي"، إدراكا منه للحقائق التالية:

1. إدراك ضعف روسيا وعدم قدرتها على مقاومة الضغوط من الغرب خاصة من الولايات المتحدة.
2. رغبة روسيا في التعاون مع الغرب واستغلال الموارد الغربية وخاصة علاقات تجارية مع واشنطن.
3. بناء روسيا قوية يمكن تحقيقه فقط من خلال ارتباط أوسع مع الغرب.[196]

إن روسيا قدمت تنازلات ومبادرات من أجل تلك الأهداف أهمها:

1. القبول المتردد بانسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الحد من الأنظمة المضادة للصواريخ البالستية AMB.
2. وجود عسكري في جورجيا غض النظر عن زيادة ميزانية الدفاع الأمريكية.
3. قبول بعدم التوازن مع الحلف والموافقة على التواجد الأمريكي في البلقان وتأجير قواعد جديدة للولايات المتحدة في آسيا الوسطى.
4. الاستعداد لتخطي السياسة التقليدية في العلاقة مع الغرب مقابل التخلي عن مطامع القوى العظمى لروسيا.
5. إغلاق مكتب استخبارات روسيا في كوبا وقاعدة كامرانيه في فيتنام.[197]

كان الموقف الروسي من الإرهاب في محاولة تقارب مع الولايات المتحدة التي كانت في نفس الوقت تتلقى انتقادات من أوروبا وتحديدا في فرنسا، إلا أن هذه العلاقة لم تصل إلى الدرجة التي كانت تريدها روسيا، حيث كانت روسيا تريد أن تكون شريك إستراتيجي للغرب وكانت توجهاتها تجاه الغرب غير مشكوك بها كما يشير كثير من المحللين، ولكن المشكلة الحقيقية التي واجهت العلاقة بين الطرفين هي تلك القضية المتعلقة بتعريف الدول التي ترعى الإرهاب أو محور الشر كما أسماها الأمريكان، وخاصة أن هناك دول كانت

---

[196] شيحا، *روسيا بوتين*، 278.

[197] حسين معلوم، "الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى الواقع والأفاق،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 147 (2002): 90.

حليفة للاتحاد السوفيتي السابق وتربطها مصالح اقتصادية، إضافة لمشاكل لها علاقة ببيع الأسلحة الروسية والمصالح الاقتصادية الروسية مع هذه البلدان، إضافة للمشكلة الأساسية التي أرّقت روسيا وهي محاولة الولايات المتحدة التعامل مع هذه المشكلة بشكل منفرد ودون اعتبار روسيا شريك حقيقي.[198]

المحور الثاني: الحرب على العراق والعلاقات الروسية بالناتو والولايات المتحدة:

لقد شكّل العراق أهمية إستراتيجية لروسيا وذلك بفعل العلاقات التاريخية من جهة والاقتصادية من جهة أخرى، رغم أن هذه العلاقات تأثرت بانهيار الاتحاد السوفيتي وفي بدايات عهد يلتسن، إلا أنه وبفعل الضغوط الداخلية من التيارات القومية والوطنية في البرلمان الروسي، حدث تغيرات في طبيعة هذه العلاقة في ظل مطالبة المعارضة إلى رفع الحظر عن العراق، أو على الأقل انسحاب روسيا من نظام تطبيق الحضر واستئناف التجارة معه، إضافة لما له أهمية في القضايا الاقتصادية وفي دور روسيا على الصعيد العالمي، وبعد تلك المرحلة بدت تغيرات في السياسة الروسية تجاه العراق، وبدأت روسيا تغير موقفها السابق الداعم للولايات المتحدة، إلى موقف أكثر توازنا تجاه العراق حيث بدأت روسيا في تلك الفترة بتحركات دبلوماسية حثيثة من أجل تخفيف العقوبات عن العراق، ورفض استخدام القوة والبحث عن الحلول السلمية لأزمة العراق مع الأمم المتحدة.

تجلى الموقف السابق بشكل واضح أثناء الأزمة مع فرق التفتيش في كانون الثاني 1998 وقيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية للعراق، وروسيا وقفت وقفة رافضة للتدخل العسكري وقدمت روسيا أفكار بشأن الحلول الدبلوماسية، وكان الموقف الروسي حاسما وأهم ما يمكن ذكره في هذا السياق هو أن روسيا حاولت إعادة النظر بعلاقاتها بحلف شمال الأطلسي، وعدم المشاركة في اجتماعات الحلف في بروكسل حيث قام وزير الدفاع الروسي إيجورسيرغييف بإلغاء زيارته في 18 كانون الأول 1998 إلى

---

[198] المرجع السابق، 163.

مقر الحلف وأكّد "أن التعاون مع الحلف لن يحدث إذا استمر تجاهل الموقف الروسي"، ويمكن فهم الموقف الروسي للأسباب التالية:

- إن روسيا لم تعد ترغب في السير في ركب الولايات المتحدة.
- الضغوط الداخلية الروسية المساندة للعراق.
- المصالح الاقتصادية الروسية وأهمها الشعور بخسارة السوق العراقية.
- الديون العراقية لروسيا.
- الدوافع السياسية والأخلاقية لروسيا كدولة عظمى ورفضها لوجود مناطق توتر في الشرق الأوسط.[199]

بعد تولي الرئيس بوتين السلطة في روسيا أصبح الموقف الروسي أكثر تفهما لقضايا العراق، وقام بخرق الحظر الجوي بتسيير أول رحلة جوية إلى بغداد في العام 2000، فضلا عن المطالبة الروسية بتسوية عادلة للوضع في العراق ومنطقة الشرق الأوسط وتخفيف الضغط العالمي على العراق، وظلت روسيا تؤكد ضرورة حل المشكلة العراقية بالطرق السياسية والدبلوماسية وفق الشرعية الدولية، ورفض الخيار العسكري للحرب على العراق.

تبعا لما ورد فإن روسيا انضمت إلى تيار المعارضين للحرب في حلف الناتو وهم فرنسا وألمانيا، ولكن من أجل فهم الموقف الروسي من الحرب على العراق في تلك الفترة لا بد من الخوض في بعض التفاصيل والمواقف والأحداث في تلك الفترة وما سبقها، حيث انطلق الموقف الروسي في البداية في إطار حل القضية العراقية عن طريق مجلس الأمن والأمم المتحدة، خاصة بعد أن بدا واضحا التحضيرات الأمريكية للحرب على العراق، وعبّر بوتين بشكل واضح عن موقف روسيا بأنها لن تتعامل في قضية العراق كما تعاملت مع قضية التحالف في موضوع الإرهاب، لأن روسيا لا تريد تكرار ما حدث في يوغسلافيا، ولكن أبدى استعداد روسيا للتعاون إذا ما أخذت المصالح الاقتصادية الروسية بعين الاعتبار، إذ كان هناك ربط واضح بين التعاون وبين المصالح الاقتصادية في العراق، هذا ما أكدّه الخبراء والمحللين من جانب، ومن جانب آخر لا يمكن تفسير الموقف الروسي من الحرب على العراق دونما الأخذ بعين الاعتبار طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة في تلك الفترة وما سبقها، خاصة بعد التعاون الذي قدمته روسيا للولايات

---

[199] الإمارة، *الإستراتيجية الروسية*، 374.

المتحدة في الحرب على الإرهاب، وأرادت روسيا التعويض في الميدان الاقتصادي وتطوير التعاون في مجال الأمن وخاصة في مجال الدفاع المشترك، والتعاون مع الناتو، حيث أراد بوتين المزيد من الأمور الملموسة في العلاقات مع الغرب وهو كان على عكس يلتسن الذي كان يرضى بأمور رمزية.

كانت قضية تعديل جاكسون فنيك وحرب الدواجن والفولاذ قد ألقت بظلالها على العلاقات بين الطرفين، خاصة أن الولايات المتحدة بدأت تدير ظهرها لروسيا، وكانت روسيا قد بدأت تشك في النوايا الأمريكية تجاهها، حيث قامت الولايات المتحدة بتلك الفترة بسياسات تجاهل لروسيا.

عكست العلاقة بين الطرفين نفسها في 24 أيار 2002 في القمة بين بوتين وجورج بوش، إذ كان بوتين يريد معاهدة خفض الأسلحة كتعويض على إلغاء معاهدة الصواريخ البالستية وإلغاء تعديل جاكسون فنيك وتمتع الاقتصاد الروسي بمكانة قانونية، واعتبر المحللون توقيع بوش الابن على وثيقة ملزمة قانونيا حول تخفيض الأسلحة النووية الهجومية أقصر المعاهدات النووية في التاريخ وأبعدها تأثيرا في الوقت نفسه، حيث شكّلت هذه المعاهدة مصدر توتر في العلاقات بسبب فقدانها الآليات التطبيقية، وعدم وجود موافقات وتصديقات من الكونغرس والدوما لما كان لهذه المعاهدة من أهمية في تطوير العلاقات بين البلدين، قبل أن تتمكن الولايات المتحدة من تطوير الدفاعات الصاروخية البالستية، وأن تمنع من انتشار وتكاثر الأسلحة النووية، إضافة إلا أن كل طرف نظر للمعاهدة من زاويته الخاصة، حيث أن الولايات المتحدة اعتبرتها نهاية حقبة الحرب الباردة فيما رأت روسيا فيه دليل على التكافؤ النووي بين الطرفين.[200]

لقد ساعد اعتراف الاتحاد الأوروبي والأمريكي بالوضع القانوني للاقتصاد الروسي على تحسين فرص انضمام روسيا لمنظمة التجارة العالمية، وهذا ما تريده روسيا، ودعا بوتين في الوقت نفسه إلى إنشاء منطقة اقتصادية واحدة، هذا التفاؤل الروسي قوبل بتحفظ أوروبي وطلب من روسيا أن تجعل تشريعاتها منسجمة مع التشريعات الدولية، وفتح أسواقها ورفع التعريفات الجمركية عن الطاقة، إضافة لمشكلة أخرى مع أوروبا لها علاقة بالمشكلة حول كلنغراد المدينة الروسية على بحر البلطيق، ومن أجل فهم أكثر للموقف الروسي من العراق لا بد من فهم العلاقة مع الناتو في الفترة التي سبقت الحرب، حيث

---

[200] شيحا، *روسيا بوتين*، 291-294.

أنه وفي 28 أيار 2002 انعقدت أول قمة للناتو بمشاركة روسيا في روما حيث قال الأمين العام للناتو جورج روبرتسون "لقد اجتمع قادة 20 دولة من أكثر الدول قوة في العالم ليس لتقسيم العالم بل لتوحيده"[201] بوتين قال "لقد قطعنا شوط كبير من المواجهة إلى الحوار من المواجهة إلى التعاون، ولكن أوضح بوتين في الوقت نفسه بأن تعاون روسيا لا يمثّل دعم غير مشروط لأي عمل عسكري قد يقوم به الناتو، وفّر المجلس الجديد (مجلس روسيا الناتو) فرص للتشاور والاشتراك في صنع القرار وحتى العمل العسكري المشترك، وتضمن القضايا المطروحة للتعاون حول التهديدات الإرهابية والحد من الأسلحة والدفاع الصاروخي الميداني، والتعاون العسكري–العسكري والقضايا الإنسانية الطارئة، لكن لم تحصل روسيا على حق الاعتراض الفيتو على عمليات الناتو العسكرية كما أن دورها في المجلس غير محدد بدقة.[202]

بدأت روسيا في هذه الفترة تتبع سياسة خارجية أكثر ثباتا خاصة بعد اعتبارها عضو كامل الأهلية في مجموعة الثماني، في قمة كانانا سكنيس كندا، حيث تم تقديم مساعدات اقتصادية واستلام روسيا الرئاسة واستضافة القمة في 2006، بدأت روسيا بتفعيل علاقتها مع الصين من خلال منظمة شنغهاي، وانفتاح نحو الغرب وإعطاء أولوية للمصالح الاقتصادية في السياسة الخارجية، وإعادة علاقة روسيا مع حلفاء الاتحاد السوفيتي السابقين، ووجهت انتقادات للاتحاد الأوروبي وتحديدا لبريطانيا لرفضها تسليمها أحد القادة الشيشانيين ورفضت انتقادات الاتحاد الأوروبي لسياستها في الحرب على الشيشان.

بالنسبة للعلاقة مع الولايات المتحدة بدأت بالتوتر في تلك الفترة، وذلك عندما بدأت روسيا باستئناف المفاوضات التجارية مع بغداد، والإعلان عن نيتها لإعادة العلاقات النووية مع إيران، وموضوع سكة الحديد من سيبيريا إلى كوريا الشمالية، واتفاقيات عسكرية بمليارات الدولارات مع الصين، وفي تلك الفترة انتقدت روسيا السياسة الأمريكية في جورجيا، ووجّه الرئيس بوتين إنذارا لجورجيا بسبب دعمها للمتمردين الشيشان وهدد بعمل عسكري، وقد قام الاتحاد الأوروبي برفض التهديد الروسي وقامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية على ثلاث شركات روسية، لبيعها معدات عسكرية لدول تعتبرها غير صديقة، وفي بداية العام 2003 وأثناء تحضير الولايات المتحدة للحرب على

---

[201] المرجع السابق، 295.

[202] Lionel Ponsard, *Russia, NATO and Cooperative Security: Bridging the Gap (Contemporary Security Studies)* (London: Routledge, 2006), 131-143.

العراق بدا بشكل واضح اختلاف الأجندات السياسية والمصالح الاقتصادية لكل من الولايات المتحدة وروسيا، حيث أن روسيا عارضت الحرب على العراق للاعتبارات التالية:

- الحرب على العراق تهدد استقرار المنطقة الغربية للحدود الروسية غير المستقر أصلا في إشارة إلى استمرار الحرب في أفغانستان.
- ديون العراق البالغة 8 مليارات دولار لروسيا والاستثمارات الروسية في العراق.
- الخوف من انخفاض أسعار النفط.

ومن هنا فقد عارضت روسيا ومعها الصين وفرنسا استصدار قرار من مجلس الأمن لضرب العراق، وبروز دول أوروبية أعضاء في حلف الناتو مثل ألمانيا وفرنسا ومعارضتهم للحرب على العراق شجّع روسيا لكي تعبّر عن مواقفها المستاءة من السياسة الأمريكية بشكل علني، هذا الموقف الروسي كان نابعا من محاولة روسيا لضمان مصالحها الاقتصادية مقابل عدم عرقلة السياسة الأمريكية تجاه العراق وكانت المصالح الاقتصادية ذات أهمية أكبر من تطلعاتها الجيوسياسية.

ساندت روسيا رغم قلقها قرار بديل حول العراق يطالب بغداد بالتصريح عن كل أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها والسماح بالتفتيش عن هذه الأسلحة، وحاولت روسيا هذه المرة عدم الوقوف إلى جانب العراق والاستفادة من الخلافات بين الحلفاء الغربيين، ولكن ومع تطور الأحداث ووجود معارضة أوروبية للحرب على العراق أرادت روسيا تعميق الخلاف والانشقاق في الناتو، وانضمت إلى الدول الرافضة للحرب على العراق ضمن المجموعة الأطلسية وهو انضمام لمحور فرنسا وألمانيا، والمعارضة الروسية كانت صدمة للولايات المتحدة، حيث أرادت روسيا من هذا الموقف أن تقترب بعلاقتها من أوروبا لأنها الأقدر، من وجهة نظر روسيا، على المقاربة التوفيقية الناعمة للمشاكل الدولية التي تقبلها روسيا أكثر من الولايات المتحدة التي تلجأ إلى استخدام القوة.[203]

روسيا أرادت من هذا الموقف جعل أوروبا مساندة لها في القضايا الدولية العالقة وأن تكون لها عونا في الحوار والتفاوض حول تلك القضايا، إضافة إلى حماية المفاهيم التقليدية للدور الجيوسياسي لروسيا وتحجيم النفوذ الأمريكي، وخوف روسيا من أن موقفها مع الحرب قد يؤدي إلى إثارة المسلمين في روسيا، إضافة لتنامي المواقف الرافضة

---

[203] شيحا، *روسيا بوتين*، 309-331.

للهيمنة الأمريكية في المؤسسة السياسية الروسية، واعتبارها تهديدا للمصالح الجوهرية لروسيا، إضافة للخشية من العواقب والآثار التي يمكن أن تنتجها تلك الحرب على النظام الدولي، وعدم الرغبة في مساندة واشنطن التي تلعب دور الشرطي العالمي والموقف الشعبي الروسي الرافض للحرب على العراق، إضافة إلى الشعور المتنامي بالمهانة من طريقة تعامل الولايات المتحدة مع روسيا بالمقارنة مع الاحترام من فرنسا وألمانيا.

وعليه فإن فهم الموقف الروسي من الحرب الأمريكية على العراق بدأ يأخذ شكلا آخر؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية قررت عدم معاقبة روسيا لأنها بحاجة إليها في حربها على الإرهاب وأهمية موقعها الجيوسياسي وتأثيرها على العالم العربي وقدرتها على اللعب ضد الغرب، خاصة أن الولايات المتحدة كانت منزعجة من حلفائها الأوروبيين، إضافة إلى ذلك بدأت روسيا بتهدئة علاقاتها مع واشنطن عند تأييدها لقرار الأمم المتحدة الذي أعطى الشرعية للوجود الأمريكي البريطاني في العراق وقررت عدم المطالبة بدفع كامل الدين العراقي أو المطالبة بإعطاء امتيازات لشركات النفط الروسية في عراق ما بعد صدام.

ما يمكن ملاحظته هنا أن الولايات المتحدة أخذت تقترب باتجاه روسيا لتفكيك تحالف الدول الرافضة للحرب من خلال الحوار مع موسكو، ولكن ما يمكن قوله هنا أن الحرب على العراق أثبتت طبيعة الشراكة الأمريكية الروسية السطحية ولكن الطرفين لم يكونا يريدوا تعميق التناقضات بينهم وكان البحث عن مسائل التقرب أكثر من البحث عن أمور التناقضات بينهم، وقد أعطت الأحداث الجارية في العراق صورة أكثر وضوحا على تطور سياسة روسيا الخارجية من جهة وفهمها العميق لمصالحها من جهة ثانية وما يمكن استنتاجه من تلك المرحلة ما يلي:

- هذه المرة توقفت روسيا عن محاولة إنقاذ صدام حسين، كما فعلت في الحرب الأولى عام 1991م.
- حاولت روسيا تجنب تعميق الخلاف مع واشنطن واكتفت بمعارضة السياسة الأمريكية في العراق حيث أن موقفها النقدي كان أكثر لطافة من فرنسا.
- أظهرت الحرب على العراق حدود الشراكة الأمريكية الروسية، على الرغم من عدم قدرة روسيا أن تكون شريك مكافئا إلا أنها لم تكن مستعدة لتقبل دور الشريك الصغير لأمريكا.

- إن التناقضات واللاستقرار كانت سمة هذه الشراكة.
- لجأت روسيا لعدم قدرتها على تثبيت مواقفها بشكل مستمر إلى مؤسسات دولية خاصة الأمم المتحدة باعتبارها الضامن الوحيد لمكانتها كقوة عظمى.
- خشيت روسيا من أن الحرب على العراق ستعزز قوة أمريكا على الصعيد العالمي.

حاولت روسيا تحجيم الدور الأمريكي ولكن دون الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة شجّعها ذلك وجود حلفاء أطلسيون مثل فرنسا وألمانيا لكبح جماح الهيمنة الأمريكية.[204]

إن الانشقاق الذي وقع في الناتو حول العراق والقضايا المتعلقة بالنظام الدولي والأمن العالمي كشفت الفوارق في الفكر السياسي والعقلية السياسية حتى في الأجندات الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وأوروبا جعل هامش الحركة للدبلوماسية الروسية أوسع وجعلها قادرة على أن تعيد دورها العالمي رغم الإرباك الذي حدث في روسيا بسبب الانشقاق في جانبي الأطلسي حول طبيعة الشركاء الممكنين والمحتملين في إطار الدور الدولي الذي ينبغي أن تلعبه روسيا.

المحور الثالث: آسيا الوسطى وبحر قزوين (إستراتيجيات متباينة ومصالح متداخلة):

تتمتع منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين بأهمية جيوسياسية وإستراتيجية لما تمثّله هذه المنطقة من موقع جغرافي وموارد نفطية هائلة، وتتكون هذه المنطقة من مجموعة دول وهي (أوزبكستان، طاجيكستان، قرغيسستان، تركمانستان، وكازاخستان) كتلة إقليمية متجاورة، أما أذربيجان فإنها تدخل ضمن إطار مجموعة بحر قزوين مع جورجيا وأرمينيا، ولقد تضاعفت الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة نظرا لقربها من أماكن التوتر والنزاعات في آسيا التي تتسارع فيها دول كبرى دولية وإقليمية أبرزها أفغانستان وإيران إلى جانب قربها من منطقة الخليج العربي والعراق، إضافة إلى التنافس بين روسيا والولايات المتحدة لبسط هيمنتها على تلك المنطقة، حيث دخلت تلك المنطقة إلى منطقة الاستقطاب الدولي بفعل الأزمات والتحديات التي تواجهها على الصعيد العسكري

---

[204] ميثم الجنابي، *روسيا - نهاية الثورة؟* (دمشق: المدى للثقافة والنشر والتوزيع، 2001)، 205-215.

والاجتماعي والأمني بفعل الصراع بين الدول الكبرى على تلك المنطقة وأهميتها لها من جهة، وبفعل النزاعات الإقليمية بين تلك الدول ذاتها وفي ظل المتغيرات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي دخلت قوى جديدة على مسرح الصراع والتنافس في تلك المنطقة، وأصبحت المنطقة مسرحا للصراعات بين الدول الإقليمية والدول الكبرى وخاصة بين الولايات المتحدة وروسيا، وشكّلت أحداث الحادي عشر من أيلول اهتماما متزايدا من الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو بهذه المنطقة، انطلاقا من أهميتها للحرب على أفغانستان والتواجد العسكري في تلك المنطقة والتأسيس لوجود دائم وحماية لقواعدها العسكرية الدائمة في أفغانستان.

رأى الكثير من الخبراء والمحللين أن الهدف الأمريكي من الحرب على أفغانستان بمعناه الإستراتيجي هو التواجد في قلب منطقة آسيا الوسطى لتأمين سيطرتها ونفوذها على نفط المنطقة وحماية مصالح شركاتها النفطية هناك، وتشير العلاقات الأمريكية الأذربيجانية إلى ذلك البعد الإستراتيجي للمنطقة ولنفطها، إضافة لمنع أي تحالف بين إيران وروسيا في تلك المنطقة، إذ أن أذربيجان تحتضن قواعد عسكرية أمريكية لحماية أنابيب النفط بابكوجيهان الذي افتتح في العام 2007 والذي ينقل النفط من منطقة القوقاز دون مشاركة آسيا.

تجسدت الرؤيا الأمريكية للسيطرة على تلك المنطقة من خلال ما عبّرت عنه إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس جورج بوش، والتي اقتضت بضرورة الهيمنة والسيطرة الأمريكية على أي نقطة إستراتيجية في العالم من خلال وجود قوات عسكرية دائمة لها في هذه المنطقة،[205] واستغلال غياب القوة المنافسة للولايات المتحدة على الصعيد الدولي وهي تسعى لتعزيز سيطرتها على تلك المنطقة بكل الوسائل السياسية والاقتصادية والأمنية وحتى الابتزاز السياسي، هذه المنطقة ذات بعد إستراتيجي اقتصادي مهم للولايات المتحدة، وتحديدا في أذربيجان وتركمانستان، من خلال إقامة عدة مشاريع نفطية مع تلك المناطق لتأمين مصادر النفط وحمايتها من أي تهديد، حيث تسعى الولايات المتحدة من خلال هذه الإستراتيجية إلى تقويض أي دور اقتصادي أو سياسي لروسيا في تلك المنطقة وتأمين تعدد طرق نقل إمدادات النفط وتعدد الاعتماد على النفط العربي.

---

[205] عبد الحليم أحمد، "الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 147 (2002): 50.

وفيما يتعلق بالبعد العسكري والأمني في الإستراتيجية الأمريكية فقد استمرت الولايات المتحدة في حملتها في الحرب على الإرهاب وتأمين وجودها العسكري في أفغانستان، وعملت على احتواء النفوذ الروسي الأفغاني وإزالة الأسلحة والمواد النووية من بلاد آسيا الوسطى، فضلا عن محاصرة إيران ومنع وصول أي أسلحة نووية إلى أي جهات معادية لها، وعملت كذلك على تشكيل أحلاف عسكرية لمحاصرة موسكو ومحاصرة الشركات النفطية الروسية والصينية في تلك المنطقة، إضافة إلى تعزيز وجودها العسكري في تلك المنطقة، وذلك لتأمين السيطرة الإستراتيجية على جنوب آسيا والمحيط الهندي وربط آسيا الوسطى بأفغانستان وباكستان والهند لتأمين ممرات قواتها العسكرية البرية والجوية والصاروخية، إذ نجحت الولايات المتحدة بإقامة 12 قاعدة عسكرية في آسيا الوسطى وبحر قزوين،[206] لتعزز بذلك الوجود العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، حيث دفعت الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ 120 مليون دولار لقرغيسستان لتأجير قاعدة عسكرية، كما وقعّت الولايات المتحدة اتفاقيات عسكرية مع طاجيكستان لاستخدام قواعدها العسكرية.

أرادت الولايات المتحدة بذلك أن تعيق دور روسيا الإستراتيجي في تلك المنطقة من خلال التضييق عليها من ثلاث مناطق وهي أوكرانيا أذربيجان وأوزباكستان لمنع وصول النفوذ الروسي إلى المضائق التركية، لأن أوكرانيا تطل على البحر الأسود وأمريكا تريد منع روسيا من نشر أساطيلها في تلك المنطقة، إضافة لإقناع تركمانستان بقبول بناء خط ترانز غزر المتجه للشواطئ الأذربيجانية لتقليل من الفوائد الروسية وتقليص دور روسيا في السيطرة على مصدر حيوي مثل الغازات في تلك المنطقة، وكذلك أقنعت الولايات المتحدة أوكرانيا في ظل حكومة يوشنكو بإقامة قاعدة عسكرية حتى 2017 وهي منفذ على البحر المتوسط، إضافة لأوزباكستان وأذربيجان ذات الموارد والإمكانات البشرية والزراعية الهائلة.

إن الأهداف الإستراتيجية للتواجد الأمريكي في هذه المنطقة يتمثل في تحجيم للدور الروسي والإيراني والصيني في تلك المنطقة ومحاصرته ومنع تلك الجمهوريات من أن تعود إلى روسيا، إضافة للمصالح الاقتصادية والنفطية والوضع الجيوإستراتيجي لمنطقة آسيا وبحر قزوين، حيث أن الإستراتيجية الأمريكية تصطدم بعدة عقبات أهمها النزاعات

[206] المرجع السابق، 51.

بين دول تلك المناطق حول موارد الطاقة والخلافات الداخلية داخل تلك المناطق وضعف الإمكانات المالية لتطبيق خطط نقل البترول، إضافة للمشاكل السياسية والعرقية التي تعانيها دول المنطقة فضلا عن رفض روسيا للمواقف والسياسات الأمريكية في تلك المنطقة.[207]

بالمقابل فإن روسيا تنظر إلى هذه المنطقة بأهمية ذات بعد إستراتيجي، إذ بيّنت الإستراتيجية الروسية أهمية هذه المنطقة منذ مطلع التسعينيات، وكانت هذه الإستراتيجية تهدف إلى إعادة علاقاتها مع تلك المنطقة واعتبارها ذات أولوية في توجهاتها، وبيّنت الإستراتيجية الروسية كذلك أهمية هذه المنطقة لاستقرار روسيا ولأمنها القومي، حيث كان التخوف الروسي من احتمال نشوب اضطرابات داخل تلك المنطقة يستدعي منها التدخل لحماية الأقليات الروسية هناك أو دخول أي من تلك الدول في ترتيبات أمنية مع قوى أجنبية، وهذا ما تم فعلا عندما اجتاحت الدبابات الروسية أوسيتا الجنوبية في العام 2008 في حرب قوية ضد جورجيا.[208]

وإدراكا من روسيا لتلك التهديدات وخاصة محاولات الولايات المتحدة لضم دول الكومنولث الروسي لحلف الأطلسي، بدأت روسيا كما أسلفنا سابقا في عهد الرئيس بوتين بوضع إستراتيجية عام 2000، وحددت طرق التعامل معها وخاصة المتعلقة بمطالبة أذربيجان وأرمينيا للانضمام للحلف، وترى روسيا أن المنطقة ذات أهمية إستراتيجية باعتبار:

- أن أمن روسيا مرتبط بأمن واستقرار تلك المناطق وهي ضمن المجال الحيوي والجيوإستراتيجي الروسي.
- المنطقة مهمة لتقليل التوترات العرقية والدعوات الانفصالية.
- تسعى روسيا لبناء علاقات اقتصادية مع هذه المناطق.
- ترتيب العلاقات مع تلك الدول وتعزيز التعاون لكبح جماح القوة الأمريكية هناك.
- سعت روسيا إلى تعزيز علاقتها مع إيران والتي ستفصلّها الدراسة هذه لاحقا.
- قامت روسيا بالدخول بأحلاف مع تلك المناطق خاصة منظمة شنغهاي.

---

[207] حسام سويلم، "القوات العسكرية في آسيا الوسطى،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 164 (2006): 83.
[208] محمود خليل، "إعادة انتشار توزيع القوات الأمريكية." مجلة السياسة الدولية، عدد 157 (2004): 244.

- إقامة روسيا قيادة دفاعية مشتركة في داغستان إضافة إلى إقامة قواعد عسكرية في مناطق مختلفة.[209]

عمدت روسيا إلى إعطاء دور للتدخل العسكري في تلك المناطق لحماية أمنها، حيث قامت روسيا بتعزيز وجودها العسكري في كل من أرمينيا قرغيسستان وجورجيا وطاجيكستان بتشكيلات مختلفة من القوات العسكرية من غواصات، إذ تعاظم الوجود العسكري في قرغيسستان في العام 2006، لكن روسيا واجهت تحديات في تلك المنطقة خاصة عندما فكرت بقدرة منظمة شنغهاي على خلق حالة من التوازن الإستراتيجي لمواجهة النفوذ الأمريكي في تلك المنطقة، لا سيما مواجهة النظام الصاروخي الذي تنوي الولايات المتحدة نشره، حيث تعتبر منظمة شنغهاي من أهم المنظمات التي أنشأتها روسيا والصين لحل المشاكل المختلفة بين الطرفين، والتي ضمت إضافة إلى روسيا والصين كازاخستان وطاجيكستان وقرغيسستان وأوزبكستان.[210]

كما شكّلت إيران محور اهتمام روسيا لتعزيز إستراتيجيتها في تلك المنطقة نظرا لموقع إيران الإستراتيجي من الخليج العربي حتى بحر قزوين وامتلاكها موارد نفطية هائلة، كذلك قربها من تلك المنطقة لما يمثله المشروع النووي الإيراني والتعاون الروسي معه، خلافا مع الولايات المتحدة خاصة بعد إعلان روسيا في 18 كانون ثاني 2005 أن روسيا ستواصل دعمها للمشروع النووي الإيراني وستواصل وتستمر في علاقاتها مع إيران.[211]

تسعى روسيا كذلك إلى إقامة علاقات مع إيران لخلق حالة من التوازن الإستراتيجي في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين في مقابل النفوذ الأمريكي المتعاظم في تلك المنطقة، لما تتمتع به إيران من تأثير وعلاقات دينية وتاريخية على تلك المناطق، إضافة لذلك تعزيزا للمصالح الاقتصادية الروسية في مجالات النفط والطاقة والمجال العسكري، استعدادا منها لمواجهة التحديات التي قد يفرضها الوجود الأمريكي خاصة في إقامة علاقات إستراتيجية مع بعض دول المنطقة، حيث تريد روسيا استعادة دورها العالمي، إضافة للأهداف المشتركة في التصدي لتوسع حلف شمال الأطلسي شرقا ليضم آسيا

---

[209] علي مقلد، مترجم، *جيو-سياسية آسيا الوسطى* (بيروت: دار الاستقلال للثقافة والعلوم والقانون، 2001)، 28-30.

[210] عاطف عبد الحميد، "أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 164 (2006): 78-79.

[211] أحمد ذياب، "أمريكا وروسيا حدود الاختلاف وآفاق التعاون،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 160 (2005): 164.

الوسطى والقوقاز، وتحجيم للدور التركي المدعوم من الولايات المتحدة في تلك المنطقة.[212]

شكّلت هذه المنطقة عامل توتر وصراع مستمر بين الولايات المتحدة وروسيا نظرا لأهميتها الإستراتيجية لكلا الطرفين، إضافة لوجود مجموعة من التداخلات لقوى إقليمية ذات مصالح في تلك المنطقة، وما يمكن استنتاجه أن هذه المنطقة ستشكل عامل عدم استقرار للنظام الدولي وساحة مواجهة محتملة بين مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، فضلا عن إمكانية استخدامها كورقة مساومة في قضايا خلافية بين روسيا والولايات المتحدة والناتو، حيث دلت الأحداث والأزمات التي ذكرناها على تشابك المصالح واختلاف الأجندات في تلك القضايا الدولية بين عدد من الدول الكبرى، حاولت روسيا في تلك الأحداث والأزمات الدولية التعامل بنوع من البراغماتية انطلاقا من مصالحها وظروفها الداخلية، وانعكست علاقتها بالولايات المتحدة على مواقفها من تلك الأطراف حيث أن روسيا لم ترغب بالمواجهة مع الولايات المتحدة والناتو.

المحور الرابع: توصيف علاقة روسيا بحلف الناتو:

لقد شكّلت العلاقة بالناتو القضية المحورية في توجهات الرئيس بوتين، والتي عكست نفسها بشكل واضح في توجهات السياسة الخارجية وإستراتيجيات الأمن القومي لروسيا الاتحادية، حيث أن هذه العلاقة الممتدة من العام 1995 حتى عام 2008 فترة تولي بوتين السلطة مرت بمراحل ومحطات مهمة يمكن توصيفها بالآتي حسب الفترات الزمنية المحددة لطبيعة العلاقة:

1. مرحلة الانتظار والتفاؤل وهي الفترة الممتدة من منتصف عام 1999 حتى عام 2000، حيث اتصفت هذه العلاقة بالتوتر على خلفية الحرب الأطلسية على يوغسلافيا والتي أدت إلى انقطاع العلاقة بحلف الناتو، حيث أن القيادة الروسية في هذه الفترة كانت قد سئمت من العلاقة مع الغرب بسبب سياسات الإدارة الأمريكية في زمن الرئيس الأمريكي كلينتون، والتي اعتبرها الروس أنها مخيبة للآمال فلم تحصل روسيا لا على المساعدات الاقتصادية من الغرب ولا على

[212] المرجع السابق، 170.

عضوية الناتو، بل أريد لروسيا أن تروض وتقبل بتوسع حلف شمال الأطلسي في شرق ووسط أوروبا، وانتظرت القيادة الروسية حتى تولي جورج بوش الابن الإدارة في الولايات المتحدة، وكانت حينها التوقعات لدى القيادة الروسية متفائلة بشأن الإدارة الجمهورية التي يمكن أن تبدأ كما كان يؤمل بمفاوضات حول الأسلحة النووية التي تريدها روسيا والتي تشعرها بالأهمية، رغم أن هذا التفاؤل لم يكن في مكانه إلا أن هذه المرحلة يمكن وصفها بمرحلة الانتظار والتفاؤل لأن علاقة الولايات المتحدة بروسيا تعكس نفسها على علاقة روسيا بالناتو.

2. المشاركة الفاعلة والاستعداد للانضمام للحلف وهي الفترة الممتدة من منتصف عام 2001 حتى منتصف عام 2002، حيث كانت الفرصة سانحة لروسيا لتعبّر عن رغبتها بالمشاركة بقوة في الحرب على الإرهاب وأكدّت استعدادها لتقديم كل أنواع المساعدة والدعم للتحالف ضد الإرهاب وبدون أي تحفظات، حيث كانت المشاركة الروسية أكثر مما توقعه الغرب والناتو، وعبّر الرئيس بوتين عن هذه المشاركة بقوله إننا مستعدين للمشاركة إلى أبعد مدى مع الحلف ولكن على الحلف والغرب أن يقدم لروسيا مثلما قدمت إذا أراد الشراكة معها، حيث استعدت روسيا لتقديم تنازلات للغرب من أجل الانضمام لحلف الناتو، ولكن ما أقدمت عليه إدارة بوش من سياسات وإجراءات خاصة المتعلقة بإلغاء معاهدات الحد من انتشار الأسلحة من طرف واحد جعل روسيا تدرك أن انضمامها للناتو ليس بهذه السهولة، وكان على روسيا أن تتعامل بمرونة وبراغماتية مع السياسة الأمريكية الأطلسية انطلاقا من إمكاناتها وظروفها في تلك الفترة، حيث كان يريد الغرب منها أن تتنازل عن النظام الأمني القديم بدون أي دور حقيقي نحو الشراكة، وتم تعويضها بمجلس روسيا الناتو كإطار للترويض وتقديم التنازلات، بعد ذلك اتبعت روسيا سياسات متعددة انطلاقا من مصالحها واعتبارات أمنها القومي.

3. مشاركة انتقائية وعلاقات ذات بعد توازني وهذه الفترة الممتدة من منتصف عام 2000 حتى نهاية عام 2007، حيث أرادت روسيا في هذه المرحلة أن توصل رسالة إلى الغرب مفادها أن روسيا لن تقبل بشراكة ناقصة مع الناتو والغرب بدون احترام لمكانة روسيا ولدورها، وبدون الإقرار والاعتراف بأن روسيا دولة عظمى ومهمة للأمن والتوازن للقارة الأوروبية على وجه الخصوص وللعالم

واستقراره على وجه العموم. وبدأت هذه السياسة تترجم على أرض الواقع قبيل الحرب على العراق، حيث اتبعت روسيا ما يمكن وصفه سياسة انتقائية أو شراكة انتقائية أجبرت بموجبها الناتو والإدارة الأمريكية الذهاب بعيدا عن الشرعية الدولية، وبعد احتلال العراق أيدّت قرار مجلس الأمن لشرعنة الاحتلال الأمريكي للعراق وبدأت العلاقة مع الناتو تأخذ شكل انتقائي وغير مستقر، أي علاقة غير ثابتة وانتقائية، وارتبطت في الوقت عينه بعلاقة روسيا بالولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي حيث كانت هذه المرحلة مليئة بالتعقيدات والتجاذبات، ركّزت روسيا على أوضاعها الاقتصادية التي شكلّت محور اهتمام السياسة الخارجية الروسية وبدأت ببناء علاقات متعددة بدئا من الصين وإيران ودول الكومنولث والدول المستقلة وأصدقاء وحلفاء سابقين من العهد السوفيتي، واتبعت سياسة أكثر استقلالية وأكثر فعالية بمختلف القضايا الدولية وتعزيز مكانتها العالمية في محيطها الإقليمي والدولي، ولكنها في الوقت نفسه أبقت باب التفاوض مع الغرب والناتو مفتوحا حول مختلف القضايا بما فيها توسع الناتو ولكن ضمن رؤية وشروط روسيا وطريقها الخاص وليس بناء على شروط الغرب والناتو والولايات المتحدة.

4. فرض الشروط والمواجهة من أواخر عام 2007 حتى أواخر العام 2008، رفضت روسيا سياسات الحلف التوسعية تجاه جورجيا وأوكرانيا بشكل واضح، وهذه المرة ليس من خلال الدبلوماسية والمفاوضات وإنما من خلال الرد العسكري القوي في جورجيا، والتي بينّت مدى رفض روسيا القاطع وقلقها الدائم لتوسع الحلف باعتباره التهديد المباشر لأمنها القومي، حيث أرادت أن توصل رسالة واضحة لحلف الناتو والغرب أن روسيا مستعدة للمواجهة بكل أشكالها إذا ما استمر توسع الناتو وتجاهل روسيا، واستطاعت روسيا فرض شروطها على جورجيا والناتو من خلال ما فرضته على المبادرة الفرنسية الأوروبية لحل تلك الأزمة، إضافة لذلك أرادت روسيا أن تقول للغرب أنها لن تقبل التجاهل ولكن في نفس الوقت تبقي باب المفاوضات مفتوح على مختلف القضايا ولكن دون إهمال أو تجاهل أو تهديد لروسيا ولأمنها القومي.

5. المفاوضات المتكافئة والبحث عن ضمانات من أواخر عام 2008 حتى الآن، عبرّت روسيا عن رفضها فكرة نشر الدرع الصاروخي في بولندا والتشيك، واعتبرت روسيا أن هذا الدرع يمثل تهديدا مباشرا لقواتها العسكرية ويضعف من قدراتها في الدفاع عن أرضها وأجوائها، لكن في الوقت نفسه فإن روسيا لا تريد المواجهة والصدام والعودة إلى أجواء الحرب الباردة، وتؤكد المواقف الروسية الرسمية أنه لا عودة إلى سباق تسلح جديد بينها وبين الغرب، ولكنها تريد ضمانات عبر مفاوضات، وأن توسع الناتو ونشر الدرع الصاروخي ليس موجها لها ولا يشكل خطر على أمنها القومي وعلى مصالحها، وعليه فإن هذه المواقف الروسية مستمرة حتى الآن في إطار مفاوضات متكافئة وضمانات قانونية، وتعلن روسيا أنها لا تريد أن تتحمل مسؤولية العودة إلى أجواء الحرب الباردة ولكن في الوقت نفسه لن تقبل تهديد لأمنها القومي من أي طرف كان وتحديدا من الناتو.

وعليه فإن الفصل التالي سيتناول بالتفصيل هذه العلاقة بكل جوانبها السياسية والأمنية، إضافة للعلاقة بين روسيا والناتو في إطار مجلس روسيا الناتو ومجالات التعاون وتحديات الشراكة، إضافة لاستعراض أزمة جورجيا بين المواقف المختلفة إضافة لمسألة الدرع الصاروخي باعتبارها قضايا وأزمات ستعكس نفسها على مستقبل العلاقة من جهة وعلى النظام العالمي من جهة ثانية.

الفصل الخامس:

روسيا والناتو: شراكة أم مواجهة؟

تمهيد

تزداد مخاوف روسيا وشكوكها حيال علاقتها بالغرب، وذلك بفعل التباين في طبيعة المواقف السياسية، واختلال في ميزان القوى العسكري الإستراتيجي والاقتصادي، بينها وبين الولايات المتحدة وأوروبا، ولكن تكمن مشكلة روسيا الأساسية في علاقاتها وتوجهاتها الغربية، ذلك التوسع المتزايد لحلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة، بالرغم من وجود عدد من المؤسسات المشتركة للتعاون والتنسيق، مثل مجلس روسيا الناتو ومجلس الشراكة من أجل السلام إلا أن هذه المؤسسات وأنماط الشراكة والتعاون لم تخفف من مخاوف روسيا وشكوكها حيال النوايا الغربية، وتبيّن الأحداث أن هذه المؤسسات لم تثبت فاعليتها في تعزيز التقارب بين روسيا وحلف شمال الأطلسي والغرب في الكثير من القضايا والأزمات الدولية العالقة بين الطرفين.

بالرغم من أن مسألة الدرع الصاروخية تتقدم على سواها من الأزمات بين الطرفين فإن روسيا وبلدان الأطلسي تعاونوا في مجال الصواريخ التكتيكية وتم التوقيع بين روسيا والولايات المتحدة من عام 2004 حتى 2008 على العديد من المعاهدات، وعلى الرغم من الروح البراغماتية التي بدأت خلال الفترة الأولى فقد برزت خلافات سياسية بين الطرفين وتحولت إلى تحديات عكست نفسها في اجتماع القمة الثاني في بوخارست 2008، حيث دان الناتو روسيا لاستخدامها القوة العسكرية المفرطة في جورجيا، وهو ما يتعارض من وجهة نظر حلف الناتو مع دورها في حفظ السلام وحل النزاعات بالطرق السلمية، كما جاء في وثيقة هلسنكي، الأمر الذي جعل وزراء خارجية حلف شمال الأطلسي يعيدون النظر في علاقاتهم مع روسيا، وفي المقابل فقد أنهت روسيا علاقتها بالناتو بشكل مؤقت وهذا ما جعل الكثير من المحللين يشككون في قدرة مجلس روسيا الناتو على تحقيق التعاون المطلوب.

إضافة لقضية الدرع الصاروخي باعتبارها قضية ذات أهمية إستراتيجية ومصدر للتوتر في العلاقات بين الطرفين، حيث أن روسيا ما زالت متشككة من هذه المسالة وأنها ستشكل تهديد لقواتها الإستراتيجية، رغم تأكيدات الحلف بأن منظومة الصواريخ ستقتصر على الصواريخ القصيرة ومتوسطة المدى، إلا أن روسيا ما زالت متخوفة رغم أنها أبدت تعاونا إلا أنها لم تحصل على الضمانات القانونية لتأثير ذلك الدرع الصاروخي.

إن تعقيد العلاقات بين روسيا والناتو ما بين شراكة أو تباعد تحددها اعتبارات الأمن القومي والأهداف والغايات الإستراتيجية لكلا الطرفين، ومرتبطة بأجندات سياسية واقتصادية وثقافية، حيث أنه ومع مرور سنوات طويلة من محاولات توجه روسيا نحو الغرب ومؤسساته وفقا لشروط ومحددات تنطلق من رؤية روسيا لهذه العلاقة، وفي الوقت الذي أوجدت فيه هذه المؤسسات إطار للتعاون في مكافحة الإرهاب ومنع الانتشار النووي وإدارة المجال الجوي وإصلاح المؤسسة العسكرية وغيرها، إلا أن الغرب لم يحدد دور روسيا بدقة في هذه المؤسسات وإن الغرب لم يقرر بعد ضم روسيا إلى مؤسساته.

وعليه فإن العلاقة بين الطرفين انتقلت من التباعد إلى التقارب، ومن التعاون والمشاركة إلى التنافس والصدام، وتتسم بالاضطراب وعدم الوضوح، ومن أجل توضيح طبيعة هذه العلاقة واحتمالاتها المختلفة سيتناول هذا الفصل مؤسسات التعاون بين روسيا والناتو وتحديدا مجلس روسيا الناتو لمعرفة مجالات التعاون والآليات المتبعة، وهل هي مرضية للأطراف؟ وهل ستساهم في تعزيز الشراكة والتعاون؟ أم أنها ستكون عوامل للمنافسة والخلاف؟.

وكذلك سيتناول الفصل أزمة جورجيا باعتبارها قضية جوهرية عكست نفسها على هذه المؤسسات التي لم تستطع التعامل معها وأضحت مصدرا للتباعد والخلاف تمثل في خروج روسيا مؤخرا في العام 2008 من مجلس روسيا الناتو، وسيتناول الفصل كذلك تأثير الدرع الصاروخي على هذه العلاقة باعتباره القضية ذات الأبعاد الإستراتيجية التي لها تأثيرات مباشرة على العلاقات بين الطرفين من جهة وعلى الاستقرار والأمن العالمي من جهة ثانية.

المبحث الأول:

مجلس "روسيا-الناتو" وأهم محطات علاقة روسيا بالناتو

لقد جاء الإعلان عن تشكيل مجلس روسيا الناتو في قمة روما أيار 2002 بين الدول الأعضاء في حلف الناتو ودول وحكومات روسيا الاتحادية، حيث يجتمع هذا المجلس بانتظام وهناك سبع عشرة هيئة فرعية تعمل تحت مظلة روسيا الناتو، فاتحا المجال لتعزيز التعاون بين روسيا والحلف في مجالات مكافحة الإرهاب، وإدارة الأزمات وحظر الانتشار النووي والسيطرة على الأسلحة والشؤون العسكرية والرد على حالات الطوارئ المدنية وعرف هذا المجلس بتسمية مجلس روسيا الناتو تونتي.

وقد جاء تأسيس هذا المجلس بعد تزايد الضغوط الداخلية على الرئيس بوتين بسبب مشاركة روسيا اللامحدودة في الحرب على الإرهاب في أفغانستان والتي لم تقابل بتقدير من الدول الغربية، وقد بيّنت الدراسة في فصل سابق أن رئيس الوزراء البريطاني توني بلير شعر بوضع بوتين الحرج وأراد أن يكافئ روسيا نظرا لتوتر العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة مع زيادة تواجدها العسكري في البلقان وعدم الاهتمام بروسيا، ومع إصرار الرئيس جورج بوش على المضي قدما في المشروع الإمبراطوري الأمريكي، أراد بلير والغرب تعويض روسيا عن تصفية النظام الأمني القديم، ومع أن الرئيس الأمريكي بوش أشار إلى أن الخصمين السابقين أصبحا الآن شريكين فعليين بعد خمسين عاما وعقدين من عدم الاستقرار، وقال الرئيس بوتين أن المجلس الجديد سيدفع التعاون على مستوى رفيع وتفاؤل الأمين العام جورج روبرتسون بأن الشراكة الجديدة ستجعل العالم أكثر أمنا وكان الإعلان الرسمي عن الهدف من تأسيس المجلس يندرج بالآتي:

1. تخفيف قلق روسيا إزاء توسيع الناتو.
2. وإيجاد آليات للتشاور والتعاون بين الجانبين في الكثير من القضايا.[213]

---

213 Vincent Pouliot, *International Security in Practice: The Politics of NATO-Russia Diplomacy* (New York: Cambridge University Press, 2010), 95-105.

المحور الأول: مجالات التعاون الأساسية:

1. إجراء مناورات وتدريبات عسكرية من حين لآخر في مجالات حساسة وحالات الطوارئ.
2. مشاركة السفن الحربية الروسية في عمليات المسعى النشط البحرية لمواجهة ومكافحة الإرهاب في البحر المتوسط تحت أمرة الحلف.
3. السماح لألمانيا وفرنسا استعمال ممرات آمنة عبر أراضيها للوصول إلى أفغانستان وهو ما يعرف باتفاقية قوات سوفا.
4. التعاون في المجالات الدفاعية والعسكرية في إطار البرنامج الأطلسي الروسي لتبادلية التشغيل العسكري.
5. المشاركة في مشاريع تدرب موظفين من أفغانستان وآسيا الوسطى على مكافحة الإرهاب.
6. التعاون مع الحلف في أفغانستان عن طريق الإمدادات والمساعدات.[214]

المحور الثاني: تحديات التعاون والشراكة:

1. خشيت روسيا من توسع حلف الناتو واحتمال ضم أوكرانيا أو جورجيا.
2. تحالف الولايات المتحدة مع جورجيا إضافة إلى التواجد العسكري ومناورات عسكرية تستفز روسيا.
3. وجود قواعد عسكرية أمريكية في بلغاريا ورومانيا وخاصة المنظومات المتطورة للصواريخ البالستية.
4. وجود الولايات المتحدة والحلف في آسيا الوسطى والقوقاز.
5. خشيت روسيا من انضمام دول البلطيق للحلف أو التوقيع على المعاهدة المعدلة للقوات التقليدية في أوروبا .
6. مسألة الدرع الصاروخي التي ما زالت المفاوضات جارية بشأنها حتى الآن بين روسيا والحلف والولايات المتحدة.

---

[214] Zbigniew Brzezinski, “An Agenda for NATO,” *Foreign Affairs*, (September/October 2009), (Retrieved May 13, 2011).
http://www.foreignaffairs.com/articles/65240/zbigniew-brzezinski/an-agenda-for-nato

7. التدخل العسكري الروسي في جورجيا الذي أدى إلى توتر في العلاقة مع الحلف وصلت إلى حد تهديد روسيا بفرض عقوبات اقتصادية وإلغاء عضويتها من مجموعة الثماني.
8. الأزمات والنزعات الداخلية في آسيا الوسطى والقوقاز التي يمكن أن تمتد إلى منافسة واحتكاك بين روسيا والولايات المتحدة والناتو.
9. المواقف المتعارضة من تدخل الناتو في أزمات دولية أخرى والمنافسة على المصالح بين الدول الكبرى.[215]

وبعيدا عن الظروف السياسية والأجندات والغايات من وراء تشكيل مجلس روسيا الناتو، ولكن ما أعلن عنه أن هذه المؤسسة تمثل إطار وآلية للتعاون بين روسيا والناتو والسؤال المطروح هل هذه الآلية حققت أهدافها وكانت وسيلة ناجحة للتعاون والتشاور وتقليل المخاوف والشكوك لدى الطرفين، وما يمكن قوله أن هذه الآلية لم تتمكن من تسوية المشاكل وحل الخلافات بدئا من التوتر وقطع العلاقات بين روسيا والناتو على أثر أزمة صربيا والتي كانت بمثابة صفعة تاريخية للعلاقات الثنائية حتى يمكن وصفها أنها وصلت إلى أدنى مستوياتها في تلك الفترة.

ولكن مع تولي بوتين في روسيا حاول إعادة العلاقة مع الحلف وتجسد ذلك بشكل واضح في مشاركة روسيا بفاعلية في الحرب على الإرهاب، لكن على الرغم من تعامل روسيا بهدوء على إقدام واشنطن بإلغاء العديد من المعاهدات والإصرار على توسع الناتو بدت العلاقة أكثر توتر خاصة مع الخلافات حول الحرب في العراق والأزمة في جورجيا التي أثبت عجز هذه الآلية حتى الآن عن تحقيق التعاون المطلوب وما زالت مسألة الدرع الصاروخي ماثلة أمام هذا المجلس كتحدي لقدرته على تعزيز الثقة بين الأطراف إضافة إن هذه الآلية وإن وفرت مكان للحوار واللقاء والتعاون لكنه لم يصل بعد إلى مرحلة بناء الثقة ولكن تبقى المفاوضات حول مسألة الدرع الصاروخي محددا لتطور علاقة روسيا بالناتو وعلى مدى فاعلية هذا المجلس.[216]

---

[215] Aybet, *NATO: In Search*, 119-120.

[216] روسيا اليوم، "نبذة عن الناتو وعلاقات الحلف مع روسيا،" (2009)، (استرجعت بتاريخ 2011/01/22). http://arabic.rt.com/news_all_news/info_print/27585/

المحور الثالث: أبرز المحطات التاريخية للعلاقة بين روسيا الاتحادية والناتو:

في 20 كانون الأول عام 1991 أعرب يلتسن أول رئيس لروسيا الاتحادية في رسالة بعثها إلى وزراء خارجية الدول الأعضاء في الناتو عن استعداد روسيا في النظر إلى مسألة الانضمام إلى الناتو باعتباره هدف سياسي مستقبلي.

دفعت روسيا والناتو في 22 حزيران 1994 مذكرة تفاهم في إطار برنامج الشراكة من أجل السلام والبروتوكول الخاص الذي منح موسكو صلاحيات أكثر مما يمتلكه المشاركون الآخرون في هذا البرنامج واعترفت بوضعها القانوني وكونها دولة كبرى لكنه لم يمنح روسيا حق التصويت لدى اتخاذ قرارات الناتو.

في أيار 1997 وقّع يلتسن وخافيرسولانا الأمين العام لحلف الناتو في باريس ميثاق العلاقة المتبادلة والتعاون والأمن بين روسيا والناتو ويشكّل الفصل الرئيسي الخاص بجوانب العلاقة السياسية العسكرية نواة الميثاق ويقضي بحظر نشر الأسلحة النووية في أراضي الأعضاء الجدد في الحلف وبتشكيل المجلس الدائم (روسيا الناتو) واللجنة العسكرية المشتركة الدائمة روسيا الناتو، وقامت روسيا في 18 آذار عام 1998 تمثيلها الرسمي لدى الناتو والذي أنيطت به تأمين العلاقات بين روسيا والناتو بإجماعها بما فيها مكوناتها العسكرية.

عقد في 18 آذار 1998 في لوكسمبورغ الاجتماع اليوبيلي الذكرى الأولى للمجلس الدائم روسيا الناتو، وفي يوم 12 حزيران 1998 عقدت جلسة لحلف الناتو والمجلس الدائم روسيا الناتو على مستوى وزراء الدفاع في بروكسل.[217]

تعليق العلاقات بين روسيا والناتو في 24 آذار عام 1999 بعد بدء الناتو العمليات العسكرية في يوغسلافيا وتم حينها استدعاء الممثل العسكري الروسي للناتو وتأجيل افتتاح بعثة الناتو في موسكو، كما تغير موقف روسيا من ميثاق روسيا الناتو واتخذت روسيا قرار بعدم المشاركة في الاجتماع اليوبيلي في واشنطن في نيسان عام 1999، وقررت وزارة الدفاع الروسية استدعاء الممثل العسكري لدى الناتو وكذلك قررت حينها استدعاء جميع العسكريين الروس الذين كانوا يتلقون في مؤسسات التعليم العالي في الدول الأعضاء للناتو إضافة للدورات التدريبية القصيرة المدى لدى مؤسسات التعليم العالي

---

217 Ponsard, *Russia, NATO*, 4-5.

للحلف، وفي تموز من نفس العام تم استئناف الاجتماعات الشهرية للمجلس الدائم روسيا الناتو.

جاءت زيارة الأمين العام لحلف الناتو إلى موسكو في نيسان عام 2000 لاستئناف التعاون في كافة المجالات في إطار المجلس الدائم روسيا الناتو، وتم افتتاح المكتب الإعلامي للناتو والبعثة العسكرية للناتو في موسكو في شباط عام 2001، ثم لاحقا في أيار 2002 تم تأسيس مجلس روسيا الناتو بعد بيان رؤساء الدول والحكومات في روسيا الاتحادية والدول الأعضاء في الناتو في روما.

الاتفاق على نقل الإمدادات غير العسكرية في آذار عام 2008 لدول الناتو وغيرها المشاركة في قوات حفظ الأمن الدولية في أفغانستان عبر الأراضي الروسية، وفي آب من نفس العام أعلن يب دي هوب شيفر الأمين العام لحلف الناتو أن العلاقات بين الحلف وروسيا وبعد أحداث القوقاز لا يمكن أن تتطور مثل عادتها – روسيا على موقف مشاركتها في الاتفاق الذي عقد مع الناتو في إطار برنامج الشراكة من أجل السلام وتخلت روسيا بشكل مؤقت عن المشاركة في المناورات المشتركة مع قوات الناتو وأوقفت زيارات سفن الناتو إلى الموانئ الروسية.

عادت العلاقات بين روسيا والناتو في آذار عام 2009 باجتماع وزراء الخارجية بشكل رسمي في إطار مجلس روسيا الناتو في حزيران من نفس العام على جدول أعمال القمة على مستوى السفراء ثم الوزراء واستئناف التعاون بكافة مجالاته.[218]

توترت العلاقات بين روسيا والناتو بسبب قيام الناتو بإجراء مناورات عسكرية في جورجيا والقرار بإلغاء اعتماد الدبلوماسيين الروس لدى الناتو في نيسان 2009، أعلنت روسيا حينها أن الاجتماع الرسمي لمجلس روسيا الناتو لم يعد بنّاء، وتم تأجيل ذلك الاجتماع ردا على طرد الدبلوماسيين الروس من بروكسل، قامت روسيا بإلغاء اعتماد إيزابيل فرانسوا رئيس المكتب الإعلامي للناتو في موسكو ودبلوماسي آخر عامل في هذا المكتب.

---

[218] George Friedman, "The Russo-Georgian War and the Balance of Power," *Stratfor Global Intelligence*, (August 12, 2008), (Retrieved May 13, 2011).
http://www.stratfor.com/weekly/russo_georgian_war_and_balance_power

بحث وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في اجتماعه في جزيرة كورفو اليونانية في 27 حزيران عام 2009 في اجتماع مجلس روسيا الناتو أزمة جورجيا، إضافة لقضايا توسع الحلف وإعادة التعاون العسكري بين روسيا والناتو.[219]

[219] روسيا اليوم، "نبذة عن الناتو وعلاقات الحلف مع روسيا،" (2009)، (استرجعت بتاريخ 2011/01/22).
http://arabic.rt.com/news_all_news/info_print/27585/

المبحث الثاني:

أزمة جورجيا والموقف الروسي

لقد شكلّت هذه الأزمة علامة فارقة في العلاقات الروسية الأمريكية والروسية الغربية، لما لهذه الأزمة من دلالات وأبعاد إستراتيجية ستلقي بظلالها على واقع العلاقات الدولية وعلى الأجندات المختلفة لكل الأطراف وعلى وضع روسيا وعلاقتها بالناتو، حيث اعتبر المحللين أن هذه الأزمة مؤشر على التصعيد المحتمل والتوتر في العلاقات الروسية الأطلسية وحملت في طياتها رسائل مختلفة من كل الأطراف أهمها ردة الفعل الروسي القوية على جورجيا، ففي نيسان 2008 أعلنت روسيا بأنها ستقيم علاقات رسمية مع أبخازيا وأوسيتا الجنوبية، الأمر الذي يعد دلالة على اعتراف موسكو باستقلال الإقليمين الأمر الذي ترفضه جورجيا، حيث طلب الرئيس الجورجي في تلك الفترة "ميخائيل ساكاشفيلي" الذي تربطه علاقات مع الولايات المتحدة والغرب بعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لحث روسيا على التراجع عن موقفها، وذهب رئيس وزرائه إلى حلف شمال الأطلسي لنفس الغاية، حيث أعلن حلف الناتو دعمه لجورجيا ورفضه للموقف الروسي.

في 8 آب 2008 قامت القوات الجورجية بمهاجمة إقليم أوسيتا الجنوبية مما جعل روسيا تقوم برد عنيف مستخدمة القوات العسكرية، حيث انطلقت بهجومها من أبخازيا وقامت القوات الروسية بإخراج الجورجيين من أوسيتا الجنوبية وأبخازيا، وبعد يومين قرر الرئيس الجورجي سحب قواته من الإقليم في ظل التصعيد العسكري الروسي وسط دعوات من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو بوقف القتال، ومع تصاعد العمليات العسكرية زاد تدخل الدولة وتحديدا من حلف شمال الأطلسي لإنهاء الأزمة ووقف الحرب.[220]

يشير المحللين أن الغضب الروسي والتصعيد الروسي في هذه الأزمة دل على الموقف الروسي الحازم ضد انضمام جورجيا إلى حلف شمال الأطلسي في ظل الرغبة

---

[220] Henrik Larsen, “The Russo-Georgian War and Beyond: Towards a European Great Power Concert,” *Danish Institute for International Studies (DIIS)*, (2009), (Retrieved June 16, 2011). http://www.diis.dk/graphics/Publications/WP2009/WP2009-32_the_russo_georgian_war_and_beyond_web.pdf

الأمريكية لضمها لحلف شمال الأطلسي الذي تعتبره روسيا تهديدا إستراتيجي لأمنها القومي ولقواتها العسكرية.

ومن أجل توضيح هذه الأزمة وأبعادها فإن روسيا تربطها بهذه المنطقة علاقات إستراتيجية، حيث يوجد عدد من المواطنين الأوسيتين يحملون جوازات سفر روسية، وقدمت روسيا مزيدا من هذه الجوازات لسكان الإقليم ودعم عسكري وسياسي للمطالبين بالانضمام لروسيا، وذلك ردا على وعد حلف الناتو والولايات المتحدة لجورجيا بالانضمام لحلف الناتو، واستمرت العمليات العسكرية والتصعيد الروسي ردا على اجتياح القوات الجورجية لمناطق أوسيتا، حيث اخترقت القوات الروسية الأراضي الجورجية ووصلت إلى خط البترول الذي يصل من باكو في أذربيجان عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركي، وهو ذلك الخط الذي يمد الدول الأوروبية بالطاقة ويمثّل تهديدا مباشرا للاقتصاد الأوروبي.[221]

جاء موقف روسيا في المحافل الدبلوماسية ليؤكد أن روسيا لن تقبل بأي تهديد من حلف الناتو وأن وقف القتال وانسحاب القوات الجورجية من أوسيتا وتوقيع تعهد بعدم استخدام القوة وذلك قبل البحث في أي ترتيبات سياسية وعسكرية، وأعلن الرئيس الروسي في تلك الأزمة أن روسيا مستعدة لقطع العلاقات مع حلف شمال الأطلسي وأن الناتو وأعضائه هم من يحتاج للتعاون مع روسيا وأن روسيا لن تتأثر إذا ما قطع الناتو علاقته بها، بل على العكس لأن هذه العلاقة يجب أن تكون مبنية على الشراكة، وقامت روسيا في تصعيد آخر بالاعتراف باستقلال جمهوريتي أبخازيا وأوسيتا الجنوبية عن جورجيا وذلك عبر استفتاءات وقرارات برلمانية وفقا للقانون الدولي والمعاهدات الدولية.

في 5 أيلول 2008 استضافت روسيا رؤساء دول قمة الأمن الجماعي الذين دعموا الموقف الروسي وأدانوا الموقف الجورجي وحذروا حلف شمال الأطلسي من التوسع شرقا، وبعد ذلك أكدّت روسيا على أن حل الأزمة بناء على تنفيذ الخطة الروسية الفرنسية للتسوية لوضع الإقليم في إطار وقف العمليات العسكرية، وعدم اللجوء للقوة ودخول المساعدات الإنسانية وانسحاب القوات الجورجية وانسحاب القوات الروسية إلى مواقعهما، وطالبت روسيا بفرض حظر على إصدار الأسلحة، وأشار الرئيس ديمتري ميدفيدف أن ما جرى في جورجيا هو شبيه بما جرى في 11 أيلول وأن روسيا لن تتردد في مهاجمة

---

[221] Aybet, *NATO: In Search*, 122-123.

جورجيا إذا ما أقدمت على استفزاز روسيا حتى لو كانت في طريقها للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، وأن وجود جورجيا وأوكرانيا باتجاه الحلف لن يحميهما في حالة نشوب صراع مع روسيا، وأن عضوية جورجيا في حلف شمال الأطلسي ستكون عامل توتر وعدم استقرار للناتو في كل المنطقة، مشيرا إلى أن روسيا لن تتهاون في من يحاول تهديد أمنها القومي.

يرى الكثير من الخبراء والمحللين أن الموقف الروسي من هذه الأزمة ينطلق من أهمية جورجيا وموقعها الإستراتيجي لها وللغرب، وباعتبار جورجيا ممر حيوي للطاقة من بحر قزوين إلى تركيا ثم إلى أوروبا، فأرادت روسيا أن توجه رسالة واضحة وقوية للغرب ردا على توسع الناتو وردا على تجاهلها من قبل الغرب، المندفع باتجاه مناطق نفوذها، حيث كانت روسيا تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف أولها توسيع النفوذ الروسي في تلك المنطقة وتحديدا في جورجيا من خلال تواجد عسكري في ما يسمى بعملية حفظ السلام في القوقاز وإبقاء سيطرتها على الإقليم من خلال علاقات مع مراكز خاضعة للسيطرة الجورجية، ويتمثل الهدف الإستراتيجي في إعاقة حلف شمال الأطلسي من الاستمرار في ضم جورجيا للحلف، كذلك رفض إنشاء قواعد صواريخ إستراتيجية ومحطات الرصد في جورجيا وأساطيل في البحر الأسود للحلف ردا على قضية استقلال إقليم كوسوفو وحماية المصالح الروسية المرتبطة بموارد الطاقة والسيطرة على ممرات نقل الطاقة إلى أوروبا.

يمثّل إقليم أبخازيا وجودا لروسيا على البحر الأسود وبالتالي فإن استقلال الإقليم مهم لروسيا، إضافة لانضمام إقليم أوسيتا الجنوبية لروسيا مستقبلا، واستطاعت روسيا أن تبقي تواجدها العسكري طويلا في تلك المناطق وأرادت أن تثبت بأن التواجد العسكري والتهديد لحدودها ولأمنها القومي لم يقبل بأي شكل من الأشكال، وكانت رسالتها واضحة تجاه التحركات الغربية فيما يتعلق بالدرع الصاروخي واستقلال إقليم كوسوفو عن صربيا وملف إيران النووي وغيرها، وتأكيد لدور روسيا على الساحة العالمية.[222]

[222] Susan C. Turner, "The Impact of the Russian-Georgian War on Sino-Russian Relations: A Longitudinal Analysis," *George Mason University*, (Retrieved May 10, 2011). http://digilib.gmu.edu:8080/handle/1920/5859

المحور الأول: الناتو والحرب في جورجيا:

رغم أهمية جورجيا لحلف شمال الأطلسي ودورها في تقديم كافة المساعدات للقوات العسكرية لحلف شمال الأطلسي في أفغانستان وكوسوفو، فضلا عن مشاركتها الكبيرة من حيث عدد القوات في العراق والتي تعد ثالث دولة من حيث عدد القوات التي شاركت في الحرب على العراق، وبالرغم مما يقدمه الحلف من مساعدات عسكرية كبيرة لجورجيا إضافة إلى مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد الفيتو الألماني في قمة بوخارست ضد ضم جورجيا لحلف شمال الأطلسي والتي كانت صدمة للقيادة الجورجية الموالية للغرب، فإن الصدمة التي جاءت من موقف الحلف التي عبّر عنها الأمين العام لحلف شمال الأطلسي بأنه لا يملك أي صلاحيات للتدخل في جورجيا.

أشار الكثير من المحللين والخبراء أن الحلف أراد من الموقف الآنف ذكره أن يقول للقيادة الجورجية أن علاقته بروسيا أهم من علاقته بها، حيث أن بين روسيا والحلف قضايا كثيرة قد تشعل فتيل أزمات وصراعات مستقبلية على المستوى الإقليمي والدولي لعل أهمها على الإطلاق نشر الدرع الصاروخي في شرق أوروبا، إضافة إلى أهمية روسيا في الكثير من القضايا الدولية التي تعتبر مهمة في علاقة الحلف بروسيا، حيث أن روسيا لعبت دورا كبيرا في منع انضمام جورجيا للناتو، وكذلك روسيا ترفض التواجد العسكري الأمريكي في جورجيا،[223] وفي قمة الحلف في بوخارست في 2008 وردا على دعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش بضم جورجيا وأوكرانيا للحلف عبّرت روسيا عن موقفها الرافض والمتشدد، حيث أكّد وزير خارجية روسيا سيرجي لافروف أن روسيا لن تقبل توسع الحلف في أوكرانيا وجورجيا مهما كلّف الأمر ذلك.

إن موقف حلف الناتو كان واضحا بأنه لا يريد أزمات مع روسيا ولا يريد استفزازها نظرا لأهميتها في الكثير من الملفات التي تعتبر حساسة ومهمة في إطار العلاقة معها.[224]

---

[223] علي باكير، "المساعي الروسية لإقامة عالم متعدد الأقطاب،" (2005/10/01)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/26).
http://alibakeer.maktoobblog.com/16297/المساعي-الروسية-لاقامة-عالم-متعدد-الأ/

[224] علي باكير، "روسيا والقوة العسكرية: هل من تحول جيو-إستراتيجي؟،" (2008/08/21)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/26).
http://alibakeer.maktoobblog.com/1249047/روسيا-والقوة-العسكريةهل-من-تحول-جيو-اس/

المحور الثاني: أوروبا والموقف من الحرب الجورجية:

الموقف الأوروبي لم يختلف كثيرا في طريقة تعامله مع الأزمات، حيث أن الموقف الأوروبي كان منقسما نظرا للتباينات في المواقف بين دول الاتحاد الأوروبي، ولكن ومع بداية الأزمة كان التحرك الأوروبي من خلال فرنسا، باعتبارها رئيسة الاتحاد الأوروبي في تلك الفترة، وتم تقديم المبادرة المعروفة لإنهاء الأزمة الداعية لوقف العمليات العسكرية وانسحاب الطرفين إلى مواقعهما السابقة، وطلبت من روسيا عدم انتهاك وحدة وسيادة الأراضي الجورجية إضافة لدعوتها للاتحاد الأوروبي لعقد قمة استثنائية في بروكسل لتدارس الموقف في جورجيا.

انعقد المؤتمر في أيلول 2008، وتشير المواقف الأوروبية إلى أن بعض الدول وأهمها ألمانيا طالبت بضرورة التعاون مع روسيا لحل الأزمة، ولكن كان هناك دول أخرى أظهرت تشدد خاصة بريطانيا ولتوانيا واستونيا ولاتفيا، وأظهرت هذه الأزمة ذلك الموقف الأوروبي المنقسم على نفسه في قضية ذات بعد إستراتيجي وتأثير على استقرار المنطقة الأوروبية وعلى أمن الطاقة الأوروبية، حيث أن عدد من الدول الأوروبية كانت ترفض السياسة الأمريكية الهادفة إلى عزل روسيا وتطويقها، بينما كان هناك من الدول الأوروبية التي لم يتغير واقع روسيا في فكرها الإستراتيجي والتي لديها عقدة من وصول روسيا إلى المياه الدافئة ومصادر الطاقة، ونظرا لتباين هذه المواقف وانقسامها فقد قال وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليبناد "إن فرض عزلة سياسية على روسيا ليس هو الرد السليم والصائب لاحتواء الأزمة".[225]

كان الموقف الألماني الداعي للتعاون مع روسيا لحل الأزمة وتطويق الصراع، أما وزير خارجية لوكسمبورغ أكّد على ضرورة الحوار مع موسكو، ولكن جاء البيان الختامي للقمة الأوروبية بإدانة الاعتراف الروسي باستقلال أوسيتا الجنوبية وأبخازيا ودعا روسيا إلى سحب قواتها من جورجيا، وجاء الموقف الألماني من المستشارة ميركل التي دعت إلى اعتماد الصراحة مع روسيا من دون أن تصل الأمور إلى قطع الحوار معها، في الوقت الذي عبّرت فيه عن رفضها لانتهاك وحدة الأراضي الجورجية، وجاء الموقف

[225] Henrik Larsen, "The Russo-Georgian War and Beyond: Towards a European Great Power Concert," *Danish Institute for International Studies (DIIS)*, (2009), (Retrieved June 16, 2011). http://www.diis.dk/graphics/Publications/WP2009/WP2009-32_the_russo_georgian_war_and_beyond_web.pdf

الايطالي من رئيس الحكومة أنه لا يوجد أزمة أو مواجهة بين أوروبا وروسيا على خلفية أزمة القوقاز، وذهب بالقول أن روسيا ليست قوة عسكرية ونووية عظمى فحسب بل هي مهمة للأمن والاستقرار العالمي ولأمن الطاقة، بينما اسبانيا رفضت فرض عقوبات على موسكو.

مما ورد يمكن إجمال الموقف الأوربي بما عبّر عنه اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل، وهو الموافقة على إرسال قوات حفظ سلام ومراقبين إلى أوسيتا الجنوبية وأن يتم ذلك بموافقة الأمم المتحدة والاستعداد للمشاركة لحل الصراع بالتنسيق مع منظمة الأمن الأوروبي.[226]

وعليه فإن الموقف الأوروبي كان منقسما في طريقة التعامل مع هذه الأزمة نظرا لاعتبارات كل دولة وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث تراوحت المواقف ما بين من يحاول مراجعة العلاقة بروسيا واستبعادها من (مجموعة الثماني ومجلس الناتو) وبين من حاول أن يبين لروسيا أنه غير راضي عن سياستها ضد جورجيا، حيث أن أوروبا وإن تعتبر روسيا مهمة للاقتصاد الأوروبي والأمن والطاقة في أوروبا إلا أنها هي التي ساعدت روسيا على النهوض بوضعها الاقتصادي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.[227]

المحور الثالث: حرب جورجيا بين الموقف الروسي والأمريكي:

مثّل وعد الولايات المتحدة لجورجيا بإلحاقها وضمها لحلف شمال الأطلسي عاملا حاسما وأساسيا في تأجيج الصراع وزيادة التوتر وفي ردة الفعل الروسي تجاه جورجيا، حيث لعبت المصالح والعلاقات التنافسية بين روسيا والولايات المتحدة دورا مهما في تأجيج الموقف، فبينما أيدّت الولايات المتحدة استقلال إقليم كوسوفو فقد عارضت روسيا هذا الاستقلال، إضافة إلى محاولات الولايات المتحدة لإقناع أعضاء الحلف لضم روسيا والذي جاء في قمة بوخارست، والذي ينطلق من موقف واضح لتحذير روسيا من التدخل

---

[226] غازي حسين، "حرب القوقاز ومستقبل الأمن والاستقرار الدولي،" *المُسلح*، العدد 3، (2009/10/30)، (استرجعت بتاريخ 2011/03/04).
http://ghazialsikoty2000.blogspot.com/2009/10/blog-post_30.html

[227] علي باكير، "خط باكو – جيهان النفطي في ظلال الأزمة الروسية – الجورجية،" (2008/08/24)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/17).
http://alibakeer.maktoobblog.com/1252371/خط-باكو-جيهان-النفطي-في-ظلال-الأزمة-الر/

بمسألتي أبخازيا وأوسيتا الجنوبية مما يعطيها الفرصة في تعزيز القدرة لنشر الدرع الصاروخي في بولندا وجمهورية التشيك.

رأى العديد من المحللين أن واشنطن هي التي كانت وراء التحرك الجورجي المستفز لروسيا وذلك في إطار معرفة ردة الفعل الروسي على موضوع إقامة الدرع الصاروخي، وعلى الرغم من أن المعارضة الألمانية الفرنسية هي التي منعت وأجلّت ضم جورجيا إلى حلف شمال الأطلسي انطلاقا من عدم الرغبة في استفزاز روسيا من جهة، والخشية من تعرض مصالحها النفطية والاقتصادية للتهديد بفعل الاندفاع في السياسة الأمريكية تجاه تلك المنطقة من جهة أخرى، إلا أن رد الفعل الأمريكي في تلك الأزمة كان متخبط واقتصر على التصريحات، إذ طالب الرئيس جورج بوش بإعلان وقف فوري لإطلاق النار بين القوات الروسية والجورجية، وحث موسكو إلى وقف الأعمال العسكرية ضد جورجيا، وأكّد على أن الولايات المتحدة تسعى لوساطة دولية من أجل حل الأزمة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، مضيفا أن ما يجري يهدد السلم الإقليمي، ودعا روسيا إلى تصرف أكثر مسؤولية لكي لا يتم فرض العزلة عليها، ونفس الموقف جاء على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس.

من وجهة نظر العديد من المحللين إن الولايات المتحدة كانت مصدومة من ردة الفعل الروسي حيث لم تكن متوقعة بهذه الطريقة، وكذلك رأى العديد من المحللين الأمريكيين في تفسير لهذا الموقف الأمريكي أن روسيا ردت على جورجيا وأنها لم تحذر الغرب بشأن استعادة مكانتها الدولية، واعتبر الكثير منهم أن رد روسيا كان يهدف إلى تلقين الجورجيين درسا لكي يتعلموا حل مشاكلهم بالطرق السلمية وليس باستخدام الوسائل العسكرية، بينما ربط المحلل نيكولاي زولوبين "من مركز المعلومات الدفاعية في الولايات المتحدة" بين أهداف الولايات المتحدة الإستراتيجية في المنطقة والمتمثلة بنشر الدرع الصاروخي دون استفزاز روسيا وإقناعها بأنه موجه للملف النووي الإيراني وليس لما ذهبت إليه جورجيا بأنها تريد مساعدة الولايات المتحدة لفرض سيطرتها على العالم.[228]

---

[228] Margot Light, "Russian–American Relations under George W. Bush and Vladimir Putin," *Irish Studies in International Affairs*, (November 6, 2008), (Retrieved May 15, 2011). http://ria.metapress.com/content/9h3733v528p3h7lu/

بدا تصعيد الولايات المتحدة في موقفها من روسيا واضحا من خلال اتهامها روسيا بأنها تريد فرض سيطرتها على جورجيا وتغيير النظام السياسي هناك، ودعمت الولايات المتحدة التحرك نحو مشروع قرار لمجلس الأمن لحل النزاع في جورجيا، وبيّن الرئيس جورج بوش في لهجة تحذيرية "أن ما تقوم به روسيا في جورجيا يهدد العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا، وطلب من روسيا حل النزاع بالطرق السلمية لأن تلك السياسة غير مقبولة على الإطلاق من واشنطن"، وكذلك اعتبروا أن العلاقة مع روسيا ستبقى متوترة ومتأثرة بالمستقبل بسبب ما وصفوه بأعمال روسيا العدوانية، وأشار وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس "أن لتصرفات موسكو عواقب أمنية وخيمة إلا أنني لا أرى أي ضرورة لتدخل الولايات المتحدة في الصراع".

بالرغم من توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين جورجيا وروسيا بصياغة فرنسية وبرضا أمريكي، إلا أن السياسة الهجومية الأمريكية ضد روسيا لم تتوقف وهددت الولايات المتحدة بسحب دعمها لانضمام روسيا إلى المؤسسات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والأمنية العالمية بسبب أفعالها غير المقبولة في جورجيا، كما واتهمت وزيرة الخارجية الأمريكية الرئيس الروسي ديمتري ميدفيدف بعدم الوفاء بسحب قواته من جورجيا.[229]

أرادت روسيا أن توصل رسالة واضحة للغرب من خلال ضرب حليفهم الإستراتيجي جورجيا، والتي تسعى للانضمام إلى حلف الناتو، حيث أرادت أن ترسل رسالة باتجاهين، مرة باتجاه تلك الدول التي تسعى للانضمام إلى عضوية حلف الناتو ورسالة أخرى للغرب، وتحديدا للولايات المتحدة، مفادها أن تهديد الأمن القومي الروسي سيواجه بكل الطرق والوسائل بما فيها القوة العسكرية، وأنها تعتبر نشر الدرع الصاروخية دون التفاهم مع روسيا أو تجاهلها لا يكمن قبوله بأي شكل من الأشكال، ومن هنا كانت الفرصة التاريخية لتوجيه الضربة القاسية لجورجيا ذلك الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة، وأرادت أن تبيّن أن الناتو كمنظمة سياسية وعسكرية لن تستطيع أن تحمي جورجيا أو غيرها فيما لو أقدمت على تهديد الأمن القومي الروسي وتطويق روسيا ومنعها من الوصول إلى المياه الدافئة أو تعريض مصالحها للخطر، وتبيّن هذه الأزمة تلك التهديدات

---

[229] علي باكير، "روسيا والقوة العسكرية: هل من تحول جيو-إستراتيجي؟،" (2008/08/21)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/26).

http://alibakeer.maktoobblog.com/1249047/روسيا-والقوة-العسكريةهل-من-تحول-جيو-اس/

للأمن والاستقرار العالمي لشدة التنافس على المصالح بين القوى العظمى والتي تبقي احتمالات المواجهة قائمة في المستقبل.[230]

إن روسيا بعد أزمة جورجيا، حسب ما يرى العديد من المحللين، أصبحت مستعدة لخوض معارك لحماية مصالحها وأمنها وأنها جاهزة لتحمل تبعات هذه المعركة وعلى كل المستويات الإقليمية والدولية، وأن على العالم الغربي وتحديدا الولايات المتحدة أن يعي ويدرك خطورة تجاهل روسيا وتهديد مصالحها.[231]

---

[230] Stephen Zunes, "U.S. Role in Georgia Crisis. Foreign Policy in Focus," (August 19, 2008), (Retrieved May 13, 2011).
http://beta.zcommunications.org/u-s-role-in-georgia-crisis-by-stephen-zunes

[231] بول رينولدز، "مرحلة جديدة من التوتر بين روسيا والغرب،" (2007/07/04)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/28).
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_6720000/6720075.stm

المبحث الثالث:

الدرع الصاروخي وتوسع الناتو والمواجهة المحتملة

إن محاولة الولايات المتحدة لإقامة الدرع الصاروخي في شرق أوروبا تحمل في طياتها معاني ودلالات كثيرة، وهو يشكّل جزء من الإستراتيجية الأمريكية وتجسيد واضح للحرب الوقائية التي يعتبر أحد أركانها الأساسية هو الدرع الصاروخي، ومع إصرار الولايات المتحدة لإقامة الدرع الصاروخي في ظل المعارضة الروسية وحتى الغربية، رأى العديد من المحللين والخبراء أن هذا الدرع يحمل رسالة إمبراطورية مفادها أن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، والتي تعاني من اضطرابات وقلاقل اجتماعية وسياسية، فإنها قد قررت أن تحقق رفاهية شعوبها على حساب شعوب العالم النامي، والسيطرة على خيرات تلك الشعوب ومواردها وأسواقها، مستخدمة الديموغوجية المعولمة كأسلوب جديد لتحقيق تلك الهيمنة والسيطرة على العالم، وبكل الأشكال والأساليب دونما الاكتراث للأزمات والمشاكل التي قد تنجم في العالم بسبب هذه الطموحات والتطلعات، التي لا تدل إلا على تضاعف مشكلاتها الداخلية التي لا ترى بدا إلا تصديرها، ويأتي الدرع الصاروخي إعلانا معاصرا من الولايات المتحدة التي قررت إقامة عوائق في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار العالمي والدولي.[232]

المحور الأول: روسيا والدرع الصاروخي:

جاءت الأزمة الجورجية لتؤكد النوايا الأمريكية، حيث جاء الموقف الروسي رافضا للتوجه الأمريكي في نشر هذه المنظومة، إذ وقعت الولايات المتحدة مع بولندا اتفاق ينص على نشر هذه المنظومة في الأراضي البولندية بحلول عام 2012، إضافة لتزويدها ببطاريات صواريخ باتريوت، وكان الهدف الأمريكي المعلن أن مثل هذا النظام موجه لأعداء الولايات المتحدة وللتهديدات القادمة من بعض الدول مثل إيران وكوريا الشمالية وغيرها.

---

[232] صباح جاسم، "روسيا وأمريكا أحلام التقارب تصطدم بالدرع الصاروخي،" (2009/05/22)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/17).

http://www.annabaa.org/nbanews/2009/05/227.htm

حاولت الولايات المتحدة تسويق فكرة الدرع الصاروخي باعتباره درع دفاعي وليس هجومي، بينما اعتبرت روسيا أن وجود هذا النظام هو استهداف لروسيا وتهديد مباشر للأمن القومي الروسي وللأمن في أوروبا ككل، واعتبرته كذلك ردا من الولايات المتحدة وبولندا على التدخل الروسي في جورجيا، وكذلك إقامة الولايات المتحدة محطات رادار فائقة القدرة في التشيك حيث تهدف هذه المحطات إلى رصد الصواريخ في مراحل مبكرة عند انطلاقها من قواعدها، حيث يمكن اعتبار ذلك محاصرة لروسيا وتحجيم قدراتها على شن هجمات صاروخية إستراتيجية بعيدة المدى، ما يعني تقليص قدرة روسيا على الردع النووي، وفي المقابل ردت روسيا على هذا الاتفاق من خلال ما قاله نائب رئيس الأركان الروسية "إن بولندا أصبحت هدف مشروع للقصف الروسي".

اعتبرت موسكو أن القاعدة الأمريكية في جورجيا تمثل عودة للحرب الباردة "القاعدة في بلدة صغيرة هي ريجيكوفو والتي تبعد حوالي 200 متر عن جيب كالينيجراد الروسي لنشر قطع الدرع وهي النقطة الروسية الأكثر تقدما غربا بين بولندا وليتوانيا"، وقد جاء توقيع هذا الاتفاق في أوج الأزمة الجورجية، حيث أكّد الرئيس البولندي كاتشينسكي في خطاب تلفزيوني "أن لا أحد يستطيع أن يملي على بولندا ما عليها أن تفعله"، وأكّد البولنديين أنهم حصلوا على ضمانات من الولايات المتحدة بشأن أمنهم وبشأن الدفاع عنهم إذا ما تعرضوا لهجوم.[233]

سرّعت أزمة جورجيا من الترويج لفكرة الدرع الصاروخي، إذ صرحت روسيا في 10 أيلول 2008 أن المواقع التي ستستقبل الدرع الصاروخية الأمريكية في بولندا ستكون أهدافا لصواريخ روسية عابرة القارات، وفي نفس الوقت صادقت الحكومة الشيلية بنشر قواعد أمريكية في قاعدة للدرع الصاروخية التي تنوي الولايات المتحدة إقامتها في التشيكيا، بينما استمر الرفض الروسي لمثل هذه المنظومة والتهديد المستمر لاستهداف تلك المواقع بالصواريخ العابرة للقارات، وأكّدت روسيا أنها ستستخدم كافة الإجراءات لمواجهة هذا التهديد، وأنها تنظر إلى هذا الدرع باعتباره استهداف لقدرة الردع النووي الروسي، وقامت روسيا بالوقت نفسه بإجراء أربع تجارب على صواريخ إستراتيجية في

[233] Vadim Trukhachev, “NATO threatens Russia with its missile defense system,” *Pravda.Ru*, (June 10, 2011), (Retrieved June 13, 2011).
http://english.pravda.ru/world/europe/10-06-2011/118167-nato_russia-0/

العام 2008، بينما تحاول واشنطن الإدعاء من أجل الترويج لإقامة الدرع الصاروخي في أوروبا أن الهدف هو استهداف إيران وكوريا الشمالية.

وقد أشار الخبراء الإستراتيجيون أن إيران تبعد أربع آلاف كيلومتر من بولندا، بينما منظومة الصواريخ الأمريكية المنوي نشرها لا تتجاوز ألف كيلو متر، وهذا يدلل بشكل واضح أن الهدف الأساسي لهذا الدرع هو موجه ضد روسيا وإلى قواعدها الإستراتيجية النووية، مما سيضعف من قدرة الردع الإستراتيجي للسلاح النووي الروسي، وهو إشارة ودعوة لروسيا للتخلي عن عقيدتها الإستراتيجية العسكرية لتصبح بالتالي أكثر رغبة في العيش بسلام، لأن هدف الولايات المتحدة الأساسي هو محاصرة روسيا وإضعاف دورها العالمي.[234]

ما زالت مسألة الدرع الصاروخي تلقي بظلالها على واقع العلاقات الدولية وعلى النظام الدولي حتى اليوم، حيث ستقوم روسيا كما أعلنت وزارة الخارجية باتخاذ خطوات رد على نشر عناصر الدرع الصاروخية ووحدات سلاح الجو الأمريكية في بولندا، حيث أعلن الكسندر لوكاشيفيتش المتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية، في مؤتمر صحفي عقد في 10 آذار 2011 في موسكو "أن هذه الخطط تثير قلقنا وفي حال تطبيقها سنكون مضطرين لأخذ الخطط على الأراضي البولندية بعين الاعتبار أثناء قيامنا ببناء قواتنا المسلحة، الأمر الذي لا نرغب في تحقيقه".

لقد أعاد الدبلوماسي الروسي إلى الأذهان الموقف المتكافئ المتعدد المراحل للإدارة الأمريكية من إنشاء المنظومة العالمية للدرع الصاروخية وأوضح قائلا "إن تلك المنظومة تضم بضعة مراحل حتى عام 2020" وأبرز لوكاشيفتش أن روسيا في وقت سابق قد لفتت الانتباه إلى هذا الأمر على شتى المستويات وأثناء حوارها مع الشركاء الأوروبيين وممثلي الإدارة الأمريكية قائلا "تتعارض الخطوط المعلنة من قبل الإدارة الأمريكية مع القرارات التي اتخذت في قمة لشبونا (روسيا الناتو)، التي عقدت العام الماضي والتي يتم في إطارها بحث احتمالات مختلفة لإنشاء الدرع الصاروخية الأوروبية، التي من شأنها أن تأخذ بالحسبان مصالح كل الدول الأوروبية"، وأضاف "أنه يعتبر عدم توجيه الصواريخ المضادة التي سيتم نشرها ضد مصالح أمن روسيا أمرا هاما بالنسبة للجانب الروسي أثناء

---

[234] Alan Clendenning, “NATO, Russia To Join For Missile Shield,” *HuffPost World*, (November 20, 2010), (Retrieved May 14, 2011).
http://www.huffingtonpost.com/2010/11/20/nato-russia-to-join-for-m_n_786377.html

قيامه بمواصلة الحوار وتطوير التعاون مع الولايات المتحدة والناتو، وأكّد قائلا "إننا سنتعاون مع شركائنا بنشاط حتى بعد أن تحل هذه المشكلة"، بينما أعلن سيرغي رياباكوف نائب وزير الخارجية الروسي في تصريح أدلى به في 17 آذار 2011 لإذاعة صوت موسكو الروسية "أن روسيا تود التوصل لاتفاق مع واشنطن بشأن الدرع الصاروخية في السنة الجارية".

وأشار ريابكوف إلى أن الزيارة الأخيرة لنائب الرئيس الأمريكي لروسيا غيّرت الوضع إلى درجة ما وقال "نحن نفهم حدود المسموح به لكلا الجانبين ونحاول تصور صيغة التفاهم، لكن الأولوية بالنسبة لنا هي إجراء حوار منظم في موضوع الدرع الصاروخية في إطار عملية المحادثات وليس حوار يجري من حين إلى آخر"، وبحسب قول ريابكوف "إن الجانبين لم يجدا بعد أساس مشترك يمكن الاتفاق بناء عليه"، وأسهب قائلا "إن وزارتي الدفاع الروسية والأمريكية تعملان حاليا على إعداد عدة اتفاقيات تشهد كل منها نسب مختلفة من التقدم ناهيك عن التعاون بين روسيا والولايات المتحدة في موضوع إمداد وتموين قوات التحالف في أفغانستان عن طريق نقل الشحنات عبر الأراضي الروسية".

في المقابل أكّد جوزيف بايدن نائب الرئيس الأمريكي في تصريح له مع وكالة الأنباء الروسية في 9 آذار 2011 أنه "لو كان هناك موضوع آخر للحوار مع روسيا إضافة إلى موضوع انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية لاختار منظومة الدرع الصاروخية" وقال أنه "يفضل بشكل قاطع مناقشة منظومة الدرع الصاروخية"، وأضاف "أننا نحاول بكل جهدنا ومن خلال مجلس روسيا الناتو وضع خطة عمل للتعامل في هذا المجال، وأن سبب اختياره لهذا الموضوع بالذات جاء لثقته بأن الاتفاق لمنظومة الدرع الصاروخية سيكون خير سبيل لتأكيد الثقة والاستقرار الإستراتيجي بين بلدينا"، وقال كذلك "أنا واثق من أننا سنتمكن من استخدام إمكانياتنا الدفاعية الفريدة التي تكمل بعضها البعض للدفاع الأمثل عن مواطنينا وشركائنا".

بينما قلل نائب وزير الخارجية الروسي من التفاؤل الذي أبداه جوبايدن خلال زيارته لموسكو بخصوص الدرع الصاروخية وقال "لا يمكننا القول أن تغيرات ما قد طرأت على موقف الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة سواء بصدد هذه القضية الهامة، أي إقامة شبكة الدرع الصاروخية الأوروبية بالتعاون مع روسيا أو عدم توجيه الدرع الصاروخية التابعة

للولايات المتحدة والناتو ضد قواتنا النووية"، وأضاف ريابكوف "إن النقاش يدور حول ضمان عدم توجيه الدرع الصاروخية ضد القوات الروسية للردع النووي"، وقال "إننا نبذل المزيد من الجهود في سبيل تجاوز الخلافات وأن الجانبين يقومان بتدقيق موقفهما من هذه المشكلة والخلافات المبدئية التي تواجهها.

قامت روسيا بتعيين مندوب خاص لها للتعامل مع الناتو في موضوع الدرع الصاروخية حيث أكّد الرئيس الروسي ميدفيدف في اجتماع مجلس الأمن لروسيا الاتحادية في 18 شباط 2011 "أن مسالة الدرع الصاروخية الأوروبية تلعب أهمية بالغة للأمن في المنطقة الأورو-أطلسية واتفقنا مع الناتو على التعاون في هذا المجال لذلك يتوجب علينا اتخاذ الخطوات اللازمة لإيجاد حلول مثلى تضمن أمن وطننا"، والمقصود بالأمر إبعاد منظومة الدرع الصاروخية وإمكانية توزيع المسؤوليات بين المشاركين فيها إذا استطعنا طبعا الاتفاق على ذلك مع شركائنا".[235]

وبالنسبة لموقف الناتو من موضوع الدرع الصاروخي أكّد الممثل الخاص لحلف الناتو للعلاقات مع دول القوقاز وآسيا الوسطى جيمس اباتوراي "أن نظام الدفاع الصاروخي لروسيا والناتو يجب أن يكونا مستقلين تماما بعضهما عن بعض مشيرا في الوقت نفسه إلى ضرورة التنسيق بينهما"، كما أشار في مؤتمر صحفي في موسكو في 14 /2011/2 "إنه من الضروري للطرفين أن ينسقا مبادئ عمل هذين النظامين وتسائل في هذا السياق هل يجب أن تُسقط روسيا صاروخ صاروخ أطلق في أحد دول الناتو وتطير فوق الأراضي الروسية"، وطرح "إن مسالة التنسيق بين نظامي الدفاع الصاروخي التابعين لروسيا والناتو هو بحد ذاته إشارة إلى حدوث تحولات جذرية في العلاقات بين الجانبين مؤكد على أهمية ضمان الشفافية في هذا المجال لتجنب ظهور شكوك عند أحد الطرفين حول نوايا الآخر"، وقال "سننجح في حال وجود إرادة سياسية لهذا، ونحن لا نشك حتى الآن في وجودها عند روسيا".

علّق أحد المحللين الروس الذي قلل من أهمية توقيع معاهدة ستارت الجديدة بين روسيا و الولايات المتحدة التي وُقعت بين رؤساء البلدين وقال "إن دخول هذه المعاهدة الجديدة لتقليص الأسلحة الهجومية الإستراتيجية حيز التنفيذ لا يعني فتح مرحلة جديدة في

---

[235] روسيا اليوم، "البيت الأبيض: الولايات المتحدة ستواصل نشر الدرع الصاروخية... ولن تقطع التعاون مع روسيا،" (2011)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/23).

http://arabic.rt.com/news_all_news/news/66534

العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة، وإنما تؤكد موقف الطرفين المؤيد للحد من انتشار الأسلحة في العالم، وأشار إلى وجود عدد من الخلافات بين موسكو وواشنطن فيما يخص مسألة الدفاع الصاروخي، وأشار كذلك إلى أنه إذا آذار الغرب فرض سياسة الأمر الواقع إزاء روسيا قد يؤدي إلى انسحاب روسيا من المعاهدة وتفاقم المزيد من الخلافات بين الجانبين".

إن نظام الدرع الصاروخي يعمل على الإخلال بالتوازن الإستراتيجي تحديدا مع الصين وروسيا بشكل لا تقبله تلك الدولتين، لأنه يوفر للولايات المتحدة تفوق إستراتيجي ويجعل هاتين الدولتين في حالة من انعدام القدرة على التصدي لأي تهديد إستراتيجي، ويجعلهما في حالة تأهب قصوى إذ يمكن للولايات المتحدة نظريا استخدام هذا النظام في إسقاط أي صاروخ بالستي ينطلق من روسيا أو الصين، في الوقت الذي تكون فيه الولايات المتحدة بمنأى عن أي هجوم صاروخي خارجي وبالتالي تستطيع صد أي هجوم دون أن تعرّض نفسها لاحتمال الاستهداف من أي بلد في العالم التي ليس بمقدورها أن تتصدى للصواريخ الأمريكية.

يشير المحللين والخبراء أن هذا وضع خطير لناحية التوازن الإستراتيجي العالمي لم يحصل في أي وقت خلال العقود التي تلت الحرب الباردة، إضافة لتعريض هذا النظام واتفاقيات الحد من التسلح وانتشار الصواريخ البالستية للخطر، حيث سينبئ ذلك بسباق تسلح ولو بشكل غير معلن في أنواع أخرى من الأسلحة الإستراتيجية والتكتيكية والشك في المصوغات والمبررات الأمريكية لهذا النظام، إذ أن الولايات المتحدة تعتبر هذه الشبكة الدفاعية الصاروخية لا تحدث أي تغييرات جذرية في الوضع القائم للأمن والتوازن العالميين، فهذه الشبكة كما تدّعي الولايات المتحدة مصممة لصد صواريخ فردية محدودة قد تصدر قصدا أو خطأ عن دول مارقة وليست مصممة بهدف ولا تستطيع صد هجوم كاسح تكون فيه الصواريخ منهمرة بغزارة خاصة إذا كان هذا الهجوم من روسيا أو الصين وهما البلدان الأكثر تضرر من اختلال التوازن الذي تحدثه هذه الشبكة، وكما تقول الولايات المتحدة فإن الردع المتبادل الذي حفظ التوازن الدولي ما زال قائم والتخوفات من اختلال هذا التوازن مبالغ فيها، وتدّعي الولايات المتحدة أن هذه الشبكة قد تُطوّر مستقبلا لتضم دول حلف شمال الأطلسي نفسها وبالتالي الانسجام بالشراكة مع أوروبا وليس الابتعاد عنها.

تشير التحليلات بعكس ما ورد سابقا، حيث أن هذا النظام هو المرحلة الأولى من الإستراتيجية الأمنية العسكرية الجديدة، إذ سيكون هناك مراحل لاحقة في سياق هذه الإستراتيجية تهدف إلى توفير غطاء مماثل من الدفاع الصاروخي لحلفاء واشنطن حتى البعيدين عنها جغرافيا مثل اليابان وتايوان، وهذا ما يقلق الصين، إضافة لشعور الأوروبيين بقلق متزايد من السياسة الأمريكية واعتبارها سياسة غير مبالية بالشراكة الأطلسية، لأنها تتبنى إستراتيجيات أمن عالمية في الوقت الذي تحاول فيه منع الأوروبيين في شأن تقرير الأمن الأوروبي وحدهم ودون استشارتها، حيث قوبلت فكرة النظام الصاروخي بانتقاد شديد حتى من قبل بريطانيا الحليف الأوروبي الأبرز، وتلجأ أوروبا بالمقابل لإقامة مشاريع أمن أوروبية خاصة بتلك المجموعة عن طريق تشكيل قوة أمن أوروبية منفصلة عن الناتو، إضافة إلى تعميق التوازن والهوية والترابط الأوروبي للناتو.

بالرغم من كل تلك الانتقادات من حلفاء واشنطن الأوروبيين وغير الأوروبيين فإن الولايات المتحدة مصرة على إقامة هذا النظام، فيما جعل العديد من المحللين والخبراء يتنبئون بأن يكون لهذا النظام دور في انقسام حاد في حلف شمال الأطلسي بين شركائه الأوروبيين من جهة والولايات المتحدة من جهة ثانية.[236]

المحور الثاني: الدرع الصاروخي ترجمة لوثيقة الأمن القومي الأمريكي (2002–2003):

لقد مثّلت وثيقة الأمن القومي الأمريكية نقطة الانطلاق لفكرة الدرع الصاروخي، حيث حددت هذه الوثيقة الأهداف الإستراتيجية المستقبلية للولايات المتحدة، انطلاقا من مصالحها الحيوية في كافة أنحاء العالم، وحددت كذلك الدور المناط بقواتها العسكرية باعتبارها الحامي لتلك المصالح والتهديدات أينما كانت، والتي تبيّن ضرورة تواجد القوات الأمريكية في أي مكان في العالم تتعرض مصالحها به للخطر، وقد بينّت تلك الوثيقة التهديدات التي يجب حمايتها وهي:

[236] روسيا اليوم، "الرئيس الروسي يعين مندوب خاص له للتعامل مع الناتو في موضوع الدرع الصاروخية،" (2011)، (استرجعت بتاريخ 2011/01/19).
http://arabic.rt.com/news_all_news/news/63825
روسيا اليوم، "تسلح روسيا: ضد من؟،" (2011)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/22).
http://arabic.rt.com/prg/telecast/65458
روسيا اليوم، "جزر الكوريل ستشهد نشر صواريخ (ياخونت)،" (2011)، (استرجعت بتاريخ 2011/03/02).
http://arabic.rt.com/news_all_news/news/64583/

1. ضمان أمن الولايات المتحدة وحريتها في العمل، وذلك بحماية الولايات المتحدة واستقلالها وسيادتها من أي تهديد، وسلامة مواطنيها في كل مكان سواء كان ذلك في الداخل أو في الخارج وتوفير حماية للمصالح الحيوية الأمريكية وتحديدا تلك المصادر الإستراتيجية لأمنها واقتصادها والنفط والمواد الخام وكل ما يتعلق بهذه الموارد من تهديد سواء كان داخلي أو خارجي في أي مكان.
2. تطلع الولايات المتحدة بدور عالمي في حماية حلفائها من أي تهديد، والوفاء بالتزاماتها تجاههم من خلال حماية المناطق الحساسة في العالم، والتي يمكن أن يتم تهديدها والسيطرة عليها من أي دولة كانت، وخاصة تلك المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية للطاقة والأسواق وغيرها وتحديدا حلفائها في أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.
3. حماية الأمن والاستقرار في أوروبا عن طريق تحقيق الانتعاش الاقتصادي والوصول إلى الأسواق الإستراتيجية العالمية وحمايتها وحماية أمن تلك المصالح الاقتصادية وحماية ممراتها البرية والمائية من أي تهديد.

هذا ما عُكس بشكل واضح في العقيدة العسكرية الإستراتيجية الأمريكية وتحديدا بعد أحداث 11 أيلول، وشرعت الولايات المتحدة ببناء نظام حربي جديد يوافق تلك العقيدة وإستراتيجيتها من أجل تحقيق الأهداف في القرن الحادي والعشرين، وقد أعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش عن هذا التوجه حينما أعلن عن عزمه إقامة منظومة دفاعية مستقبلية تعتمد على التكنولوجيا الجديدة لردع التهديدات الخارجية، والذي يحتاج إلى عشرة سنوات من أجل انجازه، وسيتم تدشينه عام 2012 – 2013، ويرتكز هذا النظام على السيطرة على منابع الطاقة ومصادرها في كل أنحاء العالم لبناء قوة اقتصادية أمريكية قوية وقادرة على مواجهة التحديات والتهديدات، وهذا يتطلب حماية طرق المواصلات والإمدادات النفطية ومنابع الطاقة بكل الوسائل، وتقسيم العالم إلى دول صديقة ودول غير صديقة، وإقامة علاقات دولية وإقليمية تلعب دور في حماية المصالح الأمريكية عن طريق القيام بحروب بالنيابة عن الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها وحمايتها من أي تهديد، ونشر ثقافة العولمة الاقتصادية والسوق الحر كأحد أدوات الهيمنة والسيطرة على شعوب العالم، في ظل إمكانات غير متكافئة ليعزز ذلك قوة الولايات المتحدة وهيمنتها الاقتصادية على العالم، والأهم من ذلك هو منع قيام منافسة للولايات المتحدة من أي دولة

أو تحالف على هذا الصعيد، والعمل على تحجيم قدراتها التسليحية التقليدية والإستراتيجية ومقاومة ذلك، حتى لو تطلب الأمر خوض حروب.

عكست الولايات المتحدة هذه التوجهات على زيادة كبيرة في الموازنة والموارد المالية المخصصة لوزارة الدفاع الأمريكية منذ 2002 حتى 2011، والتي دلت على عزمها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية وتأكيد مكانتها العالمية بكل الطرق والوسائل، وبالتالي فإن مفهوم الأمن العالمي ينطلق من الرؤية الأمريكية التي تسعى لإدامة النظام العالمي الأحادي القطبية لأطول فترة ممكنة في ظل التخوفات الأمريكية من بروز قوى صاعدة قد تهدد أمنها القومي ومصالحها الحيوية مثل روسيا والصين.[237]

المحور الثالث: الدرع الصاروخي انعكاس للعقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة ومفهوم الضربة الوقائية:

إن انتقال الإستراتيجية الأمريكية من مرحلة الحرب الباردة عكس نفسه بشكل واضح على طبيعة الإستراتيجية الأمريكية العسكرية، والتي انتقلت من الردع والاحتواء إلى الانتشار السريع وقوات التدخل السريع، وعكست أحداث 11 أيلول مدى التغير والتبديل في الفكر الإستراتيجي الأمريكي وهو تبني فكرة الحرب الاستباقية والوقائية والإجهاض المبكر والتعامل مع التهديدات الخارجية وذات الأثر والتهديد والمساس بالمصالح الأمريكية ومشروعها الإمبراطوري العالمي، حيث ساد تطور العقيدة والفكر الإستراتيجي الأمريكي والحفاظ على مكانة الولايات المتحدة العالمية وتأمين هيمنتها وسيطرتها على العالم، حيث أن أهم ما يمكن قوله أن هذه الإستراتيجية تعتمد أساليب ووسائل جديدة وكان لأحداث 11 أيلول دورها في التأثير على هذه الإستراتيجية والتوجه الأمريكي الجديد.[238]

في أيلول 2002 صدرت عن الولايات المتحدة وثيقة جديدة للأمن القومي، فقد جاءت هذه الوثيقة ناسفة لمعاهدة وستفاليا عام 1648 والتي تحدثت عن قدسية سيادة الدولة

---

[237] روسيا اليوم، "جوزيف بايدن: موضوع منظومة الدرع الصاروخية له الأولوية في الحوار مع موسكو،" (2011)، (استرجعت بتاريخ 2011/03/09).
http://arabic.rt.com/news_all_news/news/65075
روسيا اليوم، "صاروخ (ار اس – 24) الباليستي العابر للقارات،" (2011)، (استرجعت بتاريخ 2011/03/02).
http://arabic.rt.com/news_all_info/info/64776

[238] روسيا اليوم، "روبرت غيتس يدعو روسيا إلى التفكير في مشاركتها في تحالفات دولية،" (2011)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/21).
http://arabic.rt.com/news_all_news/news/65895

القومية وعدم المساس بأمن وسيادة أي دولة ومنع التدخل، إضافة لتعارضها مع ميثاق الأمم المتحدة لأن هذا النهج الاستباقي يتيح التدخل العسكري في أي مكان في العالم مع افتراض أو احتمال التهديد، وعليه فإن مثل تلك الإستراتيجية لا تعير أي اهتمام للمعاهدات الدولية ولا للقانون الدولي وحتى لمجلس الأمن والأمم المتحدة، ما يهدد الاستقرار والأمن العالمي وقواعد وأسس النظام الدولي، والذي تريد الولايات المتحدة رسم مصالحه وفق رؤيتها ومصالحها.

لقد بينّت سياسات الولايات المتحدة وإستراتيجياتها وتوجهاتها أن الولايات المتحدة لا تعير أي اهتمام لأي قوى إقليمية أو دولية، ولهذا فإن روسيا وفقا لهذه التهديدات الجديدة على أمنها وتطلعاتها أجرت تعديلات على إستراتيجيات الأمن القومي لروسيا الاتحادية، وقد ذكرنا ذلك بالتفصيل ولكن ما يهمنا هنا أن تبنّي روسيا إستراتيجية أمن قومي جديدة 2011 – 2020 هي تعبير واضح عن رفضها لعصر الهيمنة الأمريكية من جهة، والاستعداد لحماية مصالحها ودورها العالمي من جهة أخرى، ولهذا فإن مسألة نشر منظومة الدرع الصاروخية في بولندا أكبر تعبير عن المواجهة المحتملة بين الطرفين في المستقبل، ما يمكن أن يعيد العالم إلى أجواء وظروف أنماط تقليدية في العلاقات الدولية كان العالم تنفس الصعداء بانتهائها، إلا أن نظرية القوة في العلاقات الدولية انطلاقا من مرتكزات المدرسة الواقعية تصلح لاستشراف مستقبل النظام الدولي، وعليه فإن المبحث الثاني سيتناول المواقف والمواقف المتقابلة حول الدرع الصاروخي الأمريكي ونظرة الأطراف المختلفة، لهذا المشروع لما له من أهمية على مستقبل النظام الدولي ومرتكزاته المستقبلية.[239]

إن قضية الدرع الصاروخي ما زالت قضية حساسة بين الولايات المتحدة والناتو من جهة، وروسيا من جهة أخرى، لأنها تقع في قلب الأولويات الإستراتيجية لكلا الطرفين وتقع في قلب الأزمات الدولية، لأن ما يمكن الإشارة إليه أن التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا سينتقل إلى النظام الدولي رغم محاولة كل الأطراف التأكيد إلى عدم اللجوء إلى

---

[239] روسيا اليوم، "فريق العمل الخاص بالتعامل مع الناتو في الدرع الصاروخية يبدأ عمله،" (2011)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/23).

http://arabic.rt.com/news_all_news/news/66499/

روسيا اليوم، "مدفيديف: روسيا تمارس سياسة براغماتية تحول دون انجرار البلاد إلى سباق تسلح،" (2011)، (استرجعت بتاريخ 2011/03/02).

http://arabic.rt.com/news_all_news/news/65729/

استخدام القوة العسكرية، وتحديدا في العلاقات بين الدول الكبرى، وطالما أن التفاعل بين الطرفين يضفي صفة الديناميكية والفاعل المستمر بين جملة من المتغيرات، فإن الواقع الدولي يبيّن ذلك النزاع والتنافس بين الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة والنظام التعددي الذي تريده روسيا وقوى أخرى فاعلة في النظام الدولي (كالاتحاد الأوروبي واليابان والصين وروسيا).

إن ما يحدث في شرق ووسط أوروبا والبلقان من تنافس وصراع وأزمات يمثّل الدرع الصاروخي تلك الرسالة الواضحة لروسيا وللنظام الدولي واستقراره، والذي لا يمكن أن تقبل الولايات المتحدة بوجود أطراف تشاركها القوة وتماثلها في المكانة العالمية، في المقابل فإن هناك أطراف أخرى كروسيا سيبقى عامل الشك محركها ودافعها وستسعى لتعزيز قدراتها، فإن ما نشهده من تحالفات وتوازنات في إطار نظام توازن القوى لن تكون إلا مؤقتة تحضيرا لمرحلة قادمة يشكل الدرع الصاروخي تلك الحلقة في التوازن بين روسيا والناتو والولايات المتحدة، حيث أن استقرار النظام الدولي في ظل الوضع القائم اليوم يتعارض مع الديناميكية والتغير المستمر.

إن ما تريده الولايات المتحدة من تلك السياسات هو تعزيز هيمنتها على العالم واستقرار النظام الدولي الأحادي القطبية للعقود القادمة من القرن الحادي والعشرين مستخدمة بذلك القوة العسكرية، ويأتي الدرع الصاروخي الموجه لروسيا في هذا الإطار، وبالتالي فإن روسيا مدركة تماما لحقيقة التوجهات الأمريكية حيث أن الدرع الصاروخي يعطي الولايات المتحدة قدرة لاستخدام القوات العسكرية واستخدامها للتهديد في ميدان العلاقات الدولية، وبالتالي فإن روسيا ستتعامل بحذر شديد مع هذه المسالة لأنها لا تريد أن تحمّل نفسها مسؤولية عدم الاستقرار في النظام العالمي، ولكن يؤكد المسئولون الروس أن أي صفقات للتعاون مع الدرع الصاروخي لا يمكنها أن تكون على حساب الأمن الروسي وأنها تستطيع التعامل مع سياسات الأمر الواقع التي تحاول أن تفرضها الولايات المتحدة والناتو، وما تجدر الإشارة له هنا أنه لا يمكن فصل علاقة روسيا بالناتو عن علاقتها بالولايات المتحدة، حيث أن الولايات المتحدة ما زالت تتحكم وتسيطر على القرار في الناتو وعلى توجهاته وأهدافه الإستراتيجية، الأمر الذي قد يعيد العالم إلى مرحلة الحرب الباردة، إذ أن هذا التنافس والصراع والحروب الإقليمية بالنيابة عن القوى

العظمى والقمم والاتفاقات الثنائية والمعاهدات للحد من انتشار الأسلحة يعود بالذاكرة إلى أجواء الحرب الباردة التي ستتناولها الدراسة في المبحث التالي.[240]

المحور الرابع: حرب باردة بأشكال جديدة (المحاور والأحلاف):

لقد شكّل رد الفعل الروسي على إقدام جورجيا لضم استونيا الجنوبية بالقوة العسكرية بداية لمرحلة جديدة في النظام العالمي الجديد، وأعاد الموقف الروسي إلى الأذهان مرحلة الحرب الباردة بكل ما مثّلته من تنافس وصراع، وبينّت القوى الفاعلة في النظام الدولي في معركة تقسيم القوة في النظام الدولي، وكيف يمكن أن يؤثر سلوك روسيا تجاه جورجيا على سلوك باقي الدول على الساحة الدولية، وتحديدا الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، حيث أن هذه الأزمة دلت على إصرار روسيا على المضي في إعادة التوازن للنظام الدولي الذي يحفظ لها مكانتها ومصالحها في ظل التهديدات الماثلة أمامها من حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة، وفي ظل الأزمة الجورجية وقعّت الولايات المتحدة وبولندا اتفاق لنشر جزء من النظام الدفاعي الصاروخي الأمريكي ومع هذا التوجه الأمريكي نحو الهيمنة فإن العديد من المحللين يرون بأن العالم يعود إلى أجواء الحرب الباردة أو أننا أمام حرب باردة جديدة، وإن كانت بأشكال وأدوات جديدة، والتساؤل هنا ما هي أدوات وأشكال هذه الحرب؟ وما دور الناتو فيها؟ وكيف سينعكس التوجه الأمريكي على علاقة روسيا بحلف شمال الأطلسي وعلى النظام العالمي مستقبلا؟.[241]

وعليه فإن الدراسة حاولت تبيان أشكال التنافس المختلفة بين الولايات المتحدة وروسيا، وانعكاس ذلك على علاقاتها بالحلف، حيث أنه ومن خلال ما تم تناوله في الدراسة تبيّن أنه لا يمكن الفصل بين سلوك الولايات المتحدة على الصعيد العالمي، وتوجهات الناتو وسياساته وإستراتيجياته، فيما بات يُعرف بالمشروع الإمبراطوري العالمي الجديد تظهر أدوات الهيمنة والسيطرة على العالم.

---

[240] روسيا اليوم، "مسؤول في الناتو يؤكد ضرورة التنسيق بين نظامي الدفاع الصاروخي لروسيا والناتو،" (2011)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/27).

http://arabic.rt.com/news_all_news/news/63537

[241] ريك روزوف، "البنتاغون يحضّر لحرب عالمية جديدة... روسيا هي العدو،" (2009/12/07)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/24).

http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=460

يرى الكثير من الخبراء والمحللين أن للأزمات الداخلية والخارجية دورها في السلوك الأمريكي، والتي باتت تتلخص في الحفاظ على النظام العالمي لأطول فترة ممكنة وفي التحديات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأخلاقية التي تواجهها الولايات المتحدة ومشروعها الإمبراطوري بشتى الطرق والوسائل، ولعل أهمها هي منع أي قوى أخرى من المنافسة، وهنا تأتي روسيا الاتحادية باعتبارها من أهم وأكثر الدول تهديدا لمشروع الهيمنة الأمريكي لأنها تمثل قوة سياسية واقتصادية وعسكرية وأخلاقية قادرة على أن تساهم في صياغة النظام العالمي من جهة وتدافع عن مصالحها من جهة أخرى.[242]

ولعل ما تناولته الدراسة في فصولها السابقة يشير إلى القضايا والأزمات ومساحات المنافسة بين الولايات المتحدة والناتو وروسيا، فقد أظهرت المواقف الروسية في المؤسسات الدولية تحديا خاصة فيما يتعلق بمفهوم الأمن الجماعي عندما أرادت الولايات المتحدة استخدام المؤسسات الدولية لتعزيز هيمنتها العالمية؛ فوجدت روسيا تؤكد وجودها كدولة لها حق النقض الفيتو وبالتالي تحرج الولايات المتحدة وتجعلها تذهب بعيدا عن الغطاء والشرعية الدولية.[243]

أما في المجال الاقتصادي؛ فبينما ذهبت الولايات المتحدة إلى تعزيز مواقفها الاقتصادية لا سيما السيطرة على النفط العالمي، وجدت روسيا نفسها في الكثير من الميادين منافس حقيقي وتحديدا في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين وحتى في الشرق الأوسط وإفريقيا، فقد استطاعت روسيا إقامة علاقات اقتصادية وعادت روسيا إلى ساحة التنافس العالمي الاقتصادي من جديد وأعادت العديد من علاقاتها مع دول العالم.[244]

وبرز هذا التنافس في مجال الطاقة والنفط، حيث تعد المملكة السعودية والعراق أول وثالث دولتين من حيث احتياطي النفط وهما بيد الولايات المتحدة، وبالمقابل فإن كاركاس وطهران يملكون ما معدله ربع الطاقة في العالم وهؤلاء غير مسيطر عليهم من قبل الولايات المتحدة، وظهرت منطقة آسيا الوسطى التي تعد ثاني أغنى منطقة بالنفط في

---

[242] نيقولا الزهر، "روسيا بين أن تدافع عن وجودها... وأن لا تنزلق إلى حرب باردة." (2008/12/16). (استرجعت بتاريخ 2011/03/02).
http://www.metransparent.com/spip.php?page=article&id_article=4657&var_lang=ar&lang=ar

[243] محمد الصواف، "التسلح الروسي: إعادة التوازن إلى أمجاد السوفيت،" (2010/07/17)، (استرجعت بتاريخ 2011/03/04).
http://www.annabaa.org/nbanews/2010/07/176.htm

[244] محمد الصواف، "روسيا وأمريكا: صداقات الحاضر لا تمحو عداءات الماضي،" (2010/01/06)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/20).
http://annabaa.org/nbanews/2010/01/006.htm

العالم بعد الشرق الأوسط الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تحاول السيطرة على مناطق آسيا الوسطى من أجل التحكم بالنفط وطرق نقله ومن ثم التحكم بالصين، الأمر الذي دعا الصين إلى تأييد المواقف الروسية وخاصة في جورجيا وذلك لوجود هدف أكبر تتلاقى فيه مع روسيا وهو العمل على إنهاء سيادة البترودولار، وقد ظهرت القوة الروسية المنافسة عندما حاولت الولايات المتحدة فرض عقوبات على روسيا، حيث هددت روسيا بالرد بالمثل سيما وأن أغلب إمدادات الطاقة إلى أوروبا الغربية تأتي عبر مناطق نفوذها وسيطرتها، مما أوجد لروسيا قوة تنافسية مع الولايات المتحدة رأت فيها الصين إمكانية التخلص من الحصار الخانق الممكن أن توقعه الولايات المتحدة عليها بسيطرتها على نفط آسيا الوسطى، كذلك فإن منطقة آسيا الوسطى متخلفة اقتصاديا شأنها شأن منطقة الشرق الأوسط مما جعلها عرضة للصراع والتنافس بين الدول الكبرى، فمن الملاحظ أن التنافس في هذه المنطق يشتد بين كل من الولايات المتحدة وأوروبا مقابل روسيا والصين مع وجود قوتين إقليميتين هما تركيا وإيران.

وفي المجال العسكري تجد روسيا والولايات المتحدة متنافسان حقيقيان، سواء بالتصنيع أو بالمنافسة في نوعية السلاح وتزايد النفقات والميزانيات المخصصة للتسلح، حيث تحاول روسيا أن تلحق الولايات المتحدة في هذا المجال وابتكار أنواع جديدة من الصواريخ والأسلحة الإستراتيجية والتقليدية القادرة على المنافسة، إضافة أن روسيا هي من الدول التي تمتلك أسلحة نووية وتمتلك القدرة للتعامل معها.

وقد اشتد التنافس بين روسيا والولايات المتحدة في سوق السلاح العالمي، وقد بدأ هذا التنافس بشكل عدائي عندما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الشركات الروسية مثل شركة روس أبورون إكسبورت وقيام الولايات المتحدة بتطبيق قواعد أحادية الجانب في هذا المجال في حال ما وجد شيء يناقض مصالحها إذ ظهر بشكل واضح إبّان الأزمة الجورجية، وقد بيّنت الأحداث أن هناك صفقات سلاح ضخمة بيعت من روسيا إلى دول أوروبا الغربية، إضافة لذلك فإن روسيا وظفت رأس مال كبير في إيران في مجال الطاقة وخاصة في المجال النووي والتعاون التقني، كما قامت بتزويد الصين بطائرات النقل العسكري وطائرات التزويد بالوقود في الجو، إضافة إلى صفقات كبيرة في مجال السلاح المتطور والإستراتيجي إذ بلغت نسبة مبيعات السلاح الروسية للصين 45% من حجم الصادرات الروسية لسوق السلاح العالمي، كذلك باعت الهند حاملة الطائرات

غروشكوف، إضافة لما تقوم به من تزويد لبعض الدول العربية وتحديدا سوريا بالأسلحة الروسية المتطورة وتحديدا في مجال الصواريخ البالستية، إضافة إلى العلاقات الإستراتيجية مع دول أمريكا اللاتينية التي ما زال عدد منها يفضل السلاح الروسي على الأسلحة الأمريكية، كذلك في إفريقيا حيث تعد روسيا من أكبر مزودي السلاح لدول القارة السوداء.[245]

وعليه فإن التنافس الاقتصادي بين روسيا والولايات المتحدة ظهر على مستوى العالم في عدة ميادين، ففي مجال السلاح عادت روسيا منافسا قويا للولايات المتحدة حتى أنها استطاعت أن تخترق بعض مناطق النفوذ الأمريكي التقليدية مثل لبنان وغيرها، إضافة لاعتماد عدد من دول أوروبا الغربية على السلاح الروسي. أما في مجال الطاقة نجد أن هذا التنافس برز في منطقتين في العالم الأولى آسيا الوسطى حيث تتنافس فيها روسيا والصين من جهة والولايات المتحدة وأوروبا من جهة أخرى لما تمثله هذه المنطقة من مخزون نفطي هائل وكبير، حيث أن الولايات المتحدة تنظر لهذه المنطقة ونفطها كبديل للنفط والغاز الروسي الذي تزوده لأوروبا، حيث دل التوجه الأمريكي لبناء خط بابكو جيهان النفطي كبديل للخط الذي يصل من روسيا إلى أوروبا مباشرة عبر الأراضي الأوكرانية، حيث تمثل هذه الخطوة رؤيا أمريكية لتقليل الاعتماد على الإمدادات النفطية الروسية لأوروبا، ليكسب الولايات المتحدة قوة إضافية في مقابل النفوذ الروسي الذي يمتد إلى القارة الأوروبية وتحديدا مع ألمانيا وفرنسا اللتان تملكان رؤيا مختلفة عن بعض الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو تجاه العلاقة مع روسيا.

أما المنطقة الثانية فهي إفريقيا حيث أن التنافس بين روسيا والولايات المتحدة لم يصل إلى درجة الصراع على الطاقة، وإنما هناك نشاط روسي واضح من أجل السيطرة على مقدرات الطاقة في أجزاء من القارة الإفريقية.

وفي مجال السلاح والطاقة معا، فإن ملامح التنافس تبرز في التعاون الإيراني الروسي والذي تحاول من خلاله روسيا أن توجد نافذة للوصول إلى منابع النفط في الشرق الأوسط.

---

[245] محمد الصواف، "قمة واشنطن النووية بين الجدية والازدواجية،" (2010/10/14)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/17).
http://www.annabaa.org/nbanews/2010/04/148.htm

وما يشير إلى المنافسة بين الولايات المتحدة وروسيا والناتو هي تلك الأزمات والأحداث خاصة أزمة جورجيا والدرع الصاروخي، وما يمكن الإشارة له هنا أن ما أظهر من ردة الفعل العسكري ضد جورجيا ليس هو ما يقلق الغرب، ولكن ذلك المعنى الأبعد والأكثر دلالة أن روسيا لن تقبل بأي تهديد لأمنها القومي، وعندما ظهر الموقف الروسي بدخول الأراضي الجورجية واستئناف طلعات القاذفات الإستراتيجية في أنحاء العالم ونشر الأسطول الروسي في المواقع البحرية كتعبير مادي بسيط على المدى الذي يمكن أن تذهب إليه روسيا، في حال الاستمرار بالتضييق عليها وتهديد أمنها ومجالها الحيوي وتحديدا في القوقاز.

إضافة إلى ذلك فقد ذهبت روسيا باتجاهات أخرى ذات دلالات أبعد مدى وأكثر تأثير ليصل منظمة شنغهاي وتعزيز علاقاتها وتحالفاتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية مع الصين، حيث اتخذت العلاقات الصينية الروسية بعدا إستراتيجيا في سياق الرفض المشترك لمبدأ هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي، خصوصا بعد أزمة الخليج الثانية حيث عارض الطرفين مشروع المضاد للصواريخ (الدرع الصاروخي)، إضافة للتعاون في مجالات متعددة على المستويين الاقتصادي والإستراتيجي والتنسيق الأمني بين البلدين في منطقة آسيا الوسطى بعد الاختراق الأمريكي لتلك المنطقة، وشكّل التعاون في المجال الإستراتيجي خلال السنوات الماضية نقطة تحول هامة في إطار منظمة شنغهاي للتعاون التي تضم البلدين مع أربعة دول من وسط آسيا، كازاخستان، أوزباكستان، قيرغيزستان، وطاجيكستان، حيث أن هذه المنظمة تحولت إلى مصدر قلق للولايات المتحدة خاصة بعد المناورات العسكرية التي أقيمت تحت مظلة المنظمة في الأراضي الروسية في مطلع صيف 2006، إذ طلبت الولايات المتحدة حضورها كمراقب إلا أن طلبها قوبل بالرفض بينما حضرها مراقبون من الهند والصين، حيث دلت هذه المناورات العسكرية على استعراض للقوة من روسيا والصين تأسيسا لمنظومة أمنية مشتركة يمكن لها موازنة القوى الأمينة المتجسدة في حلف شمال الأطلسي ومشروع الدرع الصاروخي الأمريكي، وما يدلل على هذا التعاون الإستراتيجي هو معارضة الطرفين لبرنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي حيث تعتبره الدولتان تهديدا لعمقهما الإستراتيجي، إضافة لرفضهم المشترك لتدخل الناتو بحجة التدخل الإنساني في الأحداث والأزمات العالمية مثل تدخله في كوسوفو عام 1999، إضافة لمعارضة الطرفين لخطط التوسع العسكري الأمريكي في

العالم ويعتبرانه إضرارا بمصالح الأمن العالمي. الدعم الروسي لمفهوم صين واحدة والاعتراف بحق الصين في تايوان كجزء منها، تعاون عسكري إستراتيجي بين الطرفين حيث تعتبر الصين أكبر مستورد للسلاح الروسي، وقامت روسيا بتزويد الصين بأسلحة متطورة وإستراتيجية ومن مختلف أنواع الأسلحة، إضافة للعلاقات الإستراتيجية فقد دعمت الصين ومعها دول أعضاء منظمة شنغهاي التوجه الروسي في حل أزمة القوقاز في مواجهة الطرف الجورجي والاتحاد الأوروبي والناتو بقيادة واشنطن.

إن التقارب الروسي الصيني في المجالات الإستراتيجية والسياسية والذي عكسه موقف البلدين في اجتماع منظمة شنغهاي تجاه أزمة القوقاز يبيّن تلك القدرات المتزايدة والإمكانات الهائلة للتعاون بين البلدين في مواجهة واشنطن وحلفائها الغربيين، حيث يظهر التحالف الصيني الروسي إلى إظهار العلاقات الصينية الروسية من جهة وعلاقاتها مع جنوب شرق آسيا والهند وإيران من جهة أخرى، إضافة إلى إظهار القوة والبراعة العسكرية بالتعاون مع التكتلات الإقليمية الأخرى خصوصا في آسيا وأمريكا الجنوبية في مواجهة التحديات المعاصرة، وتظهر الإستراتيجية الكبرى للطرفين تركيز واضح على الولايات المتحدة وتتضمن بذل جهد متزايد من أجل موازنة قوتهما في مواجهة الهيمنة الأمريكية والناتو وتعزيز حالة من التوازن الدولي الجديد.

إن العلاقات الصينية الروسية المتنامية مع وجود تنسيق إستراتيجي متزايد بين الطرفين يظهر مدى القلق الذي تثيره هذه العلاقة لدى قوى عديدة إقليمية ودولية، حيث أن هذه العلاقة من وجهة نظر هذه القوى تعد خطرا يتهدد نفوذها خاصة أن هذا التعاون بين الطرفين يشمل العديد من القضايا ومنها التسلح العسكري والتنسيق السياسي الدبلوماسي في القضايا الدولية والتعاون المشترك في مجالات البحث والتطوير إضافة إلى التجارة المتبادلة، حيث تشكّل المعاهدات المشتركة بين الطرفين بوصلة العمل الإستراتيجي في مواجهة التكتلات والتحالفات الدولية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي والناتو، وتظهر التفاعلات والأحداث الدولية أن أشكالا من التكتلات والأحلاف بدأت تظهر من جديد في سياق العلاقات الدولية المعاصرة، بالإضافة لعلاقة روسيا بالصين فقد بدأت ببناء تحالفات متعددة وقد عادت بقوة إلى منطقة آسيا الوسطى سواء بالتواجد العسكري أو بالعلاقات الاقتصادية وإتباع سياسات عديدة لإبقاء نفوذها على تلك المنطقة، إضافة للعلاقات مع إيران، حيث كانت لروسيا علاقات مميزة مع العديد من دول العالم لما تمتلكه من إرث

تاريخي، الأمر الذي جعل الكثير من المحللين يقولون بأن مرحلة جديدة من التنافس السياسي والعسكري والاقتصادي قد عادت لتحكم واقع النظام العالمي مع تزايد تأثيرات نشر الدرع الصاروخي على حدة التوتر بين الولايات المتحدة والناتو وروسيا، الأمر الذي يؤشر لمخاض جديد لنظام عالمي يهدد الاستقرار والأمن.[246]

المحور الخامس: روسيا بين عضوية الناتو والنظام العالمي الجديد:

يتساءل الكثير من المراقبين هل يمكن أن تكون روسيا عضو في حلف شمال الأطلسي لها ما له وعليها ما عليه ؟ ولماذا وبعد أكثر من عقدين لم يتم حسم هذه المسألة؟ وهل المشكلة في روسيا أم في الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي؟ والسؤال الأهم والذي حاولت أن تجيب عليه الدراسة من قبل، ما الغاية من وراء وجود مؤسسات تعاون بين روسيا والناتو، وتحديدا مجلس روسيا الناتو؟ ولماذا لم تستطيع هذه المؤسسات تحويل هذا النوع من العلاقة إلى شراكة حقيقية؟.[247]

إن مثل هذه التساؤلات تحمل الإجابة في طياتها، كون العلاقة بين روسيا والناتو فيها من التعقيد والتشابك والتداخل ما يجعل من الإجابة عليها أمر صعب المنال وقضية بالغة الأهمية ليس على تلك العلاقة الثنائية بين دولة كبرى وحلف عسكري، وإنما تأثير مثل هذه العلاقة على مستقبل النظام العالمي.

لقد حاولت روسيا وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي التوجه إلى الغرب وكانت توجهاتها الغربية كما بينّتها الدراسة أمر غير قابل للشك، إذ كانت تلك المحاولات لاعتبارات كثيرة أهمها ذلك التخوف الغربي من روسيا تارة لضعفها الذي كان يمكن أن يشكل عبء على الاقتصاد الأوروبي والأطلسي، وتارة خوفا من عودة التيارات المحافظة في روسيا، وتارة لتخلف نظامها السياسي غير الديمقراطي، وبالتالي وضع الغرب شروط كثيرة لكي تحسّن روسيا نفسها إذا ما أرادت الانضمام إلى حلف الناتو، وعبّر الرئيس الأمريكي كلينتون عن ذلك بوضوح عندما قال "إنه لا يحق لروسيا أن تحدد من يقبل ومن لا يقبل في

---

[246] بسام العسلي، "الحرب العالمية الثالثة احتمالاتها،" (2008/03/01)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/20).
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InSectionID=2404&InNewsItemID=262360

[247] هاني المصري، "سياسة روسيا الخارجية وإمكانية لعب دور منافس للدور الأمريكي،" (2009/3/28)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/20).
http://www.badael.ps/new/ar/دراسات وأبحاث/دراسات بدائل/183-سياسة روسيا الخارجية وإمكانية لعب دور منافس للدور الأمريكي.html

الحلف"، ومنعها من أن يكون لها حق النقض الفيتو، وبالتالي ذهبت آمال دخول روسيا عضوية الحلف حتى مع أفضل الإدارات تعاونا مع ذهاب إدارة كلينتون.

بعد فترة من الفتور في العلاقة، وبعد أن تولى الرئيس فلاديمير بوتين السلطة في روسيا الاتحادية وفي بداية عهده حاول الكرة وشارك بشكل لم يُسبق له مثيل في الحرب على الإرهاب، وقال وبشكل واضح "نحن بينّا أننا مستعدون للتعاون مع الغرب إلى أبعد مدى"، ولكن ما أراده بوتين أن يتم احترام دور روسيا وقبولها كشريك وبشراكة تأخذ بعين الاعتبار مكانة روسيا، وأعيدت تلك السياسات الغربية باختراع مؤسسات التعاون، أستطيع القول بأنها مؤسسات لترويض روسيا تدريجيا وصولا إلى قبولها بشروط الشراكة الناقصة لا بأدوار الشراكة الفاعلة والمؤثرة.[248]

وعليه فإن مجلس روسيا الناتو أثبت عدم فعاليته لحل الأزمات والخلافات بالرغم من أنه مكان للتعاون في الكثير من المجالات وتحديدا العسكرية، وأن روسيا الدولة ذات التاريخ والحضارة وإن عبّرت عن رغبتها بالشراكة، ذلك من قاعدة مفادها أن التعاون أفضل للعالم من المنافسة وأن قبول تقاسم القوة والنفوذ في العالم يتطلب اقتناع الغرب به أولا إن أراد الشراكة الحقيقية مع روسيا، ولكنها باتت مقتنعة أن عضويتها للناتو يكتنفها الكثير من الصعوبات التي تتطلب دائما البحث عن البدائل لإعادة التوازن للنظام العالمي الذي يقبل بالتعددية ويرفض الهيمنة الذي لا مكان فيه للشراكة والتعاون، بل يُبقي أبواب المنافسة مفتوحة على مصراعيها وعلى كل الاحتمالات.[249]

---

[248] Anders F. Rasmussen, “NATO will never attack Russia,” *Rusia*, (June 8, 2011), (Retrieved June 14, 2011).
http://www.rusia.com.ro/2011/06/08/nato-will-never-attack-russia-anders-fogh-rasmussen/

[249] علي باكير، "الصاروخ الإيراني: رادع روسي في مواجهة التفوق الأمريكي،" (2006/04/14)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/17).
http://alibakeer.maktoobblog.com/29831/الصاروخ-الايراني-رادع-روسي-في-مواجهة-ا/
علي باكير، "المساعي الروسية لإقامة عالم متعدد الأقطاب،" (2005/10/01)، (استرجعت بتاريخ 2011/02/26).
http://alibakeer.maktoobblog.com/16297/المساعي-الروسية-لاقامة-عالم-متعدد-الأ/

الخاتمة:

بيّن الموقف الروسي من توسع حلف شمال الأطلسي الفجوة الحقيقية بين المواقف المعلنة لروسيا وما يجرى على أرض الواقع وطريقة تعامل روسيا مع هذه القضية الحساسة، التي تعتبر مساسا مباشرا بأمنها القومي من جهة وتأثيرها على دورها العالمي من جهة ثانية، ولكن السؤال الذي طرح في الفصل الرابع لماذا تدخل روسيا تحت مظلة مجلس روسيا الناتو الذي أسس عام 2002م في علاقات شراكة وتعاون؟، وذلك ليكون هذا المجلس أداة لترويض روسيا من أجل قبولها الشراكة، هل يمكن القول أن الدور الروسي براغماتي لدرجة قبول توسع الحلف أم أن للبراغماتية ظروفها الذاتية والموضوعية التي تجبر روسيا على التعاطي مع توسع الحلف باعتباره أمرا لا يمكن منعه وإنما تحسين الشروط قدر المستطاع.

إن توسع الحلف جزء من إستراتيجية شاملة تنطلق من مفهوم الحرب الاستباقية الوقائية للأمريكيين من جهة، ومنظورها لمفهوم الأمن الأوروبي من جهة أخرى، إن الحلف قد يتبنى إستراتيجية جديدة ليس فقط للدفاع المشترك عن أعضائه بل لتحقيق الاستقرار في المنطقة الأوروبية، ومنذ قمة لندن عام 1990 وقممه اللاحقة ظهرت الأهداف الجديدة التي عكست نفسها بشكل واضح في الحروب والأزمات وفي البوسنة والهرسك وكوسوفو والحرب على صربيا والحرب على الإرهاب والحرب على أفغانستان، والتي تأتي في إطار أهداف الحلف التوسعية وخاصة ضم دول أوروبا الشرقية والتي تطلبت تغيير في المهام في نطاق جغرافي عالمي يتعدى حدود الدول الأعضاء وأدوار جديدة للحلف تطلبت استعدادا عسكريا دائما ومستمرا، وبدأت الأهداف الدفاعية تتداخل مع الأهداف السياسية والاقتصادية والتي تعتبر مبررا للتوسع الدائم وبناء علاقات جديدة مع دول أوروبية وغير أوروبية.

أشارت الدراسة أن فكرة التدخل العسكري خارج حدود القارة الأوروبية هي من أكبر المعضلات التي تواجه الحلف، لا سيما في ظل التوجهات التوسعية في الشرق الأوسط وأوروبا وضم دول جديدة على حدود الأمن القومي الروسي، الذي يتعاطى مع هذه التهديدات بأشكال وطرق مختلفة درئا للمخاطر واستعدادا للمواجهة، وقد عبّرت روسيا عن مواقفها الرافضة للتوسع، حيث لم تستبعد روسيا خلال رسم سياستها وإستراتيجيتها التهديد القادم من توسع الناتو، وعلى الرغم من أن التوسع أصبح أمرا واقعا وفي مراحل

متقدمة لم يكن لروسيا في البداية قدرة لمنعه، إلا أنها وفي مختلف المراحل عبّرت عن رفضها ومعارضتها الدائمة للتوسع باعتباره طريقة ووسيلة لإضعاف روسيا الاتحادية واحتوائها، وفي المقابل استمرت في الدخول في مفاوضات مع الغرب وحلف الناتو والولايات المتحدة لتأكيد دورها ومصالحها في إطار الترتيبات الجديدة والواقع الروسي الجديد، وحاولت روسيا أن تؤكد أهميتها للأمن الأوروبي والأمن العالمي ولكنها استطاعت أن تبيّن معارضتها الدائمة لتوسع الناتو وحققت الكثير من المكاسب.

إن هذه الأطر تساعد روسيا على الانتقال إلى النظام العالمي الذي تريد الانضمام إليه بدون أي ضغوط على أمنها، هذا إن أمكن ذلك، كذلك إن روسيا حتى وهي في أوج المعارضة لتوسع الناتو أبقت أبواب الحوار واللقاء مفتوحة مع قيادة الحلف وأطرافه المختلفة، إن المعارضة الروسية بفعل الشعور بالخديعة من الحلف وسياساته التوسعية في المجال الحيوي الروسي.

يمكن القول أن هذه المعارضة ستتصاعد في مختلف المستويات الرسمية والشعبية والحزبية في روسيا، ولعل لهذه المعارضة مبررات عدة أهمها، أنه وبانتهاء الصراع الأيديولوجي بقي الحلف موجود بالرغم من أنه فقد مبرر وجوده بانتهاء حلف وارسو، فروسيا اليوم ليست عدوا للغرب كما يقول البعض ولا تحمل عداء أيديولوجي، ولهذا فإن روسيا كانت في علاقاتها مع الحلف أملا في أن تكون جزء لا يتجزأ من أي ترتيبات أمنية في أوروبا، حيث رأت روسيا في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ذلك الإطار الهيكلي لبناء التعاون والشراكة التي كان من المفترض أن تنهي عقودا من العداء، إضافة إلى ذلك فإن روسيا لم تشترك في الحلف وبقي الحلف موجودا، بل ويتوسع في المجال الحيوي الروسي ضاما أعضاء جدد هم حلفاء سابقين لروسيا، ليس هذا فحسب بل وأخذ الحلف أطوار من التجدد والتطور في الأهداف والغايات والاعتبارات الأمنية والإستراتيجية عالمية النطاق.

إذا نحن أمام حلف جديد، حلف بقيادة الولايات المتحدة، أصبح اليوم موجود في الحديقة الخلفية لروسيا في آسيا الوسطى والقوقاز ويمتد في نواياه ليتحالف مع بولندا والتشيك وأوكرانيا وجورجيا، حيث يتزايد القلق الروسي من توسع الحلف خاصة في شرق ووسط أوروبا لما لهذه المنطقة من أهمية إستراتيجية بالمفهوم التاريخي الجيوسياسي، حيث أن هذه المنطقة كانت طريق لدخول أعداء روسيا ووصولهم إلى

عمقها الاستراتيجي، ووفقا لهذا المنظور فإن هذه المنطقة مثّلت عازلا جغرافيا وإستراتيجيا لروسيا، وبالتالي فإن توسع الناتو في هذه المنطقة أداة لعزل روسيا وإضعافها واحتوائها وهذا ما زال مصدر القلق الدائم لروسيا وأهم عوامل التوتر في علاقاتها مع الغرب والناتو.

إضافة إلى الهواجس الأمنية والإستراتيجية فإن الجدل حول هوية روسيا ومكانتها، وهل هي دولة أوروبية غربية أم دولة آسيوية أوراسية، هذه القضية تلقي بظلالها على العديد من المواقف الروسية الشعبية والحزبية والرسمية وقد بينّت الدراسة أن روسيا حسمت هذه المسألة وهذا الجدل في مراحل ومحطات مختلفة عندما وصفناها بأنها تسلك طريقا خاصا (طريق روسيا الخاص)، وهي طريقة روسيا وآليتها وأدواتها ووسائلها لتحديد هويتها وعلاقاتها وتحالفاتها والتهديدات الماثلة أمامها.

لقد وجدت روسيا سبيلها بشكل لا يقبل التأويل في عهد الرئيس فلاديمير بوتين الذي استفاد من قوة روسيا وإنجازاتها وتطوراتها على المستويات البنيوية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، حيث خطت روسيا لنفسها إستراتيجية جديدة (إستراتيجية الأمن القومي 2011–2020)، آخذت كل عناصر وعوامل القوة والتطور والقدرة بعين الاعتبار، وعكست نفسها في سياسات أكدّت على دور روسيا ومكانتها العالمية، وإن روسيا وإن أرادت أو رغبت بالانضمام لحلف الناتو في أي وقت أو زمان إنما يكون ذلك من موقع الشريك الفعلي وليس التابع، أما الثانية فقد خططت روسيا ووضعت في إستراتيجياتها أدوات ووسائل لمواجهة توسع الناتو بآليات وطرق جديدة لا بل وسائل وآليات وبدائل وعلاقات أكثر حداثة وتمدّن، حيث أن الرؤية التعددية للنظام العالمي جعلت روسيا تؤمن بضرورة بناء تحالفات ذات بعد توازني وتوازنات ذات بعد إستراتيجي، فيها من المعاني والدلالات ما يجعل المستقبل حافلا بالتصورات والمنظورات القابلة للتأويل والمفتوحة على كل الاحتمالات والسيناريوهات.

استطاعت روسيا بناء شراكات سياسية وعسكرية واقتصادية وإستراتيجية مع دول الاتحاد السوفيتي السابق ومنعها والضغط عليها من أجل عدم الانضمام لحلف الناتو، وبينّت رؤية جديدة ومنطق جديد بالحوافز تارة وبالضغوط تارة أخرى، حيث بينّت مواقف روسيا المتعددة تلك ودرء الأخطار وتأجيلها من جهة أخرى، ودلت علاقاتها مع الصين والهند ومنظمة شنغهاي وبريك على تلك القدرة التوازنية وعلى إقامة التحالفات

والتوازنات على الصعيد الإقليمي والعالمي حيث أكدّت كل تلك السياسات أن روسيا لن تسلم بسهولة لسياسات الناتو التوسعية في مجالها الحيوي وذلك انطلاقا من إمكاناتها وظروفها في كل مرحلة.

إن مكانة روسيا العالمية مرتبطة ارتباطا وثيقا بظروفها وأوضاعها الداخلية أولا وأخيرا، ولا شك أن روسيا من أهم الدول على الصعيد العالمي في إنتاج الطاقة وتمتلك 33% من حجم الإنتاج العالمي في الفحم والغاز، كما توفر ما نسبته 40% من احتياجات أوروبا من الغاز الطبيعي، ويرى المراقبين والخبراء أن هذه النسبة ستزداد خلال السنوات القادمة لتصل إلى 75%، وتعتبر روسيا ثامن دولة على المستوى العالمي من حيث إنتاج النفط، وقد بينّت الدراسة أن روسيا استطاعت إحراز تقدم وتطور في الاقتصاد والتنمية إضافة إلى موقعها العسكري والنووي فهي ثاني قوة نووية على المستوى العالمي بعد الولايات المتحدة. وعليه فإن سعي روسيا لتعزيز مكانتها العالمية ينطلق من خلال تطوير منظوماتها العسكرية وذلك من إدراكها المتنامي في تراجع ميزان القوى العسكري والتوازن الإستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة ودول حلف الناتو.

ترى روسيا في نوايا الولايات المتحدة وسياساتها خاصة تلك المتعلقة في اتفاقيات ومعاهدات الحد من التسلح وخفض الأسلحة الإستراتيجية النووية وتراجع الولايات المتحدة وعدم رغبتها في المفاوضات بشأنها في كثير من المرات، خاصة اتفاقية ستارت 1 التي انتهى مفعولها عام 2009م، واتفاقية سورت التي تنتهي عام 2012م، وتسارع التسلح في أوروبا بعد انسحاب القوات الروسية، يشكّل ذلك تحدي حقيقي لروسيا ومحاولة لاستغلال ضعفها لتحقيق تفوق عليها في هذه المرحلة الحرجة من تاريخها المعاصر والتي لا تقل أهمية عن أوضاعها الاقتصادية والداخلية التي قد تحد من قدرتها على المواجهة في ظل الأزمات التي يعانيها الاقتصاد العالمي ككل، وروسيا ليست بمنأى عنها.

وعليه وفي ظل هذه المتغيرات والظروف فإن روسيا تبدي حذر في التعامل مع الناتو وأوروبا، سواء ذلك في توسع الناتو أو مسالة الدرع الصاروخي في أوروبا أو توقيع اتفاقيات جديدة للحد من التسلح ومنع انتشاره، حيث تزداد هذه المخاوف يوما بعد يوم وما يمكن قوله أن روسيا ستأخذ بكل أسباب القوة والقدرة والمَنَعة لتمكنّها من إعادة وتأكيد دورها العالمي ومواجهة التحديات الماثلة أمامها، وتحديدا توسع الناتو والأخطار الأمنية المحتملة جراء الإصرار الأمريكي لنشر منظومة الدرع الصاروخي في بولندا، الأمر

الذي يُبقي العلاقة بين روسيا والناتو تسود على مجمل الأحداث العالمية والعلاقات الدولية في المدى المنظور والمتوسط، والتي تبقي كل الخيارات والسيناريوهات والاحتمالات قائمة.

رغم أن الدراسة ومن باب التحليل العلمي الواقي حاولت توصيف الوضع العالمي الحالي باعتباره مرحلة انتقالية لما قبل الحرب الباردة الجديدة التي أشارت لها الدراسة باعتبارها "مرحلة انتقالية في بيت مجلس روسيا والناتو" لتحسين شروط وظروف الانتقال إلى نظام عالمي جديد يسعى فيه كل طرف لفرض شروطه بأقل الخسائر الممكنة، إلا أن هذه العملية لم تكن بعيدة عن الأخطار والتوتر وقد تصل إلى الصدام وسيبقى ذلك مرتبط بعوامل ومحددات ذاتية وموضوعية لكل الأطراف، إضافة إلى ميزان القوى الإقليمي وتوجهات ومواقف القيادات والتيارات السياسية والحزبية والاجتماعية في روسيا والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، التي ستشكل بمجملها عوامل مؤثرة في طبيعة العلاقة بين روسيا والناتو والغرب من جهة، وعلى طبيعة وشكل وملامح واعتبارات النظام العالمي من جهة ثانية، حيث تزداد الفجوة اتساعا رغم ما يظهر من تعاون وتقارب في بعض الأحيان، ولعل العديد من المواقف والأزمات ستحدد الاتجاه الذي ستكون عليه هذه العلاقة بأبعادها ودلالاتها التي سيتمخض عنها أنماط وأشكال جديدة لميزان القوى العالمي والذي سيبقى هو نفسه رهينة هذه العلاقة لخمسة عقود قادمة على أقل تقدير.

الاستنتاجات

لقد خلصت الدراسة إلى استنتاجات محددة في سياق البحث عن طبيعة علاقة روسيا بحلف الناتو بأبعادها المختلفة ومحدداتها:

أولا: لقد أدى الشكل الذي تفكك عليه الاتحاد السوفيتي إلى واقع معقد، ظهرت فيه روسيا الاتحادية في بدايات تسعينيات القرن العشرين، وظهرت روسيا كوريث شرعي للاتحاد السوفيتي من الناحية القانونية، ما جعل بحثها عن المكانة والهوية أمر يتطلب منها إدراك واقعها الجديد، حيث أنه في السنوات الأولى لحكم يلتسن اتسم هذا البلد بالتباين في الرؤى بين التيارات السياسية المختلفة من قومية ودينية وصنّاع قرار حول علاقات روسيا مع الغرب وفي أي اتجاه تسير، هل هي باتجاه الأطلسي أم باتجاه محيطها الإقليمي الأوراسي؟، وقد حسمت هذه الفترة بتوجه روسيا لإقامة علاقات مع الغرب انطلاقا من توجهات يلتسن الليبرالية، حيث اتبعت روسيا سياسة موالية للغرب والولايات المتحدة وأبدت استعدادها الكامل لعضوية حلف الناتو، وكانت تأمل في تلك المرحلة أن تحظى بالاهتمام الغربي فيها ودعمها في الحصول على المساعدات الغربية، حيث أن هذا التوجه الروسي قوبل بتوسع لحلف شمال الأطلسي شرقا والتأثير المتنامي للولايات المتحدة.

ويمكن القول إن علاقة روسيا بحلف الناتو في هذه الفترة وما تلاها واجه تحديات ومصاعب مختلفة، جعلت أقرب المؤيدين للتوجه نحو الغرب يتراجعون عن مواقفهم بسبب التهديدات الماثلة أمامهم من توسع الناتو ومن الأهداف الغربية التي حاولت استغلال ضعف روسيا لتحقيق مكاسب إستراتيجية، وما يمكن قوله أن هذه الفترة تمثل محور فهم طبيعة العلاقة التي تُبقي المخاوف والشكوك ماثلة، ما جعل روسيا تتبع سياسات وإستراتيجيات جديدة تحمل في طياتها ودلالاتها تحديا للناتو وسياساته، وباتت روسيا مقتنعة حتى في تلك الفترة بأنه لا شراكة حقيقية مع حلف الناتو وأن تلك الشراكة تتطلب منها تقديم تنازلات تمس بهويتها ودورها العالمي.

ثانيا: إن ما يمكن استنتاجه في المرحلة الأولى من علاقة روسيا بحلف الناتو أن الغرب كان مستفيدا بعقد اتفاقيات مع روسيا لضمان عدم معارضتها لتوسيع حلف الناتو، لا أن تكون شريكا حقيقيا، وبينّت قمة هلسنكي بين يلتسن وكلينتون أن الغرب لا يقبل روسيا شريك في الحلف بحيث تستطيع أن تحدد من يقبل ومن لا يقبل بالحلف، واستنتجت

الدراسة أن القناعات المتزايدة لدى القيادة الروسية بأن تقاربها من الغرب لا يحفظ لروسيا مكانتها ومثلت العديد من الأزمات الدولية في الفترة من 1991 إلى العام 1999، مثل أزمة كوسوفو والحرب على البلقان، اختبار للنوايا ولتجريب السياسات من كلا الطرفين وكانت العامل الأساسي في تحديد مواقف روسيا من الغرب وسياساته الذي أدى إلى تراجع موقف روسيا من توسع الحلف.

بعد أن أكّدت الأحداث أن الحلف يمثّل تهديدا للأمن القومي الروسي وأن الغرب لن يقابلها بالود نفسه والرغبة نفسها في إقامة علاقات قوية، علاوة على ذلك فإن أزمات روسيا الداخلية في تلك الفترة كان لها دور مهم في طريقة تعاون روسيا مع الحلف، وركّز يلتسن الرئيس الروسي على حلول وسط مع الغرب بدل من المواجهة، التي لم تخدم تطور العلاقة باتجاه الشراكة بالناتو، بل وصلت إلى حد القطيعة بعد الحرب على يوغسلافيا، حيث أن الدراسة خلصت باستنتاج أساسي أن علاقة روسيا بالناتو تطلبت إجراء إصلاحات في السياسة الخارجية الروسية انطلاقا من تأكيد دور روسيا التاريخي ودورها في السياسة العالمية، وبالتالي وضعت روسيا إستراتيجية لمواجهة الناتو باعتباره أداة للهيمنة الغربية على روسيا والعالم، وقد ساعد في ذلك التوجهات السياسية للتيارات الروسية المعارضة لعلاقات روسيا بالغرب والمشككة بنواياه تجاهها.

ثالثا: إن سلسة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي اتبعها بوتين خلال فترة ولايته مكنّت روسيا من تأكيد دورها كدولة عظمى على الساحة العالمية، بعد أن استطاعت أن تعيد بناء الدولة ومرتكزاتها الأساسية، حيث أنه بعد أن استطاعت روسيا أن تلملم أوراقها الداخلية استطاعت أن تقف في وجه التحديات وتحديدا في وجه توسع الناتو، خاصة بعد أن أقدمت القيادة الروسية في عهد بوتين على تقديم العديد من المبادرات للتعاون مع حلف الناتو كبدء الحرب على الإرهاب مرورا في العديد من الأزمات والأحداث الدولية، حيث حاولت روسيا في عهد بوتين أن تتقدم باتجاه الغرب وباتجاه إقامة علاقات شراكة حقيقية مع الغرب وأبدت روسيا استعدادها للانضمام للناتو، إلا أن المواقف الغربية وتحديدا الأمريكية جعلت روسيا تعيد حساباتها، حيث بيّن موقف روسيا الداعم للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب أن روسيا مستعدة للتعاون مع الحلف إلى أبعد مدى، ولكن بوتين وفي خطابه في ألمانيا أشار إلى أن الغرب يستمر في عداوة روسيا ويتطلب منه عمل المزيد للتعاون مع روسيا، حيث أبدت روسيا استعدادها ونيتها

لبناء الجسور مع الغرب بعد تدهورها أثناء حقبة يلتسن، حيث كانت القيادة الروسية تعي تماما أهمية الغرب لحل مشاكلها الاقتصادية وأظهرت رغبتها للانضمام للنادي العالمي ولإقامة علاقات متمدنة مع الغرب.

رابعا: مثّل توسع حلف الناتو تهديدا جيوسياسي وجيوإستراتيجي لروسيا، وأجمعت كافة التيارات القومية والقيادات العسكرية إضافة إلى المحللين والخبراء الروس أن توسع الناتو يُعد أكبر التهديدات لروسيا، لذا لجأت القيادة الروسية لوضع إستراتيجية للتعامل مع الناتو إدراكا من ظروفها الداخلية وربط تلك الإستراتيجية بالإمكانيات، حيث اتسمت الإستراتيجية الروسية ببراغماتية وواقعية ومرونة تنطلق من محاولة لفهم طبيعة التحديات والقدرة على التعامل معها، حيث أن الدراسة توصلت إلى استنتاج أن روسيا تدير أزمة مع الناتو، والناتو وأعضائه يديرون أزمة معها، لكن هذه الأزمة لا تصل إلى صراع محموم.

خامسا: حاولت روسيا الاستفادة من الصلات المتعددة بأوروبا وتحديدا التعاون في مجال الطاقة وفي العلاقات التجارية، إلا أن الأوروبيين اهتموا بأجنداتهم الأمنية الخاصة، وليس جعل روسيا شريكا رئيسيا لهم في هذا المجال تحديدا، حيث حاولت روسيا أن تستفيد من علاقتها بأوروبا لتوازن العلاقة مع الولايات المتحدة التي تختلف معها في الكثير من المسائل العالمية، لكن في الوقت نفسه بقيت أوروبا متخوفة من ضم روسيا بمقدراتها ومشاكلها.

سادسا: استنتجت الدراسة أن روسيا في فترة ولاية الرئيس بوتين الأولى لم تكن مستعدة للانضمام للحلف والتخلي عن سيادتها، وما يمكن قوله أن دخول روسيا إلى الناتو يعني نهاية الحلف نفسه، وسيفقد الحلف طبيعته التي تشكّل بها منذ نصف قرن، إضافة إلى أن الكثير من الدول الغربية وتحديدا أوروبا الشرقية كانوا يعتبروا الناتو وسيلة لإبعاد روسيا وجعلها خارجا، وما يمكن قوله أن العلاقة بين روسيا والناتو لا تعتمد على التفكير الأمني والتهديدات فقط، بل تعتمد على هوية كل منهما وأهدافهما وأدوارهما الجيوسياسية والقدرة على إيجاد أشكال جديدة للتعامل مع بعضهما البعض.

سابعا: كان لمبدأ بوتين في السياسة الخارجي الروسية دور أساسي في تعزيز دور روسيا ومكانتها على الصعيد العالمي، وتحديدا إقامة علاقات متعددة وفي مجالات مختلفة مع دول الاتحاد السوفيتي السابق والصين، حيث أكدّت السياسة الروسية أنها لا تسعى

للمواجهة مع الغرب وأن إقامة شراكة مع الغرب لا تعني التحالف المطلق وإنما علاقات ذات طابع ندي وبقيت روسيا تتخذ مواقف متوازنة في مختلف القضايا الدولية والإقليمية وكانت سياسة روسيا في تلك الفترة تقوم على شراكة انتقائية في التعامل مع الغرب ومع الولايات المتحدة تحديدا.

ثامنا: إن طبيعة العلاقة بين روسيا وحلف الناتو على درجة من التعقيد والتشابك في المصالح والأولويات، وإن كل أشكال التقارب والتعاون لم تكن إلا لفترات محددة ومرتبطة بظروف ذاتية وموضوعية لأطراف العلاقة، وإن الشكوك وعدم الثقة بين أطراف العلاقة والتي لها تأثيراتها المباشرة على الأمن والاستقرار العالمي وعلى مستقبل النظام العالمي ككل حيث تمكنت الدراسة من توصيف هذه العلاقة بأنها مرحلة انتقالية لما قبل النظام العالمي التعددي، الذي يسعى فيه كل طرف لوضع شروطه قبل اكتمال مرحلة وشروط الانتقال، ويتبين كذلك من أن المؤسسات التي وفرت أطر للتعاون والحوار مثل مجلس روسيا الناتو لم تستطيع أن تقيم علاقة شراكة ذات أبعاد ودلالات إستراتيجية بين روسيا والناتو، وبقيت هذه الأطر تعبيرا لوسائل كل طرف في إدارة الأزمة في إطار تقاسم القوة في النظام العالمي.

تاسعا: إن سياسة الهيمنة الأمريكية وإستراتيجيتها الجديدة وبتأثيرها على إستراتيجيات وأدوار حلف شمال الأطلسي باعتباره أحد أدوات ووسائل الهيمنة وإصرارها دفع الحلف بالتوسع تجاه روسيا، سيعيد العالم إلى مرحلة شبيهة بمرحلة الحرب الباردة، وعليه فإن التوتر والتنافس في العلاقة بين روسيا والناتو سيستمر حتى الوصول إلى تسويات جديدة بشأن القضايا التي فيها جذور التباين لها امتدادات تاريخية وحضارية وسياسية واقتصادية وأمنية، وبالتالي فإن فرض الشروط ووضع الآخر في قولبات العلاقة لا يخدم علاقة روسيا بحلف شمال الأطلسي ولا يساهم في الاستقرار والأمن العالمي، خاصة أن عالم اليوم يشهد تحولات رئيسية في هيكل وتوزيع القوة والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية، وأن التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا والناتو سيلقي بظلاله على مسرح العلاقات الدولية لعقود قادمة.

عاشرا: إن السياسة التوسعية لحلف شمال الأطلسي تنطلق من قاعدة مهمة وهي بقائه نفسه، فبدون هذه السياسة لم يعد هناك مبرر لوجود هذا الحلف حيث كانت السياسة التوسعية للحلف أداة البقاء والتطور.

حادي عشر: هناك خلافات قائمة بين روسيا وحلف الناتو حول العديد من القضايا الدولية، ورغم توقيع العديد من المعاهدات والاتفاقيات إلا أن التخوف الأمريكي الأوروبي (حلف الناتو) من نهوض روسيا مجددا يعد عامل تحرك دائم لإضعافها.

ثاني عشر: روسيا تمتلك من الموارد المادية والبشرية والإمكانات الهائلة ما يمكّنها من العودة مجددا للعب دور قوي وفاعل في السياسة الدولية، وهذا ما يُقلق الولايات المتحدة أكثر مما يقلق بعض دول أوروبا، وهو ما يبيّن الاختلاف والتباين في المواقف في طريقة التعاون مع روسيا.

ثالث عشر: إن المعادلة الجديدة لحلف شمال الأطلسي وخاصة بين الأعضاء القدماء والجدد وجدت طريقها لتباين في المواقف من روسيا، وبالتالي فإن حسم تلك القضية أمر غير متوقع في المدى المنظور، إضافة إلى ظهور الخلافات والتباين في الرؤى بين أعضاء الحلف أنفسهم في الكثير من القضايا العالمية وخاصة في العلاقات مع روسيا.

رابع عشر: جاءت إستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية 2011 – 2020 انطلاقا من قاعدة أساسية مفادها أن بناء روسيا الحديثة والقوية يأتي انطلاقا من المصالح القومية، وهو الذي يحدد لروسيا مكانتها ودورها على الصعيد العالمي، حيث أكدّت الوثيقة أن روسيا دولة عظمى ولاعب أساسي في مفاعيل السياسة العالمية، وأن روسيا لن تسعى وفقا لذلك إلى تطوير العلاقات مع الغرب ولا مع الولايات المتحدة، إلا بالقدر الذي تحاول فيه هذه الدول الاقتراب من المجال الحيوي الروسي بالقدر الذي تتهدد فيها مصالحها القومية، والإستراتيجية الروسية تبقي كافة الاحتمالات مفتوحة إذا ما شكّلت أي سياسة عالمية أو إقليمية أي تهديد لأمنها القومي بما في ذلك استخدام القوة العسكرية الإستراتيجية دفاعا عن مصالحها، وإن انعكاس إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي وتوجهاتها الجديدة (الضربة الاستباقية) الضربة العسكرية وتأثر الحلف بها مثل الدافع لتبني روسيا إستراتيجية جديدة ردا على تلك التهديدات والتي أحد أدواتها هو حلف الناتو.

الخامس عشر: أظهرت المواقف الروسية في المنظمات الدولية ذلك التحدي والمنافسة بين روسيا والولايات المتحدة والناتو في الكثير من الأزمات والقضايا العالمية، خاصة بما يتعلق بمفهوم الأمن الجماعي والاستخدام الأحادي للقوة العسكرية، حيث أكدّت روسيا دورها كقوة عظمى لها حق النقد الفيتو، حيث استخدمت روسيا هذا الحق أمثل استخدام لفضح السياسة الأمريكية وكشف صورتها أمام العالم، وما يمكن قوله أن روسيا استطاعت

إحراج الولايات المتحدة وجعلتها تذهب بعيدا عن الغطاء والشرعية الدولية ووضع قيمها الأخلاقية والإنسانية موضع شك.

السادس عشر: إن الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان وآسيا الوسطى جعل الولايات المتحدة دولة إقليمية مجاورة لروسيا في الاعتبارات الإستراتيجية العسكرية، وهذا ما يفسر موافقة روسيا على الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى والقوقاز، حيث أرادت روسيا كسب الوقت لتقليص الفجوة العسكرية بينها وبين الولايات المتحدة في ظل تزايد الإنفاق العسكري بين الطرفين "سباق تسلح"، الأفضلية فيه للولايات المتحدة، وزيادة التهديدات والمخاطر للأمن القومي الروسي من جهة وتحسين موقفها التفاوضي في مسألة الدرع الصاروخي.

السابع عشر: استطاعت روسيا أن تستغل العديد من الملفات الساخنة التي تواجهها السياسات الأمريكية مثل الملف النووي الإيراني والكوري لتحسين مواقفها التفاوضية في القضايا العالقة بين الولايات المتحدة والناتو والغرب وشروط الانتقال لعالم ما بعد الهيمنة الأمريكية بما يضمن مصالح روسيا الاقتصادية والأمنية.

الثامن عشر: إن انضمام روسيا لحلف شمال الأطلسي أمر لا يمكن توقعه أو إبقائه قيد التحليل أو الافتراض لأن روسيا وإن قبلت الانضمام فإن الحلف كما قلنا سيفقد مبرر وجوده هذا من جهة ويؤكد في نفس الوقت المبرر لعدم قبولها.

التاسع عشر: إن استمرار الناتو في سياسته التوسعية سيعيد التوتر إلى واقع العلاقات الدولية بين الدول الكبرى وتحديدا بين روسيا والصين والولايات المتحدة، ويمكن أن تعود سياسة الأحلاف والأقطاب والمعسكرات من جديد إلى النظام الدولي، ولكن بأشكال وأدوات ووسائل جديدة تختلف عن أيام الحرب الباردة التي شهدها العالم في عقود خلت، حيث أن الحروب والنزاعات التي تتصارع فيها قوى مختلفة فاعلة في النظام الدولي للحفاظ على مصالحها وأمنها القومي، ستكون مصدر لتهديدات نتيجة لعمليات متفرقة من التفاعلات والتجاذبات غير المتوقعة للقوى الكبرى المنتشرة في مصالحها وأهدافها في عالم اليوم.

حيث تستنتج الدراسة أن عمليات العولمة ستجعل التهديدات المتفرقة غير المقصودة ذات اهتمام بارز وأكبر، حيث أن منع النزاعات بين الدول الكبرى أمر لا يمكن تحقيقه وأكبر مثال على ذلك، نظرة روسيا والصين لتوسع الناتو الذي يمكن أن يؤدي إلى نزاع

وصراع يعيد العالم إلى حالة من الأزمة التي يمكن أن تنذر بحرب عالمية إذا لم يتم فهم مصالح كافة الأطراف والقوى الفاعلة على الصعيد الدولي.

إن روسيا والصين قد تجدا مصالحهما مهددة بفعل السياسة الأمريكية التي تهيمن على الناتو والتي لا تعترف بمثل هذه الدول وبمصالحها وطموحاتها، وعليه فإن سياسات الولايات المتحدة والناتو قد أفرزت حالة من التكتلات والتحالفات والتجاذبات شبيهه بأيام الحرب الباردة، خاصة في ظل المنافسة بينها وبين روسيا والصين اللتان كانتا في السابق منافستين لها في الحرب الباردة، ولكن بينّت الدراسة أن ردة فعل روسيا والصين على السياسة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة تنذر بحالة من التوتر الشديد الذي قد يشهده النظام الدولي، والذي بدأ يأخذ أشكالا من التحولات والتغيرات التي تجبّر كافة اللاعبين على الاعتراف بمصالح بعضهم البعض لتجنيب العالم أزمات مدمرة.

إن سياسات الولايات المتحدة الخارجية وطريقة تعاملها مع روسيا والصين الخاسرتان في الحرب الباردة تشكّل أزمة حقيقية في استقرار النظام العالمي، إضافة لقيام الولايات المتحدة باستفزازات وتهديدات مباشرة لمصالح روسيا والصين في قضايا حيوية ومثيرة للصراع، خاصة مع قيام الولايات المتحدة بإتباع سياسات لتهميش المنظمة الدولية، وعدم احترامها لالتزاماتها الدولية وهذا ما تعتبره روسيا والصين خروجا عن القواعد المتفق عليها في السلوك الدولي، وبما أن الكثير من القضايا المثيرة للنزاع بين الولايات المتحدة والغرب وروسيا والصين أهمها المعارضة على بناء الدرع الصاروخي الأمريكي، ذلك لأنه يهدد أمنهما ويتعارض مع معاهدة الدفاع لمنع الصواريخ البالستية لسنة 1972، إضافة لتدخلات الولايات المتحدة في الشؤون الروسية وتحديدا في مسألة الشيشان، كما تعترض الصين بشدة على الدعم الأمريكي لليابان وتحديدا العسكري والذي تعتبره حصارا لها ومحاولة لاحتوائها، إضافة لقضية التبت.

ولهذا فإن روسيا والصين تريان في الولايات المتحدة والغرب فيما يتعلق بهذه القضايا وكأنهما تُحشران في الزاوية، وهذا ما سيرفع من وتيرة وخطر المواجهة بين تلك الأطراف التي يمكن أن تمتد إلى العالم وتهدد الأمن والاستقرار العالمي، خاصة أن روسيا تشعر بالتهديد المباشر جراء توسع الناتو تجاه حدودها الغربية، والصين تشعر على نحو مشابه لأنها مهددة من الدعم الأمريكي لاستقلال تايوان وإعادة تسليح اليابان، هذا كما استنتجت الدراسة قد يهدد الاستقرار والأمن العالمي وينبأ بإعادة العالم إلى حالة مماثلة

لأيام الحرب الباردة، التي قد بدأت بأشكال ووسائل جديدة، وتحديدا في النزاعات والصراعات الإقليمية التي تأخذ أبعادا عالمية، وتدخلات لمصالح دول كبرى تؤجج هذه النزاعات إلى درجة تبيّن أن التحالفات التي تقيمها الدول الكبرى وتحديدا روسيا والولايات المتحدة في مناطق مختلفة من النفوذ تعطي الانطباع لدى الباحثين والمحللين بأننا نعود إلى حالة مشابه لأيام الحرب الباردة، ولكن بين أقطاب متعددة وليس بين قطبين كما كان الحال في النظام العالمي السابق.

المراجع:

المصادر العربية:

الكتب:

أبو جيب، مروان، ترجمة. *ديمقراطيات ودكتاتوريات سادة أوروبا والعالمين 1919-1989*. لبنان: الحوار الثقافي، 2004.

أبو طالب، حسن، تحرير. *التقرير الإستراتيجي العربي 2004-2005*. القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006.

أبو غزالة، المشير، ترجمة. *1999 نصر بلا حدود*. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988.

أبو هشهش، إبراهيم، ترجمة. *تعايش الثقافات: مشروع مضاد لهنتنغتون*. طرابلس: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2005.

أمين، حسين أحمد، ترجمة. *نهاية التاريخ وخاتم البشر*. مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

الإمارة، لمى مضر. *الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

البديري، مالك فاضل، ترجمة. *الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا*. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995.

البديري، مالك فاضل، ترجمة. *الدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة*. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995.

بيليس، جون وستيف سميث. *عولمة السياسة العالمية*. الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

جاهل، نظير، ترجمة. *الإعداد للقرن الحادي والعشرين*. دمشق: دار علاء الدين للنشر، 2004.

الجنابي، ميثم. *روسيا – نهاية الثورة؟*. دمشق: المدى للثقافة والنشر والتوزيع، 2001.

الجندي، محمد، ترجمة. *موجز تاريخ الاتحاد السوفييتي*. موسكو: دار التقدم، 1974.

حداد، أيمن حنا، ترجمة. *النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة*. بيروت: دار الأدب للنشر والتوزيع، 2001.

حسن، عليوة. *منهج صنع القرار في تحليل النظم السياسية... الاتجاهات الحديثة في علم السياسة: نظرة نقدية*. الإسماعيلية: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1986.

ديري، أكرم، ترجمة. *نظرة جديدة إلى الحرب*. بيروت: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965.

سعيد، إبراهيم. *ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيوبوليتيك والعولمة*. دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، 2006.

سلامة، غسان. *عندما تعيد أمريكا صياغة العالم: التروع الإمبراطوري سلكته المؤسسة الأمريكية بعد سقوط جدار برلين*. باريس: دارفيار، 2005.

سليم، محمد السيد، محمد عبد الفضيل، أحمد عبد الحليم، حسن نافعة، وليد عبد الحي، محمد سليم العوا، محمد أبو النور، نيفين عبد المنعم مسعد، وسيد فليفل. *آفاق التحولات الدولية المعاصرة*. عمان: دار الشروق، 2002.

سيف، أبو بكر، ترجمة. *المواجهة الدامية – شهادة للتاريخ عن انهيار الاتحاد السوفييتي*. القاهرة: مركز الأهرام، 1996.

شعيبي، عماد فوزي. *السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد — دراسة إستراتيجية – اليمين والمحافظون الجدد من التدخل الانتقائي إلى التدخل الاستباقي*. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، 2002.

شلبي، أمين. *من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995.

شيحا، بسام، ترجمة. *روسيا بوتين*. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006.

الشيخ، نورهان. *صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

الصديقي، سعيد. *الدولة في عالم متغير: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة*. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

صلوخ، فوزي. *أمركة النظام العالمي: الأخطار والتداعيات*. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2002.

ضومط، يوسف، ترجمة. *تاريخ العالم المعاصر (1945 – 1991)*. بيروت: دار الجيل، 1993.

عاصي، جوني. *النظرية والأيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة*. فلسطين: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2006.

عاطف، عبد الحميد. *استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009.

عبدالله، هشام، ترجمة. *السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر*. عمان: الدار الأهلية للنشر، 1998.

عبد الفتاح، سميح. *انهيار الإمبراطورية السوفياتية – نظام عالمي جديد أحادي القطب*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996.

العساف، سوسن. *إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية والاستقرار الدولي*. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث، 2008.

عميش، سمير. *القومية والعولمة – الوعي القومي والنظام العالمي الجديد*. عمان: دار أزمنة، 2001.

الغريب، فنسان. *مأزق الإمبراطورية الأميركية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

غورباتشوف، ميخائيل. *البيريسترويكا – تفكير جديد لبلادنا والعالم*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.

قطيش، مفيد، ترجمة. *روسيا وطني الأيديولوجية الوطنية للدولة*. بيروت: دار الفارابي، 1997.

كتن، جورج. *العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001.

كلارك، إيان. *العولمة والتفكك*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.

مقلد، علي، ترجمة. جيو-*سياسية آسيا الوسطى*. بيروت: دار الاستقلال للثقافة والعلوم والقانون، 2001.

النقيد، محمد. *نظرية نهاية التاريخ وموقعها في إطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.

هيكل، محمد. حرب *الخليج: أوهام القوة والنصر*. مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992.

الولي، طه، ترجمة. *تاريخ روسيا الحديثة من يلتسين إلى بوتين*. دمشق: دار علاء الدين للنشر، 2001.

الدوريات:

ايفو الدير، جيمس غولدير. "ملف ناتو عالمي." ***مجلة الثقافة العالمية***، عدد 156: 142-151.

أبو بكر، داليا. "وثيقة مفهوم الأمن القومي الروسي." ***مجلة السياسة الدولية***، عدد 140 (2000): 282-290.

أبو ناصر، جمال، ترجمة. "روسيا و الغرب: نظرة أبعد مدى." ***مجلة الثقافة العالمية***، عدد 148 (2008): 66.

أحمد، عبد الحليم. "الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة." ***مجلة السياسة الدولية***، عدد 147 (2002): 50.

أليساندرو، ديمتري. "روسيا تتخلى عن الغرب." ***مجلة الثقافة العالمية***، عدد 148 (2008): 22-32.

أمين، سمير. "استغلال العرقية في يوغسلافيا." ***مجلة السياسة الدولية***، عدد 113 (1993): 201.

أنيس، ممدوح. "إجراءات عملية توسيع الناتو، المشكلات والحلول المطروحة." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 129 (1997): 113-120.

ثابت، أحمد. "النزعة الإمبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلة الوطن العربي." *مجلة شؤون عربية*، عدد 123 (2005): 60، 61، 62، 67.

جاد، عماد. "الجدل حول المفهوم الإستراتيجي الجديد لحلف الأطلنطي." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 136 (1999): 112-123.

---. "أثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الأطلسي." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 134 (1998): 28-29.

---. "أثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الأطلنطي." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 134 (1998): 15-17، 28.

---. "الأمم المتحدة في البلقان." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 122 (1995): 112-113، 117-119.

---. "البوسنة أوهام المراهنة على الحسم العسكري." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 117 (1994): 231-233.

---. "البوسنة مقدمات التسوية السياسية." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 118 (1994): 167-168.

---. "الصراع في البوسنة تجاوز حسابات الأطراف المباشرين." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 116 (1994): 216-218.

---. "أبعاد الصراع في البوسنة والهرسك." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 112 (1993): 206.

جلال، عزة. "جذور الصراع في البلقان." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 137 (1999): 112-114.

جومارت، توماس. "السياسة الفرنسية تجاه روسيا." *مجلة الثقافة العالمية*، عدد 148 (2008): 56-66.

حسون، محمد. "إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة." *جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 24*، عدد 1، (2008): 492-503.

خليل، محمود. "إعادة انتشار توزيع القوات الأمريكية." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 157 (2004): 244.

ذياب، أحمد. "أمريكا وروسيا حدود الاختلاف وآفاق التعاون." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 160 (2005): 164.

رجب، علي. "الدور المزدوج السياسي والعسكري لحلف الناتو." *الدفاع*، عدد 216: 76-79.

زاهر، ألكسندر. "ألمانيا وروسيا – علاقة خاصة." *مجلة الثقافة العالمية*، عدد 148 (2008): 46-56.

زرنزقا، صلاح. "الناتو بين مرحلتين." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 129 (1997): 80-85.

سمارة، عادل. "الاتحاد السوفييتي من الثورة إلى الانهيار وروسيا من النهوض الرأسمالي الدولاني." *مجلة كنعان*، عـــدد 135 (2008): 50-83.

سمير، أمين. "النزعة العسكرية الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد." *مجلة الوحدة الاقتصادية العربية*، عـــدد 90 (1992): 36.

سولانا، خفير. "الناتو في مرحلة انتقالية، قراءات إستراتيجية." *مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية*، عـــدد 6 (1996): 58.

سويلم، حسام. "القوات العسكرية في آسيا الوسطى." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 164 (2006): 83.

شلبي، السيد. "بوتين وسياسة روسيا الخارجية." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 175 (2009): 257-258.

الشيخ، نورهان. "روسيا وأزمة أوسيتيا الجنوبية – توازن جديد للقوى الدولية." ***مجلة السياسة الدوليـــة 174***، عدد 44 (خريف 2008): 204-207.

---. "خلافة بوتين ومستقبل النظام السياسي." ***مجلة السياسة الدولية 171***، عـــدد 43 (صـــيف 2008): 142-145.

---. "روسيا ومحاولة استعادة الفرص الضائعة في الجوار القريب." ***مجلة السياســـة الدوليـــة 178***، عـــدد 44 (خريف 2008): 102-107.

صبري، مروى، ترجمة. "روسيا تعيد تعريف نفسها." *مجلة الثقافة العالمية*، عدد 148 (2008): 32-46.

عبد الحميد، عاطف. "أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين." *مجلة السياسة الدوليـــة*، عـــدد 164 (2006): 78-79.

عبد الصادق، علي. "الناتو والشرق الأوسط الكبير." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 42 (2007): 160-163.

عبد الفتاح، شعيب. "مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (هلسنكي-باريس-برلين-براغ)." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 106 (1991): 110-115.

عرفات، إبراهيم. "الروسيا والناتو الجديد قراءات في مدلولات اللائحة التأسيسية." *مجلة السياسة الدوليـــة*، عـــدد 129 (1997): 58-60.

علي، محمد. "أوجه التحدي الكبير في أفغانستان." *الدفاع*، عدد 247: 46-50.

كشك، أشرف. "إسرائيل والناتو- من التعاون إلى الشراكة." *مجلة السياسة الدوليـــة*، عـــدد 168 (2007): 249-252.

معلوم، حسين. "الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى الواقع والأفاق." *مجلة السياسة الدوليـــة*، عـــدد 147 (2002): 90.

المواقع الإلكترونية:

أبازيد، مرعي. "لماذا توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو) يشكل خطر على روسيا والعالم." (2004/12/11). (استرجعت بتاريخ 2011/02/15).
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=25414

أبو عمّو، ربى. "روسيا: حنين إلى الإمبراطورية تغذية أحلام الانتقام." (2011/01/12). (استرجعت بتاريخ 2011/03/17).
http://www.al-akhbar.com/?q=node/1615

أرمني، آرمين. "عضوية روسيا في حلف الناتو والأمن القومي الإيراني." ***راهبرد (الإستراتيجية)***، العدد 31 (مارس / مايو 2004). (استرجعت بتاريخ 2011/02/18)
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=4398&lang=

الإمارة، لمى مضر. "التحولات السياسية في روسيا وأثرها على توجهاتها الداخلية والخارجية." (2008/05/02). (استرجعت بتاريخ 2011/03/03).
http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=11608&issueNo=130&secId=15

باكير، علي. "خط باكو – جيهان النفطي في ظلال الأزمة الروسية – الجورجية." (2008/08/24). (استرجعت بتاريخ 2011/02/17).
http://alibakeer.maktoobblog.com/1252371/خط-باكو-جيهان-النفطي-في-ظلال-الأزمة-الر/

---. "روسيا والقوة العسكرية: هل من تحول جيو-إستراتيجي؟." (2008/08/21). (استرجعت بتاريخ 2011/02/26).
http://alibakeer.maktoobblog.com/1249047/روسيا-والقوة-العسكريةهل-من-تحول-جيو-اس/

---. "العلاقات الإستراتيجية الصينية – الروسية." (2006/06/05). (استرجعت بتاريخ 2011/02/23).
http://alibakeer.maktoobblog.com/45154/العلاقات-الاستراتيجية-الصينية-الروس/

---. "الصاروخ الإيراني: رادع روسي في مواجهة التفوق الأمريكي." (2006/04/14). (استرجعت بتاريخ 2011/02/17).
http://alibakeer.maktoobblog.com/29831/الصاروخ-الايراني-رادع-روسي-في-مواجهة-ا/

---. "المساعي الروسية لإقامة عالم متعدد الأقطاب." (2005/10/01). (استرجعت بتاريخ 2011/02/26).
http://alibakeer.maktoobblog.com/16297/المساعي-الروسية-لاقامة-عالم-متعدد-الأ/

البخاري، محمد. "العلاقات الدولية في ظل ظروف الثورة المعلوماتية." (2010/10/02). (استرجعت بتاريخ 2011/02/17).
http://bohothe.blogspot.com/2010/10/blog-post_18.html

البغدادي، منير. "تقرير: اتفاق أطلنطي جديد للقرن الحادي والعشرين." (2009/06/16). (استرجعت بتاريخ 2011/02/20).

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/256EBAE9-C477-4E31-AB4F-916AA271085E.htm

جاسم، صباح. "روسيا وأمريكا أحلام التقارب تصطدم بالدرع الصاروخي." (2009/05/22). (استرجعت بتاريخ 2011/02/17).

http://www.annabaa.org/nbanews/2009/05/227.htm

جريدة الجريدة. "الحرب الباردة... كيف بدأت؟... مرحلة تحطيم التحالف بين الاتحاد السوفيتي والدول العربية." (2010). (استرجعت بتاريخ 2011/02/26).

http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=1379

حسين، غازي. "حرب القوقاز ومستقبل الأمن والاستقرار الدولي." *المسلح*، العدد 3، (2009/10/30). (استرجعت بتاريخ 2011/03/04).

http://ghazialsikoty2000.blogspot.com/2009/10/blog-post_30.html

الخثلان، صالح. "روسيا وتوسع حلف الناتو." (2006/12/05). (استرجعت بتاريخ 2011/02/18).

http://faculty.ksu.edu.sa/الخثلان/Publications/2روسيا و توسيع حلف الناتو.htm

خلف، عباس. "حصاد السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين – ميدفيديف." (2010/07/21). (استرجعت بتاريخ 2011/02/28).

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/916A1D27-39B0-48BD-8630-27B180AD407E.htm

ديتكوس، هيلين. "روسيا بين عالمين ... (1-3) هكذا سقطت الإمبراطورية التي قام يلتسن بتصفيتها." (استرجعت بتاريخ 2011/02/23).

http://www.alkhaleej.ae/portal/4225c7b1-c6b3-4055-a5c7-f4c98e19427c.aspx

روزوف، ريك. "البنتاغون يحضّر لحرب عالمية جديدة... روسيا هي العدو." (2009/12/07). (استرجعت بتاريخ 2011/02/24).

http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=460

روسيا اليوم. "البيت الأبيض: الولايات المتحدة ستواصل نشر الدرع الصاروخية... ولن تقطع التعاون مع روسيا." (2011). (استرجعت بتاريخ 2011/02/23).

http://arabic.rt.com/news_all_news/news/66534

---. "الرئيس الروسي يعين مندوب خاص له للتعامل مع الناتو في موضوع الدرع الصاروخية." (2011). (استرجعت بتاريخ 2011/01/19).

http://arabic.rt.com/news_all_news/news/63825

---. "تسلح روسيا: ضد من؟." (2011). (استرجعت بتاريخ 2011/02/22).

http://arabic.rt.com/prg/telecast/65458

---. "جزر الكوريل ستشهد نشر صواريخ (ياخونت)." (2011). (استرجعت بتاريخ 2011/03/02).
http://arabic.rt.com/news_all_news/news/64583/

---. "جوزيف بايدن: موضوع منظومة الدرع الصاروخية له الأولوية في الحوار مع موسكو." (2011). (استرجعت بتاريخ 2011/03/09).
http://arabic.rt.com/news_all_news/news/65075

---. "روبرت غيتس يدعو روسيا إلى التفكير في مشاركتها في تحالفات دولية." (2011). (استرجعت بتاريخ 2011/02/21).
http://arabic.rt.com/news_all_news/news/65895

---. "صاروخ (ار اس – 24) الباليستي العابر للقارات." (2011). (استرجعت بتاريخ 2011/03/02).
http://arabic.rt.com/news_all_info/info/64776

---. "فريق العمل الخاص بالتعامل مع الناتو في الدرع الصاروخية يبدأ عمله." (2011). (استرجعت بتاريخ 2011/02/23).
http://arabic.rt.com/news_all_news/news/66499/

---. "مدفيديف: روسيا تمارس سياسة براغماتية تحول دون انجرار البلاد إلى سباق تسلح." (2011). (استرجعت بتاريخ 2011/03/02).
http://arabic.rt.com/news_all_news/news/65729/

---. "مسؤول في الناتو يؤكد ضرورة التنسيق بين نظامي الدفاع الصاروخي لروسيا والناتو." (2011). (استرجعت بتاريخ 2011/02/27).
http://arabic.rt.com/news_all_news/news/63537

---. "معاهدة سارت الجديدة تدخل حيز التنفيذ بعد تبادل لافروف كلينتون وثيقتي المصادقة عليها." (2011). (استرجعت بتاريخ 2011/02/23).
http://arabic.rt.com/news_all_news/news/62879

---. "مندوب روسيا لدى لأمم المتحدة: التسوية في الشرق الأوسط إحدى أولويات موسكو في تعاونها مع الأمم المتحدة." (2011). (استرجعت بتاريخ 2011/02/23).
http://arabic.rt.com/news_all_news/news/63091

---. "موسكو تدعو واشنطن لسحب أسلحتها النووية من أوروبا وتحذرها من زيادة قدرات الدفاع الصاروخي." (2011). (استرجعت بتاريخ 2011/02/22).
http://arabic.rt.com/news_all_news/news/63001

---. "وزارة الخارجية الروسية: روسيا سترد على نشر الدرع الصاروخية في بولندا." (2011). (استرجعت بتاريخ 2011/03/02).
http://arabic.rt.com/news_all_news/news/65177

---. "وزارة الخارجية الروسية: موسكو تسعى إلى الاتفاق مع واشنطن بشأن الدرع الصاروخية في العام الجاري." (2011). (استرجعت بتاريخ 2011/03/02).
http://arabic.rt.com/news_all_news/news/65682

---. "مدفيديف يقر العقيدة العسكرية وسياسة الردع النووي لروسيا حتى عام 2020." (2010). (استرجعت بتاريخ 2011/03/02).
http://arabic.rt.com/news_all_news_def/news/41713

---. "إستراتيجية الأمن القومي الروسي وأهدافها." (2009). (استرجعت بتاريخ 2011/01/29).
http://arabic.rt.com/prg/telecast/29595

---. "موجز تاريخ العلاقات الروسية – الأمريكية." (2009). (استرجعت بتاريخ 2011/02/22).
http://arabic.rt.com/news_all_news/info/31214/

---. "نبذة عن الناتو وعلاقات الحلف مع روسيا." (2009). (استرجعت بتاريخ 2011/01/22).
http://arabic.rt.com/news_all_news/info_print/27585/

---. "خبير روسي: فشلت الولايات المتحدة وروسيا في بناء علاقات بنائه جديدة." (2004). (استرجعت بتاريخ 2011/01/30).
http://arabic.rt.com/prg/telecast/66040/

---. "موسكو قلقة من غياب التقدم الملموس في مسألة توفر ضمانات عدم توجيه شبكة الدرع الصاروخية ضد قواتها النووية." (2003). (استرجعت بتاريخ 2011/01/31).
http://arabic.rt.com/news_all_news/news/65517

رينولدز، بول. "مرحلة جديدة من التوتر بين روسيا والغرب." (2007/07/04). (استرجعت بتاريخ 2011/02/28).
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_6720000/6720075.stm

الزهر، نيقولا. "روسيا بين أن تدافع عن وجودها... وأن لا تنزلق إلى حرب باردة." (2008/12/16). (استرجعت بتاريخ 2011/03/02).
http://www.metransparent.com/spip.php?page=article&id_article=4657&var_lang=ar&lang=ar

سعيد، محمد. "حلف الناتو 2010-2020." (2010/10/23). (استرجعت بتاريخ 2011/03/02).
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=302133&eid=1484

سفيان، ملوكي."روسيا بوتين: السعي وراء المكانة المفقودة." (2008/08/10). (استرجعت بتاريخ 2001/03/28).
http://hawariboumadian1520.maktoobblog.com/1219983/روسيا-بوتين-السعي-وراء-المكانة-المف-/

سويلم، عبد المجيد. "هل من حرب باردة مقبلة؟." (2008/09/11). (استرجعت بتاريخ 2011/03/02).
http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=93472&Date=9/11/2008

الشاهر، شاهر. "أولوية السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001." (2010/05/07). (استرجعت بتاريخ 2011/02/03).

http://www.4geography.com/vb/t5615.html

شلبي، يوسف. "انحسار الدور الإستراتيجي الأمريكي في العالم... روسيا والصين لخلافة القطب الأوحد." (2009/10/01). (استرجعت بتاريخ 2011/03/06).

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=11102

صحيفة السبيل. "بوتين وسياسة روسيا الخارجية." (2010). (استرجعت بتاريخ 2011/02/19).

http://www.assabeel.net/studies/5730-2010-05-12-19-19-30.html

صحيفة الشعب. "تقرير أخباري: الناتو وروسيا تسعيان إلى تعزيز العلاقات على أعلى المستويات." (2002). (استرجعت بتاريخ 2011/03/02).

http://arabic.people.com.cn/200205/30/ara20020530_54165.html

الصواف، محمد. "قمة واشنطن النووية بين الجدية والازدواجية." (2010/10/14). (استرجعت بتاريخ 2011/02/17).

http://www.annabaa.org/nbanews/2010/04/148.htm

---. "التسلح الروسي: إعادة التوازن إلى أمجاد السوفيت." (2010/07/17). (استرجعت بتاريخ 2011/03/04).

http://www.annabaa.org/nbanews/2010/07/176.htm

---. "روسيا وأمريكا: صداقات الحاضر لا تمحو عداءات الماضي." (2010/01/06). (استرجعت بتاريخ 2011/02/20).

http://annabaa.org/nbanews/2010/01/006.htm

عبد الحميد، عاطف. "الموقف الروسي من احتلال العراق... عام من التغير." (2004/10/03). (استرجعت بتاريخ 2011/02/23).

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BCFF9318-84CB-43DF-B3FA-50B0168EED12.htm

العزاوي، مهند. "حلف الناتو متغيرات إستراتيجية في العقيدة العسكرية." (2009/07/29). (استرجعت بتاريخ 2011/01/02).

http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-15-08-09.ht

العسلي، بسام. "الحرب العالمية الثالثة احتمالاتها." (2008/03/01). (استرجعت بتاريخ 2011/02/20).

http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InSectionID=2404&InNewsItemID=262360

عيران، عويديد. "رؤية إسرائيلية للسياسة الروسية وإمكانية التقارب معها." (2010/10/12). (استرجعت بتاريخ 2011/03/02).

http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=127352

الفطيسي، محمد. "رؤية إلى العقيدة العسكرية الروسية (2011 – 2015)." (2010/09/29). (استرجعت بتاريخ 2011/02/17).

http://www.airssforum.com/f7/t74603.html

---. "قراءة في إستراتيجية الأمن القومي الروسي (2011-2020)." (2009/05/18). (استرجعت بتاريخ 2011/02/20).

http://www.airssforum.com/f302/t47364.html

قناة بي بي سي الجديدة. "موسكو تنتقد بشدة خطاب الرئيس الجورجي في الجمعية العامة." (2008). (استرجعت بتاريخ 2011/03/08).

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7638000/7638220.stm

---. "الدرع الصاروخي الأمريكي يخيم على قمة الثماني." (2007). (استرجعت بتاريخ 2011/03/07).

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_6726000/6726193.stm

كاربوخين، سيرغي. "آسيا الوسطى: مسرح للصراع على النفوذ والتنافس السياسي والاقتصادي." (2011/03/03). (استرجعت بتاريخ 2011/03/18).

http://www.nato.int/docu/review/2009/Asia/central_asian_geopolitics/AR/index.htm

كاسترو، فيديل. "حلف الناتو، شرطي عالمي." (2010/12/02). (استرجعت بتاريخ 2011/03/02).

http://www.mafa.asia/ar/temp.php?K_Mafa=1061&id1=2&detail=343&cnl=1&t_p=

كيسنجر، هنري."العلاقات الدولية الجديدة في عهد بوش." (2001/08/12). (استرجعت بتاريخ 2011/02/23).

http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=52009&issueno=8293

مركز الجزيرة للدراسات. "حلف شمال الأطلسي في عامه الستين حلف مبادئ وقيم أم حلف عسكري." (2009). (استرجعت بتاريخ 2011/02/16).

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B79472D8-9ABE-43E8-8A2E-37028D046898.htm

---. "حلف شمال الأطلسي في عامه الستين... نظرة استشرافية وموقع العالم الإسلامي فيها." (2009). (استرجعت بتاريخ 2011/02/23).

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/74B1F689-8ECD-4F32-A924-57536B545E91.htm

مصالحة، محمد. "إستراتيجية حلف الأطلسي في النظام الدولي الراهن." (2011/02/23). (استرجعت بتاريخ 2011/03/02).

http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=1292

المصري، هاني. "سياسة روسيا الخارجية وإمكانية لعب دور منافس للدور الأمريكي." (2009/3/28). (استرجعت بتاريخ 2011/02/20).

http://www.badael.ps/new/ar/دراسات وأبحاث/دراسات بدائل/183-سياسة روسيا الخارجية وإمكانية لعب دور منافس للدور الأمريكي.html

المقاتل. "منظمة حلف شمال الأطلسي." (2011). (استرجعت بتاريخ 2011/03/15).
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/index.htm

وولت، ستيفن. "العلاقات الدولية:عالم واحد، نظريات متعددة." (استرجعت بتاريخ 2011/05/01).
http://www.nufooz.com/ar/legal/legal/legal-research/int-rel/law-studies-intern-relation09.html

ياmamورا، تاكايوكي. "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية." (2010/03/26). (استرجعت بتاريخ 2011/05/03).
http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_26.html

المصادر الأجنبية:

الكتب:

Aybet, Gulnur. *NATO: In Search of a Vision*. Washington: Georgetown University Press, 2010.

Barany, Test. *The Future of NATO Expansion: Four Case Studies*. New York: Cambridge University Press, 2003.

Barry, Norman. *An Introduction To Modern Political Theory*. UK: Palgrave Macmillan, 2000.

Black, Joseph. *Russia Faces NATO Expansion: Bearing Gifts or Bearing Arms?*. New York: Rowman & Littlefield Publishers, 2000.

Braun, Aurel. *NATO-Russia Relations in the Twenty-First Century (Routledge Contemporary Russia and Eastern Europe)*. London: Routledge, 2008.

Buszynski, Leszek. *Russian Foreign Policy after the Cold War*. London: Praeger Publishers, 1996.

Crick, Bernard. *In Defence of Politics*. Chicago: University of Chicago Press, 1993.

Donaldson, Robert, and Joseph Nagee. *The Foreign Policy of Russia: Changing Systems, Enduring Interests*. New York: M.E. Sharpe, 2009.

Gorman, Eduardo. *NATO and the Issue of Russia (Russian Political, Economic and Security Issues)*. New York: Nova Science Publishers, 2009.

Gorodetsky, Gabriel. *Russia between East and West: Russian Foreign Policy on the Threshold of the Twenty-First Century (Cummings Center Series)*. London: Routledge, 2003.

Headly, James. *Russia and the Balkans: Foreign Policy from Yeltsin to Putin*. New York: Columbia University Press, 2008.

Hopf, Ted. *Understandings of Russian Foreign Policy*. Pennsylvania: Pennsylvania State University Press, 1999.

Larrabee, Stephen. *NATO's Eastern Agenda in a New Strategic Era*. California: Rand Publishing, 2003.

Love, Nancy. *Dogmas and Dreams: A Reader In Modern Political Ideologies*. Washington: CQ Press, 2005.

Nygren, Bertil. *The Rebuilding of Greater Russia: Putin's Foreign Policy Towards the CIS Countries*. London: Routledge, 2007.

Ponsard, Lionel. *Russia, NATO and Cooperative Security: Bridging the Gap (Contemporary Security Studies)*. London: Routledge, 2006.

Pouliot, Vincent. *International Security in Practice: The Politics of NATO-Russia Diplomacy*. New York: Cambridge University Press, 2010.

Smith, Julianne. *The NATO-Russia Relationship: Defining Moment or Deja Vu?*. New York: Center for Strategic & International Studies, 2008.

Smith, Martin. *Russia and NATO since 1991: From Cold War Through Cold Peace to Partnership?*. London: Routledge, 2006.



Brzezinski, Zbigniew. "An Agenda for NATO." *Foreign Affairs*. (September/October 2009). (Retrieved May 13, 2011).
http://www.foreignaffairs.com/articles/65240/zbigniew-brzezinski/an-agenda-for-nato

Clendenning, Alan. "NATO, Russia To Join For Missile Shield." *HuffPost World*. (November 20, 2010). (Retrieved May 14, 2011).
http://www.huffingtonpost.com/2010/11/20/nato-russia-to-join-for-m_n_786377.html

Friedman, George. "The Russo-Georgian War and the Balance of Power." *Stratfor Global Intelligence*. (August 12, 2008). (Retrieved May 13, 2011).
http://www.stratfor.com/weekly/russo_georgian_war_and_balance_power

Larsen, Henrik. "The Russo-Georgian War and Beyond: Towards a European Great Power Concert." *Danish Institute for International Studies (DIIS)*. (2009). (Retrieved June 16, 2011).
http://www.diis.dk/graphics/Publications/WP2009/WP2009-32_the_russo_georgian_war_and_beyond_web.pdf

Light, Margot. "Russian–American Relations under George W. Bush and Vladimir Putin." *Irish Studies in International Affairs*. (November 6, 2008). (Retrieved May 15, 2011).
http://ria.metapress.com/content/9h3733v528p3h7lu/

Rasmussen, Anders F. "NATO will never attack Russia." *Rusia*. (June 8, 2011). (Retrieved June 14, 2011).
http://www.rusia.com.ro/2011/06/08/nato-will-never-attack-russia-anders-fogh-rasmussen/

Trukhachev, Vadim. "NATO threatens Russia with its missile defense system." *Pravda.Ru*. (June 10, 2011). (Retrieved June 13, 2011).
http://english.pravda.ru/world/europe/10-06-2011/118167-nato_russia-0/

Turner, Susan C. "The Impact of the Russian-Georgian War on Sino-Russian Relations: A Longitudinal Analysis." *George Mason University*. (Retrieved May 10, 2011).
http://digilib.gmu.edu:8080/handle/1920/5859

Zunes, Stephen. "U.S. Role in Georgia Crisis. Foreign Policy in Focus." (August 19, 2008). (Retrieved May 13, 2011).
http://beta.zcommunications.org/u-s-role-in-georgia-crisis-by-stephen-zunes